

مبدأ الشورى في الإسلام

مع المقارنة بمبادئ الديمقراطية الغربية
والنظام الماركسي

دكتور
يعقوب محمد المياحي

مكتبة المصطفى بن جعفر
بمكة المكرمة
الطبعة الأولى: ١٩٨٠

مبدأ الشورى في الإسلام مع المقارنة بمبادئ الديمقراطية الغربية والنظام الماركسي

دكتور
يعقوب محمد المياحي

مؤسسة الثقافة الجامعية
د. شاذي الدكتور حلفي مشرفة
٢٠٠٢ م ٢٠٢٢ هـ ١٤٢٤

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين ، له الحمد في الاولى والآخرة ، له ملك
السموات والارض وما فيهن وهو على كل شيء قدير ، والصلاة
والسلام على جميع الانبياء والمرسلين ، وعلى سيدنا محمد النبي
الامى الامين ، الذى ارسله الله تعالى هاديا ورحمة للعالمين ، وعلى
آله وصحبه والتابعين الى يوم الدين ، أسأله تعالى التوفيق
والهداية ، انه قريب مجيب - سبحانه هو القائل : «والذين
جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وان الله لمع الحسنيين» .

إهداء

الى استاذى الفاضل الدكتور عبد الحميد متولى :

تقديرا واعترافا بفضلته :

فقد مهد سبيل الدراسات الدستورية الاسلامية ويسره
للباحثين وان هذا البحث الذى اهديه اليه ليس الا ثمرة غرسه
ونتيجة جهده وحسن رعايته وتوجيهه ، فجزاه الله عنى خير
الجزاء وأوفاه .

يعقوب محمد المليجي

مقدمة

تشتمل هذه المقدمة على ثلاث مسائل هي : أولاً موضوع هذا البحث ، ثم نعرض لبيان مصادره . وأخيراً نتكلم عن منهج البحث .

موضوع البحث :

موضوع هذا البحث هو دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية وبين مبادئ النظم السياسية المعاصرة في موضوع «الشورى» - وهذه النظم هي : نظم الديمقراطيات الغربية المختلفة من ناحية والنظم الماركسية من ناحية أخرى ، وإذا كانت تلك النظم المعاصرة كلها ، وعلى الأخص نظم الديمقراطيات الغربية قد نالت حظاً وافراً من البحث والدرس سواء من جانب الفقهاء الدستوريين في الغرب أو من جانب الفقهاء الدستوريين في البلاد التي سارت على نمط دراستهم ومن بينها مصر ... فإننا نجد أن الأمر يختلف عن ذلك كل الاختلاف بالنسبة لدراسة القواعد الدستورية الإسلامية والنظم السياسية الإسلامية فإن الدراسات والبحوث المتعلقة بهذا الميدان ما زالت غير كافية بل وفي أول خطوات الطريق كما أنها لا تنال ما هي جديرة به من العناية لدى علماء الفقه الإسلامي وعلماء الفقه الدستوري ، اللهم إلا لدى عدد قليل من أولئك وهؤلاء ، وربما كان من بين العوامل التي جعلت علماء الفقه الإسلامي لا يبرزون في هذا الضرب من الدراسات : الأسلوب الذي سارت عليه دراسة الفقه الإسلامي منذ ابتدائها إلى الآن ، وهو أسلوب دراسته دراسة شاملة دون تقسيمه إلى أقسام أو فروع تمكن الباحثين من التخصص الدقيق فيه ، أسوة بالتخصص المتبع في دراسة القوانين الوضعية ، خاصة وأن عصرنا الحاضر يوصف بعصر التخصص بعد أن تقدمت واتسعت دائرة مختلف العلوم وتقدمت فروع كل علم بحيث أصبح الفرد لا يصح أن

يعد عالماً أو اخصائياً أو رجلاً فنياً (Technician) بالمعنى الصحيح لهذه الكلمة إلا في فرع من فروع أحد العلوم أو المعرفة أو الأعمال (١)، وإذا كان مبدأ التخصص بمعناه هذا الحديث غير معروف قديماً في ميدان الشريعة الإسلامية (أو الفقه الإسلامي) فإنه في عصرنا الحديث يجب أن تسير الدراسة الفقهية على نهج التخصص الدقيق . والشريعة الإسلامية (أو الفقه الإسلامي) تشمل قسمين كبيرين من الأحكام الشرعية :

الأول - أحكام العبادات : (كالصلاة والصوم .. الخ) وهي تتعلق بتنظيم العلاقة بين الإنسان وربه .

الثاني - أحكام المعاملات : ويقصد بها في الاصطلاح الشرعي جميع فروع القانون بقسميه الكبيرين : القانون العام والقانون الخاص . وهذه الأحكام هي التي تعنينا في هذه الدراسة . وتشتمل أحكام المعاملات على الأحكام المتعلقة بفروع القانون العام المختلفة : من قانون دولي عام وقانون دستوري وقانون إداري وقانون مالي وقانون جنائي وقانون الإجراءات الجنائية (أو تحقيق الجنايات) كما تشتمل على فروع قسم القانون الخاص وهي : القانون المدني والقانون التجاري والقانون البحري وقانون المرافعات والقانون الدولي الخاص . نم يلحق بدراسة هذه القوانين دراسة تاريخ القانون (من عام وخاص) وهي دراسة تقابل ما يعرف في دراسة الشريعة الإسلامية بمادة «تاريخ التشريع الإسلامي» (٢) . ولا شك أن تنظيم الدراسات الفقهية على هذا النحو سوف يساعد كثيراً في تقديمها وحسن تناول موضوعاتها وتنظيم المراجع فيها وتيسير البحث وتوفير الجهد للباحثين .

(١) راجع أزمة الفكر السياسي الإسلامي في العصر الحديث لاستاذنا الدكتور عبد الحميد متولى طبعة ١٩٧١ - مشكلة التخصص صفحة ٢٢٣ .

(٢) راجع : أزمة الفكر السياسي الإسلامي في العصر الحديث لاستاذنا الدكتور عبد الحميد متولى صفحة ٢٢٣ .

مصادر البحث :

ان اول ما يصادف الباحث في النظم الدستورية والسياسية الاسلامية هو ندرة المراجع العلمية في هذا الميدان ، وهذه الندرة هي نتيجة طبيعية لما سلف ذكره عن اعراض فقهاء الشريعة الاسلامية والفقهاء الدستوريين عن هذا الضرب من الدراسات ، ولذلك نجد انه بينما تزخر المكتبة الاسلامية بعدد وفير من المؤلفات العلمية في فقه العبادات والمعاملات في فرع القانون الخاص ، اذ بتلك المكتبة تشكو فراغا كبيرا في ميدان الدراسات التي يطلق عليها في اصطلاح الدراسات القانونية المعاصرة : فقه القانون العام(١) .

(١) واول المراجع التي يتعين الاعتماد عليها هنا القرآن الكريم وقد جاء - فيما يتعلق بالمسائل الدستورية بالاصول العامة والمبادئ الرئيسية لتلك المسائل : كمبادئ الشورى والعدالة والمساواة وطاعة اولى الامر ، وهذه المبادئ العامة لا تتناول التفاصيل والجزئيات(٢) .

(٢) وكذلك فنحن لا نجد في السنة الشريفة احاديث تفصل ما اجمل من هذه الاحكام والمبادئ العامة الواردة في القرآن الكريم ، بيد ان ذلك الاجمال لتلك المبادئ الدستورية العامة في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة لم يكن الامر مقصودا ولحكمة هامة : هي ان تفصيل النظم الدستورية وبيان الطرق التي تكون بها هي من المسائل التي تختلف باختلاف احوال الامة الاجتماعية فمن العدل والرحمة ان يترك لكل امة ان تضع نظمها التفصيلية بما يلائم حالها وبتوافق مع مصلحتها(٣) .

(١) راجع : روح الدين الاسلامي تأليف الاسناد عفيفي عبد الفتاح طبارة - الطبعة الخامسة (مطبعة الجهاد ببيروت) ١٩٦٢ صفحة ٢٧٣ .

(٢) راجع المذاهب الاسلامية للاستاذ محمد أبو زهرة - صفحة ٣٧ .

(٣) راجع : دستور الدولة الاسلامية - مقال للاستاذ عبد الوهاب خلاف منشور بمجلة لواء الاسلام عدد رجب ١٣٧١ هـ .

ولذلك نجد أن الرسول عليه الصلاة والسلام لم يقطع في مسألة من المسائل التي تتصل بالناحية السياسية وبنظام الحكم ولم يدل فيها برأى معين يلزم المسلمين بعد وفاته وتلك هي مسألة اختيار من يتولى أمر المسلمين من بعده وعلى أى أساس يتم ذلك الاختيار . فلم يؤثر عنه عليه السلام نص صريح يبت في تلك المسألة التي تعد من المسائل التفصيلية التي يترك للإمام أن تعالجها وفقا لمصلحتها (١) ، هذا مع ملاحظة أنه إذا كانت آيات القرآن الكريم تعد تشريعا عاما فيما يتعلق بالاحكام والمبادئ الدستورية فان الامر ليس كذلك بالنسبة للسنة الشريفة ، فان علماء الشريعة الذين تعرضوا لبحث ما يعد وما لا يعد من السنة تشريعا عاما (مثل الامام القرافي المالكي والاستاذ الاكبر الشيخ شلتوت) نجدهم يقررون أن ما يصدر عن الرسول عليه السلام باعتبار ما له من الامامة والرياسة العامة لجماعة المسلمين لا يعد تشريعا عاما لانه انما بنى على المصلحة القائمة في عصر النبي عليه الصلاة والسلام (٢) .

(٣) واذا كان هذا هو موقف القرآن الكريم والسنة الشريفة من المسائل السياسية والدستورية فاننا اذا انتقلنا للدراسة سير الصحابة فلن نجد لديهم ما يمكن ان نعتبره فقها سياسيا او دستوريا كذلك ، ولا يعنى ذلك أن المجتمع الاسلامى الاول لم يعرف النظم السياسية والدستورية بل ان الواقع خلاف ذلك تماما ، فقد عرفها وتمرس بها ، ولكن ما ينبغى ان نلاحظه هنا ، أن ممارسة المسلمين الاول للمسائل السياسية والدستورية قد تمت قبل دراسة مسائلها النظرية وافكارها المجردة أو الاهتمام ببحثها ، والجدير بالذكر أن تلك الممارسة العملية لامور السياسة والحكم مكنت المسلمين في

(١) راجع : النظم السياسية الاسلامية للدكتور حسن ابراهيم حسن والدكتور على ابراهيم حسن الطبعة الرابعة عام ١٩٧٠ - صفحة ١٧ .

(٢) راجع : مبادئ نظام الحكم في الاسلام لاستاذنا الدكتور عبد الحميد متولى صفحة ٢٠١ .

ذلك العهد الاول من تشييد نظام سياسى ناجح بلغ درجة الكمال ،
وقد شهد بذلك الكمال الكثير من الباحثين ومنهم المستشرق جرونيبام
(Gronibam) الذى نجده يقول :

والحق ان السنوات العشر لحكم النبى (عليه الصلاة والسلام)
في المدينة المنورة ، مضافا اليها الثلاثون سنة التى أعقبت وفاته ،
كانت قوام العصر الذى صارت فيه الجماعة الاسلامية اقرب ما يرجى
من الكمال ومن ثم فان سوابق تلك الفترة في النظم السياسية وغيرها
هى التى اثمرت افكار ومصطلحات ذلك النظام الاسلامى الكامل (١) .

ولعل الممارسة العملية لمسائل السياسة والحكم دون أن توجد
دراسة نظرية مستفيضة لتلك المسائل وفلسفتها ، هى احدى
سمات الاسلوب العلمى الواقعى في تسير أمور الدولة الاسلامية
الاولى ، ومما يستلفت النظر أن أكثر الدول نجاحا في نواحي
السياسة والحكم هى أقلها حظا من الدراسات الفلسفية والنظرية
لمسائلهما (٢) .

وايا ما كان الامر ، فان ما يعيننا أن نذكره ها هنا ، أننا قد
سرنا في هذا البحث على دراسة نظام الشورى في عهد الخلفاء
الراشدين الاربعة ، من ناحية الممارسة العملية للشورى لا من
ناحية الآراء النظرية حولها وبذلك يتضح أسلوب كل منهم في فهم
احكام الشريعة الاسلامية وتطبيق مبادئها العامة في أمور السياسة
والحكم .

(٤) ولا تكاد نتجاوز عصر الخلفاء الراشدين حتى نجد أن
الآراء السياسية المتعددة والخلافات الشديدة في المسائل الدستورية قد

(١) راجع : الخلافة والامامة (ديانة وسياسة) دراسة مقارنة للحكم الاسلامى
والحكومة الاسلامية تأليف عبد الكريم الخطيب - الطبعة الاولى ١٩٦٢ صفحة ١٢١ .

(٢) ارجع للخاتمة في هذا البحث .

ظهرت وشغلت المجتمع الاسلامى منذ نشوب الخلاف بين المسلمين بسبب التنازع على الخلافة بين على ومعاوية وقيام حزبين سياسيين يعتمدان على الدين وهما حزب الشيعة المالىء لعلى وحزب الخوارج الخارج على معاوية وعلى معا بيد انه لا يمكننا ان نعول على آرائهما السياسية فى هذا البحث لجنوحها الى التطرف الشديد ، غاية الامر ان هذا التطرف قد سلك اتجاهين متقابلين ومتناقضين احدهما يمثل الانحراف الشديد فى العاطفة ويمثله حزب الشيعة الذى يرى وجوب حصر الامامة فى عائلة خاصة ، ويرى عصمة الامام ، مما يجعله فى منزلة الرسول وفوق مستوى الانسان العادى بل تطرف بمضميم الى القول بأن روح الله تحل فى الامام وأن روح الله تنتقل من امام اخفى الى امام وجد وانبثق وهذا هو منطق الحلول والتناسخ بل صار الامر اشد انحرافا حيث وصل الى جعل رأى الامام هو الحق المطلق فى كل ما يستفتى فيه والى ان حجية رأى الامام لا تقل عن حجية القرآن الكريم . واما الاتجاه الثانى فيمثل الانحراف الشديد فى التفكير السياسى بل والدينى ويتمثل فى حزب الخوارج ، الذى يصطبغ بالقسوة والعنف ويستبيح تكفير من يخالفهم فى رأى ويستبيح دماءهم وأموالهم كذلك (١) .

وبجانب الشيعة والخوارج ظهرت فرق لاحزاب اخرى عديدة منها المعتزلة والاشاعرة والرافضة والسبئية والاسماعيلية والقاديانية والجبرية والبهاية وغيرها ومن العجيب ان هذه الفرق والاحزاب استندت جميعها على الدين ولم تعتمد على ايدىولوجية سياسية او تفكير مذهبى مستقل عن الدين (٢) - وهذه احدى السمات المميزة

(١) راجع : الفكر الاسلامى فى تطوره للدكتور محمد البهى - دار الفكر ببلنسان طبعة ١٩٧١ ص ٢٤ وراجع : السياسة الاسلامية فى عهد الخلفاء الراشدين للاستاذ عبد المتعال الصعدي طبعة ١٩٦٢ - طبعة دار الفكر العربى بالقاهرة - صفحة ٢٩٦ .

(٢) راجع : المذاهب الاسلامية للاستاذ محمد أبو زهرة (طبعة المطبعة النموذجية) صفحة ٣٧ .

للتفكير السياسى الإسلامى ، ولم تنشأ أية نظرية سياسية ولا أية أفكار تدور حول مسائل السياسة والحكم الا مستندة الى الدين أو تمت اليه بوشيجة ، ومما يدل على قوة ارتباط المذاهب السياسية الإسلامية بالدين أن تلك المذاهب فى اتجاهاتها تعرضت لبحوث أخرى فى أصول الدين حول الايمان والاعتقاد بل وفى الفروع (المعاملات والعبادات) فكنا نجد أن المذهب السياسى معه آراء فى الاعتقاد ومذهب فقهى فى الفروع (كالمذهب الزيدى الشيعى) ولعل هذا المذهب فى الفروع أبقى أثرا من المذهب السياسى نفسه الذى يندثر باضمحلال معتنقيه(١).

وقد وقف اهل السنة فى هذا الخضم الزاخر من الآراء والافكار والمذاهب المتناقضة يدافعون عن الحق حيثما كان ، فليس اهل السنة اذن أرباب مذهب معين بل هم مع كل فرقة أو طائفة فيما تصيب فيه . يقول ابن القيم فى كتابه : شفاء العليل : «واهل السنة وحزب الرسول وعسكر الايمان لا مع هؤلاء ولا مع هؤلاء بل هم مع هؤلاء فيما أصابوا فيه ومع هؤلاء فيما أصابوا فيه فمذهب اهل السنة يجمع (حق) ما فى المذاهب والفرق الإسلامية(٢) .

ولكن طرح هذه الآراء السياسية المختلفة للفرق الإسلامية ، وعدم التعويل عليها ثم الاتجاه الى اهل السنة فى مباحثهم لا يكاد يحل المشكلة فى البحث ، ولا يجدى كثيرا فنحن لا نجد لدى علماء اهل السنة - على مر العصور الإسلامية - ما يمكن أن يعتبر مذهبا أو نظريات سياسية إسلامية - وهذا القصور يرجع الى عدة عوامل من أهمها :

أولا - نفشى نزعة الجمود والتقليد :

وقد نفشت تلك النزعة فى المجتمع الإسلامى منذ أواخر القرن الرابع الهجرى اذ وقفت حركة الاجتهاد واقتصر الفقهاء (الا النادر

(١) المرجع السابق - المذاهب الإسلامية للاستاذ أبو زهرة صفحة ٢٧ .

(٢) المرجع السابق - الفكر الإسلامى فى تطوره للدكتور محمد البهى - صفحة ٢٧ .

القليـل) على تقليد كبار الائمة المجتهدين وأهل السلطة من أصحاب المذاهب الدينية ، وإذا كان الجمود والتقليد قد ظهر في فقه الفروع فلا ريب أنه في فقه السياسة والحكم (أو فقه القانون العام) يكون أشد ظهورا ، ليعد هذا الفقه عن حاجة عامة الناس من ناحية ولخشية الفقهاء لاهل السلطان والحكم في عصورهم من ناحية أخرى . وهكذا عجز فقهاء كل جيل عن تقديم الراى المتجدد الذى يوائم حاجات الامة الاسلامية المتغيرة والمتطورة في مجال السياسة والحكم .

ثانيا - نظم الحكم الاستبدادى :

ان الفقه السياسى والدستورى لا ينمو ويزدهر الا في ظلال الحرية ولا شك ان تخلف ذلك الفقه انما يرجع الى النظام الاستبدادى الذى ساد الحكم الاسلامى معظم فترات التاريخ ، وحسبنا أن نشير هنا الى أن أكبر العلماء والباحثين في الفقه الدستورى والاسلامى وهو أبو الحسن الماوردى أوصى بعد أن ألف كتابه : «الاحكام السلطانية» ألا ينشر ذلك الكتاب الا بعد وفاته(١).

ثالثا - اضمحلال القوى السياسية في المجتمع :

مما لا شك فيه أن وجود القوى السياسية في المجتمع هو من العوامل الهامة في تغذية الآراء والمذاهب السياسية وفي نموها ، وأن تلك الآراء والمذاهب لا يمكن أن تقوم اذا أصاب القوى السياسية الخور والضياع ، وقد ضعفت القوى السياسية في المجتمع الاسلامى نتيجة أسباب مختلفة من بينها :

(١) تفتت الطاقات وبعثرة الجهود بسبب الصراع السياسى والفكرى بين الفرق الاسلامية المختلفة مما سبقت الإشارة اليه .

(١) راجع : مبادئ نظام الحكم في الاسلام لاستاذنا الدكتور عبد الحميد متولى (القلمة) .

(٢) تفشى الآراء الخاطئة والخرافات في المجتمع الاسلامى ، وقد استمر الناس يعتقدون لمئات السنين أن الحسك نظام الهى لا وضعى ، وأن طاعة اولى الامر تعنى التسليم لهم اذا اخطأوا أو جاروا ، ومن الطريف أن الناس اعتقدوا أن الساعة على وشك الوقوع حينما سقطت الخلافة العباسية في بغداد (عام ٦٥٦ هـ - ١٢٥٨ م) .

(٣) والضعف قد أصاب القوى السياسية في المجتمع كذلك نتيجة الغزو الاجنبى للبلاد الاسلامية : كالغزو التتارى (عام ٦٥٦ هـ - ١٢٥٨ م) والغزو العثمانى (عام ١٥١٧ م) والغزو الاستعمارى الغربى (الهولندى والانجليزى والفرنسى) . وحتى حين تخلص المجتمع الاسلامى من سيطرة تلك الغزوات فإنه لم يستطع الرجوع الى جوهره الاصيل والى مبادئه الخاصة ، بل سار فى ظلال الثقافات الغالبة التى قهرته حينما طويلا ولا يزال حتى الآن لا يكاد يجد منها فكاكا (١) .

(٤) وحتى قبل ذلك الغزو الاستعمارى الخارجى ، فإن البلاد الاسلامية قد نكبت من الداخل نكبة قضت على قواها السياسية ، وذلك خلال حكم الدولة العباسية التى بسطت سلطانها نحو خمسة قرون (٥٢٤ سنة من ١٣٢ هـ - الى ٦٥٦ هـ) فان نظام الحكم فى تلك الدولة لم يكن متجددا ولا متطورا بل ظل نظام الخلافة قائما على صورة واحدة منذ قيام الدولة الى حين سقوطها ولم يكن للامة شأن بتولية الخليفة أو بعزله وانما كانت الكلمة الاولى فى ذلك هى للفرس اول الامر ثم للاتراك حين غلب نفوذهم بعد ذلك .

وقد اتجه نظام الحكم العباسى منذ اوله فى عهد أبى جعفر المنصور الى صورة الملكية المطلقة وضاعت الصورة الاولى الابوية (Patriarcale)

(١) راجع : الفكر الاسلامى فى تطوره - للدكتور محمد البهى - المرجع السابق -

التي كانت على عهد الخلفاء الراشدين الاربعة ، وقد كان امام
أبى جعفر المنصور نموذجان بارزان للملكية المطلقة على أنقاضهما قامت
الدولة الاسلامية وهما النظام البيزنطى والنظام الساساني
(الفارسي أو الإيراني) وقد اتجهت أنظار العباسيين الى النظام الاخير
واتجه المفكرون السياسيون الى المؤلفات الإيرانية فقام ابن المقفع
بترجمة سير ملوك العجم وبترجمة كتاب التاج كما نقل اسحق بن يزيد
سيرة الفرس وكانت ثمرة ذلك كله بناء الحكم العباسي على أسس
فارسية (١) بيد أن الفكر الفارسي ليس هو المؤثر الوحيد في المجتمع
الاسلامي ؛ بل ان الفكر العثماني والغربي قد تركا بصماتهما في شتى
نواحيه ؛ وكان ذلك كله سبباً لاضمحلال وضعف القوى السياسية
فيه وفقدان ذاتيتها وشخصيتها المميزة (٢) .

وقد أدت هذه الاسباب مجتمعة - وغيرها من الاسباب -
الى ضعف المجتمع وفساده وتسرب الفوضى والانحلال اليه ، ولم يكن
شيء بمنجاة من ذلك الفساد في المجتمع ، حتى القضاء بل والفقه
لم يسلما منه ، ولا يزال هذا المجتمع يعاني من آثار ذلك الضعف
والفساد حتى الآن فيما سبق أن ذكرناه عن تفشى نزعة الجمود
والتقليد في كل مناحي التفكير .

على أن ذلك الجمود وتلك النزعة للتقليد لا يعنى أنه لم يظهر في
المجتمع الاسلامي في كل تاريخه الطويل ، مفكرون او علماء
مجددون ، أو أنه لم تظهر مؤلفات لها قيمة علمية كبيرة ، اذ الواقع

(١) راجع : الاصول اليونانية للنظريات السياسية في الاسلام - تحقيق الدكتور
عبد الرحمن بدوي - صفحة ٥٠ .

(٢) راجع الاصول اليونانية للنظريات السياسية في الاسلام تحقيق الدكتور عبد
الرحمن بدوي صفحة ٥٠ . المرجع السابق .

أنه قد ظهر علماء قليلون (١) حملوا راية التجديد وكذلك ظهرت مجموعة من المؤلفات العلمية في المجال الذي نبحث فيه وهو مجال الفقه السياسي والدستوري : بيد أنه لا جبرود أولئك العلماء ولا مؤلفاتهم قد نجحت في ملء الفراغ الثقافي والفكري والسياسي في البلاد

(١) من أبرز هؤلاء العلماء والمؤلفين :

١ - أبو الحسن علي الماوردي (المتوفى سنة ٤٥٠ هـ - ١٠٥٨ م) وهو يعد في طبعة المؤلفين الذين كتبوا في النظم السياسية الإسلامية وكتابته : «الأحكام السلطانية» هو أول ما كتب بالعربية في هذا الموضوع .

٢ - ابن قتيبة : وهو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى سنة ٢٧٦ هـ - ٨٨٩ م) وله مؤلف يسمى : «الإمامة والسياسة» ويعرف هذا المؤلف كذلك بتاريخ الخلفاء .

٣ - ابن تيمية : وهو تقي الدين أحمد بن تيمية الحنبلي (المتوفى سنة ٧٢٨ هـ - ١٣٢٨ م) وهو يعد من أكبر المجددين والمجتهدين في التفكير الإسلامي وله كتاب «السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية» .

٤ - ابن قيم الجوزية : وهو شمس الدين أبو عبد الله بن أبي بكر وهو تلميذ ابن تيمية وقد عني بمؤلفات أستاذه ويعتد مثله من المجددين وأصحاب الاتجاهات الفكرية وله كتاب : «الطرق الحكيمة» في المسائل السياسية وأموال الحكم .

٥ - ابن خلدون : (المتوفى عام ٨٠٨ هـ - ١٤٠٦ م) ويعتد كتابه : «المقدمة» من الكتب الهامة في المسائل الاجتماعية والسياسية .

٦ - الكندي (توفى ٢٥٠ هـ) وقد ألف في القضاء .

٧ - ابن حجر العسقلاني (توفى ٨٥١ هـ) وقد ألف في القضاء .

٨ - الجهشباري (المتوفى ٣٣١ هـ) وقد ألف عن الوزراء .

٩ - هلال الصابي (المتوفى ٤٤٨ هـ) وقد ألف عن الوزراء .

١٠ - ابن منجب الصيرفي (المتوفى ٥٤٢ هـ) وقد ألف عن الوزراء .

١١ - ابن سلام (المتوفى ٢٢٤ هـ) وقد ألف في النظم المالية .

١٢ - قدامة بن جعفر (المتوفى ٣٢٧ هـ) وقد ألف في النظم المالية .

راجع : النظم السياسية الإسلامية تأليف الدكتور حسن إبراهيم حسن والدكتور علي إبراهيم حسن : الطبعة الرابعة عام ١٩٧٠ - صفحة (٣) ويلاحظ أنه بالنسبة للعصر الحديث فإن أقدم وأول ما يمكن الوصول إليه هو مؤلف الأستاذ الشيخ عبد الوهاب خلاف والمسمى : السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية في الشئون الدستورية والخارجية والمالية (طبعة ١٣٥٠ هـ - ١٩٣١ م) وذلك باعتباره مؤلفاً يتناول الدراسة الدستورية الإسلامية، وإن كان يوجد قبله وفي عصره مؤلفات أخرى تتناول موضوعات جديدة محددة : كالخلافة مثلاً .

الاسلامية وهو الفراغ الذي تتصارع على ملئه الكتلتان المتعارضتان المتصارعتان : الكتلة الغربية الرأسمالية والكتلة الماركسية الشيوعية . واذا كان لكل كتلة منهما مثالية معينة ونظام فكري (أيديولوجي) خاص فان الواجب يقتضي المسلمين أن يكون لهم أيديولوجية خاصة بهم باعتبارهم كتلة ثالثة ، بين الكتلتين تحافظ على تراثهم وتحمي كيانهن وتميز استقلالهم (١) .

واما بالنسبة لمصادر البحث في الجزء الآخر منه ، وهو الخاص بدراسة الشورى في نظم الديمقراطيات الغربية ونظم الحكم الماركسي ، فان الامر يختلف كثيرا عما يصادفنا في دراسة الجزء السابق (عن الشورى في الاسلام) وذلك لوفرة المراجع وتنوعها بالنسبة لنظم الحكم الغربية والنظم الماركسية على السواء . بيد أن الحرص على الوصول الى الحقيقة يقتضيها هنا أن نراعى ثلاثة أمور :

الامر الاول :

انه يجب الاعتماد في دراسة نظم الديمقراطيات والنظم الماركسية على المراجع الاجنبية الحديثة ، فهي قد كتبت بلغات تلك النظم وبأقلام مؤلفين يعيشون في كنفها ، فلا شك أن وصفهم وتحليلهم يكونان اصدق وادق ، كما أن تلك المؤلفات الدستورية الاجنبية ، سواء كانت انجليزية أو فرنسية ، تحوى أحدث وآخر ما طرأ من نظريات في السياسة ونظام الحكم في تلك الدول ، وبعض تلك الدول كثير التغير في نظمها السياسية واسلوب ممارستها الحكم ، ولا شك أن الاعتماد على المراجع العربية وحدها في تلك الدراسة يفوت علينا الكثير من الفوائد .

(١) راجع : الاسلام في الواقع ، الايديولوجى المعاصر للدكتور محمد البهى - طبعة دار الفكر (لبنان) - صفحة ١٢١ .

الامر الثانى :

ثم انه ينبغى أن نتنبه الى أمر هام ، وذلك فيما يتعلق بالنظم الماركسية بالذات ، فان بعض الباحثين والمؤلفين فى تلك النظم من علماء الدول الغربية ، يميلون أحيانا الى نقدها واصطياد المثالب لها دون سند من الحقيقة أو الواقع ، فيجب على الباحث ألا يعتمد - من أجل ذلك - على رأى واحد لمؤلف واحد ، بل عليه أن يفتش عن الآراء المختلفة لدى باحثين متعددين ، ثم عليه بجانب ذلك أن يقارن بينها وبين ما يقوله الماركسيون عن نظمهم .

الامر الثالث :

وان من النتائج الهامة التى يستخلصها الباحث فى النظم السياسية ، أن النظريات فيها تختلف أحيانا عن التطبيق ، وان ما تضعه بعض الدول من قواعد دستورية قد تدل دراسة الواقع العملى للحكم فيها على أن تلك القواعد مجرد حبر على ورق ، ولذلك فلا يجب الاعتماد فى دراسة النظام السياسى لاية دولة على قواعد الدستور وما تعلنه من آراء سياسية تمجدها وتمسك بها ، فان الاعتماد على ذلك قد يبعد بنا كثيرا عن مجال الحقيقة والواقع ، ومن أجل ذلك فقد عولت فى دراستى لاساليب الشورى عند الدول الخمس التى تمثل نظم الحكم الرئيسية فى العالم ، على دراسة نظمها السياسية القائمة الآن فى مظهرها الواقعى الحقيقى ، ولم أعول كثيرا على النصوص القانونية التى تتضمنها دساتيرها . تلك اشارة الى المصادر الاساسية لهذا البحث مع الموازنة بينها ، وانتقل فيما يلى الى الجزء الاخير من المقدمة وهو خاص بمنهج البحث وتقسيمه .

منهج البحث :

ينقسم الكلام في هذا البحث الى ثلاثة أبواب :

الباب الاول : تمهيدى يتناول الدراسة التاريخية للشورى في المجتمعات الانسانية القديمة (اليونانية والرومانية والعربية) .

الباب الثانى : يتناول دراسة الشورى في الاسلام .

الباب الثالث : يتناول دراسة الشورى في نظم الديمقراطيات الغربية الرئيسية (النظام البرلمانى وتمثله انجلترا ، والنظام الرئاسى وتمثله الولايات المتحدة الامريكية ونظام حكومة الجمعية النيابية (او النظام المجلسى وتمثله سويسرا) وكذلك نختم هذا الباب بدراسة الشورى في نظم الحكم الماركسى (ويمثلها الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية) . ثم نورد بعد ذلك خاتمة نبين فيها ما استخلصناه من دراسة الشورى في هذه الانظمة المختلفة واهم ما توصلت اليه الدراسة من النتائج .

ففى الباب الاول : عن دراسة الشورى من الناحية التاريخية ، نقدم تمهيدا ضروريا ، وهو العودة الى الماضى البعيد للنظم السياسية ، لنرى هل عرفت تلك النظم الشورى ام لم تعرفها ولم تأخذ بها ، واذا كانت قد عرفت وأخذت بها فما هى الصورة التى كانت قائمة حينئذ وما هو الاسلوب الذى اتبعته تلك النظم في ممارسة الشورى ؟

واذا كانت الحضارتان اليونانية والرومانية هما أقدم الحضارات الاوربية وعنهما اخذت أغلب دول تلك القارة الثقافة والسياسة فقد رأينا بيان نظام الشورى فيهما في الفصلين الاول والثانى من هذا الباب وجعلنا الفصل الثالث للشورى عند العرب قبل الاسلام ولا شك أن تلك الدراسة التاريخية للنظم السياسية في تلك المجتمعات القديمة تبين لنا أن العلاقات بين تلك النظم لم تكن معدومة ، وأن التأثير كان متبادلا بينها ، بحيث يؤثر كل منها فى الآخر ويتأثر به .

وبالنسبة للفصل الاول عن الشورى في اليونان القديمة : نتكلم

أولا عن الظروف التى جعلت النظام السياسى فى اليونان يصل الى نظام الدويلات او (حكومة المدينة) ويقف عند هذا المظهر طويلا قبل أن تعرف اليونان نظام الدولة الواحدة السلطة ، الواحدة الكيان . وقد بينت أن العوامل التى ساعدت على بروز ذلك المظهر السياسى فى اليونان ، هى عوامل طبيعية (جغرافية) وعوامل اجتماعية تنحصر فى اختلاف الديانة واختلاف العنصر السكانى وتباين المصالح الاقتصادية للمدن اليونانية من ناحية ثم الرغبة فى تحقيق التعاون والعلاقات الاقتصادية فيما بينها من ناحية أخرى . ثم تكلمت بعد ذلك عن النظام السياسى فى اثنتين من المدن اليونانية القديمة وهما : مدينة أسبرطة ومدينة أثينا . فبالنسبة لمدينة أسبرطة (ذات النظام الملكى) بينت سلطة الملك واختصاصاته ثم تكلمت عن سلطة مجلس الشيوخ (الجروسيا) وبينت طريقة اختيار أعضائه واختصاصاته وتناولت بعد ذلك بالكلام الجمعية العمومية لـأسبرطة (الابلا) التى تماثل مجلس النواب فى عصرنا الحاضر ، وكيف أنها كانت تملك السلطة العليا فى أسبرطة .

أما مدينة أثينا : فقد تناولت فيها بالكلام مجلسى الشورى (مجلس الشيوخ ومجلس البول وكذلك الجمعية العمومية للشعب الاثينى (والتي تسمى الاكليزيا) .

أما فى الفصل الثانى فقد تكلمت عن الشورى عند الرومان :

ونظرا لان الدولة الرومانية قد عاشت أطول فترة (امتد عمرها لأكثر من ألف عام) فقد ميزت بين عهودها الثلاثة : العهد الملكى والعهد الجمهورى ثم العهد الامبراطورى مع الإشارة الى الطبقات المختلفة التى كان المجتمع الرومانى القديم يتألف منها وبالنسبة للعهد الملكى بينت توزيع السلطة بين الملك ومجلس السناتو (الشيوخ) والجمعية الكورية التى تمثل عامة الشعب الرومانى .

ثم في العهد الجمهورى اظهرت تولى السلطة بواسطة القنصلين بدلا من النظام الملكى وتكلمت عن مجلس الشيوخ الذى ظل في هذا العهد الجمهورى أيضا بعد أن عاصر العهد الملكى ، وقد زادت سلطاته واختصاصاته في العهد الجمهورى وكان يمارس السلطة معه كل من المجلس المؤى والمجلس القبلى .

واخيرا فقد تكلمت عن الشورى في العصر الامبراطورى لدى الرومان ، حيث انحصرت السلطة في ذلك العهد بين الابطارة من ناحية وبين مجلس الشيوخ من ناحية اخرى وقد ظهر أن مجلس الشيوخ فقد نفوذه القديم السابق في الوقت الذى زادت فيه قوة فرسان الجيش الرومانى .

ثم في الفصل الثالث عن الشورى عند العرب قبل الاسلام تكلمت عنها في الممالك العربية القديمة (المملكة القتبانية ومملكة سبأ) وذلك في مبحث أول ثم تكلمت عن الشورى في نظام العشيرة العربية وعن نظامها السياسى القديم مقارنا بينه وبين النظام السياسى في المجتمع العبرانى والمجتمع الفينيقى وذلك كله في مبحث ثان ثم تكلمت عن الشورى في نظام المدينة العربية القديمة (اى في مكة) وعن دار الندوة في المبحث الثالث .

ثم في الباب الثانى : وهو الخاص بالشورى في الاسلام فقد قسمت الكلام فيه سبعة فصول كما يأتى :

ففى الفصل الاول : وهو عن حجية الشورى أى مدى ثبوت النص عليها في القرآن الكريم والسنة الشريفة وقد قسمت ذلك الفصل الى مبحثين أوردت في الاول حجية الشورى في القرآن الكريم مع الإشارة الى ما قد ورد عنها في القرآن الكريم بالنسبة للرسالات السابقة على الاسلام ، وفي المبحث الثانى بينت حجية الشورى في السنة الشريفة ولم أكتف في ذلك بإيراد الاحاديث التى تتضمنها السنة القولية للرسول عليه السلام وإنما أوردت كذلك سنته العملية

وما سار عليه الرسول عليه السلام من السنن المتعلقة بالشورى سواء في مسلكه مع الصحابة أو في الغزوات المختلفة التي خاضها ومعه المسلمون .

وفي الفصل الثاني : ونبحث فيه ما اذا كان الأخذ بالشورى واجبا أو مندوبا فحسب وادلة كل من الرايين مع بيان ما نرجحه منهما :

وفي الفصل الثالث : نتناول قوة حجية الشورى أى مدى التزام ولى الامر بالرأى المشور به وهل يجب عليه أن يتقيد بذلك الرأى أم أن له شرعا - أن يعدل عنه الى سواء وقد رجعنا في البحث عن قوة حجية الشورى الى ثلاثة مصادر جعلنا لكل مصدر منها مبحثا مستقلا - ففي المبحث الاول تكلمنا عن قوة حجية الشورى في القرآن الكريم وأظهرنا ان الراجح ان المفسرين لا يرون التزام ولى الامر برأى اهل الشورى ودافعنا عن مظنة اقرار الاسلام للاستبداد من الحاكم نتيجة لعدم التزامه بالرأى المشور به فدافعنا عن الرأى الذى يقول بأن عدم الالتزام بالشورى ونتيجتها لا يعنى الانفراد بالحكم والاستبداد السياسى في الاسلام حيث يتقيد الحاكم بأحكام الشريعة ويقع على الرعية أولا أو الامة واجب تقويمه ان أساء أو مال . وفي المبحث الثانى تكلمنا عن قوة حجية الشورى في السنة الشريفة وكيف ان الرسول عليه الصلاة والسلام لم يتقيد بالرأى المشور به من جماعة المسلمين أو الصحابة في كل الاحوال .

أما في المبحث الثالث فقد تكلمنا عن قوة حجية الشورى في حكم الخلفاء الراشدين وبيننا ان الخلفاء الاربعة كانت لهم مواقف متعددة لم يلتزموا فيها برأى اهل الشورى من المسلمين .

وأما الفصل الرابع : وقد جعلناه لموضوعات الشورى وبيننا فيه أولا اختلاف مدلول «التشريع» في الشريعة الاسلامية عنه في القوانين الوضعية ثم نبهنا الى انه يخرج عن الموضوعات التي تكون فيها الشورى كل أمر ورد النص عليه سواء في القرآن الكريم أو في السنة الشريفة

وأن من العلماء من يرون بعد ذلك أن الشورى تكون في كل ما لم يرد فيه نص شرعى ومنهم من يرى أنها لا تكون الا في الامور الهامة فحسب، وذكرنا أن هذا هو الراى الراجح وسقنا أدلة رجحانه من القرآن الكريم أولا ثم من السنة الشريفة ثانيا وأخيرا من حكم الخلفاء الراشدين وختمنا ذلك الفصل بعقد مقارنة بين موضوعات الشورى كما عرضناها في الاسلام وبين موضوعات الشورى في الانظمة الدستورية الحديثة .

ثم في الفصل الخامس : وقد خصصناه لاهل الشورى فقد بدأناه ببيان أنه لم يكن يوجد في عصر الرسول عليه السلام مجلس معين معلوم أعضاؤه للشورى ثم قسمنا الكلام في هذا الفصل الى مبحثين : الاول عن أهل الشورى في القرآن الكريم وفي السنة الشريفة وقد بينا أنه لم يتم تحديدهم فيهما . والمبحث الثانى جعلناه لاهل الشورى في عهد الخلفاء الراشدين وبيننا فيه أن الامور لم تجر على وتيرة واحدة في عهودهم ، فقد اختلف أهل الشورى في عهد عثمان عما كانوا عليه في عهد سلفيه أبى بكر وعمر ، كما أن عليا اعتمد على عامة الامة أكثر مما اعتمد على خاصتها وبيننا آثار ذلك كله في حكم كل خليفة وأخيرا ختمنا هذا الفصل بالكلام عن مجلس الشورى بالاندلس مبينين انشاءه وتكوينه وسلطته وسلطة مجلس الوزراء ثم سلطة الفقهاء المشاورين في مجال الشورى .

وأما الفصل السادس : فقد جعلناه للكلام عن الاسلام ومبدأ سيادة الامة ، وبيننا خطأ من يربطون بين مبدأ الشورى ومبدأ سيادة الامة ويعتبرون أن الثانى نتيجة للاول وسقنا الادلة على هذا الخطأ، ثم بينا أن مبدأ سيادة الامة نظرية فرنسية الاصل والنشأة وأنه لا معنى لاقحامها في دراسة الفقه الدستورى الاسلامى .

وأخيرا فقد جعلنا الفصل السابع للكلام عن الشورى ونظام الانتخاب وبيننا أن الشورى في الاسلام لا يعنى الاخذ بنظام

انتخابى معين ، كما أنه لا يتحتم الأخذ – تطبيقا للشورى – بطريقة الانتخاب العام ، بل على العكس من ذلك فإن الأسلام يعنى بالرأى الصائب ولو كان رأى الأقلية ويفضله على رأى الأكثرية اذا كان خاطئا وقد رأيت أن الافضل هو الأخذ بنظام الانتخاب المقيد بقيد الكفاءة التى تعنى القدرة على وزن الامور .

وقد انتقلنا بعد ذلك للكلام فى الجزء الاخير من البحث عن نظام الشورى فى الديمقراطيات الغربية ونظم الحكم الماركسى وخصصنا لذلك الجزء :

الباب الثالث : وقد قسمناه الى فصلين ، ثم قسمنا كل فصل منهما الى مباحث :

فالفصل الاول : وقد خصص لدراسة الشورى فى نظم الديمقراطيات الغربية ، وهى تتمثل فى ثلاث نظم رئيسية هى : النظام البرلمانى وقد خصصنا له البحث الاول وتناولنا فيه بالكلام النظام النيابى بانجلترا باعتبارها خير مثل لذلك النظام : فبينت اولا تطور النظام السياسى الانجليزى وذكرت الاحداث الثلاثة الرئيسية التى كان لها اثر كبير فى هذا التطور وهى : الغزو الرومانى لانجلترا وغزوات الشماليين ثم الفتح النورماندى . ثم تكلمت عن قيام البرلمان الانجليزى وتطور نظام الانتخاب منذ القرن الثالث عشر حتى القرن العشرين وبينت خصائص النظام البرلمانى وتكلمت بعد ذلك عن السلطة التشريعية فى انجلترا فى فرع اول من هذا البحث تناولت فيه لمجلس العموم وشروط العضوية فيه والعيوب التى ما زالت تعوق نظام تكوينه سواء بالنسبة للعضوية فيه او بالنسبة لانتخاب الاعضاء وعقبت ذلك ببيان اختصاصات مجلس العموم . ثم تكلمت عن مجلس اللوردات وعن تكوينه والعناصر التى لها الحق فى الدخول فيه وذكرت بعد هذا اختصاصاته ثم عرضت لموضوع مستقبل مجلس اللوردات ولموضوع المجلس الثانى فى النظم النيابية بصفة عامة موضحا هذا بايراد امثلة من مختلف الدول .

وفي الفرع الثاني من هذا البحث تكلمت عن علاقة السلطة التشريعية بالملكة والوزراء فبينت أولا : علاقة السلطة التشريعية بالتاج وأوضحت معنى الاصطلاح الانجليزي أن البرلمان هو السيادة (Parlement is sovereignty) ثم بينت ثانيا : علاقة السلطة التشريعية بالوزراء .

وفي البحث الثاني : وهو خاص بالشورى في النظام المجلسي : تكلمت في الفرع الاول عن نشأة النظام المجلسي ومميزاته ومدى نجاحه ثم تكلمت في الفرع الثاني عن علاقة السلطة التشريعية في النظام المجلسي السويسري بالسلطة التنفيذية فذكرت أن البرلمان في سويسرا يأخذ بنظام المجلسين (Bicomeral) وأوردت الشروط الثلاثة اللازم توافرها لقيام المجلسين والا اعتبروا وكأنهما مجلس واحد : والمجلسان في سويسرا هما : المجلس الوطني (Le conseil national) ومجلس الولايات (Conseil d'état) الذي يسمى هناك البندسرات وقد أوضحت اختصاص كل واحد من المجلسين ، وبينت فيما يتعلق بمجلس الولايات أن تلك الولايات السويسرية (وعدها ٢٢ ولاية) تتمتع بشخصية مستقلة لكل منها ولا يمكن اعتبارها مجرد مقاطعات. ثم أعقبت ذلك ببيان الفروق بين المجلسين (المجلس الوطني ومجلس الولايات) وبينت بعد هذا علاقة السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية .

وأخيرا تكلمت عن الشورى في النظام الرئاسي : الذي تمثله الولايات المتحدة الأمريكية وقد قسمت الكلام فيه الى فرعين :

الفرع الاول : وهو خاص بالكلام عن النظام الرئاسي : التعريف به وبيان الاسباب التي أدت الى نشأته والعوامل التي ساعدت على نجاحه وهي أربعة : اولها العوامل الجغرافية وثانيها العوامل التاريخية وثالثها العوامل الاجتماعية ورابعها : شخصيات الرؤساء الأمريكيين أنفسهم أما الفرع الثاني فقد تناولت فيه البرلمان الأمريكي من حيث تشكيله واختصاصاته (بالنسبة لمجلس

النواب ولمجلس الشيوخ) وأوضحت علاقة البرلمان بالرئيس في الولايات المتحدة ثم أوضحت علاقة البرلمان بالوزراء ثم ختمت هذا المبحث ببيان علاقة الرئيس الأمريكى بالوزراء .

وفى الفصل الثانى وهو خاص بالشورى فى النظام الماركسى فقد تم تقسيمه الى مبحثين : الاول منهما عن النظام السياسى فى الاتحاد السوفيتى والمبحث الثانى عن النظام السياسى فى الصين الشعبية .

ففى المبحث الاول (عن الاتحاد السوفيتى) تكلمت أولا عن النظام السياسى القديم فى روسيا قبل الثورة الشيوعية عام ١٩١٧ والذى تمثل فى قيام برلمان من مجلسين : المجلس الاول ويسمى (الدوما) وهو مجلس النواب والثانى وهو مجلس الشيوخ أو مجلس الشورى الاعلى . ثم تكلمت عن النظام المعاصر هناك وبدأت أولا ببيان السلطة التشريعية التى يتولاها مجلس الاتحاد (Le soviet de l'union) ومجلس القوميات (Le soviet de nationalités) وبيان سلطاتهما حيث يشكلان معا السوفيت الاعلى ثم عرضت لموضوع العلاقة بين السوفيت الاعلى وبين هيئة الرئاسة (Presidium)

اما المبحث الثانى وهو الخاص بالنظام السياسى للصين الشعبية فقد بدأت فيه بالكلام عن التطورات السياسية بالصين قبل الثورة الشيوعية عام ١٩٤٩ فتحدثت عن المصلحين البارزين : لاوتزو (٦٠٤ - ٥٣١ ق.م) وكونفوشيوس (٥٥١ - ٤٧٩ ق.م) ثم تكلمت عن النظام السياسى الصينى القديم وكيف انتهت الامور بقيام الدكتاتورية الرئاسية وقد تناولت بالكلام بعدها النظام السياسى المعاصر فى الصين وجعلت ذلك فى فرعين : الفرع الاول : عن السلطة التشريعية التى يمثلها المجلس الوطنى الشعبى وقد بينت تكوينه ، وتكلمت عن اللجنة الدائمة المنبثقة عنه وعن تكوينها واختصاصاتها . أما الفرع الثانى فقد تكلمت فيه عن علاقة السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية فى الصين الشعبية .

وبعد ذلك ، وفي ختام البحث عرضت في «الخاتمة» لأمريين :
الاول منهما عن المقارنة بين النظم السياسية المختلفة التى درسناها
وأوجه التشابه وأوجه الخلاف بينها والأمر الثانى هو إبراز النتائج
الهامة التى نستخلصها من دراسة هذه النظم السياسية الثمانية وأهم
تلك النتائج هى : الوصول الى معرفة الفرد أو الجهاز السياسى
الذى يملك السلطة فى عملية صنع القرارات فى الدولة وقد عرضنا
للبحث عمن يملك تلك السلطة فى النظم السياسية القديمة ، وفى
النظام الإسلامى وفى نظم الديمقراطيات الغربية وأخيرا فى نظم الحكم
الماركسى .

الباب الاول : تمهيدى

عن الشورى فى العصور القديمة

عند اليونان والرومان والعرب

الفصل الاول

الشورى فى اليونان القديمة

أقدم ما ذكره المؤرخون عن الحياة اليونانية القديمة يمتد الى نحو ثلاثة آلاف سنة أى قبل الميلاد بألف عام ، وكان المجتمع حينئذ يتألف من قبائل انحدرت من سلالة هلن (Hellen) وقد اشتق من هذا الاسم وصف الحضارة اليونانية ، « بالهلينية » وحملت القبائل اليونانية هذا الاسم أيضا فأصبحت تعرف بالقبائل الهلينية (Hellenes) ثم انحدرت منها قبائل أو جماعات عدة من أشهرها : « الآخيون » و « الايونيون » . وقبل ان نتكلم عن النظام السياسى لليونان القديمة وعن وجود الشورى فيه ومدى الاخذ بها ، ينبغى ان نلاحظ أولا أن القبائل اليونانية القديمة لم تتطور سريعا لتصبح دولة واحدة وانما ظلت لفترة طويلة من الزمن تكون دويلات فى المدن اليونانية ، وهذه مسألة جديرة بالنظر وتدفعنا الى البحث عن تعليل قيام دويلات المدن .

ان العلماء يذكرون فى تعليل هذه الظاهرة مجموعتين من العوامل : هى العوامل الطبيعية والعوامل الاجتماعية وفيما يلى بيان ذلك :

(١) راجع : « قصة الحضارة » تأليف ول ديورانت - الجزء الاول - مجلد ٢ ص

١٠٠ طبعة الادارة العامة للثقافة بوزارة التربية والتعليم .

أولا - العوامل الطبيعية :

يقصد بالعوامل الطبيعية :العوامل الجغرافية التى عاقت نمو المجتمع اليونانى لفترة طويلة من الناحية السياسية ، فوقف عند دويلة المدينة ، وتمثل فى طبيعة أرض اليونان أو تضاريسها التى تكثر فيها الحواجز الطبيعية كسلاسل الجبال والانهار التى لا يسهل عبورها فى ذلك الوقت ، ووعورة المسالك والطرق .

بيد أن هذه العوامل الجغرافية لا نصلح وحدها لتفسير ظاهرة دويلات المدن فى اليونان ، فقد كانت مدن تقع فى سهل واحد ومع ذلك لم يحدث بينها اتحاد أو ائتلاف (مثل مدينتى بلاتيه وطيبه) فلا بد من الاعتماد على العوامل الاجتماعية كذلك .

ثانيا - العوامل الاجتماعية :

يمكن حصر العوامل الاجتماعية التى ساعدت على قيام دويلات المدن اليونانية فى أربعة عوامل هى :

- (١) اختلاف الديانة .
- (ب) اختلاف العنصر السكانى .
- (ج) اختلاف المصالح الاقتصادية .
- (د) تحقيق المصالح السياسية .

١ - فبالنسبة لاختلاف الديانة : يمكن القول أن المقصود هو اختلاف الطقوس الدينية نتيجة لاختلاف الديانة (أى اختلاف اسم الاله أو الآلهة موضع العبادة) فى تلك العهود القديمة مما ترتب عليه إقامة الحدود بين المدن وصارت أحجار التخوم فاصلا بين ممالك الاله وفى نفس الوقت صارت فاصلا بين المجتمعات البشرية ، لانه كان يجب أن يكون دين الاقليم هو دين حاكمه : (Gujus regio, ejus relegio) .

ب - أما اختلاف العنصر السكاني : فلا يقصد به أن اليونانيين القدماء كانوا من أجناس متباينة ، بل أن العكس هو الصحيح فقد كانوا يرجعون الى جنس واحد ولهم لغة واحدة ، ولكنهم كانوا ينحدرون من قبائل مختلفة مما قوى بينهم روح العصبية واذكى نوازع الشعور بالتميز والتعصب الشديد وزاد من حدة المنافسة والى هذه المنافسة يعزو بعض الباحثين التقدم الحضارى الهائل الذى حققه اليونان فى نواحى السياسة والحكم وفى مختلف الآداب والعلوم والفنون وبسبب هذه المنافسة ازداد العداء بين مدينتى «أثينا» و «اسبرطة» بل وبسببها قامت الحروب الطاحنة بين مختلف المدن اليونانية .

ج - كما كان اختلاف المصالح الاقتصادية : أحد هذه العوامل التى زادت من تباعد المجتمعات اليونانية القديمة (ويلاحظ أنها كانت مجتمعات صغيرة وانعزالها بعضها عن بعض ، فكانت تجارب بعضها بغية الحصول على المسالك البحرية وعلى الاسواق التجارية وعلى المحاصيل والحبوب وفى نفس الوقت الذى كانت تتصارع فيه تلك الدويلات ، اتجهت بعض المدن الى التحالف مع بعضها ضد البعض الآخر بدافع هذه المصالح الاقتصادية ، ولم يكن ذلك مجرد تحالف اقتصادى فحسب بل كان تحالف حاربيا اشبه بالتحالف الذى نعرفه بين دولتين كاملتى السيادة .

د - وبالنسبة للمصالح السياسية : التى يحققها قيام دولة المدينة . فتتمثل فى أن المدينة كانت فى نظر اليونانيين القدماء أفضل ما يمكنهم الوصول اليه لتحقيق الموازنة بين هدفين متناقضين لاي مجتمع انسانى ونعنى بهما : هدفى النظام والحرية فالمجتمع الصغير لا يأمن من الاعتداء عليه من الخارج والمجتمع الكبير قد يتعرض للاستبداد السياسى من الداخل ومع ذلك فان فلاسفة اليونان كانوا

(١) المرجع السابق : قصة الحضارة : ص ٣٦٨ وما بعدها .

يرون أن الديمقراطية المباشرة لا يمكن مزاوتها الا في مجتمع صغير حيث تتوفر لشعب صغير حرية كافية يمارس بها حكم نفسه بنفسه وان الدولة يمكن أن تتكون من مدن مستقلة تتعاون مع بعضها في انسجام .

والفيلسوف اليوناني «أرسطو» كانت فكرته عن الدولة أنها جماعة من الاحرار يخضعون لحكومة واحدة ولذلك نلاحظ أن اليونانيين اطلقوا على كل من «المدينة» والدولة لفظا واحدا هو «بوليس» «Polis» وبرغم المساوىء العديدة التي تنجم عن تفتت المجتمع اليوناني سياسيا الى وحدات صغيرة في دويلات المدن ، فانه يمكن القول أن هذه المدن قد نجحت - برغم صغرها - في خلق حضارة متقدمة وفي تحقيق رقى سياسى كبير استفاد منه ونقل عنه معظم دول الغرب الكثير من المبادئ .

ومما يجدر ذكره ، أن نظام مجتمع المدينة السياسى او نظام دويلة المدينة في اليونان لم يكن نظاما قاصرا عليها فقط بل كان له شبيه ونظير خارج بلاد اليونان في نواح اخرى من العالم القديم ، مثل سومر وبابل وفينيقية وكريت ، بل وفي رأينا أن مجتمع مدينة مكة قبل الاسلام كان أيضا صورة من نظام دويلة المدينة ، وهو ما سوف نذكره عند الكلام عن الشورى عند العرب القدماء في الفصل الثالث ، ثم ان هذه المجتمعات القديمة عرفت نظام دويلات المدن دون تأثر باليونانيين في ذلك بل قد عرفت قبلهم بمئات السنين (١) .

والخلاصة انه عاشت في بلاد اليونان قبائل عديدة قبل الميلاد بأكثر من ألف عام وتطورت حياة هذه القبائل من الناحية السياسية بالتدريج ، حيث انتقلت من النظام القبلى الى سكنى القرى ومن سكنى القرى ظهر التطور الى سكنى المدن وقيام دويلات المدن ، وسوف

(١) المرجع السابق : قصة الحضارة ص ٣٦٨ وما بعدها .

نتناول بالكلام مدينتين من هذه المدن نالتا شهرة بعيدة في الدراسة التاريخية والسياسية وهما : أثينا وأسبرطة وذلك كي نرى النظام السياسى لكل منهما وصورة الشورى فيه . وقد كان هناك بين أثينا وأسبرطة فروق واضحة من حيث صورة الحكم ، فبينما كانت أثينا تميل الى أسلوب الحكم الديمقراطي وتعمل على انتشاره اذا بأسبرطة على العكس من ذلك كانت تحبذ الارستقراطية وتهتم بنشرها (١) وقد ثار بينهما نزاع طويل (٢) . وسوف نتكلم عن أسبرطة في مبحث أول ثم نعقبه بمبحث ثان عن أثينا .



(١) راجع كتاب : النظريات والمذاهب السياسية للدكتور مصطفى الخشاب طبعة ١٩٥٨ (لجنة البيان العربى) ص ٥٢ .

وراجع كذلك : تاريخ أوروبا في العصور القديمة تأليف : هـ. فشر - ترجمة الدكتور ابراهيم نصحي بك والدكتور محمد عواد حسين - طبعة دار المعارف بمصر عام ١٩٥٠ ص ٥٧ .

(٢) قام الصراع بين أثينا وأسبرطة بسبب العوامل التى سبق ذكرها وبسبب اختلاف الاسلوب السياسى فى الحكم أيضا ، وقد اتسع نطاق هذا الصراع ليشمل بعد ذلك المحافظين والاحرار فى كل المدن اليونانية مما أدى فى نهاية الامر الى قيام حروب البوليونييز المشهورة ، ومن الجدير بالذكر انه برغم الحروب الطويلة بين أثينا وأسبرطة فان احدهما لم تتمكن من السيطرة على الاخرى ، ويرجع ذلك الى طبيعة الموقع الجغرافى لكل مدينة منهما وما ترتب عليه من اختلاف نوع الحياة ، فأثينا مدينة بحرية ولذلك كان فى حوزتها أسطول قوى ولكن جيشها البرى لم يكن بنفس مستوى قوة أسطولها الحربى بينما أسبرطة لم يكن لها أسطول لانها مدينة غير بحرية وانما كان لها جيش برى قوى وكذلك تأرجحت كفة الحرب بينهما ، فأسبرطة لم تكن تستطيع أن تهزم أثينا بحرا ، وأثينا كانت لا تتمكن من هزيمة أسبرطة برا ، واستمرت الحرب بينهما سجالا ، دون أن تتمكن احدهما من السيطرة على الاخرى .

المبحث الاول

النظام السياسى لمدينة أسبرطة

ومبدأ الشورى

١ - تمهيد - أسبارطة المعروفة اليوم فى اليونان هى قرية صغيرة لا يتجاوز عدد سكانها أربعة آلاف نسمة ، أما قديما فكانت دولة أسبرطة تضم سبعين ألفا من السكان يعيشون فى مدينة أسبرطة وفى القرى الأربع المجاورة لها .

٢ - وقد كان توزيع السلطات السياسية وفقا لدستور دولة أسبرطة (دستور لسديمونيا) (١) كما يأتى :

أولا - الملك :

كان على رأس أسبرطة ملك ، ولم تكن أسبرطة وحدها فى اليونان ذات نظام ملكى ، بل عرفت الملكية فى دويلات أخرى غيرها ، ولكن أهم ما كان يميز الملكية فى أسبرطة عن الملكية فى المدن الأخرى : كائينا مثلا ، أن هذه كان يحكمها ملك واحد أما أسبرطة فكان لها نظام يقضى بأن يحكمها ملكان يتولى كل واحد سلطة الحكم معا ويعمل الباحثون فى

(١) يعتقد المؤرخون اليونانيون أن شرائع أسبرطة كلها قد وضعها مشرع واحد هو «ليكرجوس» فى القرن السابع قبل الميلاد وأهم تلك الشرائع الدستور الذى كان ينظم الحكم فى أسبرطة والذى عرف باسم «دستور لسديمونيا» وقد أتاح هذا الدستور لأسبرطة استقرارا سياسيا طويلا حيث امتد العمل به فترة طويلة من الزمن ولهذا الدستور مميزات معينة يمكن إبرازها فيما يلى :

أ (نجح هذا الدستور كثيرا فى الجمع بين أساليب الحكم المتأبنة فى اليونان وجعلها تلتقى فى حكومة واحدة (حكومة دولة مدينة أسبرطة) ذلك أن اليونانيين عرفوا ثلاثة أنواع من الحكم هى : الحكم الملكى والحكم الأرستقراطى والحكم الديمقراطى .

ب) استطاع الحكم فى أسبرطة بفضل هذا الدستور التنسيق بين نظم الحكم الثلاثة السابق ذكرها بحيث منع طغيان أحدها على غيره ولم يمكن أن يستبد الملكيون ولا الأرستقراطيون ولا الديمقراطيون .

النظم السياسية القديمة هذه الظاهرة بأنها وسيلة لارضاء أسرتين قويتين متنافستين على الحكم ولقد كانت كذلك تعد وسيلة لتجنب الاستبداد بالسلطة الذى يغلب حدوثه اذا ترك حكم أسبرطة للملك واحد . على أنه مما ينبغى أن يلاحظ أن هذه السلطة التى كان يتقاسمها ملكان فى أسبرطة كانت هى نفسها سلطة محدودة ومقيدة ، تكاد تنحصر فى الاشراف الدينى ورئاسة القضاء وقيادة الجيش ، ولم يكن الملكان يحكما أسبرطة وحدهما بل كانا يحكما بمعاونة مجلسين يمثلان برلمان أسبرطة : أحدهما هو مجلس الشيوخ والآخر هو الجمعية العمومية .

ثانيا - مجلس شيوخ أسبرطة (الجروسيا) :

كان لاسبرطة مجلس شيوخ أعضاؤه كلهم من كبار السن الذين بلغوا الستين من العمر أو تجاوزوها فقد كان الاسبرطيون يعتبرون كل من يقل عمره عن الستين عاما فردا غير ناضج ، وبالتالي لا يصلح للنظر فى شئون الدولة ويذكر المؤرخ اليونانى الكبير (بلوتارك) أن عدد أعضاء هذا المجلس كان ثمانية وعشرين عضوا (١) . أما عن الطبقات الاجتماعية التى ينتمى إليها هؤلاء الأعضاء فإنه كان يشترط فيهم أن يكونوا من الارستقراطيين البارزين ، فاما أن يكونوا من أصحاب الثراء والممتلكات الكبيرة واما أن يكونوا من ذوى النفوذ والجاه فى البلاد أو أن يكونوا ممن خدموا فى جيش أسبرطة وأظهروا من ضروب الشجاعة والبلاء ما استحقوا بسببه التقدير وفوق كل ذلك يجب أن يكونوا من ذوى الهيبة والوقار فى مجتمع أسبرطة .

طريقة اختيار الأعضاء :

الواقع ان طريقة اختيار أعضاء مجلس الشيوخ (الجروسيا) كانت غريبة اذ كان المرشحون المتقدمون لهذه العضوية يمرون

(١) المرجع : قصة الحضارة - ص ١٤٨ .

الواحد بعد الآخر أمام أعضاء جمعية أسبرطة العمومية ، فمن يقوم الاعضاء بتحيتته بحماس أكثر هو الذى يعتبر فائزا ، والمهم أن نلاحظ أن اختيار أو (تعيين) أعضاء مجلس الشيوخ الثمانى والعشرين كان يتم عن طريق المجلس الثانى وهو المجلس الشعبى الذى يسمى : جمعية أسبرطة .

اختصاصات مجلس الشيوخ :

وفقا لدستور لسديمونيا ، فان لمجلس شيوخ أسبرطة ثلاثة اختصاصات هي :

(١) الاختصاص التشريعى : ويتمثل فى ممارسة أعضاء مجلس الشيوخ لحق اقتراح القوانين .

(٢) الاختصاص السياسى : ومؤهله ان يقوم الاعضاء بمناقشة السياسة العامة لأسبرطة وترسم اتجاهاتها .

(٣) الاختصاص القضائى : كان للمجلس اختصاص قضائى يتمثل فى ان له ان يقضى فى الجرائم الخطيرة كما كان يمثل فى أسبرطة دور المحكمة العليا فى الدولة .

ثالثا - الجمعية العمومية لأسبرطة (الابلا : Apella) :

هذه الجمعية كانت تمثل مهمة المجلس الشعبى والمجلس الادنى فى برلمان أسبرطة وهى مناظرة تماما لمثيلتها فى مدينة أثينا وتعد جمعية (الابلا) هذه المجلس المعبر عن ديمقراطية الحكم . واشترك الشعب فى حكم نفسه ، ويدل على مدى شعبيتها كبر عدد أعضائها فقد كان عددهم يصل الى ثمانية آلاف مواطن من مجموع سكان أسبرطة الذين كانوا يبلغون فى ذلك الحين ٣٧٦.٠٠٠ نسمة (١) ويلاحظ ان الارقاء كانوا محرومين من عضوية هذه الجمعية العمومية ، وأكبر ما يدل على شعبية هذه الجمعية الاختصاصات التى أسندت اليها .

(١) المرجع السابق - قصة الحضارة ص ١٢٨ .

اختصاصات الجمعية العمومية :

كان لهذه الجمعية اختصاصات أوسع كثيرا من اختصاص المجلس الاعلى (مجلس الشيوخ) فكان لها ما يأتى :

(١) الاختصاص التشريعى : كان للجمعية الحق فى سن القوانين، وقد أدخلت تعديلات بعد ذلك على دستور «ليكرجوس» بأسبرطة أصبح لمجلس الشيوخ بمقتضاه حق مراقبة قرارات الجمعية العمومية ومراجعة القوانين الصادرة عنها وتغييرها عند الاقتضاء .

(٢) تعتبر هذه الجمعية المثلة الحقيقية لشعب اسبرطة والوسيلة المعبرة عن حكم نفسه بنفسه .

(٣) كانت تشارك فى حكم اسبرطة اذ يختار اعضاؤها من بينهم خمسة كل سنة يمنحون سلطات ادارية واسعة ويتمتعون بحق اصدار القرارات التى لا يملك معارضتها غير مجلس الشيوخ وقد اطلق على هؤلاء الاعضاء الخمسة اسم (الافورين) وكانوا يشبهون نظام القناصل عند الرومان وقد علت سلطة هؤلاء الاعضاء الخمسة حتى أصبحت فى النهاية مساوية لسلطة الملكين اللذين كانا يحكمان اسبرطة ومناظرة لها ، بل انها علت على سلطتهما بعد ذلك ما أدى فى نهاية الامر الى سقوط النظام الملكى ، غير أن سقوط الملكية فى اسبرطة لم يكن دليلا على انتصار الارادة الشعبية والسير قدما فى طريق الحكم الديمقراطى بل لقد كان الامر على العكس من ذلك تماما ، اذ انه قد تلا سقوط الملكية العودة من جديد الى الحكم الاقطاعى الذى قاست منه اسبرطة كثيرا من قبل .

المبحث الثانى

النظام السياسى

ومبدأ الشورى لدولة أثينا

تمهيد - أثرت فى الكلام عن نظام مدينة أثينا السياسى ألا أراجع الى نفس الفترة التى عرضنا فيها لنظام مدينة أسبرطة ، وانما تكون بداية الفترة التى نتكلم عنها بالنسبة لدولة مدينة أثينا تالية فى الزمن للفترة التى تناولنا فيها دولة مدينة أسبرطة وذلك رغبة فى استمرار الصورة التى نعرضها وعدم وقوفها عند فترة معينة من الزمن بدون إطالة أو اخلال .

وأثينا تقع فى سهل يسمى سهل «اتكا» وبمرور الزمن اتحد اقليم اتكا كله تحت زعامة مدينة أثينا فى حوالى القرن السابع قبل الميلاد(١) .

وقد عرفت مدينة أثينا النظام الملكى كما عرفته مدينة أسبرطة ولكنها لم تعرف نظام الملكية مثلها بل كان لها ملك واحد ، ولما سقطت الملكية فى أثينا - كما حدث فى أسبرطة - اعتلى الحكم : الحاكمون شريفو المحتد الذين عرفوا باسم : « Eupatril Oligarchs » وقد دام حكم هؤلاء الحاكمين زمنا طويلا امتد الى نحو خمسة قرون .

ولم تكن السلطة السياسية فى أثينا فى يد طبقة معينة دون غيرها بل كانت موزعة بين طبقات المجتمع الثلاث(٢) ، ذلك أن المشرع اليونانى

(١) راجع : قصة الحضارة : المرجع السابق ص ٢٠٢ .

(٢) كان المجتمع فى أثينا يتألف من ثلاث طبقات هى :

١ - طبقة الفرسان : Rippers : وهم الذين يملكون الخيل ويشبهون مالكي =

العظيم «صولون» اعتمد على نظام الطبقات الاجتماعية في دولة أثينا في تنظيم المجتمع السياسي بها وفي تشكيل المجالس التمثيلية (النيابية) وقد اتضح هذا في الدستور الذي وضعه صولون لحكم أثينا في مستهل القرن السادس قبل الميلاد (عام ٥٩٤ ق.م) وفي هذا الدستور نجد النظام النيابي يمثله ثلاث مجالس هي :

(١) مجلس الشيوخ :

جعل «صولون» من مجلس الشيوخ السلطة التشريعية العليا في أثينا وجعل له بجانب هذا الاختصاص التشريعي الحق في القيام بأعمال الرقابة على سير أعمال الموظفين ، وكان مجلس الشيوخ يضم أفرادا من الطبقة العليا في المجتمع الاثيني ذوي النفوذ والثراء الكبير .

(٢) مجلس البول (Boule)

وهو المجلس النيابي يعتبر أدنى من مجلس الشيوخ ، وكان مجلس البول يتألف من أربعمئة عضو (٤٠٠) يمثلون كل طبقات المجتمع الاثيني ، حيث كان يمثل كل طبقة مائة عضو

ويبدو أن صولون قد تعمد تمثيل الطبقات القوية ذات النفوذ في المجتمع في كلا المجلسين : مجلس الشيوخ ومجلس البول ، استرضاء لهذه الطبقات من ناحية وأملا في الاستفادة من خبرتها وقدرتها السياسية من ناحية أخرى ، ولكن صولون لم يهمل مع

=الخيـل عند الرومان المعروفين باسم : Equiles وفي فرنسا حيث عرفوا باسم «Chevaliers» وعند الانجليز أطلق عليهم اسم «Cavaliers» وبشكل مالكو الخيل في أثينا فرقة الفرسان .

ب - طبقة ذوي الثيران : « Zeugitai » : وهم الذين يملكون ثورين فأكثر ويشكلون في جيش أثينا فرقة المشاة الثقيلة ولهم مع طبقة الفرسان حقوق اجتماعية وسياسية في المجتمع الاثيني فضلا عن الاشتراك في جيشها .

ج - طبقة العمال الأجورين «Chetes» : وهي الطبقة الدنيا في المجتمع الاثيني وكانت محرومة من المزايا والحقوق خاصة حق نولي الوظائف العامة .

ذلك عامة الشعب اهمالا تاما ، بل أتاح للعامة المشاركة في الحكم والاسهام في الحياة النيابية والسياسية عن طريق الجمعية الثالثة التي كانت تعرف باسم : الاكليزيا .

(٣) الجمعية العمومية (الاكليزيا : Leklesia) :

وهي جمعية الشعب القديمة التي كانت معروفة في كل من أثينا وأسبرطة وغيرهما من مدن اليونان وكان لهذه الجمعية اختصاصات متعددة أهمها : عرض القوانين عليها ، وحق استجواب الموظفين في أي وقت ومحاكمتهم ، وحق اختيار موظفي المحاكم بالقرعة .(أسوة بالطبقات العليا) وكان حق اختيار الموظفين بالقرعة من الحقوق الهامة التي يرجع الى المشرع صولون الفضل في ادخاله واحلاله محل الحق الارستقراطي القائم على شرف المحتد ونبل الاصل ، ومحل المبدأ البلوتقراطي القائم على الثراء ، وبذلك أصبح لكل مواطن أثيني الحق في تعيين موظفي الحكومة بطريق القرعة وفي مراقبتهم كذلك(١) .

(١) المرجع السابق : قصة الحضارة- ص ٢٠٢ وما بعدها .

الفصل الثانى

الشورى عند الرومان

تمهيد - اذا كنا قد رأينا أن اليونانيين القدماء مهرة في علم السياسة وفي صياغة نظرياتهم ونظمها وفي وضع القوانين والدساتير ، فإننا سوف نجد أن الرومان على خلاف ذلك أظهروا المهارة في ممارسة السياسة عملا ، دون أن يعنوا بنظرياتهم ، وهذا ما حدا بالفيلسوف «بول جاتيه» الى القول بأن السياسة العملية في روما كانت موضع التقدير والاعجاب أما علم السياسة فقد أهمل تماما (١) .

ولهذا نجد أن الرومان قد قدموا للعالم بدلا من النظريات السياسية ، العديد من المصطلحات الدستورية التى تدل على الممارسة الطويلة والخبرة العميقة بأمور السياسة والحكم ولا زالت هذه المصطلحات متداولة في شتى دول العالم المعاصر ومن بينها كلمات : مجلس شيوخ ، ومجلس عموم ، وامبراطور وقنصل ودكتاتور فكلها من أصل روماني .

وبسبب هذا الاتجاه العملى في الحياة السياسية الرومانية نجد الرومان قد نجحوا فيما أخفق فيه اليونان وهو الوصول الى الوحدة السياسية المبكرة للمجتمع وعدم الوقوف طويلا عند دويلة المدينة ، فانتقل الرومان من دويلة مدينة روما الى قيام الدولة الرومانية التى استطاعت التغلب على اليونان والسيطرة على بلادهم ، ومن ناحية أخرى فإننا لا نستطيع أن نفعل حقيقة لا شك فيها هى أن الحضارة اليونانية التى أثرت تأثيرا عميقا في كثير من الأمم والشعوب إلا أن تأثيرها على الرومان كان طفيفا بسيطا خاصة في نواحي الحكم والسياسة والتشريع .

(١) راجع : النظريات والمذاهب السياسية للدكتور مصطفى الخشاب - طبعة لجنة البيان العربى سنة ١٩٥٨ ص ٩٤ .

لذلك نجد أن مجلس الشيوخ الروماني عندما قرر إرسال لجنة لدراسة شرائع صولون «Solon» في عام ٥٤٤ ق.م للاقتباس من القوانين اليونانية تحت ضغط العامة والحاجهم فإن النتيجة لم تكن نقلا لقوانين صولون وإنما حدث خلاف ذلك تماما في نهاية الامر ، اذ قامت لجنة العشرة رجال (دسفرای : Decemviri) برئاسة أبيوس كلوديوس : «Appius Claudius» بوضع قانون جديد اعتمد على العرف والعادات الرومانيين . وهو قانون الالواح الاثني عشر المشهور بالحكم الروماني كان طرازا فريدا في العالم القديم تميز بالاصالة وعدم التقليد وقام على تجارب الرومان الطويلة عبر القرون .

نظام الحكم والشورى :

في كلامنا عن الشورى عند الرومان سوف نجد أنهم لم يعرفوا نظاما واحدا من نظم الحكم وإنما عرفوا ثلاثة أنواع منه هي : الملكية والجمهورية والامبراطورية . ولذلك فسوف نتكلم عن الشورى في النظم الثلاث وهي كما يلي بالترتيب :

أولا - النظام الملكي : ويبدأ من عام ٧٥٣ ق.م (منذ تأسيس روما) وينتهي في عام ٥٠٩ ق.م (أي لمدة قرنين ونصف تقريبا) .

ثانيا - النظام الجمهوري : ويبدأ من عام ٥٠٩ ق.م ويستمر حتى عام ٣٠ ق.م (أي لمدة خمسة قرون تقريبا) .

ثالثا : النظام الامبراطوري : ويبدأ من عام ٣٠ ق.م وينتهي في عام ٤٧٦ م (تاريخ سقوط الامبراطورية الرومانية الغربية^(١)) (وقد استمر هذا النظام خمسة قرون تقريبا) .

(١) أما الامبراطورية الرومانية الشرقية والتي كانت عاصمتها بيزنطة فقد كان سقوطها عام ١٤٥٣ م .

وينبغي أن نلاحظ أن نظم الشورى في عهد الحكم الروماني
الثلاث السابقة قد تأثرت إلى حد بعيد بنظام الطبقات في المجتمع
الروماني (١) ، وسبق أن ذكرنا أن طبقات المجتمع اليوناني كان لها مثل
هذا التأثير أيضا . وسوف نتكلم فيما يلي عن نظم الشورى في العهد
الملكي ثم في العهد الجمهوري وأخيرا في العهد الإمبراطوري .

(١) كان المجتمع الروماني يتألف من خمس طبقات هي :

١ - طبقة الاشراف : وترجع نشأتها إلى إنشاء روما نفسها حيث كافأ الملك كل
من عاونوه بتمييزهم وجعل منهم «مجلس السناتو» (الشيوخ) وقد أصبح الارث
وسيلة استمرار طبقة الاشراف التي ظل نفوذها قائما في روما طوال خمسة قرون
ومحصور في عشائر معينة : النلي «Menlii» والفلي «Valerii» والاميلي «Aemaeli»
والكورنيلي «Cornelii» والفابي «Fabii» والهوراشي «Horatii» والكلودي «Claudii»
والليولي «Lullii» وقد تكون مجلس السناتو (الشيوخ) من رؤساء العشائر
الثلاث الاولى . ولم يكن الاشراف طبقة متعفة مترفة بل كانوا على العكس يعملون
في الزراعة بأيديهم ويأكلون طعاما بسيطاً وانما مدار اعتبارهم من الاشراف هو الاصل
والصفات الممتازة .

٢ - طبقة الفرسان : وكانت تتألف من اثرياء الرومان الذين يمتلكون الخيول ،
ويعتبر شيشرون أن الملك «سرفيوس» هو سبب قيام هذه الطبقة حين وقف في وجهه
الاشراف فعمل على كسر شوكتهم بإنشاء طبقة الفرسان هذه وتسمى الاكوييتي .
وقد أصبحت طبقة الاكوييتي بعد ذلك غير قاصرة على الفرسان وانما أصبحت
تضم رجال الاعمال وأغنياء الطبقة الوسطى .

٣ - طبقة رجال الاعمال : وقد أصبحت تحمل نفس اسم طبقة الفرسان (لاكوييتي)
وان كان أفرادها من الاثرياء عن طريق العمل الحر كالتجارة والمقاولات وقد كانت كلمة
الناس «Populus» عند الرومان يقتصر مدلولها على الطبقتين السالفتين (الاشراف
واللاكوييتي) وكان هذا هو ما يعنيه رسم هذه الحروف الاربعة على الكثير من المباني
والاثار الرومانية وهي : «S.P.Q.R.» وهذه الحروف تعد اختصارا لكلمات
«Senatus Populusque Romanus» ومعناها السناتو وأحرار الرومان فلما اقترب
الرومان من الديمقراطية تدريجيا تغير معنى كلمة «Populus» واتسع مدلولها فشمل
طبقة العامة أيضا :

٤ - طبقة العامة : وتضم أغلبية الرومان وتتألف من طوائف العمال والصناع
وصغار التجار والزراع والارقاء المحررين وموالي الاشراف «Elieuts» وتابعة الاشراف
«Patronus» وكان لهؤلاء الموالي وتابعة الاشراف بجانب معاونة سادتهم وخدمتهم
مهمة أخرى سياسية هي الاقتسراع في الجمعيات النيابية وفقا لما يمليه عليهم
سادتهم هؤلاء ورغم سوء حال طبقة العامة بالنسبة لغيرها من الطبقات الاعلى فقد كان
أفرادها مهددين بالنزول إلى طبقة الرقيق اذا وقعوا في أسر الدائنين وطلبوا لهم هذا

أولا : الشورى فى العهد الملكى

٧٥٣ ق.م - ٥٠٩ ق.م

ربما يتبادر الى الذهن أن الملكية التى عرفتها روما منذ أكثر من ألفين وسبعمائة عام كانت ملكية استبدادية ، لا تأخذ بنظام الشورى ، شأنها فى ذلك شأن معظم النظم الملكية القديمة .

ولكن الواقع أن الأمر كان على خلاف ذلك تماما ، فمنذ قيام الملكية فى روما قام معها فى نفس الوقت نظام للشورى فوزعت فيه السلطة بحيث أصبح الحكم يعتمد على الهيئات الآتية :

(١) الملك : «Rex» ، (١) .

المصير ولذلك جاهد العامة طويلا للحصول على مزيد من الحقوق وتحطيم «الكثير من القيود والاعلال ووقعوا فى صراع طويل مع مجلس السناتو الذى كان يقف لهذه المطالب بالمرصاد وقد استمر الصراع لمدة مائة عام ولم يتحقق سوى تحطيم نفوذ الارستقراطيين وظل العامة دون أن يرتفعوا ويشتركوا فى تصريف شئون الحكم وتحقق بهذا الصراع نظرية افلاطون السياسية فى اتمام الدورة المشومة للحكم حيث يبدأ بالملكية ثم ينتقل الى الارستقراطية ويعقبها الاجركية فالديمقراطية ففوضى ثورية تنتهى بالديكتاتورية (قصة الحضارة - ص ٤٢١) .

هـ - طبقة الرقيق : وهى أدنى الطبقات وكان أفرادها يعاملون كالمتاع دون أن يكون لهم أى حقوق سياسية أو اجتماعية بل ولا حتى انسانية وهم العاملون الكادحون المعدمون الذين كانوا يسكنون فى ربوع واسعة مؤلفة من عدة حجرات فى أطراف روما ومشارفها .



(١) كان رومولوس «Romulus» هو أول ملوك روما والمنشئ لها عام ٧٥٣ ق.م وقد ظل الحكم الملكى فى روما قاصرا على هذه المدينة وحدها وتخومها المجاورة (أى من نوع حكومة أودوبلة المدينة) التى عرفها الاغريق ولم تبسط روما سلطانها على كل ايطاليا الا بعد نحو ستة قرون فى عام ١٧١ ق.م وقد نالت روما شهرة عظيمة ونجحت سياسيا فيما لم ينجح فيه كل من اسبرطة واثينا ولم تتقيد روما فى شئون الحكم بالقوانين والقواعد الدستورية تماما، كما فعل الاغريق ، بل عمل الرومان على أن يطوعوا الدساتير لتساير تطوّرهم وتجاربهم السياسية .

(٢) مجلس السناتو «الشيوخ» : « Senatus Populuque Romanus »

(٣) الجمعية الكورية : « Comitia Curiata »

(١) الملك « Rex » :

عندما نبحث في نشأة روما نجد تاسيتوس « Tacitus » يقول : ان رومة منذ البداية ، كان يحكمها ملوك وكانت كلمة «Rex» تطلق على رئيس الكهنة في الدولة الرومانية الذي كان يسمى ملك الطقوس (٢) واول ملوك روما هو «روميولوس» « Romolus » (١) الذي انشأ روما ونسبت اليه وذلك عام ٧٥٢ ق.م وقد سار هو وخلفاؤه على سياسة عدم الجمع للاختصاصات والبعد عن تركيزها في ايديهم ، وانما عمل على اشراك رؤساء العشائر في ادارة شئون المملكة ، وقد تشكل منهم مجلس السناتو « Senatus » «الشيوخ» وهو اول مجلس للشورى عرفته روما وقد كانت سلطات الملك قليلة بجانب هذا المجلس (السناتو) وهي سلطات تماثل سلطات الملك اليوناني الاركون باسيلوس « Archon Basileus » ملك اثينا في نفس هذه الفترة والذي كانت له سلطات طابعها ديني أكثر من ان يكون سياسيا بل هي لا تكاد تخرج عن أعمال الكاهن الاكبر (٢) .

وهكذا نجد أن ملوك الرومان في ذلك العهد البعيد لم يمارسوا سلطات الحكم ، بقدر ما حرصوا على أن يتمتعوا بالقداسة والتبجيل

(١) راجع : تاريخ العالم - المجلد الثالث ص ٥٥ - الفصل ٦٢ نشرة بالانجليزية ج. هامرتن وترجمته وزارة المعارف وراجع ايضا كتاب الرومان تأليف ر. هـ. بارو من مجموعة الالف كتاب (رقم ٦١٢) ص ٢٧ .

(٢) فليس عجيبا أن يصور المؤرخون أحد ملوك روما (الملك نوما السبيني) في صورة قديس وفيلسوف ويقول عنه المؤرخ الروماني ليفي : « Livy » : لقد عمل هذا الملك على أن يبعث في قلوب رعاياه الخوف من الآلهة ... والشعور بأن ثمة قوة خارقة ينبغى الخضوع لها .. وهي قوة غيبية مجهولة ويوهم رعاياه بأنه يصدر في أعماله عن معونة أشبه بالوحى .

وراجع كذلك اللالى المنظومة في تاريخ رومه - تعريب جماعة من مدرسة الادارة الخصوصية طبعة عام ١٢٩٢ هـ طبعة المدارس الملكية ص ٢ وما بعدها .

من رعاياهم - وأن تستند ملكيتهم الى الحق الالهي المقدس لاعلى ارادة الشعوب غير أن الامر لم يستمر على هذا الحال طويلا ، فبعد قرن واحد سيطر التسكانيون على روما في القرن السابع قبل الميلاد (في عام ٦٦٥ ق.م) وكان ملوكهم أول من سعى الى السلطة الفعلية واستندوا الى العامة في الحصول على تأييدها لينالوا بذلك ضغط الاشراف وصراعهم من أجل ابقاء الملك بغير نفوذ قوى .

ويقول المؤرخ الروماني «شيشرون» أن «سرفيوس» هو أول ملك روماني استطاع أن يتولى الحكم دون أن يخشاه اشراف ورؤساء الاسر الكبيرة ولذلك تحالف الاشراف ضده ووقفوا في وجهه مما اضطره الى أن يلتمس التعاضد لدى أثرياء العامة : «Plebs» وقسم المواطنين طبقات على أساس الثروة لا على أساس المولد والاصل ليتخلص بذلك من سيطرة طبقة الاشراف بأن تقف في مواجهتهم طبقة رجال الفرسان (الاكوييتي : Equites) وتحد من نفوذهم وسيطرتهم (١) .

(١) وهكذا شجر الصراع بين الملك ومجلس السناتو (أو الشيوخ) وأحد الاشراف على أن الملك ان هو الا السلطة التي يمارسها مجلس السناتو «Senatus» الحكم أي أن الملك يملك ولا يحكم واعترفوا له بالسلطان الروحي ككاهن أكبر والرامي لديانتهم وقد استمر الصراع بين الاشراف والملوك فحينما يقلب الملك ويكسر شوكة الاشراف وحينما ينتصر الاشراف ويجردوا الملك من سلطاته وقد عانى الاشراف ومجلس السناتو كثيرا من الملك ماركونيوس الذي حكم حكما وحشيا قاسيا ليسترد نفوذه المسلوب ولم يصبر الاشراف بعد ذلك طويلا اذ ما لبثوا أن انتهزوا فرصة محاربة خلفه بجيشه خارج مدينة روما حتى أحدثوا انقلابا خطيرا ، اذ اجتمع مجلس السناتو وأعلن خلع الملك في عام ٥٠٨ ق.م وتم الغاء الملكية واحلال النظام الجمهوري محلها وذلك بالرغم من أن الملوك عامة كانوا يحكمون حكما بعيدا عن الاستبداد والانفراد بالسلطة وينبئ أن نلاحظ أن الملكية في روما لم تكن وراثية وانما كانت تتم بالاختيار ، فيتولى الملك مدى حياته ، دون أن يرث أبناؤه الملك بالضرورة ، وهكذا كان لمجلس السناتو السلطة الفعلية في روما منذ انشائها .

راجع : تاريخ العالم : المجلد الثالث - الفصل الثاني صفحة ٤٥٥ - المرجع السابق ذكره .

(٢) مجلس السناتو : « Senatus Populuque Romanus » :

لم يكن مجلس السناتو الامجلسا استشاريا ولم يعطه الدستور الرومانى أى حق تشريعى ولكن هذا المجلس استحوذ على سلطات أوسع كثيرا مما أريد له عند انشائه . والراجح أن انشاء هذا المجلس يرجع الى تاريخ انشاء روما نفسها باعتبار أن أول ملوك هذه المدينة « روموليوس » اختار الآباء الأول ليكون منهم مجلس السناتو فى عهده ولم تكن سلطة السناتو تستند الى أى تشريع دستورى ، وانما كان بقاء هذا المجلس واستمراره أبرز مثل ضربته روما على احترام سنن الاسلاف وتقاليدهم (١) .

وفى ذلك يقول شيشرون : كان من عادة « كاتو » أن يقول أن دولتنا تفوقت على كل ما عداها من الدول بدستورها ، فقد جرت عادة تلك الدول على أن يوطد أحد أفرادها نظام الدولة عن طريق انتوانين التى يضعها . . . أما دولتنا (الرومانية) فانها على العكس من ذلك ليست نتيجة عبقرية رجل واحد بل نتيجة عبقریات الكثيرين كما انها ليست نتيجة حياة رجل واحد بل هى نتيجة الحياة فى بضعة قرون وثمره تجارب عدة عهود ، فان العبقرية لم تبلغ الحد الذى يجعل أى رجل فى أى وقت لا يفغل شيئا ، ومن ثم فان كل العبقریات لو تركزت فى رجل واحد لما كان له من بعد النظر ما يمكنه من الاحاطة بكل شىء فى أى لحظة من اللحظات ، فالخبرة الواقعية التى تمتد على مدى العصور تعتبر ضرورة (٢) .

(١) راجع تاريخ العالم : المجلد ٣ - الفصل ٦٢ - نظم الدولة الرومانية ص ٤٥٥ - نشرة بالانجليزية ج. هامرتن وترجمته وزارة المعارف .

(٢) راجع : الرومان - تأليف ر. ه. بارو - مجموعة الآلف كتاب (رقم ٦١٢ منها)

تشكيل مجلس السناتو :

في أول نشأة هذا المجلس (في العهد الملكي) كان يتكون من مائة عضو يتم اختيارهم بواسطة الملك ، وبعد سقوط الملكية وقيام الجمهورية كان القناصل يقومون بهذا الاختيار ، وأعضاء السناتو كانوا يعتبرون أفضل الرجال في المجتمع الروماني فهو مجلس الافراد الممتازين المجريين ، ومما ساعد على زيادة خبرة الاعضاء أن مدة العضوية كانت تستمر طوال حياة العضو ، دون التقيد بمدة معينة ، فاذا توفي العضو تم اختيار من يحل محله .

اختصاصاته :

١ - كان لمجلس السناتو اصدار القرارات « Aucto itas ».

٢ - وكان له الحق في اختيار الحكام لشغل المناصب الكبرى .

٣ - وكان يقوم باختيار الملك وتوليته (حيث لم تكن الملكية وراثية)

٤ - وكان للمجلس كذلك اختصاص هام هو مباشرة السياسة الخارجية لروما ، لا سيما بعد اتساع نفوذها في العهود التالية للعهد الملكي (أى في عهد الجمهورية ثم الامبراطورية) وقد ادار مجلس السناتو شئون السياسة الخارجية بمهارة فائقة وبقدرة عظيمة تدل على الحنكة ووفرة التجارب .

مزايا مجلس السناتو :

أفاد هذا المجلس الامة الرومانية عبر قرون طويلة امتدت قرابة ألف عام ، ولذلك كان من مزاياه القدرة على أن يسير على سياسة واحدة ثابتة لمدى آجال بعيدة ، ولهذا فانه وان كان في الاصل مجلسا استشاريا إلا أن الحكام :رجوا على الاخذ بتوصياته في جميع الحالات تقريبا .

وأكبر ما يؤخذ على هذا المجلس هو تكوينه الارستقراطي ،
فقد كان يمثل الطبقة العليا في المجتمع الروماني ، ولذلك فرغم ما
صادفه من نجاح كبير في ادارة سياسة الدولة وفي سداد السياسة
الخارجية الرومانية ورغم تمكنه من احداث توازن دقيق بين
اتجاهات الحكم المختلفة ، الا انه لم ينجح في ارضاء جانب كبير من
الشعب الروماني يتمثل في طبقة العامة ، ولذلك ظلت هذه الطبقة
تربص وتناصبه العداء مئات السنين .

ثالثا - الجمعية الكورية « Conmitia Curiats » :

اذا كان مجلس السناتو يمثل العناصر الارستقراطية فان الجمعية
الكورية كانت تمثل عامة الشعب الروماني ولا سيما أن الاغلبية في
الرأي فيها كانت للفقراء الذين لم يكن لهم رأي في مجلس السناتو ،
وتتكون الجمعية الكورية من ثلاثين عضوا يمثلون الكور الثلاثين في
المجتمع الروماني (١) ، اذ كان شعب روما مقسما الى ثلاث قبائل وثلاثين
كورة (٢) وثلاثمائة أسرة . ويحمل كل عضو شارات الحكم « Lictors »
وتجتمع الجمعية تحت رئاسة الكاهن الاكبر « Pontifex Maximus »
لتمثيل الشعب في مباشرة اختصاصاته الدينية التي تنحصر في

(١) راجع : تاريخ العالم - المجلد ٣ - الفصل ٦٢ من ٥٦ - الموطع السابق
ذكره .

وراجع ايضا : قصة الحضارة (ولديروانت) المرجع السابق (ص ٥٥ وما بعدها)
وراجع : هـ. ا. فشر . تاريخ اورباني العصور القديمة - طبعة ١٥٠ ترجمة
ابراهيم نصحي بك ص ١٦٥ .

(٢) وجدير بالذكر أن الكورة « Curia » كانت تعتبر أقدم وحدة سياسية في المجتمع
الروماني القديم وهي تشبه « العشيرة » في المجتمع العربي القديم ، والجمعية الكورية
« Cumitia Curiats » هي نفسها التي يطلق عليها عند بعض العلماء ، اسم جمعية
العشيرة وذلك باعتبار أن كل قبيلة من القبائل الكبرى الثلاث في روما كان يمثلها
عشرة أعضاء ، وهي نفسها التي يطلق عليها عند بعض العلماء أيضا اسم مجلس
الوحدات على أساس أن كل كورة كانت تعتبر وحدة أساسية من وحدات المجتمع
الروماني .

تعيين من يشغلون الوظائف الدينية الكبرى مثل القسرايين « Rex » وفي الموافقة على القرارات الصادرة للمحافظة على اقامة شعائر الاسرة . ولم تستطع هذه الجمعية أن تحافظ على اختصاصاتها طويلا فانها جردت منها شيئا فشيئا خلال العصر الملكي نفسه .

ثانيا : الشورى في العهد الجمهورى الرومانى

٥٠٩ - ٣٠ ق م

منذ أن أسقط مجلس السناتو الحكم الملكى عام ٥٩ ق م وبدأت فترة جديدة من الحكم الرومانى ، شهدت روما تغييرا كبيرا فى توزيع السلطات وفى نظام الشورى تبعاً لذلك اذ حل محل الملك قنصلان والقيت الجمعية الكورية وأصبح توزيع الاختصاصات التشريعية فى العهد الجمهورى كما يلى :

أولا - القنصلان :

بعد سقوط الملكية اجتمعت فى روما جمعية من أهلها للنظر فيما يحل محل الملك فقررت أن يحل محل الملوك الذين كانوا يختارون لمدى حياتهم : قنصلان متعادلان فى السلطان أو قائدان يلقب كل منهما بلقب (بريتور Praetor) بحيث يكون كل واحد منهما رقيباً على الآخر ومنافساً له على أن تكون مدة حكمهما عاما واحدا فقط ، وكان أول قنصلين : بروتس وكلاتنس .

وقد كان من حسن حظ العامة أن انحاز القناصل الى مصالحها فعندما اختير « بيليوس فاليريوس » « Publius Valirius » لقبه العامة : « Publicola » أى صديق الشعب لانه تقدم للجمعية بعشرة قوانين تهدف خدمة الشعب وقد ظلت من القواعد الاساسية فى دستور روما منها مثلا : أن كل من يحاول تنصيب نفسه ملكا على روما يجوز قتله بدون محاكمة وكل من يحاول أن يتولى منصبا عاما بغير رضا الشعب

يعاقب بالاعدام ولكل مواطن يحكم أحد الحكام باعدامه أو جلده أن يعرض أمره على الجمعية وأن يكون للشعب وحده حق إصدار الحكم بعقوبة الإعدام وذلك وقت السلم (١) .

ثانياً - مجلس السناتو (الشيوخ) :

ظل مجلس السناتو قائماً طوال العهد الجمهوري في روما ، ولكن عدد أعضائه زاد فأصبح ٣٠٠ (ثلاثمائة عضو) والعضوية فيه مدى الحياة أيضاً ، وإذا كنا قد رأينا أن مدة بقاء القناصل في مناصبهم هي عام واحد فإنه يتضح لنا مدى سلطة هذا المجلس الذي يظل أعضاؤه متمتعين بعضويتهم فيه مدى حياتهم ، ومن هنا كان المجلس هو المختص بالعلاقات الخارجية وبمعقد المعاهدات والمحالفات وإبرام الصلح وإعلان الحرب وحكم الولايات التي تتبع روما وإدارة الأراضي العامة وتوزيعها والإشراف على سياسة الانفاق المالي وقد أدى انفراد مجلس السناتو بهذه الأمور إلى إعطائه سلطات لا يكاد يعرف لها حدود جعلته صاحب السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية (٢) وبالنسبة للسلطة الأخيرة فإنه كان الحكم الفصل في الجرائم الكبرى كالخيانة العظمى وكان مجلس السناتو يختار من بين أعضائه قضاة للنظر في معظم القضايا الهامة .

وفي عهد الجمهورية كان بوسع مجلس السناتو أن يصدر أخطر القرارات وهو أن يعلن الأحكام العرفية ويفوض إلى القنصلين

(١) وبابليوس فاليريوس هذا هو الذي سن التقليد الذي يحتم على القنصل إذا أراد أن يدخل الجمعية أن يفصل رأس البلطة عن مقبضها ويخفضها إشارة إلى سيادة الشعب وقد لقي القناصل أذى كثيراً من الإشراف بسبب العطف على مطالب العامة ، فقد قتل الإشراف عام ٤٨٦ ق.م القنصل : كاسيوس «Cassius» لأنه اقترح توزيع الأراضي الزراعية على فقراء الفلاحين فاتهم بالتقرب إلى العامة ليكون ملكاً وقتل . وفي عام ٤٢٩ ق.م وزع القنصل ميليوس : «Maelius» قمحا على الفقراء في قحط أصاب روما فما كان من مجلس السناتو (الإشراف) إلا أن بعث إليه من اعتاله بتهمة أنه يعمل ليكون ملكاً .

(٢) راجع : قصة الحضارة - المرجع السابق ذكره - ص ٦٠ .

السمل على انقاذ روما ويكون لهما سلطات مطلقة على كل الاموال والافراد وهذا القرار هو الذي كان يطبق عليه في روما :
« Sensatus Consultum Ultimatum » .

ولا نستطيع ان نقول عن مجلس السناتو ان أعماله وقراراته كانت كلها خيرا محضا وللصالح العام دائما ، فالواقع انه صدرت عنه قرارات عديدة غير صائبة وكثيرا ما ناصب العامة العداء ووقف في وجه مطالبهم السياسية والدستورية غير ان ذلك لا يغير من الحقيقة شيئا وهي ان هذا المجلس اسدى لروما اجل الخدمات واليه يعزى في الحقيقة كل ما صادفته الجمهورية من نجاح وانتصار ، فقد كان يحدث ان تهزم جيوش الجمهورية الرومانية في البر او تفوس اساطيلها الى قاع البحر ، ولكن هذا المجلس الذي كان يضم رجالا من اعرق الاسر التي عرفت بالجد والكبرياء وشدة المراس وتعتبر الخروج على قيم الشرف اعظم من الموت كان يعتبر المثل الاعلى في الصلابة والصمود فلم تخر شجاعة اعضاءه في يوم امام المخاطر والنكبات (١) هذا فضلا عما توافر لهؤلاء الاعضاء من المقدرة والكفاية وحسنة التجارب اذ كانوا اما من الاشراف او الحكام السابقين او ممن تولوا مناصب القناصل والرقباء ، « Sensors » او كبار قواد الجيش والفرسان المشهورين ، وزاد رصيدها هذا المجلس من الخبرة بسبب بقاء العضوية فيه لمدى الحياة وليس لمدة محدودة كما هو حال المجالس التمثيلية المعروفة وفي العهد الجمهوري زادت سلطات مجلس السناتو خاصة وان السياسة الخارجية وقيادة الحروب كانت صميم اختصاصاته (٢) .

(١) وابرز الامثلة على ذلك صمود مجلس السناتو في وجه غزو قرطاجة للرومان بقيادة هانيبال عام ٢١٧ ق.م .

راجع قصة الحضارة - ص ٥٤ .

(٢) ومثال ذلك انه قاد الحرب التي قامت بين روما وقرطاجة عام ٢٦٤ ق.م واستمرت مائة عام (نلاحظ ان قرطاجة هزغ غير قرطاجة فالاخيرة في افريقيا (في تونس) =

وبجانب مجلس السناتو كان يوجد مجلسان آخران في العصر الجمهوري هما المجلس المتوى والمجلس القبلى ونتكلم عنهما فيما يلى :

ثالثا - المجلس المتوى « Comitia Cencumata »

ويسمى أيضا مجلس أوجمعية المثنيات ، وإذا كان المجلس الكورى قد تلاشى نفوذه في العصر الجمهوري فان المجلس المتوى قد ازدادت أهميته فيه ، ولا ينعقد في داخل مدينة روما وإنما في خارجها (١) ورغم أن هذا المجلس كان له اختصاصات هامة كالنظر في أحكام الاعدام وتعيين كبار الموظفين ومراجعة قرارات كبار الحكام فاما يوافق عليها أو يرفضها ، إلا أنه كان يعوقه عن أداء مهمته على الوجه الأكمل أمر هام هو عدم إمكان اجتماعه إلا إذا دعاه قنصل أو تربيون وعدم استطاعته البحث إلا فيما يعرضه عليه كبار الحكام أو مجلس الشيوخ من أمور وعندئذ لا يستطيع أن يناقش الاقتراحات أو أن يعدل فيها بل كل ما كان يملكه أن يقبلها أو أن يرفضها وإذا وافق وصدر عنه قرارات كان يطلق عليها اسم : « Leges » وكان عدد أعضائه ٣٧٣ عضوا .

أما قرطاجنة ففي أسبانيا) وقد كانت الحروب الخارجية أحد العوامل الرئيسية التي جعلت الشعب الروماني وطبقاته البائسة يخضع لهذا المجلس الأرستقراطي ويسلم بزمامته وقيادته .



(١) كان هذا المجلس يعقد خارج مدينة روما لأنه يجب أن تمارس قيادة الجيش خارج المدينة وكان المجلس يسمى لذلك (جيش المدينة) أيضا ، ويدعى للانقراض بقرع الطبل وفي أثناء عقد الجلسات تنشر الاعلام الحمراء فوق تلى الكابيتول واليانيكولوم فإذا تهدد روما خطر عدو خارجي طويت الاعلام .

ولم يكن المجلس المتوى يمثل المجتمع الروماني تمثيلا صحيحا فان جمهور الدعياء « Proletarii » التي لم يكن مكان في صفوف جيش المواطنين كانت تؤلف وحدة مؤوية خاصة ورغم أنها قلما كانت تدعى للتصويت واشترط ألا يقل ما يملكه من له حق الاقتراع من ١١٠٠٠ آس (الاس عملة رومانية قديمة من النحاس كانت قوتها الشرائية تعادل جنيه من الدولار الأمريكي عام ١٩٤٢) أى نحو ٦٦٠ دولارا ، ولكل مائة عضو صوت واحد (وهذا هو سبب تسميته بالمجلس المتوى) وكان عدد أعضائه ٣٧٣ يمثلون ٣٧٣٠٠ مواطنًا وبسبب هذا النصاب المالى ظل هذا المجلس أرستقراطي الطابع لا يمثل طبقة العامة .

وبسبب غلبة الفئات الارستقراطية والفنية على هذا المجلس بما لها من أصوات أكثر لم يجد العامة بدا من مواصلة السعى في أن يكون لهم مجالسهم الخاصة بهم وقد كان المجلس القبلى أكثر تعبيرا عن ارادتهم وبتكلم عنه فيما يلى :

رابعا - المجلس القبلى : « Comitia Tributa » .

سميت الجمعية أو المجلس القبلى بهذا الاسم لان المقترعين فيه كانوا ينظمون حسب القبيلة التى ينتمون اليها ، وحسب المسكن الذى يقيمون فيه وذلك طبقا للاحصاء الذى تم فى عهد الملك سرفيوس سادس ملوك روما ، وقد أظهر المجلس القبلى صوت العامة وعبر عن اتجاهاتها لان العضوية فيه لم تكن على أساس الثراء كما هو الحال فى المجلس المئوى ، وانما كان لكل قبيلة من القبائل الرومانية صوت واحد والاغنياء والفقراء فى ذلك سواء ، وقد أخذت سلطة المجلس القبلى فى الازدياد بسبب اعتراف مجلس الشيوخ (السناتو) بحقوقها التشريعية عام ٢٨٧ ق.م وفى عام ٢٠٠ ق.م أصبح المجلس القبلى هو مصدر الشرائع الخاصة فى روما وهو الذى يختار تربيونى الشعب : « Tribuni plebis » اللذين يمثلان القبائل .

غير أن أسلوب العمل فى المجلس كان يختلف عن المجالس الأخرى (١) .

(١) كان الأسلوب العمل فى المجلس القبلى غريبا ، إذ لم يكن الاعضاء فيه يتناقشون فى الامور بل كان أحد كبار الموظفين يقترح قانونا ثم يقوم موظف آخر كبير يعارضه اذا شاء ونصت المجلس لهذا وذلك ثم يقترح على الاقتراح بالقبول أو الرفض ورغم هذا فقد كان المجلس القبلى يتكونه أكثر تقدما من المجلس المئوى وأبعد ما يكون عن التطرف وذلك راجع الى أن المجتمع الرومانى كان يتألف من ٣٥ قبيلة ، فيها ٣١ قبيلة تقطن الريف المتاخم لروما ، والريفيون بطبيعتهم حذرون غير متطرفين فكان هذا هو الطابع الغالب على المجلس القبلى .

وكان يطلق على قرارات المجلس القبلى اسم : « Plebisuta » أى قرره العامة واذا اتفق مجلس الشيوخ (السناتو) مع المجلس القبلى على اقرار قانون ما صدر هذا القانون باسم : « السناتو والشعب الرومانى » :
« Senatus Populusque Romanus » .

خاتمة : تلك هى الصورة العامة لنظام الشورى فى العهد الجمهورى وأن أكبر المآخذ التى يمكن أن تذكر عنه هى نظام السلطة التنفيذية المعيب ونظام الهيئات التشريعية القاصر فالسلطة التنفيذية لم تكن مركزة فى يدرئيس واحد ولا مقسمة بين فردين أحدهما مدنى والآخر عسكرى ولكن وفقا لنظام فريد أوحى به الخوف الشديد من عبودة الملكية كانت السلطة التنفيذية مقسمة بين اثنين من القناصل يتمتعان بسلطة متساوية ويحق لكل واحد منهما مصادرة قرارات زميله أما عن السلطة التشريعية فقد كان المجلس الوحيد الذى يستطيع أن يفرض رأيه وهو مجلس السناتو مجلسا لا يعبر عن عامة الشعب الرومانى ولا يفكر فى مصالحهم بل كان يعمل ضد هذه المصالح فى أحيان كثيرة وكان يمثل الطبقة الارستقراطية ويدافع عنها بحماسة - وهذا ما حدا بالعامه - فى العصر الجمهورى الى الاعتماد على مجالسهم : المجلس المئوى والمجلس القبلى ، وهكذا عاش الرومان فى ظلال الحكم الجمهورى تحت هيمنة دستور مختلط متناقض المبادئ والاتجاهات فمن حيث المظهر الرسمى لسيادة المجالس الشعبية يضع نظاما للديمقراطية المعقدة ومن حيث زعامة مجلس السناتو وهيمنته على مصائر الجمهورية الرومانية يعطى صورة للحكم الارستقراطى وأما من ناحية توزيع السلطة التنفيذية وتنظيمها فهو حكم ملكى مزدوج شبيه بنظام ملكية أسبرطة ويكون ملكية مطلقة حيناً ودكتاتورية حيناً آخر . وقد أدى هذا النظام غير المتناسق الى قيام الفتن الدموية والثورات بل والحرب الأهلية التى استمرت أكثر من ثمانين عاما . وصحيح أن عصر الجمهورية امتاز - رغم ذلك - بالامجاد العسكرية العظيمة وبالفتوحات التى كونت امبراطورية واسعة الأرجاء الا أن الرومان لم يشهدوا فترات أكثر اضطرابا وغلينا من هدم الفترة فالى جانب الملكات الخارجية الشاسعة والى جانب القصور الشامخة والمباني الرائعة كان منظر الدماء المراقبة بغير حساب فى شوارع روما ومنظر الرؤوس المفصولة عن أجسادها فى ساحة الإله مارس

«Compus Martius» في روما منظرا بشعا ووحشيا(١) . هذا بجانب ان مجالس الشورى الشعبية (المثوية والقبلية) ما لبثت ان افسدها التعطل والرشوة فأحالها الى جماعات من الغوغاء والجهلة تسيطر عليها الالهواء عاجزة عن ان تحكم وتدير امبراطورية مترامية الاطراف .

أما عن مدى الاخذ بالديمقراطية فيمكن القول بأن الديمقراطية قد انحطت حتى اصبحت كما قال الفيلسوف أفلاطون : «صارت الحرية أباحية وأخذت الفوضى تتوسل ان يوضع حد للحرية» .

ولم يتخلص الرومان من هذه المساوىء كلها الا عندما استطاع الامبراطور أغسطس أن يقضى على الجمهورية وأن يقيم مكانها حكم الفرد المطلق عام ٣٠ ق.م الذي بدأ فيه عصر جديد هو عصر الامبراطورية .

(١) راجع : تاريخ أوروبا في العصور القديمة تأليف : هـ. فشر صفحة ١٠١ .

ثالثاً : الشورى فى عصر الامبراطورية

٣٠ ق.م - ٤٧٦ م

تغيرت اوضاع الحكم فى العصر الامبراطورى تغيرا كبيرا نراه بوضوح فيما طرا على اختصاصات مجالس الشورى واختصاصات رئيس الدولة وسوف نبين ذلك كله فيما يلى :

اولا - رئاسة الدولة الرومانية :

بعد ان حكم روما الملوك فى العصر الملكى والقناصل فى العصر الجمهورى ظهر نظام الابطاطرة فى العصر الامبراطورى وكان اول الابطاطرة الامبراطور «أوكتافىوس» القائد الظافر وكان له أكثر من لقب فهو «أغسطس قيصر» أى العظيم وهو الزعيم « Princeps » وأبو الشعب « Pater Patria » وهو أيضا الامبراطور : « Imperator » وكان موطن الضعف فى المنصب الامبراطورى يبدو فى عدم وجود قانون دستورى ينظم وراثه السلطة الامبراطورية (١) . وربما كان السبب فى هذا ان الامبراطور أغسطس نفسه لم ينجب اولادا ولم يكن له ذرية سوى ابنته الوحيدة «جوليا» ولكن كان الامبراطور يتولى الحكم مدة حياته على أى حال ولم تكن رئاسة الدولة لمدة عام واحد كما كان الامر فى عهد قناصل العصر الجمهورى وقد ظل أغسطس يحكم أربعة وأربعين عاما (من عام ٣٠ ق.م الى وفاته عام ١٤ م) وكان

(١) تاريخ العالم - المرجع السابق ص ٥١٦ .

فيها حاكما مطلقا (١) ونلاحظ أن اختصاصات مجلس السناتو (الشيوخ) في هذا العصر قد أخذت في الانكماش والنقصان ، إذ أن الامبراطور قد جار على كثير من الاختصاصات التي كانت للمجلس خلال عهده الملكية والجمهورية . ولا يفوتنا أن نذكر أمرا هاما حول طبيعة منصب الاباطرة في هذا العصر ذلك أنه أصبح عليه صبغة الهبة وكان يوليوس قيصر نفسه أول من أعلن أن أسرته تنتهي الى أصل الهبي وقد سار الاباطرة على تشجيع الناس على تقديمهم وتأليهم .

ثانيا - مجلس السناتو :

من الوجهة النظرية البحتة كان مجلس السناتو (الشيوخ) شريكا للاباطرة في الحكم وقد نظمت الدولة الرومانية منذ ابتداء عصر الامبراطورية على اساس ان يكون لهذا المجلس الاشراف على الولايات التابعة له وكذلك الاشراف على النظام الاداري في روما وايطاليا بينما يكون للامبراطور ولايات خاصة تخضع لاشرافه المباشر (مثل مصر) (٢) اما من الوجهة العملية فان الامور لم تكن تسير وفقا لذلك فان مجلس الشيوخ كان دائم الاخفاق في مباشرة هذه المهام كما اخذت

(١) أقام اغسطس حكومة الزعامة الاستبدادية وكلمة استبداد مستعملة هنا بالمعنى اليوناني القديم أي أنه حكم لا يقوم على حيق وراثية الملك ولا على الانتخاب العادي ولكن على السلطة الشخصية التي تجعل المستبد يصل لمنصبه باستخدام القوة ويحتفظ به بالقوة أيضا .

اما عن اختصاصات الامبراطور فانها تنحصر فيما يأتي :

أ - السلطة القضائية : فله الحق في الفصل في الالتماسات المرفوعة لالغاء الاحكام من كافة أنحاء العالم الروماني .

ب - كان يعين حاكما للمدينة له حق المحاكمة بمفرده لحفظ النظام .

ج - الاشراف على تبيت المال الجديد «Fiscus» الذي تنجم فيه جزية الولايات الرومانية .

(٢) كانت الامبراطورية الرومانية تتألف من خمس وأربعين ولاية (تاريخ العالم المجلد الرابع ص ١٢٧) .

سلطاته في التضاؤل (١) بينما كانت سلطات الإباطرة في ازدياد ، ومما ساعد على تضاؤل سلطات السناتو تحول حكومة روما في العصر الامبراطوري من حكومة «مدينة» الى حكومة امبراطورية ذات ولايات وممتلكات ومع الكثرة لا تظهر الكفايات ولا تقدر المواهب ، فضلا عن أن العامة أنفسهم قد تسللوا الى مناصب العضوية في السناتو بل وحصل الموالي (٢) على مناصب ممتازة في بلاط الإباطرة ، وبعد أن كان السناتو مجلسا قاصرا على اشراف الرومان اذا به في العهد الامبراطوري يدخل فيه أعضاء من أبناء الولايات الرومانية غير أن ذلك كله لم يحوله الى مجلس شعبي أو جمعية للعامة فقد ظل عضو السناتو - كما كان دائما - يتميز بعباءته ذات الوشاح الأرجواني العريض ولا يجوز أن تقل ثروته عن عشرة آلاف جنيه (٣) ومحظور عليه أن يتزوج من أمة معتقة وقد يشغل وظيفة مجزية في إحدى الولايات السناتورية (٤) ولكنه لم يعد في مكانه أن يتطلع الى السيطرة على شئون العالم الروماني كما كان الحال في العصر الجمهوري . . . ويقابل مجلس السناتو - فيما يبدو - مجلس اللوردات المعروف في إنجلترا اليوم (٥) ، (٦) . غير أننا لا ينبغي أن نفعل أن مجلس السناتو قد ظهر له أشباه عديدة ، فبعد أن كان هو المجلس الوحيد للرومان ، ظهرت مدن أخرى عديدة غير روما وقام في كل مدينة منها مجلس يقابل مجلس السناتو في روما ، ويتكون من مائة عضو في العادة ،

(١) المرجع : تاريخ العالم ، المجلد الثالث ص ٥٤٣ .

(٢) العبد المحزون .

(٣) حسب قيمة النقود الآن .

(٤) الخاضعة لاشراف السناتو حيث كان ثمة ولايات لاشراف الامبراطور المباشر .

(٥) تاريخ العالم - المجلد الثالث - ص ٧١٠ .

(٦) تاريخ الامبراطورية الرومانية تأليف ، رستوفتوف : الجزء الاول (المتن) ترجمة

زكي علي ومحمد سليم - طبعة مكتبة النهضة عام ١٩٥٧ ص ١٥ وما بعدها .

من كبار الموظفين السابقين ، وكان كبار المسئولين في المدينة يستشيرون المجلس طالما أنهم ينفذون قراراته (١) .

ولا جدال في أن العالم يدين بالفضل للرومان في شأن الحكومة المحلية فهم الذين وضعوا نظام البلديات أو نظام «الحكومة المحلية» . وذلك خلال عصر الامبراطورية أما أثناء سيطرة السناتو فان روما لم تجد ما يضطرها الى معالجة هذه المسألة .

وهكذا صار شأن السناتو شأن هذه المجالس البلدية ، خاصة وأنه في أواخر عهد الامبراطورية حيث حلت سلطة الامبراطور التشريعية محل كل ما عداها ، فكان مرسومه : « Edict » أمرا عاما وفراره السامي : Decree حكما في قضية رفعت اليه وأمره العالي : « Rescript » رأيا في مسألة قانونية ، وكل هذه كانت قوانين (٢) .

واذ تقلص نفوذ السناتو الى هذا الحد ، فقد ظهرت قوة سياسية جديدة ، كانت تلى السناتو قبل ذلك ثم تقدمتها في هذا العصر وهي قوة الفرسان والجيش ، وانتهى الصراع بين الاشراف (السناتو) وبين العامة وهو الصراع الذي أودى بالجمهورية ، وأصبح شعب روما الذي كان صاحب السيادة غوغاء ودهماء ، لا يشغل بالهم الا الخبز والملاعب اللذين كان الابطرة حريصين على توفيرها لهم (٣) .

ومنذ القرن الثاني بعد الميلاد بدأ الركود والانحلال يدبان في أوصال الامبراطورية ، وظهر أن الحضارة الرومانية أصبحت غير قادرة على الهضم والامتصاص ، فلم تعد المدن تمتص أو تصبغ بالصيغة الرومانية جموع سكان الريف والقرى ، بل لقد انعكس

(١) راجع : «الرومان» تأليف ر. هـ. بارو - ترجمة عبد الرازق يسرى وسهير القلماوي - (برقم ٦١٤ من الالف كتاب) ص ٦٤ .

(٢) المرجع السابق - الرومان - ص ٢٢٠ .

(٣) تاريخ العالم - المرجع السابق - ص ٥٤٣ .

الامر وبدأت همجية الريف تطفئ على حضارة المدن (١) . ثم ما لبث
أن نشب الصراع بين المدن وبين الجيش (أبناء الريف) . وقد ذهب
بعض الباحثين الى تفسير انهيار الامبراطورية الرومانية الى عجز
الرومان عن اعطاء العامة نصيبا من الحكم على مر العصور ، ولكن ذلك
ليس كل الحقيقة ، بل ربما كان جزءا منها فقط ، أما الحقيقة التي
لا يمكن انكارها فهي انه لم يك بوسع أية حضارة ان تبقى نحو
اثنى عشر قرنا (١٢٠٠) كما بقيت حضارة الرومان وأن تقدم كما
قدمت للعالم أعمق التجارب والآراء في السياسة والحكم والتشريع دون
أن تعتورها عوامل الانحلال .

(١) تاريخ الامبراطورية الرومانية - المرجع السابق - ص ٦٤٠ .

الفصل الثالث

الشورى عند العرب قبل الاسلام

تمهيد : يتسم تاريخ العرب قبل الاسلام بالغموض الشديد وبتضارب آراء الباحثين فيه ، وذلك لان جزيرة العرب لم تعرف الوحدة السياسية ولم تخضع لحكومة منظمة كما ان العرب كانوا في جملتهم اميين فلم يدونوا حوادثهم كتابة الا في اواخر العصر الاموى (١) ، ولذلك وقع كثير من الباحثين في الخطأ لاعتمادهم على رأى واحد بالنسبة لاحوال العرب في ذلك العهد ، او لاتباعهم أسلوب التعميم في البحث بأن يجعلوا من حالة معينة قاعدة عامة تقاس عليها سائر احوال العرب الاخرى ، ومن ذلك مثلا ما نحن بصددده بالنسبة لاحوال العرب السياسية ومدى اخذهم بالشورى قبل الاسلام ، اذ نجد أن الاسلام بعد أن جاء بدين جديد وحضارة جديدة أسدل السجف على ما قبله من حياة وصفت بأنها «الجاهلية الاولى» وقد تأثر بذلك بعض العلماء فأفرقوا في كتاباتهم عن العصر الجاهلى وجاءوا بخلط كبير ، ولكن احوال العرب لم تكن جميعا كحالتهم الدينية في السوء والانحطاط ، فاللغة لم تصل قط الى المستوى الذى كانت عليه في العصر الجاهلى، كما أن ما نحن بصددده من دراسة نظمهم السياسية ، يدلنا على أنهم لم يكونوا متأخرين الى الحد الذى يتصوره كثيرون .

النظم السياسية عند العرب الجاهليين :

ربما يتبادر الى الذهن للوهلة الاولى أن العرب لم يعرفوا النظم السياسية الا في شمال الجزيرة وجنوبها في ذلك العهد البعيد ،

(١) راجع : تاريخ الاسلام - الجزء الاول - تأليف الدكتور حسن ابراهيم حسن - الطبعة الرابعة عام ١٩٥٧ - ص ١ (العرب قبل الاسلام) طبعة مطبعة النهضة .

حيث قامت بعض الممالك (١) أما في وسط الجزيرة وفي البادية على وجه العموم حيث حياة البدو الرحل فليس ثمة وجود للنظم السياسية ، وهذا خطأ بغير شك فينبغي أن نذكر أن الدولة ليست هي الصورة الوحيدة للنظام السياسي فالواقع أنه حيثما وجدت الجماعة البشرية فيجب أن يوجد معها النظام السياسي المناسب لها سواء كان هذا النظام إمارة أو قبيلة أو عشيرة (٢) .

وعلى هذا فلن يقتصر كلامنا بالنسبة للشورى قبل الإسلام على النظم السياسية التي وصلت إلى مستوى الحكومات المنظمة فحسب ، وإنما سيتناول نظاما سياسية أخرى تتمثل في نظام العشيرة في الصحراء ، ونظام حكومة المدينة الذي تمثله مكة .

وسوف نعرض في هذا الفصل كذلك للشورى عند بعض الشعوب غير العربية ، ولا سيما تلك الشعوب المجاورة لبلاد العرب أو القريبة منها : كالعبرانيين والفينيقيين ، وليس ذلك لفائدة الدراسة المقارنة فحسب بل ولسبب آخر هام ، هو أن النظم السياسية وأساليب الحكم كثيرا ما كانت تتشابه لدى هذه الشعوب تشابها كبيرا ، وهو تشابه لا يمكن التسليم بأنه وليد الصدفة البحتة وحدها ، وإنما هو يدل على أن هذه النظم السياسية كانت تنتقل من شعب إلى آخر كما ينتقل غيرها من أنماط الحضارة نتيجة الاختلاط والاتصال بينها .

(١) راجع : النظم الاجتماعية والسياسية عند قدماء العرب والامم السامية تأليف : محمد محمود جمعة طبعة مطبعة السعادة عام ١٩٤٩ - ص ٧ ، ٨ .

(٢) ومع هذا فلا نذهب مع هذا الرأي إلى المدى الذي يجعل من كل جماعة بشرية دولة بمعناها المعروف حتى لو كانت هذه الجماعة البشرية لا تعدو العشيرة أو القبيلة ما دام لها نظام سياسي معين تسير عليه ، وهذا رأى لبعض الفقهاء وعمدتهم في ذلك الأستاذ دوجي : « Duguit » الذي يرى الخلط بين الدولة وبين كل مجتمع بشري بل وكل جماعة بشرية تحكمها سلطة سياسية .

راجع في ذلك : نظرية الدولة : تأليف الدكتور طعيمة الجرف طبعة ١٩٦٤ (مكتبة القاهرة الحديثة) ص ٤٣ .

وسيتضح لنا في دراستنا للنظم السياسية للعرب قبل الاسلام أنهم قد عرفوا مبدأ الشورى وحبقوه ومارسوا الديمقراطية تلك الحقب البعيدة ، غير أن ذلك لا يعنى أنهم لم يعرفوا الاستبداد ولا الحكم المطلق ، فقد وجدت صور من الاستبداد السياسى عانى منها العرب كثيرا سواء فى بعض الممالك العربية التى قامت فى شبه الجزيرة أو فى مجتمع البادية الذى يتألف من العشائر (١) .

(١) قامت فى بعض العهود فى شبه جزيرة العرب ممالك مستبدة سادها الحكم المطلق بأسوأ أشكاله حتى ضرب بها المثل فقالت العرب : (لا حر بوادى عوف) أى أن كل من يقطن فى منطقة عوف هذه عبد له ، كما روى أن كليب بن وائل كان يمنع الناس من الحديث فى مجلسه لشدة تجبره وفى ذلك يقول أخوه المهلهل يرثيه بعد وفاته :
نبئت أن النار بعبدك أوقدت واثبت بعبدك يا كليب المجلس
وتكلموا فى أمر كل عظيمه لو كنت شاهد أمرهم لم يثبوا
وأشنع من ذلك ما روى عن عمليق ملك طسم وجديس (٢) وكان جائرا ظلوما حتى أنه كانت لا تزوج فتاة الا زفت اليه أولا ، فثارت عفرة بنت غفار وقالت شعرا جاء فيه :

فلو أننا كنا رجالا وكنتم نساء لكننا لا نقرر على الدل
فحميت من ذلك جديس وثارى على الملك عمليق وقتلوه .

والمنذر بن ماء السماء أشهر ملوك اللخميين (٣) (٤) كان له يومان :
يوم يؤس ويوم نعم فمن طلع عليه يوم يؤسه قتله ومن طلع عليه يوم نعمه أعطاه
مائة من الإبل .

وذكر المؤرخون أن عمرو بن هند (٥) (٦) كان من شدة تجبره وتعالیه
يخاطب الناس من وراء سبعة ستور .

(راجع فى ذلك : كتاب : الديمقراطية عند العرب) .

(تأليف الاستاذ محمود الشرقاوى ص ١٩ - ٢٢) .

(طبعة الدار القومية للطباعة والنشر) .

(٧) طسم وجديس من قبائل العرب البائدة (مثل عاد وثمود) .

(٨) (٩) مملكة اللخميين كانت فى الحيرة (قرب الكوفة) والمنذر بن ماء السماء
هو ابن امرؤ القيس .

(١٠) (١١) (١٢) هو ابن المنذر بن ماء السماء .

المرجع : تاريخ الاسلام - للدكتور حسن ابراهيم حسن - المرجع السابق ص
٨ الى ٤٥ .

تقسيم : في كلامنا عن الشورى عند العرب قبل الاسلام تقسيم
الموضوع الى ثلاثة مباحث :

المبحث الاول : عن الشورى في الممالك العربية .

المبحث الثاني : عن الشورى في نظام العشيرة .

المبحث الثالث : عن الشورى في حكومة «مكة» .

البحث الأول

أشورى في الممالك العربية القديمة

قامت في بلاد العرب عدة ممالك ، بعضها في الشمال والبعض الآخر في الجنوب (١) وسوف نتكلم عن الشورى في مملكتين فقط من هذه الممالك هما المملكة القتبانية ومملكة سبأ .

أولا - المملكة القتبانية (٢) :

يظهر من رواية المؤرخ «استرابون» أن القتبانيين كانوا يعيشون في الجزء الجنوبي العربي من شبه جزيرة العرب (٣) وامتدت حدود دولتهم الى باب المندب ، وذكر باقوت الحموي (٤) أن قتبان موضع في نواحي عدن .

(١) من أشهر الممالك العربية قبل الاسلام الممالك الآتية :

١ - مملكة سبأ « Sabaie » وعاصمتها مأرب .

٢ - مملكة معين « Mineei » وعاصمتها قرنا .

٣ - مملكة القتبانيين « Catabani » وعاصمتها تمنا .

٤ - مملكة حضرموت وعاصمتها شبوة .

٥ - مملكة الفساسة وعاصمتها بصري في حوران على مشارف الشام .

٦ - مملكة المناذرة وعاصمتها الحيرة قرب الكوفة - ٣ ثلاثة أميال منها - بمشارف العراق) .

راجع في ذلك : تاريخ العرب قبل الاسلام تأليف جورجى زيدان صفحة ٤١ وما بعدها .

(٢) راجع للتفصيل كتاب تاريخ العرب قبل الاسلام تأليف الدكتور جواد على - الجزء الثانى - القسم السياسى ص ٤٩ طبعة مطبعة التفيض ببغداد عام ١٩٥١ من مطبوعات الجمع العلمى العراقى .

(٣) وهو الإقليم المعروف الآن باسم «دولة اليمن الجنوبية الديمقراطية» .

(٤) بكتابه معجم البلدان - المرجع السابق - تاريخ العرب قبل الاسلام للدكتور جواد على .

الشورى عند القتبانيين :

كان نظام الحكم فى المملكة القتبانية (١) ، قد مر بمراحل متعاقبة حتى وصل الى نظام الشورى ، اذ بدأ ملوكهم يحكمون جماعتهم حكما يشبه حكم قضاة اسرائيل (أى حكما دينيا) وعندما قوى نفوذهم واشتد سلطانهم السياسى تجاوز حدود المعبد ولم يعد مجرد حكم دينى فأخذوا يمارسون الحكم الملكى بمعناه المعروف وذلك فى حوالى القرن التاسع قبل الميلاد ولكن لم تكن ملكية مستبدة اذ كان يدير شئون الحكم عدد من الحكام ينوبون عن الملك ويحكمون باسمه ومع هؤلاء الحكام كان يوجد عدد من المشايخ يقال للواحد منهم (كبير) وذلك لان المملكة كانت تتألف من حضر (سكان المدن والقرى) ومن الشعب (أى قبائل البادية) .

نظام الشورى :

كان لكل مجتمع سواء كان فى المدينة أو القرية أو القبائل المتنقلة ، دار خاصة يجتمعون فيها للتشاور فى أمورهم الهامة ، وهى أشبه بدار الندوة التى عرفتها مكة قبل الاسلام ، وكانت دور المشورة عند القتبانيين تعرف «بالمشاور» .

وقد اكتسبت المشاور أهمية كبرى حتى أن القتبانيين كانوا يعتبرون بناءها من الاعمال الهامة التى تستحق التخليد وكذلك كانوا يدونون تشييدها على الاحجار ثم يضعون هذه الاحجار على واجهة ابنية المشاور فيذكرون على الحجراسم المتبرع ببناء المشود واسم أسرته أو قبيلته .

ومن الكتابات التى تركها القتبانيون توصل المؤرخون الى أن الحكومة عندهم كانت منظمة ، ويدل على مقدار رقيهم السياسى

(١) يرجع عهد هذه المملكة الى القرن التاسع قبل الميلاد - راجع ص ٢٨ من تاريخ الاسلام - المرجع السابق .

وحسن تنظيمهم أنهم توصلوا الى وضع دستور ينظم علاقات الافراد بعضهم ببعض وعلاقتهم بالحكومة ، قطعاً لدابر الفتن والمنازعات حسبما يذكرون . كما أنه وصل للمؤرخين ما يدل على قيامهم بوضع الكثير من القوانين المدنية والجنائية ويستفاد من نصوصها أن ملوك القتيانيين لم يكونوا يميلون الى الحكم الفردي والاستبداد ، اذ كانت المشاور كدور للشورى تستعمل كثيراً في تقديم الرأى للملك فى المسائل الهامة وتمثل بذلك مجالس المدن المعروفة او مجلس المشايخ الذى كان معروفاً فى مجتمع البلدية(١) .

ثانياً - ملكة سبأ :

كانت تشغل الجزء الواقع الى شمال ارض قتيبان(٢) وقد امتد نفوذها حول عام ٩٥٠ قبل الميلاد واستمر زهاء ثمانية قرون(٣) ويقول الاستاذ فيليب حتى أن سبأهى فى الحقيقة اسم يطلق على البلاد والشعب وليس على المدينة(٤) . هذا وقد ورد ذكر سبأ فى القرآن الكريم فى أكثر من موضع(٥) .

مظهر الشورى :

ذكر القرآن الكريم أن سيدنا سليمان عليه السلام ارسل بكتاب الى ملكة سبأ ، وقد اظهرت هذه الواقعة وجود الشورى وأصالتها فى

(١) راجع فى ذلك : تاريخ العرب قبل الاسلام : تأليف الدكتور جواد على - المرجع السابق - ص ٤٩ وما بعدها .

(٢) ومكانها هو المعروف اليوم بجمهورية اليمن .

(٣) راجع : تاريخ الاسلام - للدكتور حسن ابراهيم حسن - المرجع السابق ص ٢٤ .

(٤) المرجع السابق - ص ٢٥ .

(٥) ذكر القرآن الكريم اسم سبأ فى موضعين : الاول فى سورة سبأ (آية ١٥) ونصها : (لقد كان لسبأ فى مسكنهم آية جنتان عن يمين وشمال ، كلوا من رزق ربكم واشكروا له بلدة طيبة ورب غفور) والموضع الثانى فى سورة النمل - الآيات من ٢٢ - ٤٤ التى تناولت قصة بلقيس ملكة سبأ مع سيدنا سليمان عليه السلام .

هذه المملكة ، اذ لم تتعجل الملكة بلقيس في الرد على هذه الرسالة بل تريثت وشاورت قومها : (قالت يا أيها الملأ أفتوني في أمرى ما كنت قاطعة أمرا حتى تشهدون)(١) .

وقد جاء في تفسير هذه الآية : «أننى ما كنت فاصلة أو ممضية حكما حتى تحضرونى وتشيرون على فانى لا أبت الامر الا بمحضركم» .

وورد أن أهل المشورة في مملكة سبأ والذين كانت الملكة بلقيس ترجع اليهم كانت عدتهم ٣١٣ ثلاثمائة وثلاثة عشر رجلا وينوب كل واحد منهم عن عشرة آلاف من السكان(٢) .

وجدير بالاشارة أن مملكة سبأ لم تكن صغيرة ولا ضعيفة في ذلك الحين ، فقد كان سلطانها يمتد من ساحل الخليج العربى شرقا الى البحر الاحمر غربا ، وكانت تتمتع بنفوذ قوى وبالسيادة على الجزء الجنوبى لبلاد العرب كما كان لها أسطول قوى ومع ذلك فقد آثرت ملكتهم المشورة ولم تنفرد حتى بمجرد الرد على رسالة سليمان .

(١) آية ٢٢ من سورة النمل .

(٢) تفسير النسفى المسمى تفسير القرآن الجليل المعروف بمدارك التنزيل وحقائق التأويل المجلد الثانى ص ١٠٧ ١٠٨ .

ومعنى ذلك أن عدد سكان سبأ كانوا في ذلك الحين نحو ثلاثة ملايين نسمة .

المبحث الثاني

الشورى فى نظام العشيرة

إذا كان الاختيار قد وقع على العشيرة عند تناول النظام السياسى فى مجتمع البادية فان ذلك لم يكن لان العشيرة هى الصورة الوحيدة للنظام الاجتماعى عند العرب قبل الاسلام ، فالواقع انهم عرفوا وحدات اجتماعية متعددة (١) قامت كلها على أساس الروابط النسبية والعصبية ولم تقم على أساس تصور وحدة الامة أو فكرة مجتمع الدولة ، وانما وقع الاختيار على العشيرة باعتبارها أصغر وحدة سياسية وأهمها فى المجتمع العربى القديم (٢) فما القبيلة فى الحقيقة الا

(١) جعل علماء الانساب العرب هذه الوحدات عشرا هى :

١ - الجزم وهو الاصل : « Stock »

٢ - الجماهير « Peoples » ومنه جماهير « Arab people » العرب :

٣ - الشعوب واحدا شعب : « Nation »

٤ - القبائل واحدا قبيلة : « Tribe »

٥ - العماير واحدا عمارة وهى جزء من القبيلة .

٦ - البطون واحدا بطن وهى جزء من العمارة .

٧ - الانخاذ واحدا فخذ وهو جزء من البطن .

٨ - العشائر واحدا عشيرة « Clan »

٩ - الفصائل واحدا فصيلة وهم أهل بيت الرجل « Household »

١٠ - الرهط : وهم رهط الرجل وأسرته « Family » والرهط ما كان دون

العشيرة فى عدد الافراد أما الأسرة فأكثر من ذلك .

راجع فى ذلك : النظم الاجتماعية والسياسية عند قدماء العرب والامم السامية

- المرجع السابق ذكره - ص ٩٢ .

(٢) ونحن اذا تأملنا الحياة الاجتماعية عند العرب القدماء فانا نجد ان محور هذه

الحياة فى أقدم مراحلها كان يدور حول العشيرة لا حول القبيلة ، فالعشيرة هى التى يرجع اليها فى كل امر جليل .

وبلاحظ انه قد ورد فى القرآن الكريم ذكر العشيرة والفصيلة والرهط .

مجموعة من العشائر والعشيرة العربية القديمة كانت تتألف من عدة دور تستقر في اقليم معين ولذلك فهي تعد من نوع العشيرة الاقليمية «Territorial clan» فحين تستقر العشيرة في اقليم معين تعتبر أنها انتقلت الى مرحلة أعلى وأكثر تطوراً وابتعدت بعض الشيء عن العشيرة بالمعنى الصحيح التي هي من جماعات البدو الرحل .

النظام السياسي للعشيرة العربية :

العشيرة العربية القديمة كانت تتألف - كما ذكرنا - من عدة دور ، ولكل دار شيخها ، الذي كان يعد بمثابة عميد الاسرة أو العائلة ثم للعشيرة كلها رئيس أو شيخ كبير يرأس شيوخ الدور ويرجع اليه افراد العشيرة وشيوخ دورها فيما يقابلهم من الامور ، وقد كان عدد افراد العشيرة العربية يدور حول الالف هم الذين يختارون شيخها اذا توافرت فيه خمسة شروط أو خمس خصال هي : الشجاعة والكرم والحلم والثروة وكثرة الانصار (١) .

اما عن النظام السياسي للعشيرة فانه نظام يقوم على توزيع المسؤولية السياسية بين جميع افرادها ، حتى أنه يمكن القول بأنه كان ثمة شيوعية في سلطة الحكم حيث يعيش افراد العشيرة على قدم المساواة التامة (٢) وقد بلغ التطرف في العمل بمبدأ المساواة الى حد عدم الاعتراف بسلطة ما للرئيس من الرؤساء ونحن نرى أن مرجع ذلك هو التعلق الشديد بالحرية الفردية في المجتمع العربي القديم وغلبة النزعة الوجدانية على افراده فضلاً عن أن رئيس العشيرة لم يكن لديه من العمال والموظفين من يستطيع الاعتماد عليهم في القيام

(١) راجع : تاريخ الاسلام - الجزء الاول - للدكتور حسن ابراهيم حسن - طبعة رابعة عام ١٩٥٧ ص ٥٢ (طبعة مكتبة النهضة) .

(٢) راجع في ذلك : «أصل نشأة الدولة» لاسنادنا الدكتور عبد الحميد متولى - منشور بمجلة الحقوق السنة الثالثة عشرة (١٩٦٣/١٩٦٤) المجلد ١ ، ص ٥٨ وما بعدها .

بدور الشرطة أو الأجهزة التنفيذية في الوقت الحاضر ، بل حتى الجيش لم يكن له تنظيم معسروف في ذلك المجتمع ، وإنما كان يستنفر الأفراد للحرب إذا ظهرت دواعيها - كما هو معلوم - .

ويرى الاستاذان : موريه ودافي أن الفرد إذا كان بطبيعته حيوانا اجتماعيا فهو كذلك حيوان نظامي أى أن لديه غريزة - بضرورة وجود القواعد المنظمة : « L'instinct de la regle » فلم تكن العشيرة إذن تسودها الفوضى بل كان بها نظام معين مبعثه أن الإنسان يمتاز عن الحيوان بالشعور بالحاجة الى العيش في مجتمع منظم (١) .

أما عن كيفية التنظيم السياسي لمجتمع العشيرة فأننا نجد أن الشيوخ أصحاب النفوذ يكونون مجلسا هو الذي يدير مختلف شئون العشيرة (٢) - ونحن نرى من هذا أن شيخ العشيرة لم يكن يتمتع بسلطان مطلق على أفرادها ، ولم يكن يمارس سلطات غير محدودة وإنما كان يشتركه في كل ذلك شيوخ العشيرة بصورة تدل على تبادل الرأي واستعمال المشورة .

أما الصورة الأرقى والأوضح لممارسة الشورى فقد كان يمثلها اجتماع شيوخ العشائر وتشاورهم في مجلس يعرف باسم «مجلس العشيرة» وسوف نتناوله بالبحث فيما يلي للشبه الكبير بينه وبين المجالس التمثيلية الحديثة .

(١) نفس البحث السابق الإشارة اليه عن «أصل نشأة الدولة» .

(٢) نفس المرجع السابق : أصل نشأة الدولة لـاستاذنا الدكتور عبد الحميد متولى - مجلة الحقوق السنة ١٣ .

مجلس العشيرة (حكومة المشايخ)

Council of Elders

يؤلف شيوخ العشائر عند اجتماعهم مجلسا أشبه بالمجالس النيابية في النظم الدستورية المعاصرة ولكنه أقرب شيها «بمجلس الشيوخ» إذ كان الاشتراك فيه قاصرا على الشيوخ دون الفتيان والشباب - ولذلك نجد العالم الاجتماعى جيمس فريزر : James Frizer يطلق على مجلس العشيرة هذا اسم : «حكومة المشيخة» «Gerontocracy» وهو مجلس للشورى يمثل - كما يقول فريزر - أنظمة متقدمة من الديمقراطية - أما عن الموضوعات التى كانت تعرض على بساط البحث فى مجلس العشيرة فليست كلها موضوعات عامة أو ذات صبغة سياسية فحسب بل كان كثير منها مما يتصل بالأمور المدنية كالدية والحلف (١) .

وجدير بالذكر أنه كان لمجلس العشيرة رئيس يختار بالنظر الى سنه وخبرته وكفاءته وكذلك كان لهذا النظام نظير فى أنحاء أخرى من العالم القديم ومن ذلك ما ذكره المؤرخون عن العشائر القديمة التى سكنت جزيرة «كورسيكا» بالبحر الأبيض المتوسط حيث كان يعرف هناك باسم : «Partiarchal State» (٢) .

هذا وقد حافظ على استمرار الطابع الديمقراطى لدى العشائر العربية القديمة ما جبل عليه العرب وقتئذ من التعلق الشديد بالحرية الفردية والإيمان العميق بالمساواة التامة فى الحقوق

(١) راجع ص ١٧٥ من المرجع السابق الإشارة اليه للمرحوم محمد جبعه (النظم الاجتماعية والسياسية عند قدماء العرب والأمم السامية) .

(٢) راجع فى ذلك : «الحكم عند البدو» ص ٦١ من كتاب : تاريخ الإسلام السياسى للدكتور حسن إبراهيم حسن جزء أول - طبعة أولى سنة ١٩٢٥ (مطبعة حجازى بالقاهرة) .

السياسية وقد ظهر تعلقهم بالحرية وإيمانهم بالمساواة في علاقاتهم بعضهم ببعض كأفراد وأيضا في علاقتهم كأفراد بشيوخ العشائر اذ كان سلطان شيخ العشيرة على الافراد المكونين لها - كما سبق ذكر ذلك - سلطانا معنويا أكثر منه ماديا ولم يكن في يوم من الايام سلطانا مطلقا حتى أن شيخ العشيرة كان لا ينفذ حكمه - حتى على أقل الرجال شأنًا في العشيرة - ما لم يقبل حكمه طوعا واختيارا (١) .

ويذهب الاستاذ العميد عبد الحميد العبادي (٢) الى أبعد من ذلك في ترتيب النتائج على تعلق العرب بالحرية الفردية فنراه يعلل قيام بعض الفرق السياسية بعد الاسلام الى هذه النزعة الشديدة للحرية الفردية التي تعلق بها العرب قبله ، ويذكر معلا قيام جماعة الخوارج (٣) ان الخوارج أصلهم عرب خلص ينتمى أغلبهم الى قبائل تميم وحنيفة وربيعه الذين كان لهم في الجاهلية عز ومنعة وبأس فلما جاء الاسلام واعتنقوه استساقوا منه مبادئه الديمقراطية التي تتفق وطباعهم وتقاليدهم وانزلوا تلك المبادئ من نفوسهم منزلة مثلهم القبلية التي كانوا يقدونها عند الاقتضاء بمهجم وارواحهم وقد ابلوا في اقامة الدولة العربية الاسلامية اعظم البلاء وجاهدوا في مد نفوذها وتوسيع فتوحها واعتقدوا أنهم بذلك يضيفون مجدا طريفا الى عزهم ومجدهم التليد فاذا بهم يفاجأون بأنهم قد غلبوا على أمرهم وأن العز والمجد قد أصبح لارستقراطية مكة والمدينة في رأيهم فتمردوا وكان موقفهم الذي اتخذوه ذريعة من مسألة التحكيم بين على ومعاوية مجرد ذريعة تبرر تمردهم على التنظيم السياسي الجديد وعلى السلطة الحكومية الجديدة .

(١) المرجع السابق ذكره - النظم الاجتماعية والسياسية عند قدماء العرب والامم السامية ص ١٧٦ .

(٢) المرحوم الاستاذ عبد الحميد العبادي - العميد السابق لكلية الاداب بجامعة الاسكندرية .

(٣) وذلك في كتابه : صور من التاريخ الاسلامي ص ٤٧ طبعة مكتبة الاداب للطباعة والنشر عام ١٩٤٨ (مطبوعات الجمعية التاريخية لكلية الاداب بجامعة الاسكندرية) .

ومع تأييدنا لهذا الرأي للمرحوم الاستاذ عبد الحميد العبادى
قائنا نضيف اليه أن الخوارج كان لهم آراء فى نظام الحكم والتنظيم
السياسى للدولة تجعل منهم مايمكن أن نطلق عليه اليوم اسم
الجمهوريين الديمقراطيين «بخلاف خصومهم من حزب الشيعة الذين
كانت آراؤهم السياسية تجعلهم يبدون أنصارا لما يمكن أن يسمى
بالمملكة الوراثية بل يذهب البعض الى اعتبارهم أنصارا لما يعرف فى
الفقه الدستورى بالحق الإلهى المقدس (١) .

وقد سبق أن ذكرنا فى مقدمة هذا الفصل - عن تاريخ الشورى
قبل الاسلام - أننا سوف نعرض كذلك للشورى عند بعض الشعوب
غير العربية كالعبرانيين والفينيقيين وفيما يلى بيان ذلك .

مجلس العشيرة لدى العبرانيين والفينيقيين

ان مجلس العشيرة الذى سبق الكلام عنه لدى العرب
القدماء قبل الاسلام لم يكن نظاما قاصرا على عشائر العرب فحسب
بل نجد له نظيرا عند العبرانيين والفينيقيين كذلك ، مما يدل على
توصل هذه الشعوب القديمة - الى الاخذ بنظام الشورى الذى عرفته
العشائر العربية المجاورة لهم .

ف عند العبرانيين : نجد أن أقرب شيء الى مجلس العشيرة هو
ما عرف عندهم باسم : «مجلس الزقنيم» «Zequnim» أى الشيوخ
وكلمة الزقنيم كلمة عبرية تمت الى الاصل العربى (الذقن) ومعناها
الشيخ - وقد وردت الإشارة الى هؤلاء الزقنيم فى عدة مواضع بالعهد
القديم (التوراه) :

(١) راجع فى ذلك : «النظريات السياسية الاسلامية» تأليف الاستاذ محمد ضياء
الدين الرئيس : هامش ١ ص ١٥٧ - الطبعة الرابعة عام ١٩٦٤ - طبع ونشر مكتبة الانجلو
المصرية - حيث يرد على هذا الرأي الذى يقصروه بعض المستشرقين ويقول أنه من
الاجدر عدم تسميه مذهب الشيعة بالحق الإلهى المقدس وتسميته «نظرية الواجب
الإلهى على الملوك بل على الأمة» .

ففى سفر الخروج نقرأ ما يلى :

«فجاء موسى ودعا شيوخ الشعب ووضع قدامهم كل هذه الكلمات التى أوصاه بها الرب فأجاب الشعب معا وقالوا : «كل ما تكلم به الرب نفعل» (١) .

وقد اختلف العلماء فى تفسير معنى «الزقنيم» فىرى بعضهم أن المراد بها رؤساء البيوت وشيوخ الاحياء ويرى آخرون أنهم رجال العشيرة عامة والحق أن ليس فى التوراة ما يرجح أحد الرايين فالكلمة قد وردت فى عدة أماكن مرادفة لكلمة الشعب وكان يراد بنا أحيانا سكان المدينة عامة .

وجدير بالذكر هنا أن العبرانيين كانوا يطلقون على العشيرة كلمة «الحى» أو كلمة «عم» أو كلمة «مشفحة» وقد عرف العرب بجانب لفظ «العشيرة» كلمة «الحى» التى استعملها العبرانيون (٢) أيضا وكان الحى يتألف من عدة بيوت يطلق على كل منها اسم الدار عند العرب («وبيت أب») عند العبرانيين (٣) .

ثم اننا نجد أن المكان الذى كان يجتمع فيه «الزقنيم» عند العبرانيين يسمى : موعيد «Mo - edh» وهى كلمة عبرية تمت الى اللفظ العربى «ميعاد» أو «موعد» وفى هذا المجلس كان يتم تبادل الراى وتحقيق المشورة .

أما عند الفينيقيين : فائنا نجد نظرا لهذه النظم السياسية عند العشائر العربية وعند العبرانيين وذلك فى صورة المجلس

(١) المرجع السابق : النظم الاجتماعية والسياسية عند قدماء العرب والامم السامية ص ١٧٨ .

(٢) نفس المرجع المتقدم : النظم الاجتماعية والسياسية عند قدماء العرب والامم السامية ص ٩٢ .

(٣) نفس المرجع السابق : النظم الاجتماعية والسياسية عند قدماء العرب والامم السامية ص ١٤٤ .

التشريعى الذى كان فى مدينة الجبيل وقد وردت الاشارة الى هذا المجلس التشريعى فى قصة مصرية قديمة هى قصة الكاهن : «ون آمون» رئيس ديوان الاله آمون بالكرك الذى رحل الى فينيقية فى نحو عام ١١٠٠ ق.م وحدث له ما استدعى عرض النزاع على المجلس التشريعى بجبيل وهذا المجلس التشريعى نفسه هو الذى وردت الاشارة اليه فى الآية التاسعة من الاصحاح السابع والعشرين من سفر حزقيال (١) .

ويبقى بعد ذلك - ونحن نعرض لتاريخ الشورى عند العرب قبل الاسلام بعد ان تكلمنا عنها فى النظم الملكية وفى نظام العشيرة ان نتكلم عن مدى وجود نظام الشورى فى النظام السياسى الثالث للمجتمع العربى القديم ونعنى به نظام حكومة المدينة (فى مكة) .

(١) المرجع السابق : النظم الاجتماعية والسياسية عند قدماء العرب والامم

السامية ص ١٨١ .

نظام الشورى

في المدينة العربية القديمة

لا شك أن «مكة» (١) تمثل نظام «حكومة المدينة» عند العرب قبل الاسلام وأرى أن هناك كبير شبه بين حكومة المدينة في مكة وحكومة المدينة المعروفة في بلاد اليونان ، ولا أرى مبررا لان يغفل الباحثون الكلام عن نظام مكة السياسى القديم قبل الاسلام في الوقت الذى يبسطون فيه القول عن حكومة المدينة اليونانية ، صحيح أن المدينة اليونانية كانت تتميز بنظام سياسى متقدم قريب تماما من الصورة المعروفة في الفقه الدستورى بالديمقراطية المباشرة ، ولكن المدينة العربية كان لها نظام سياسى بسيط في صورته وتركيبه ولكن ذلك لا يدعو الى اغفال الاشارة اليه .

فما هى صورة ذلك النظام في المدينة العربية القديمة وبالذات في «مكة» التى هى أوضح مظهر له ؟ الواقع اننا اذا نظرنا الى «مكة» قبل الاسلام فاننا نجد فيها صورة من النظام السياسى تختلف عما رآناه في كل من الممالك العربية القديمة أو في نظام العشيرة وحكومة المشايخ ويذهب بعض المؤرخين الى اعتبار النظام السياسى في مكة قبل الاسلام من نوع الحكومة الجمهورية (٢) . ومن أبرز مظاهر الشورى في مكة وقتئذ دار الندوة ونتكلم عنها فيما يلى كما نتكلم عن نظام الحكم في مكة .

(١) اختلف المؤرخون في أصل اسم مكة ويرجح الاستاذ جورجى زيدان في كتابه تاريخ العرب قبل الاسلام ص ٢٧٥ أن هذا الاسم آشورى أو بابلى لان (مكا) في البابلية هى البيت وهو اسم الكعبة عند العرب .

(٢) ذلك رأى الدكتور حسن ابراهيم حسن في كتابه : تاريخ الاسلام - الجزء الاول - طبعة النهضة سنة ١٩٥٧ (ص ٤٧) حيث يقول : «وقد قام حول الكعبة بعض أسر من فهر احدى بطون قبيلة كنانة عرفت باسم قريش وأسست حكومة جمهورية من نوع الحكومات التى كانت في بلاد العرب ...» .

نظام الحكم في مكة :

ظلت السيادة في مكة والولاية على البيت الحرام في يد قبيلة خزاعة لأكثر من ثلاثمائة عام ، أما قريش فقد كانت تقيم خارج مكة وفي البادية القريبة منها ، وقد ظل الحال كذلك حتى ازدادت قوة قريش وظهر فيها زعيم قوى هو قصى بن كلاب (١) الذي تمكن من التغلب على خزاعة واستولى وقبيلته قريش على مكة والبيت الحرام عام ٤٤٠ م ، وأقصى خزاعة عن مكة وأجلاهم الى بطن مر (وادي فاطمة) (٢) وبذلك أصبح لقصى بن كلاب منزلة كبيرة في قريش وأصاب فيهم حكما أطاعوه به وصرفوا أمورهم ومشورتهم اليه وأصبح أول رئيس لقبيلة قريش في مكة ، وقد تمثلت مظاهر رئاسته في خمسة أمور هي :

(١) **اللواء** : وهي رئاسة القوى الحربية وتكون لمن بيده اللواء يسلمونه اليه وقت الحرب وكان اللواء بيد قصى بن كلاب .

(٢) **الحجابة** : وهي حجابة الكعبة الشريفة أو سدانتها ، فلا يفتح بابها الا هو ، وهو الذي يلي أمر خدمتها .

(٣) **الرفادة** : هي خرج أو جعل قررره قصى على أهل مكة ليقدموا به طعاما للحاج على سبيل الضيافة وقد قام بالرفادة بعد قصى ابنه عبد مناف ثم ابنه هاشم ثم ابنه عبد المطلب ثم ابنه أبو طالب ثم أخوه العباس (٣) .

(١) هو الجد الرابع للرسول عليه السلام (المرجع السابق ذكره في رقم (١) بتاريخ العرب قبل الاسلام لجرجي زيدان) ص ١٨ .

(٢) تاريخ الاسلام - المرجع السابق ج ١ ص ٤٦ (الدكتور حسن ابراهيم حسن) .

(٣) تاريخ الاسلام - المرجع السابق ج ١ ص ٤٨ (الدكتور حسن ابراهيم حسن) .

(٤) السقاية : أى سقاية الحجاج وقاصدى البيت الحرام ،
وقد كان من عادة أهل مكة أن يملأوا أحواضا بماء من بئر زمزم ويحلوونها
بشيء من التمر والزبيب .

(٥) رياسة الندوة : من مآثر قصى بن كلاب تأسيس دار الندوة
بمكة ، وقد بناها الى جوار الكعبة من الجهة الشمالية (أو الشامية)
ونتكلم عنها فيما يلى :

دار الندوة :

أصبحت دار الندوة منذ انشائها فى عهد قصى ، بمثابة نادى
قريش ، ويجمع الملأ والسراة منها يتداولون فيها فيما يهمهم
ويتشاورون فى شتى أمورهم ، وكان لا يسمح بدخولها الا لمن تجاوز سن
الحدائة والشباب وبلغ من العمر أربعين سنة على الاقل (١) ، غير أن
أهمية هذه الدار لم تكن قاصرة على النواحي السياسية فحسب بل كان
لها أيضا مهام أخرى اذ كانت تخرج منها وتفد اليها قوافل تجارة قريش
كما تخرج منها كذلك قوات قريش المقاتلة اذا حدث قتال ، وفيها أيضا
كانوا يزوجون بناتهم .

ومن الامثلة المشهورة لموضوعات الشورى فى دار الندوة ما روته
كتب السيرة عن اجتماع زعماء قريش بعد ظهور الدعوة الاسلامية،
ومحاولتهم القضاء عليها والتآمر على حاملها عليه السلام .

قال محمد بن اسحق فى السيرة :

فاجتمعوا فى دار الندوة يتشاورون فيما يصنعون واتعدوا يوما
يجتمعون فيه ، وقد اجتمع فيها اشراف قريش كلهم من كل قبيلة
حيث حضر من بنى عبد شمس : شيبه وعتبة ابنا ربيعة وابو سفيان

(١) تاريخ الإسلام - للدكتور حسن ابراهيم حسن ج ١ المرجع السابق ذكره

ابن حرب . ومن بنى نوفل بن عبد مناف طعيمة بن عدي وجبير بن مطعم والحارث بن عامر بن نوفل ومن بنى عبد الدار النضر بن الحارث ومن بنى مخزوم أبو جهل بن هشام . . . وغيرهم .

وبعد مشاوراتهم انتهوا الى اقرار رأي أبي جهل بن هشام المعروف للتخلص من سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام (١) ، بأن يشترك في قتله فرد من كل عشيرة .

وعندما ظهر الاسلام وغلب في مكة والمدينة ، فقدت دار الندوة أهميتها كمقر سياسي لقريش أو مركز للحكم في مكة ، اذ حل محلها المسجد عند المسلمين .

ولذلك أهمل أمر دار الندوة في عهد الاسلام ، حتى نهاية حكم الخلفاء الراشدين فلما آل الامر الى الدولة الاموية قام معاوية بن أبي سفيان بشراء دار الندوة ودفع فيها مائة ألف درهم ، وجعل منها دار الامارة في مكة وظلت كذلك حتى حكم المعتضد بالله العباسي فأمر بهدمها وادخالها في المسجد الحرام (٢) .

تلك كانت صورة الحكم في مكة قبل الاسلام ، وقد ظهر منها أن الشورى قد عرفت لدى قريش ، وأن قصي بن كلاب لم ينفرد بالامر ولم يستبد به من دون قومه بل أشركهم فيه عن طريق دار الندوة التي أنشأها لتكون دار المشورة ، وقد سبق أن رأينا أن الحكومات الملكية في شبه جزيرة العرب قد مارست الشورى وكذلك العشائر التي سكنت البادية وهو ما يدل على ممارسة العرب للديمقراطية والحرية السياسية منذ وقت بعيد .

(١) راجع كتاب : صور من التاريخ الاسلامي للمرحوم الاستاذ عبد الحميد العيادي ص ١٢ - المرجع السابق ذكره .

(٢) صور من التاريخ الاسلامي - للاستاذ عبد الحميد العيادي - المرجع السابق ذكره - ص ١٢ .

. واذا انتهينا من الكلام في هذا الباب عن تاريخ الشورى ، لدى
اليونان والرومان والعرب ، ننتقل الى الكلام في الباب الثانى عن
الشورى فى الاسلام ونقسمه الى سبعة فصول كما يأتى :

الفصل الاول : عن حجية الشورى

الفصل الثانى : عن مدى وجوبها .

الفصل الثالث : عن قوة حجيتها .

الفصل الرابع : عن موضوعات الشورى .

الفصل الخامس : عن اهل الشورى .

الفصل السادس : عن الشورى ومبدأ سيادة الامة .

الفصل السابع : عن الشورى وحق الانتخاب .

الباب الثانى الشورى فى الاسلام

الفصل الاول أدلة حجية الشورى

ان ما تقصده بحجية الشورى، هو مدى ثبوت النص عليها فى الشريعة الاسلامية ولذلك فيجب عند بحثنا عن أدلة هذه الحجية، أن نرجع الى المصادر الاصلية للتشريع الاسلامى وهى مصدران هما : القرآن الكريم والسنة الشريفة وسوف نتكلم عن أدلة حجية الشورى فى هذين المصدرين مخصصين لكل مصدر منهما مبحثاً مستقلاً .

المبحث الاول حجية الشورى فى القرآن الكريم

يعتبر القرآن الكريم حجة يجب العمل بما ورد فيه من أحكام وتتفق آراء المسلمين على أنه قانون واجب الاتباع والدليل على ذلك أنه نزل من عند الله تعالى وأنه قد نقل اليهم عن ربهم بطريق قطعى لا شك فى صحته (١) .

فاذا نحن بحثنا عن أدلة حجية الشورى فى القرآن ، أى عن الآيات التى نصت على الشورى فأننا نجد مثل ذلك النص فى موضعين وآيتين شهيرتين وان كان القرآن قد أشار الى الشورى فى بعض آيات أخرى .

(١) راجع : حجية القرآن - صفحة ٤٦ من كتاب : أصول الفقه للاستاذ بدران أبو العينين بدران - الطبعة الاولى عام ١٩٦٤ .
وراجع : فلسفة التشريع فى الاسلام : تأليف الدكتور صبحى محمصانى ص ١٠٧ طبعة الكشاف ببيروت - عام ١٩٤٦ .

أولاً - النص على الشورى فى القرآن :

ورد النص على الشورى فى آيتين بسورتين من القرآن الكريم :
الأولى : سورة آل عمران والثانية : سورة الشورى (١) .

(١) فى سورة آل عمران :

نجد النص على الشورى فى هذه السورة فى قوله تعالى :

(فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم فى الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله أن الله يحب المتوكلين) (٢) ففى هذه الآية نجد النص على الشورى قد جاء بصيغة الأمر الذى يتمثل فى قوله تعالى : (وشاورهم فى الأمر) فقد أمر الله تعالى رسوله عليه السلام أن يشاور قومه فى الأمر وفى المشاورة فائدتان :

الأولى : تأليف قلوبهم وأشاعة المودة بينهم نتيجة للمشاورة .

الثانية : تعويد للمسلمين على هذا النهج فى معالجة الأمور لأن فى الرسول عليه السلام الأسوة الحسنة لهم ، فإذا كان يلجأ الى المشاورة فهم أولى أن يأخذوا بها (٣) .

(١) مبادئ نظام الحكم فى الإسلام للدكتور عبد الحميد منولى ص ٦٥٦ .

(٢) الآية رقم ١٥٩ من سورة آل عمران .

(٣) وفى ذلك يذكر المفسرون :

«أن الله تعالى أمر نبيه عليه الصلاة والسلام أن يشاور أصحابه وهو الذى يأنس به وحى السماء لأن المشاورة أطيب لنفوس القوم وحتى يبين للمسلمين رأى وأصوب الأمور فى التدبير وما للشورى من عظيم الفضل» .

وإذا كان الله تعالى قد أمر رسوله صلى الله عليه وسلم بمشاورة أصحابه مع أنه غنى عنهم بتدبير الله وحى السماء ومؤازرة الملائكة فإنما كان ذلك لكى يتبع المسلمون سنة رسولهم عليه السلام فى المشاورة فيلجأوا إليها فيما يحزبهم من أمر دينهم ودنياهم ولن يخلهم الله عز وجل من لطفه وتوفيقهم للصواب .

راجع : تفسير الطبرى المسمى جامع البيان عن تأويل آى القرآن لأبى جعفر محمد بن جرير الطبرى - الجزء السابع - صفحة ٣٤٣ - طبعة دار المعارف بمصر .

(٢) في سورة الشورى :

نجد في هذه السورة دليلاً ثانياً على حجية الشورى وثبوت النص عليها في القرآن الكريم والسورة نفسها حملت اسم «سورة الشورى» حيث ورد ذكر الشورى في هذه الآية منها وهي قوله تعالى :

«والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون» (١) وفي هذه الآية يبين الله تعالى أن الشورى هي إحدى الدعائم الهامة التي يقوم عليها المجتمع الإسلامي وما حملت السورة هذا الاسم إلا لبيان العناية بالشورى والتنبيه إلى عظيم أهميتها (٢) .

وكذلك نجد من يقول أن سورة الشورى إنما سميت بهذا الاسم لأنها السورة الوحيدة في القرآن الكريم التي قررت الشورى عنصراً من عناصر الشخصية الإيمانية الحققة (٣) .

وإذا كان النص على الشورى قد جاء بصيغة الأمر في سورة آل عمران في قوله تعالى (وشاورهم في الأمر) فإن النص عليها بالصيغة الخبرية أو الوصفية في سورة الشورى لا يمنع من ثبوت الدليل عليها وإنما جاء اختلاف صيغة النص عليها تبعاً للخصائص التي تميز السور المكية في القرآن الكريم عن سوره المدنية .

فسورة الشورى مكية النزول فيما عدا أربع آيات منها نزلت بالمدينة ليس من بينها هذه الآية التي تنص على الشورى ويلاحظ أن ما نزل من آيات القرآن بمكة لم يتميز بطابع الأسلوب التشريعي ووضع الأحكام المحددة فذلك هو طابع الآيات المدنية ، أما الآيات المكية

(١) آية ٣٨ من سورة الشورى .

(٢) راجع : الحرية السياسية في الإسلام : بحث لفضيلة الاستاذ زكريا البري رئيس قسم الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت - ومنشور بمجلة عالم الفكر - المجلد الأول - العدد الرابع صفحة ١٣٠ .

(٣) ذلك رأى المرحوم الشيخ محمود سلنوت - في كتابه : الإسلام عقيدة وشريعة صفحة ٣٦٨ .

فليس فيها شيء من التشريع التفصيلي بل معظم ما جاء فيها يرجع الى المقصد الاول من الدين وهو توحيد الله سبحانه وتعالى واقامة البراهين على وجوده (١) وذلك يؤدى الى تربية القلب والوجدان ثم ان الايمان يسبق العمل ويؤدى اليه ولهذا لا نعجب اذا جاء النص على الشورى في هذه الآية كاحدى الصفات المميزة للمؤمنين ، ومذكورة بين صفات أخرى يمتازون بها وواجبة فيهم ثم ان ذكر الشورى جاء تاليا مباشرة لذكر الصلاة ، فان المؤمنين من صفاتهم انهم ذوو شورى لا ينفردون برأى حتى يتشاوروا ويجتمعوا عليه وكانوا قبل الهجرة وبعدها اذا حزبهم امر اجتمعوا وتشاوروا . واما قوله تعالى (ومما رزقناهم ينفقون) فالمقصود به الاتفاق في سبيل الخير ولعل فصل الاتفاق عن قرينه (الصلاة) بذكر المشاورة بينهما انما كان لوقوعها عند اجتماع المؤمنين للصلوات (٢) فكان المؤمنون الاولون لا ينفردون برأى حتى يتشاوروا عليه وذلك من فرط تدبرهم وتيقظهم وصدق تأخيرهم في ايمانهم وتحابهم في الله تعالى (٣) .

ويذكر في ذلك الصدد ايضا ان المؤمنين كانوا لا تقيادهم الى الراى في أمورهم متفقون ولا يختلفون فمدحوا باتفاق كلمتهم . . وانه ما تشاور قوم قط الا هدا والارشاد أمورهم فان الشورى كما قال ابن العربي - ألفة للجماعة ومسبار للعقول وسبب الى الصواب فمدح الله المشاورة في الامور بمدح القوم الذين يمثلون ذلك ويطبقون الشورى في سلوكهم (٤) .

(١) راجع : كتاب تاريخ التشريع الاسلامى للمرحوم الاستاذ محمد الخضرى بك - الطبعة الرابعة عام ١٩٢٤ - ص ١٨ - مطبعة الاستقامة .

(٢) راجع : تفسير القرآن لابی السعود العبادى المدون بهامش تفسير الفخر الرازى بالجزء السابع منه ص ٦٦٦ - الطبعة الاولى - المطبعة الشرقية عام ١٣٠٨ هـ .

(٣) راجع تفسير القرآن الكريم للقاسمى المسمى محاسن التأويل - ص ٥٢٤٦ الجزء الرابع عشر طبعة اولى (طبعة عيسى لطبى عام ١٩٤١) .

(٤) راجع : الجامع لاحكام القرآن للقرطبى - الجزء السادس عشر ص ٣٧ - طبعة دار الكتب المصرية عام ١٩٤٧ .

ثانيا - آيات عن الشورى في الرسائل السابقة :

رأينا ما يثبت حجية الشورى في القرآن الكريم في آيتين نصتا على الشورى في سورتى آل عمران والشورى وسنرى ذكر الشورى قد ورد في سورتين أخريتين بالنسبة للشرائع السابقة على الاسلام فيما ذكره الله تعالى في سورة طه وفي سورة النمل ونورد فيما يلى بيان ذلك :

(١) في سورة طه :

نجد اشارة الى الشورى في سورة طه في قوله تعالى عما يذكره موسى عليه السلام : «واجعل لى وزيرا من اهلى ، هرون اخى ، أشدد به أزرى ، واشركه فى امرى» وقد أستشهد بهذا النص القرآنى كدليل على اهمية المشاورة اقضى القضاة أبو الحسن البغدادى ذكر أن الله تعالى اذ حكى عن نبيه موسى عليه السلام هذا القول بهذه الآيات ، فاننا نفهم منه أنه اذا جاز ذلك فى النبوة كان فى الامامة أجوز (١) .

وقد ورد فى كتاب النسائى عن القاسم بن محمد : سمعت عمى تقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «من ولى منكم عملا فأراد الله به خيرا جعل له وزيرا صالحا أن نسى ذكره وان ذكر أعانه» ومن هذا المعنى قوله عليه الصلاة والسلام أيضا : «ما يُعث الله من نبي ولا استخلف من خليفة الا كانت له بطانتان : بطانة تأمره بالمعروف وتحضه عليه وبطانة تأمره بالشر وتحضه عليه فالمعصوم

(١) راجع : كتاب : الاحكام السلطانية للعالم اقضى القضاة أبى الحسن على بن محمد البصرى البغدادى - صفحة ٢١ .

وراجع كذلك : الملل والنحل للامام أبى الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستانى تصحيح وتعليق الاستاذ أحمد فهمى محمد - طبعة مكتبة الحسين التجارية ١٣٦٧ هـ ١٩٤٨ م - الجزء الثانى - ص ٩ .

من عصمه الله» وقد سأل موسى ربه عز وجل أن يجعل له وزيراً(١) يشاركه في الامر وفي النبوة أيضاً(٢) .

(٢) في سورة النمل :

أورد القرآن الكريم في سورة النمل إشارة الى صورة من صور الشورى في قصة ملكة سبأ في قوله تعالى : « قالت يا أيها الملأ افتوني في أمري ما كنت قاطعة أمراً حتى تشهدون(٣) » .

وقد ذهب العلماء في تفسير هذه الآية الى ان الملكة «بلقيس» ملكة سبأ طلبت من قومها أن يسيروا عليها في الامر الذي نزل بما عندهم من الراى فما كان لها أن تمضى حكماً حتى يحضروا ويكونوا شاهدين وذكر أن أهل الشورى عندها كانت عدتهم ثلاثمائة وثلاثة عشر رجلاً(٤) .

(١) اشتقاق الوزير اما من الوزر أى الحمل الثقيل لان الوزير يحمل الثقل عن أميره أو من الوزر أى الملجأ ، لان الوزير يعتصم برأى الوزير ويلتجئ اليه في أموره ومنه المؤازرة وقيل أصله أوزير من الأزر ، بمعنى القوة ثم قلبت الهمزة واوا .
راجع : تفسير القرآن الكريم المسمى : «انوار التنزيل وأسرار التأويل» تأليف الامام ناصر الدين الشيرازى البيضاوى - الطبعة الاولى عام ١٢٤٠ هـ - ١٩٢٢ م - صفحة ٢٠٨ - الطبعة البهية .

(٢) راجع : تفسير القرآن الكريم المعروف باسم الجامع لاحكام القرآن للقرطبى الجزء الحادى عشر صفحة ١٩٢ طبعة عام ١٣٦٠ هـ - ١٩٤١ م - طبعة دار الكتب المصرية .

(٣) آية ٣٢ من سورة النمل .

(٤) راجع : تفسير القرآن الجليل المسمى بمدارك التنزيل وحقائق التأويل للامام عبد الله النسقى - المجلد الثانى ص ١٠٧ و ١٠٨ طبعة المطبعة الاميرية ببسولاق عام ١٩٣٦ .

المبحث الثاني

حجية الشورى في السنة

إذا كان القرآن الكريم هو المصدر الأول للتشريع الإسلامى بلا خلاف ، فإن الحديث الشريف أو السنة النبوية هي المصدر الثانى للتشريع بعد القرآن وهي التى جاءت مفسرة ومتممة له (١) .

فالسنة حجة على جميع المسلمين وأصل من أصول تشريعهم ودليل من الأدلة الشرعية التى يجب الأخذ بها والعمل بمقتضاها وهي بمعناها المعروف ما أثر عن الرسول عليه الصلاة والسلام من قول أو فعل أو تقرير وتشتمل على نوعين من الأحكام : الأول : الأحكام البيانية المبينة لما ورد فى القرآن والثانى الأحكام المؤسسة التى وردت فيما لم ينزل به نص قرآنى، وبالنسبة لمبدأ الشورى فإن السنة الشريفة ليست مقررة أو مؤسسة له ابتداء بل جاءت مثبتة ومؤكدة لما ورد عنه بالقرآن الكريم .

وسوف نذكر ما يثبت حجية الشورى من السنة الشريفة مبتدئين أولاً بالسنة الفعلية ثم نعقب ذلك بما ورد فى السنة القولية .

(١) السنة الفعلية :

حفلت السنة الفعلية بما ثبت أن الرسول صلى الله عليه وسلم شاور أصحابه فى عدة أمور وفى جملة مواقف ، ونجد الكثير من الأمثلة على ذلك فى كتب التاريخ والتفسير والحديث وقد عبر عن ذلك أبو هريرة بقوله : «لم يكن أحد أكثر مشورة لأصحابه من

(١) راجع : فلسفة التشريع فى الإسلام تأليف الدكتور صبحى محممانى ص ١٠٧

طبعة مطبعة الكشف بيروت - عام ١٩٤٦ .

رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) « فكان يستشيرهم في الحرب وفي السلم بل وفي خاصة أمره فقد روى عنه في حادثة الافك قوله عليه السلام : «أشيروا على معشر المسلمين في قوم أبنوا أهلى ورموهم» .. واستشار علياً وأسامة بن زيد في فراق عائشة رضي الله عنها (٢) ونورد فيما يلي بعض الامثلة على اخذ الرسول عليه السلام بالشورى :

(١) في غزوة بدر :

كان عدد الذين خرجوا مع الرسول عليه السلام في بدر ٣١٣ رجلاً ، منهم ٢٠٧ من الانصار و ١٠٦ من المهاجرين وقد استشار الرسول عليه السلام أصحابه في ثلاثة مواقف بغزوة بدر : الاول قبل أن تبدأ المعركة والثاني أثناءها والثالث بعد انتهائها - فلم يصدر اليهم الامر بالحرب دون مشاورتهم ولو فعل لوجد منهم الطاعة والاذعان التامين ولكنه استشارهم قبل الاقدام على القتال وقد استشار المهاجرين فقام أبو بكر الصديق فقال فأحسن ثم قام عمر فقال فأحسن ولم يفته استشارة الانصار ايضاً ، لانهم كانوا قد تعاهدوا معه على الدفاع عنه وحمايته في المدينة فحسب ولذلك حرص على ألا يورطهم في حرب قد لا يريدونها ولذلك فعندما طلب الرأي قال سعد بن معاذ سيد الاوس بل سيد الانصار (وكان فيهم كالصديق في المهاجرين) : كأنك والله تريدنا يا رسول الله ثم أعلن تأييد الانصار ومبايعتهم على القتال (٣) .

وعند المعركة وعلى أرضها برزت صورة أخرى للشورى اذ تقدم المنذر بن الحباب يعرض مشورته على الرسول عليه السلام فيما

(١) راجع : مبادئ نظام الحكم في الاسلام للاستاذ الدكتور عبد الحميد متولى ص ٦٦١ .

(٢) ورد هذا الحديث في تفسير القاسمي السابق الاشارة اليه بالجزء الرابع ص ١٠٢٢ .

(٣) راجع كتاب : «محمد» تأليف محمد رضا - الطبعة الرابعة عام ١٩٦١ صفحة ١٦٣ .

يتعلق باختيار المكان المناسب للنزول فيه وقد أقره الرسول على مشورته وعمل المسلمون برأيه .

وبعد انتصار المسلمين في بدر وحصولهم على الانفال (١) والاسرى من الكفار احتاجوا الى المشورة مرة ثالثة : وقد استشار الرسول عليه السلام أبا بكر وعمر فأشار أبو بكر بقبول الفداء من الاسرى ووافق ذلك رأى الرسول عليه السلام أيضا وخالفهما فيه عمر ، أما على بن أبى طالب فلم يعلن رأيه فى هذا الامر مع انه أحد الثلاثة المستشارين ولعله أثر التريث حين رأى هذا الخلاف (٢) . وقد نزل الوحي بعد ذلك بعدم أخذ الفداء .

(٢) فى غزوة أحد :

حين علم الرسول عليه السلام بقدوم قريش للقتال استشار أصحابه فيما يفعل فأشار قوم منهم بلقاء قريش خارج المدينة وكان هذا رأى الشباب ومن لم يشهد بدرا وهم أكثر أهل المدينة وعلى رأس هذا الفريق حمزة بن عبد المطلب (عم النبى عليه السلام) وسعد بن عباد والنعمان بن مالك .

أما الرسول عليه السلام فكان رأيه البقاء بالمدينة وذلك لحصانتها الطبيعية ومناعتها وسهولة الاحاطة بالاعداء المهاجمين فى أزقتها والانتفاع بمساعدة النساء والصبيان وقد رأى البقاء بالمدينة كذلك أكابر

(١) الانفال (أو الفنائم) هى ما أخذه المسلمون من الكفار قهراً بعد هزيمتهم فى الحرب وهى غير الفداء الذى يؤخذ أيضا من الكفار. ولكن عن طريق صلح واتفاق معهم لم يوجب المسلمون عليه بخيل ولا ركاب .

راجع فى ذلك : تاريخ الاسلام السياسى - المرجع السابق - الجزء الاول - للدكتور حسن ابراهيم حسن ص ١٠٩ .

وراجع أيضا : كتاب الاحكام السلطانية للماوردي صفحة ١٢١ - ١٥١ .

وراجع أيضا : تاريخ الدولة العربية - لفلهوزن - صفحة ٣٠ هامش رقم (١) .

(٢) راجع : كتاب محمد - تأليف محمد رضا - صفحة ١٧٢ - المرجع السابق

ذكره .

المهاجرين والانصار وأرسل الرسول عليه السلام الى عبد الله بن أبي بن سلول يستشيريه ولم يكن استشاره قبل ذلك ، فكان رأيه أيضا هو البقاء بالمدينة وانتظار قدوم قريش اليهم . وقد حدث أن قبل الرسول عليه السلام الرأي الاول رأى الكثرة من الشباب والمتحمسين للاستشهاد في المعركة وفي سبيل الله وقرر الخروج من المدينة (١) وكانت موقعة أحد حيث فات المسلمين الانتصار ومع ذلك فان الله تعالى أمر الرسول عليه السلام في عقبها بأن يعفو عن المسلمين وأن يستغفر لهم وأن يشاورهم في الامر حتى لا تكون هزيمة أحد سببا مؤثرا في اغفال الشورى بعد ذلك (٢) .

(٣) في غزوة الاحزاب :

ظهرت الشورى مع المرونة السياسية من الرسول عليه السلام في هذه الغزوة اذ انفذ مشورة سلمان الفارسي بحفر الخندق شمال المدينة المنورة وكان حفر الخندق من الاعمال الحربية التي لم يعرفها العرب قبل ذلك (٣) وانما نقلوها عن الفرس ثم شاور الرسول عليه السلام أصحابه في أن يصالح المهاجمين (الاحزاب) (٤) على ثلث

(١) كانت عدة المسلمين الذين خرجوا من المدينة الفاء ثم انخلل عبد الله بن أبي ورجع الى المدينة ومعه ثلاثمائة من المنافقين ناقما العدول عن رأيه الى رأى الشباب .

راجع : كتاب : «محمد» تأليف محمدرضا - الطبعة الرابعة - ص ١٧٢ - المرجع السابق .

(٢) وذلك بقوله تعالى : «فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الامر» آية ٦٥٩ من سورة آل عمران .

(٣) راجع : تاريخ الاسلام السياسي للدكتور حسن ابراهيم حسن - الجزء الاول - صفحة ١٢٠ - المرجع السابق ذكره .

(٤) سعى المكيون - قبل الزحف على المدينة المنورة - الى تكوين حلف قوى من كل العناصر الموالية من البدو امثال فزارة واشجع ومرة وغطفان وايضا بنى قريظة (بقية يهود المدينة) وبعض القبائل والعشائر من نجد وتهامة فتألف من أولئك جميعا مع قريش حلف يضم هذه الطوائف والاحزاب المختلفة وأصبح لهم جيش من عشرة آلاف مقاتل (وفي القرآن الكريم سورة تسمى سورة الاحزاب أورد الله تعالى فيها نبأهم) .

وراجع التاريخ السياسي للدولة العربية : تأليف الدكتور عبد المنعم ماجد طبعة عام ١٩٥٦ - صفحة ١١٥ .

ثمّار نخيل المدينة ذلك العام ولكن عارض في ذلك الصلح السعدان :
سعد بن معاذ وسعد بن عباد فعدل عنه .

(٤) صلح الحديبية :

كذلك شاور الرسول عليه السلام كبار الصحابة يوم الحديبية
في أن يميل على ذرارى (١) المشركين ويقتلهم فقال له أبو بكر الصديق :
أنا لم نجىء لقتال أحد وإنما جئنا معتمرين فوافق الرسول على رأيه
هذا وعدل عما كان يراه (٢) .

(٥) بيعة الرضوان :

وقد كانت الشورى سببا في قوة المسلمين وفي رهبة أعدائهم لهم
وظهر ذلك في بيعة الرضوان : فقد خرج الرسول عليه السلام للعمرة
في السنة السادسة للهجرة (والعمرة هي زيارة البيت الحرام في غير
موسم الحج) وكان معه ألف وأربعمائة من المسلمين فوقف
القرشيون في طريقه على مقربة من مكة يمنعونهم من دخولها فندب
الرسول عثمان بن عفان للذهاب إلى قريش لتعرف سبب موقفهم
ومنعهم المسلمين من العمرة ، ولما حجزته قريش عندها وأشيع
أنه قتل ، فكر في قتال قريش وعرض الأمر على المسلمين الذين
كانوا معه فبايعوه جميعا على الحرب وتسمى هذه البيعة بيعة
الرضوان وقد أخذت هذا الاسم من وصف الله تعالى للمؤمنين
المبايعين بقوله في سورة الفتح :

(لقد رضى الله عن المؤمنين اذ يبايعونك تحت الشجرة) (٣) . ولما

(١) ذرارى . جمع ذرية وهي النسل وأصلها ذريرة فخففت الهمزة - المرجع :
المعجم الوسيط الجزء الأول - طبعة ١٩٦٠ (مجمع اللغة العربية) .

(٢) راجع : تفسير القاسمي للقرآن الكريم - الجزء الرابع - صفحة ١٠٢٠
المرجع السابق .

(٣) من الآية ١٨ من سورة الفتح .

علمت قريش بأمر هذه البيعة أسقط في يدها وأسرعت تطلب الصلح (١) والذي يهمنا في هذه البيعة أنها تدل على أن الرسول عليه السلام لم يدفع أصحابه - مع طاعتهم وإخلاصهم له - إلى قتال قريش دون أن يشاورهم في ذلك القتال ، بل قام عليه السلام بمشاورة أصحابه والحصول على موافقتهم فبايعوه بيعة الرضوان .

وإذا كان الرسول عليه السلام قد فاوض أصحابه وشاورهم في الأمور العامة والهامة فإنه كان يخص من بينهم أبا بكر الصديق بخصوصيات أخرى ، فكان العرب الذين عرفوا نظم الدول وأحوالها في بلاد كسرى وقيصر والنجاشي يسمون أبا بكر وزيره (٢) .

وكذلك كان الرسول يستشير عمر بن الخطاب في كثير من الأمور وقد بلغ من حسن رأى عمر أنه كان يشير على الرسول عليه السلام بالأمر فينزل الوحي موافقا لما أشار به ، وقد أثر عن الرسول عليه السلام أنه قال : «عمر معى وأنا مع عمر والحق بعدى مع عمر حيث كان» (٣) .

ومما يؤكد أهمية الشورى وخطورتها في الإسلام أن القرآن الكريم لم يقتصر على الأمر بها فحسب بل نجد أنه قد أمر الرسول عليه السلام بالآخذ بها وممارستها وفي ذلك يقول الإمام محمد عبده : أمر الله نبيه أن يقرن سنة المشاورة في هذه الآية بالعمل فكان صلى الله عليه وسلم يستشير أصحابه بغاية اللطف ويصغى إلى كل قول ويرجع عن رأيه إلى رأيهم (٤) .

(١) تاريخ الإسلام للدكتور حسن إبراهيم حسن ص ١٢٧ ج ١ .

(٢) المرجع : تاريخ الإسلام : للدكتور حسن إبراهيم حسن ص ٢٠٤ (المرجع السابق ج ١) .

(٣) المرجع : تفسير الطبرى - الجزء الثالث ص ١١٢ (المرجع السابق) .

(٤) راجع : الحرية السياسية في الإسلام : بحث للأستاذ زكريا البرى رئيس قسم الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت - ص ١٢٢ - عدد ٤ مجلد ١ من كلمة عالم الفكر .

ونحن نجد أن الرسول عليه السلام لم يقتصر على ممارسة الشورى والعمل بها وهو ما يلزمنا الأخذ بها كسنة فعلية بل أكد عليه السلام خطورة الشورى ووجوبها بعدة أحاديث شريفة تأمر المسلمين بها وسوف نبين ذلك فيما يلي :

(٢) السنة القولية :

روى عن الرسول صلى الله عليه وسلم عدة أحاديث يأمر بالشورى ويحث المسلمين على الأخذ بها ومن تلك الأحاديث ما يأتي :

(١) روى الترمذى عن أبى هريرة أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال :

«إذا كان أمراؤكم شراركم وأغنياؤكم بخلاءكم وأمركم الى نسائكم فبطن الارض خير لكم من ظهرها(١)» .

(٢) وقال عليه الصلاة والسلام : «ما تشاور قوم قط الا هدوا لارشدهم(٢)» .

(٣) وقال عليه الصلاة والسلام : «ما ندم من استشار ولا خاب من استخار(٣)» .

(٤) وروى عن سهل بن سعد الساعدي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله : «ما شقى قط عبد بمشورة وما سعد باستغناء رأى(٤)» .

(١) راجع : الجامع لاحكام القرآن للقرطبي الجزء ١٦ صفحة ٢٨ - المرجع السابق ذكره .

(٢) راجع : تفسير القرآن الجليل المسمى بهدرك التنزيل للنسفي ج ٤ ص ٢٦٦ هامش ٧ .

(٣) راجع : تفسير القرآن للقرطبي - الجزء الثاني صفحة ١٤٩٣ (طبعة كتاب الشعب) .

(٤) راجع : تفسير القرطبي - المرجع السابق - صفحة ١٤٩٣ .

- (٥) وقال عليه الصلاة والسلام : «المستشار مؤتمن(١)» .
- (٦) وعن علي بن أبي طالب قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العزم فقال : مشاورة أهل الرأي ثم أتباعهم(٢)» .
- (٧) وعن عائشة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «من ولى منكم عملاً فأراد الله به خيراً جعل له وزيراً صالحاً ان نسي ذكره وان ذكر أعانته(٣)» .
- (٨) وقال عليه الصلاة والسلام : «ان لى فى السماء وزيرين وفى الارض وزيرين : فاللذان فى السماء جبريل وميكائيل واللذان فى الارض أبو بكر وعمر(٤)» .
- (٩) وقال صلى الله عليه وسلم : «استعينوا على أموركم بالشورى(٥)» .
- (١٠) وقال صلى الله عليه وسلم : «اثنان خير من واحد وثلاثة خير من اثنين وأربعة خير من ثلاثة فعليكم بالجماعة فان الله لن يجمع أمته الا على هدى(٦)» .

-
- (١) راجع : تفسير القرطبي - المرجع السابق - صفحة ١٤٩٢ ج ٢ .
- (٢) راجع : تفسير ابن كثير - المرجع السابق - الجزء الاول صفحة ٤٢٠ .
- (٣) راجع : تفسير القرطبي - الجزء الحادى عشر صفحة ١٩٢ .
- (٤) راجع : تفسير مفاتيح الغيب للرازى - الجزء السابع صفحة ٣٧ - طبعة المطبعة العامرة سنة ١٢٠٨ هـ .
- (٥) راجع : كتاب : الفرد والمجتمع فى الاسلام تأليف الاستاذ محمود الشرقاوى - طبعة الانجلو المصرية صفحة ٦٣ .
- (٦) راجع : كتاب : الفرد والمجتمع فى الاسلام تأليف الاستاذ محمود الشرقاوى - طبعة الانجلو المصرية صفحة ٦٣ .

كذلك جاءت السنة الشريفة من حيث الحجية - مؤكدة ومقررة
لا ورد عن الشورى في القرآن الكريم ، وينبغي أن ننبه هنا الى أمر
هام هو أن السنة الشريفة ليست في اصطلاح الفقهاء من الأدلة
الشرعية ، بل هي حكم من الاحكام الشرعية تقابل الفرض والواجب
فهى صفة شرعية للفعل كالفرضية والوجوب (١) ، والنصوص التى
وردت عن الشورى سواء فى القرآن الكريم أو فى السنة الشريفة هى
نصوص قطعية الدلالة أى لا تحتل تأويلا لأنها نصوص دلت على معنى
يتعين فهمه منها ولا مجال لفهم معنى آخر منها (٢) . وإذا انعقد
الاجماع على أن القرآن الكريم حجة واجبة العمل بما ورد فيه من أحكام
وأنه قانون واجب الاتباع فان السنة هى أيضا حجة على جميع المسلمين
وأصل من أصول تشريعهم وهى المصدر الثانى المتفق عليه بعد
القرآن الكريم (٣) .

(١) راجع كتاب : أصول الفقه للاستاذ بدران أبو العيسين بدران طبعة ١٩٦٢
صفحة ٥٨ .

(٢) راجع كتاب : أصول الفقه للاستاذ بدران أبو العيسين بدران طبعة ١٩٦٢
صفحة ٤٩ .

(٣) المرجع السابق : أصول الفقه للاستاذ بدران أبو العيسين بدران .

التفصيل الثاني

هل تعد الشورى واجبا ؟

في هذا الفصل نود أن نبحث في مدى وجوب الشورى على ولي الامر ، أى هل يكون الالتجاء إليها أمرا واجبا (فرضا) أم هو مندوب فحسب ، فإذا كانت الشورى أمرا واجبا (فرضا) كان ولي الامر ملزما أن يأخذ بها بحيث يرتكب أثما بتركها ، أما أن كانت مندوبة فإن التجاء ولي الامر إليها يكون اختياريا لا يآثم بتركها ولا يخطئ (١) .

إننا إذا رجعنا إلى العلماء والمفسرين للقرآن الكريم لنرى تفسيرهم لايتى الشورى بسورتى آل عمران والشورى فإننا لا نجد بينهم اتفاقا على رأى واحد في هذا الموضوع ، فهم لا يقطعون بأن الشورى واجبة ولا يقطعون بأنها مندوبة وفي ذلك يقول ابن كثير في تفسيره : «أنهم - أى المفسرين والعلماء - لم يقطعوا في هذه المسألة ولم يتفقوا فيها على رأى : فمنهم من يفسر الامر بالشورى على أنه للندب ومنهم من يفسرها على أنها للوجوب (٢) » .

ولذلك فنحن نجد أمامنا رأيين : الأول يقول بأن الامر بالشورى للندب والثانى يقول بأنه للوجوب وسنعرض حجج كل رأى منهما ونبين ما نراه أقرب إلى الترجيح .

أولا - القول بأن الشورى مندوبة :

يستند القائلون بأن الشورى مندوبة إلى أن الرسول عليه الصلاة والسلام إنما أمر بها من الله تطييبا لقلوب من اتبعه من المسلمين وتألفا لهم على دينهم وليروا أنه يسمع منهم ويستعين بهم وإن كان الله عز وجل

(١) راجع مبادئ نظام الحكم فى الاسلام للاستاذ الدكتور عبد الحميد متولى

صفحة ٦٦١ .

(٢) راجع : تفسير ابن كثير - الجزء الاول ص ٤٢٠ طبعة عيسى الحلبي .

قد أغناد بتدبيره له أموره وسياسته إياه وتقويمه أسبابه : عنهم (١) .
وقد ذهب بعض العلماء الى أن أمر الله تعالى بالمشاورة في قوله
سبحانه : «وشاورهم في الامر» ليس للوجوب والالزام وانما هو
أمر ينصرف للندب لان الغرض منه تطيب نفوس المسلمين (٢) .

وقد ذهب الى هذا الرأي من اعتبار الشورى مندوبة لا واجبة :
الامام الشافعي رضي الله عنه حيث ورد عنه أن الامر بالشورى هو
للندب تطيبا للقلوب وقد شبه الشافعي الشورى بحكم استثمار
البكر عند تزويجها ترضية لها وتطيبا لقلبها لا لان ذلك الاستثمار
أمر واجب (٣) .

ويبدو أن الذي دعا بعض العلماء والمفسرين الى القول بأن
الشورى حكمها الندب لا الوجوب هو أن الامر بالشورى قد جاء بعد
ما كان من هزيمة المسلمين في موقعة أحد ، فذهبوا الى أن قول الله
تعالى : «فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الامر» انما جاء توجيهها
للمرسول صلى الله عليه وسلم بالأتكون الهزيمة في أحد سببا في
انصرافه عن مشاورة أصحابه بعد أن أدت مشاورتهم والاخذ برأيهم
الى تلك الهزيمة (٤) .

(١) راجع : تفسير ابن جرير الطبري المسمى جامع البيان من تأويل آي القرآن
الجزء السابع ص ٢٤٣ .

(٢) وذلك هو رأي قتادة ورأي الربيع وابن اسحق وقد وردت آراؤهم في تفسير
الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) الجزء السابع - صفحة ٣٤٢ : وقد جاء
فيه : «أن الله عز وجل قد أمر نبيه صلى الله عليه وسلم أن يشاور أصحابه في الامور
وهو يأتيه وحى السماء لانه أطيب لانفس القوم وأن القوم اذا شاور بعضهم بعضا
وأرادوا بذلك وجه الله عزم لهم على أرشده ومن ابن اسحق : «وشاورهم في الامر» أي
لتريبهم أنك تسمع وتستعين بهم وأن كنت غنيا عنهم تؤلفهم بذلك على دينهم .

وقال أبو جعفر : وأولى الاقوال بالصواب في ذلك أن يقال : أن الله عز وجل
أمر نبيه صلى الله عليه وسلم بمشاوره أصحابه فيما حربه من أمر عدوه ومكائده
حربه تألنا منه بذلك من لم تكن بصيرته بالاسلام البصيرة التي يؤمن عليه معها فتنة
الشیطان .

(٣) ورد هذا الرأي للشافعي في تفسير القرطبي - الجزء الثاني - صفحة ١٤٩٣
طبعة دار الشعب .

(٤) راجع : تاريخ الاسلام السياسي - للدكتور حسن ابراهيم حسن الجزء الاول -
صفحة ١١٥ المرجع السابق ذكره .

ثانيا - القول بوجوب الشورى :

والراى الثانى الذى يقول أصحابه أن الشورى واجبة لا مندوبة ، وهو فى رأينا الراى الراجع . يستند الى الحجج والادلة الآتية :

أولا : لقد أمر الله تعالى بالشورى فى قوله سبحانه : «وشاورهم فى الامر» والاصل فى الامر كما هو مقرر عند جمهور العلماء أن يكون للوجوب ما دام أمرا مطلقا غير مقيد (١) .

ثانيا : ويؤكد وجوب الشورى أيضا قوله تعالى فى سورة الشورى: «وامرهم شورى بينهم» بيانا لوصاف الجماعة الاسلامية وخصائصها وفيه تقترب الشورى وهى عماد الدنيا (٢) ، بالصلاة وهى عماد الدين كما تجيء واسطة العقد فى نظام الجماعة الاسلامية القائم على الايمان بالله والتوكل عليه والاستجابة لاحكامه واجتناب الكبائر واقامة الشعائر الاسلامية والاعتماد على الشورى والانفاق فى سبيل الله ومصلحة الجماعة ورد اعتداء الباغين بمثله ، ونحن اذا نظرنا فى كل ذلك لا نجد فى الآية الا واجبات مفروضة وملزمة للمسلمين (٣) .

ثالثا : واذا نظرنا الى منهج القرآن الكريم فى بيانه للاحكام نجد أنه لم يستعمل أساليب المصطلحات الفقهية للدلالة على الاحكام فلم يعبر عن الافعال التى أوجبها بمادة الوجوب ولا عن الافعال التى حظرها بلفظ الحرمة بل نراه يعبر عن الواجب بصيغة الامر بالفعل وفى بعض الاحيان يدل على الوجوب بما يترتب على الفعل فى الدنيا أو الآخرة

(١) راجع : دلالة الامر - صفحة ١٠٠ من كتاب أصول الفقه للاستاذ بدران أبو العيسين بدران - المرجع السابق ذكره - طبعة عام ١٩٦٢ .

(٢) راجع : «الحرية السياسية فى الاسلام» بحث للاستاذ زكريا البيرى - منشور بمجلة عالم الفكر - المجلد الاول - العدد الرابع - صفحة ١٣٢ - السابق الاشارة اليه .

(٣) راجع : بحث : الحرية السياسية فى الاسلام للاستاذ زكريا البيرى والسابق الاشارة اليه ص ١٣٢ .

من خير (١) وهذا ما نراه بالنسبة للشورى حيث أمر الله تعالى بها في قوله جل وعلا : «وشاورهم في الامر» وفي الآية الثانية وضعها بين فرضين لازمين هما الصلاة والاتفاق فقال تعالى : «... وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون» مما يدل على وجوب الشورى في الآيتين .

رابعاً : وإذا كان بعض العلماء يذهب في تفسير قوله تعالى «وشاورهم في الامر» الى أن مشاورة الرسول صلى الله عليه وسلم لأصحابه إنما كانت تطييباً لخواطرها وتأليفاً لقلوبهم لا للعمل بها ووجوبها نظراً لعدم حاجة الرسول عليه السلام الى الشورى والوحي يرعاه ويسدد رأيه وخطاه فان هذا ليس معناه تعميم الحكم بالنسبة لغيره من الحكام لوجود الفارق الجوهرى بينه - عليه السلام - كنبي يوحى اليه بما يعصمه من الخطأ وبين غيره من الحكام .

والى ذلك يشير الرسول عليه السلام في قوله : اما ان الله ورسوله لغنيان عنها (الشورى) ولكن جعلها الله تعالى رحمة لامتى فمن استشار منهم لم يعدم رشداً ومن تركها لم يعدم غياً فالرشد قرين الاستشارة والغى قرين تركها وهذا اقوى دليل على وجوبها (٢) .

ولذلك نجد الفقيه الحنفى الجصاص يقول انه غير جائز أن يكون الامر بالمشاورة على جهة تطييب نفوس الصحابة ورفع أقدارهم ، كما يذكر بعض الفقهاء ، لانه لو كان معلوماً عند المستشارين أنهم اذا استفرغوا جهدهم فى استنباط حكم ما شاوروا فيه وصواب الرأى فيما سئلوا عنه ثم لم يكن ذلك معمولاً به ولا يتلقى بالقبول لم يكن فى ذلك تطييب نفوسهم بل فيه إيحاشهم وإعلامهم بأن آراءهم غير مقبولة ولا معمول بها (٣) .

(١) راجع : منهج القرآن فى بيانه للاحكام ص ٥٣ من كتاب أصول الفقه للاستاذ بدران السابق ذكره .

(٢) نفس البحث السابق : الحرية السياسية فى الإسلام للاستاذ زكريا البرى ص ١٢٢ وما بعدها .

(٣) راجع : «الحرية السياسية فى الإسلام» للدكتور زكريا البرى البحث السابق الإشارة اليه صفحة ١٢٣ .

خامسا : ثم أننا نجد أن أغلب العلماء يقولون أن الثورى واجبة وليست مندوبة فحسب وفي مقدمتهم الامام محمد عبده والسيد/ محمد رشيد رضا والاستاذ عبدالوهاب خلاف (١) .

(١) وفي ذلك يقول الاستاذ عبد الوهاب: ... ولكن المسلمين لم يحرصوا على أسس الحكم الاسلامى ولا أقاموا عليها البناء الدستورى حتى خيل الى كثيرين ممن لا يعرفون حقيقة الاسلام أن نظام الحكومة الاسلامية ليس دستوريا وأن السلطان فى الحكومة للفرد لا للامة وحتى بلغ من تهاون بعض العلماء وتزلفهم أن قالوا : ان الثورى فى الاسلام مندوبة لا محتومة ، وهذا قول عجيب بعد أن صرح القرآن بوصف المسلمين بأن أمرهم شورى بينهم وساق وصفهم بهذا مساق الاوصاف الثابتة والسجاياء اللازمة وبعد أن أمر رسوله المعصوم من اتباع الهوى فى سياسته وحكمه بأن يشاور أئمة بعد أن كان ما كان من خطا الذين غلب رأيهم فى الثورى يوم أحد .

راجع : دستور الدولة الاسلامية - للاستاذ عبد الوهاب خلاف - مقال منشور بمجلة لواء الاسلام ص ٦٧٩ عدد رجب ١٣٧١ هـ - مارس سنة ١٩٥٢ .

الفصل الثالث

قوة حجية الشورى

ان ما يقصد بحجية الشورى : هو مدى التزام ولى الامر بالرأى المشور به وهل يجب عليه أن يتقيد بهذا الرأى أم أن له أن يعدل عنه ويعمل برأى غيره ؟

وسوف نبحث فى قوة حجية الشورى بالرجوع الى القرآن الكريم أولاً ثم للسنة الشريفة بعد ذلك وأخيراً المنهج الذى سار عليه الخلفاء الراشدون - وسوف نخصص لذلك ثلاثة مباحث كما يلى :

المبحث الأول : عن قوة حجية الشورى فى القرآن الكريم .

المبحث الثانى : عن قوة حجية الشورى فى السنة . .

المبحث الثالث : عن قوة حجية الشورى فى نهج الخلفاء الراشدين .

المبحث الاول

قوة حجية الشورى في القرآن

اننا اذا رجعنا الى القرآن الكريم فانبأ نجد أن المفسرين قد ذكروا أن الله سبحانه وتعالى قد أمر أولى الأمر بالمشاورة ولكنه لا يلزمهم برأى معين ينبغي أن يأخذوا به من بين الآراء المشورة بها سواء كان هذا الرأى للأغلبية أو لولى الأمر نفسه - وذلك هو رأى القرطبي وهو أيضا رأى الطبرى ورأى النسفى (١) فى تفسيرهم

(١) ونجد ذلك فى تفسير القرطبي حيث يذكر فى تفسير قوله تعالى : «وشاورهم فى الامر» ان لولى الامر أن ينظر فى الآراء المبدأة (المشورة بها عليه) ثم يختار من بينها ما يراه أقرب الى الصواب وما تطمئن نفسه اليه فيعزم عليه منفدا له ... اذ الشورى مبنية على اختلاف الآراء والمستشير ينظر فى ذلك الخلاف وينظر أقربها قولا الى الكتاب والسنة ان أمكنه فاذا أرشده الله تعالى الى ما شاء منه عزم عليه وأنفذه متوكلا عليه اذ هذه هى غاية الاجتهاد المطلوب وبهذا أمر الله تعالى نبيه عليه الصلاة والسلام فى هذه الآية بقوله جلا وعلى : (وشاورهم فى الامر) راجع : تفسير القرطبي المسمى الجامع لاحكام القرآن الجزء الثانى - صفحة ١٤٩٣ - طبعة دار الشعب .

والطبرى يقول : وبعد هذا الامر بالمشاورة يقول الله تعالى (فاذا عزم فتوكل على الله وفى رأى النقاش : العزم والحزم بمعنى واحد والحاء مبدلة من العين ولكن ابن عطية نقض هذا الرأى للنقاش وقال : ان الحزم هو جودة النظر فى الامر وحسن تنقيحه والحد من الخطأ فيه - أما العزم فهو قصد الامضاء ... فعند ابن عطية أن المشاورة هى الحزم أى حزم الرأى وهو معنى حسن مشتق من حزم العبدان فى حزمة واحدة أى جمعها وربطها) وأما الاقدام على الامر وتنفيذه فهو العزم وهذا هو المعنى المراد من قول الله تعالى : (فاذا عزم فتوكل على الله) ويقرر الطبرى أن ولى الامر له أن يختار عند المشاورة بين الآراء ولكنه لا يلزم برأى الاغلبية ... ثم يورد الطبرى رواية لابی جعفر فى هذا السياق تقول : وأولى الاقوال بالصواب فى ذلك أن يقال : ان الله عز وجل أمر نبيه بالمشاورة واذا كان الله يعرفه مطالب وجوه ما حزبه من الامور بوحيه أو الهامه اياه جواب ذلك فان أمته عليه السلام اذا تشاوروا مستئين بفعله فى ذلك على تصادق وتآخ فى الحق واردة جميعهم للصواب من غير ميل الى هوى ولا حيد عن هدى فان الله مسددهم وموفقهم وأما قوله تعالى (فاذا عزم فتوكل على الله) فانه يعنى فاذا صرح عزمك بتثبيتنا اياك وتسديدنا لك فيما نأبئك وحزبك من أمر دينك ودنياك فامض الى ما أمرناك به وافق ذلك آراء أصحابك وما أشاروا به عليك أو خالفها .

اذ يتفقان معه على أن الله تعالى قد أنهى لرسوله عليه الصلاة والسلام بأن يمضى الى ما أمره الله به سواء وافق ذلك رأى أصحابه أم خالفهم وان يتوكل على الله أى يرضى به من دون العباد .

فالرسول عليه الصلاة والسلام وحكام المسلمين أو أولو الامر فيهم من باب أولى غير ملزمين شرعاً بنتيجة الشورى وفقاً لما ذهب اليه علماء التفسير ، ورغم هذا الاتجاه لعلماء التفسير فقد لاحظ استاذنا الدكتور عبد الحميد متولى ان العلماء والباحثين في مصر والذين تصدوا لهذه المسألة في العصر الحديث لم يتقيدوا برأى علماء التفسير الذى سبق بيانه بل ذهبوا الى أن رأى أهل الشورى ملزم للحكام (١) وهذا ما ذهب اليه الامام محمد عبده والسيد محمد رشيد رضا (٢) والاستاذ زكريا البرى وغيرهم ويقول الاستاذ زكريا البرى أن الشورى لازمة وملزمة للحاكم ثم يقول بعد ذلك أن الحاكم وكيل

= راجع : تفسير الطبرى (جامع البيان في تأويل آى القرآن) لابی جعفر محمد بن جرير الطبرى - الجزء السابع صفحة ٢٤٢ - تحقيق محمد شاکر وأحمد شاکر (طبعة دار المعارف) .

ونجد النسقى يقول : فان عزمت أى اذا قطعت الرأى على شئ بعد الشورى (فتوكل على الله) أى امضاء أمرک على الارشاد لعلی المشورة .

راجع : تفسير النسقى المسمى تفسير القرآن الجليل (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) للامام أبى البركات عبد الله النسقى - المجلد الاول - صفحة ٢٦٦ .



(١) راجع : كتاب : مبادئ نظام الحكم فى الاسلام للاستاذ الدكتور عبد الحميد متولى صفحة ٦٦١ .

(٢) فالامام محمد عبده والسيد محمد رشيد رضا يريان وجوب الشورى ووجوب العمل بنتيجتها : ويذكر السيد رشيد رضا تفسيراً لقوله تعالى (وشاورهم فى الامر) : أى دم على المشاورة وواظب عليها كما فعلت قبل الحرب فى غزوة أحد وان أخطأوا الرأى فيها فان الخير كل الخير فى تربيتهم على المشاورة بالعمل دون العمل برأى الرئيس وان كان صواباً لما فى ذلك من النفع لهم فى مستقبل حكومتهم فان الجمهور أبعد عن الخطأ من الفرد فى الأكثر والخطر على الامة فى تقويض أمرها الى الرجل الواحد أشد وأكبر .

راجع : تفسير المنار للسيد محمد رشيد رضا - الجزء الرابع ص : ٤٥ .

عن الامة وتقتضى الوكالة أن يعمل بارادتها ورغبتها وتوجيهها لا برغبتـه وارادته ورأى الامة ممثلة فى أهل الشورى أقرب الى الصواب وأبعد عن الخطأ من رأى الحاكم (١) ، اذما اختلف رأيه مع رأيها والرسول عليه الصلاة والسلام يقول لابی بكر وعمر رضى الله عنهما : «لو اجتمعما فى مشورة ما خالفكما» .

كما يذهب الى هذا الرأى أيضا عدد من العلماء والباحثين فى مقدمتهم الاستاذ الاكبر الشيخ محمود شلتوت والاستاذ عبد القادر عودة حيث يرى أن الشورى لن يكون لها معنى اذا لم يؤخذ برأى الاكثرية (٢) .

ونود أن نوجه الانظار هنا الى أمر هام : هو أن القول بأن الحاكم فى الاسلام غير ملزم باتباع رأى الشورى ليس معناه أن الاسلام يسمح للحاكم بأن يحكم عن هوى أو ان يحكم حكما مطلقا وقد ذهب الى القول بذلك فعلا عدد من المستشرقين وحذا نحوهم من عندنا بعض الباحثين .

فالاستاذ سنتيلانة «De Santillan» يقول أن طبيعة الحكم الاسلامى ثيوقراطية ويذكر : الاسلام هو حكومة الله المباشرة يحكمها الله الذى يرعى شعبه دائما فالـدولة فى الاسلام يمثلها الله حتى الموظفون العموميون هم موظفون عند الله ، والى أبعد من ذلك يذهب الاستاذ موير «Muir» فهو يقول : ان المثال والنموذج للحكم الاسلامى هو الحاكم المستبد المطلق فالحكومة الاسلامية اذن هى حكومة استبدادية مطلقة ، ونفس القول للاستاذ ماكدونالد «Macdonald»

(١) راجع : الحرية السياسية فى الاسلام بحث للاستاذ زكريا البرى - السابق الاشارة اليه - بمجلة عالم الفكر - العدد الرابع من المجلد الاول

(٢) راجع للاستاذ عبد القادر عودة كتابه : (الاسلام وأوضاعنا السياسية» وراجع فى ذلك كتاب : مبادئ نظام الحكم فى الاسلام لاستاذنا الدكتور عبد الحميد متولى صفحة ٦٦٨ .

اذ يرى مثل رأى الاستاذ مويرايشا ويقول : «مع بعض القيود يلزم أن يكون الحاكم الاسلامى أو الامام كحاكم مطلق(١)» .

واخطر من ذلك كله ما ذكره المستشرق الاستاذ «مارجوليوث Margoloth» فى كتابه : المحمدية «Muhammedanism» فهو يقول فيه : أنه يمكن أن يقال أن مبدأ الحـكـومة الاوتوقراطية (أى الاستبدادية) قد ظل مسلما به لا يجادل فيه احد فى الاقطار الاسلامية حتى القرن التاسع عشر وذلك حين وصلت الموجة التى صدرت عن الثورة الفرنسية - عن طريق تركيا الى المنطقة الحارة ... وأن ملائمة المنطقة الحارة للمبادئ الدستورية يعد موضع شك وان كلمات : أغلبية - وصوت - وانتخاب - لم تعرف فى الشرق الا حديثا حين أدخلت من اللغات الاوروبية الى اللغات السامية ويؤكد الاستاذ مارجوليوث بناء على هذه الآراء أنه لم يظهر فى الاسلام رجال فقه دستورى حتى القرن التاسع عشر ويؤكد أيضا أن الاسلام لم يعرف الديمقراطية لان الشورى التى دعا اليها هى لمجرد الاستشارة فقط ونحن كذلك نقرا للاستاذ «أرنولد Arnold» عن طبيعة الحكم الاسلامى انه «أوتوقراطى» ادعى له انه مبنى على الوحي الالهى وقد جعل واجبا دينيا مؤكدا على الفرد المسلم أن يطيع الحكومة الاسلامية الاستبدادية التى يقوم على رأسها الخليفة(٢) .

ولا نكاد نجد من علمائنا من شايح هذه الآراء أو حازت لديه قبولا سوى الاستاذ على عبد الرازق(٣) ، والواقع أن ذلك كله بعيد عن الصواب ويدل على خطئه ما يأتى :

(١) راجع كتاب : النظريات السياسية الاسلامية للاستاذ محمد ضياء الدين الرئيس (الطبعة الرابعة) طبعة الانجلو عام ١٩٦٤ صفحة ٢٩٦ .

(٢) راجع كتاب : النظريات السياسية الاسلامية للاستاذ محمد ضياء الدين الرئيس (الطبعة الرابعة) عام ١٩٦٤ صفحة ٢٦٤ .

(٣) راجع آراءه فى كتابه : «الاسلام وأصول الحكم» الطبعة الثانية عام ١٩٣٥ صفحة ٣٥ .

وراجع فى الرد على آراء الاستاذ على عبد الرازق كتاب : نقض كتاب الاسلام وأصول الحكم للاستاذ محمد بخيت الطيعى (مفتى الديار المصرية سابقا) .

أولاً : أن الحاكم في الاسلام مقيد بأحكام الشريعة كما وردت في القرآن والسنة (الا فيما لا يعد من السنة تشريعاً عاماً) (١) بل هو في الحقيقة المسئول الاول عن تنفيذ هذه الاحكام .

ثانياً : واذا كان الله تعالى قدامر في كتابه العزيز بطاعة أولى الامر فانه أمر في نفس الآية برد كل شيء متنازع فيه الى القرآن وإلى السنة الشريفة . يقول الله تعالى : «يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً» (٢) .

فهذه الآية تنشئ لكل من الحاكم والمحكوم حقين وواجبين :

حق الحاكم في اصدار الاوامر ويقابله واجب الطاعة الذي يقع على المحكوم وحق المحكوم في أن يلتزم الحاكم في أوامره ما جاء في كتاب الله وسنة رسوله والا كان ظالماً فاسقاً كافراً (٣) ويقابل هذا الحق واجب الحاكم في مراعاة ذلك فان حاد عنه فانه يكون قد اتبع هواه وضل عن سبيل الله وعند ذلك يسقط عن المحكوم واجب طاعته والائتمار بأمره وفي ذلك يقول الرسول عليه الصلاة والسلام : «انما الطاعة في المعروف» ويقول عليه السلام أيضاً : اسمعوا وأطيعوا وان استعمل عليكم عبد حبشي كان راسه زبيبة ما أقام فيكم كتاب الله تعالى ويقول أيضاً : «على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب

(١) راجع : مبادئ نظام الحكم في الاسلام للاستاذ الدكتور عبد الحميد متولى
صفحة ٦٦٧ .

(٢) آية ٥٩ (من سورة النساء) .

(٣) اشارة الى قوله تعالى : ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون (آية ٤٥ المائدة) وقوله سبحانه : ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون (آية ٤٧ المائدة) وقوله تعالى : ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون (آية ٤٤ من سورة المائدة) .

وكره الا أن يؤمر بمعصية فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة(١) قال القسطلاني شارح هذا الحديث في صحيح البخارى : «هذا تقييد لما اطلق في الحديثين السابقين من الامر بالسمع والطاعة ومن الصبر على ما يقع من الامور مما يكره(٢)» .

ويستنبط هذا الحكم أيضا من الآية الشريفة التي احتوت على صيغة البيعة التي أخذها الرسول عليه السلام على النساء المؤمنات فقد جاء فيها قوله تعالى : «ولا يعصينك في معروف» واورد المفسرون في ذلك : أن التقييد بالمعروف مع أن الرسول عليه السلام لا يأمر الا به للتنبيه على أنه لا يجوز طاعة مخلوق في معصية الخالق(٣) .

ويرى بعض العلماء أنه يمكن استنباط نفس هذه القاعدة من الآية الكريمة (ولا تطيعوا أمر المسرفين ، الذين يفسدون في الارض ولا يصلحون)(٤) .

وقد تكلم الامام الغزالي عن الحاكم الظالم في الاسلام فقال :

اعلم أن لك مع الامراء الظلمة ثلاثة احوال :

الحالة الاولى : وهى شر الثلاثة ان تدخل عليهم .

والحالة الثانية : وهى دونها ان يدخلوا عليك .

(١) راجع كتاب : «حق مقاومة الحكومات الجائرة للاستاذ الدكتور محمد طه بدوى ص ٢١ المرجع السابق .

(٢) راجع شرح صحيح البخارى للامام القسطلاني الجزء العاشر ص ٢٢٠ طبعة بولاق سنة ١٣٢٧ هـ .

(٣) راجع تفسير أبى السعود الوارديهامش تفسير الرازى الجزء الثامن ص ١١٢ .

(٤) وقد فسر بأنه يعنى عدم طاعة رؤسائهم وكبرائهم اذا دعواهم الى الشرك والكفر ومخالفة الحق - راجع : تفسير ابن كثير الدمشقى - الجزء ٣ - صفحة ٢٤٢ - طبعة ١٩٥٦ الطبعة الرابعة .

والحالة الثالثة : وهى الاسلام أن تعتزل عنهم فلا تراهم ولا يرونك (١) ثم استشهد الغزالي بالرسول عليه السلام لما وصف الامراء الظلمة فقال فيهم : فمن نابذهم نجا ومن اعتزلهم سلم أو كاد أن يسلم ومن وقع منهم في دنياهم فهو منهم وذكر الغزالي كذلك قول الرسول عليه الصلاة والسلام : سيكون من بعدى أمراء يكذبون ويظلمون فمن صدقهم بكذبهم وأعانهم على ظلمهم فليس منى ولست منه ولم يرد على الحوض . وقوله عليه السلام : «من دعا لظالم بالبقاء فقد أحب أن يعصى الله في أرضه» وقرر الامام الغزالي بعد ذلك أن الاعانة على المعصية معصية ولو بشر كلمة (٢) .

ونحن نذكر هذا للرد على من يقولون - من المستشرقين وغيرهم - أن طاعة الحاكم فى الاسلام طاعة مطلقة وأن عدم التزامه بالشورى المقدمة له يجعله حاكما مستبدا فان من يقولون ذلك يأخذون من الآيات والاحاديث شطرها الذى يوجب الطاعة فحسب ، تاركين أو مهملين - عمدا أو عن غير عمد - الشطر المكمل الذى يقيد حكم الطاعة بالأ تكون فى معصية .

فهذا أول حاكم اسلامى بعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام: وهو أبو بكر الصديق : يخطب فى المسلمين بعد أن بويع بالخلافة فنجده يقول : «إنى قد وليت عليكم ولست بخيركم فان أحسنت فأعينونى وان أسأت فقومونى ، أطيعونى ما أطعت الله ورسوله فان عصيت الله ورسوله فلا طاعة لى عليكم» .

وكان عمر بن الخطاب يصارح المسلمين فى خطبه بأن له عليهم حق الطاعة فيما أمر الله وأن لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق وأن له عليهم حق النصيحة ولو آذوه ، ولقد سأل عمر الناس يوما أن يدلوه على عوجه فقال أحدهم : والله لو علمنا فىك اعوجاجا لقومناه بسيوفنا ، فحمد الله أن جعل فى المسلمين من يقوم اعوجاج

(١) راجع : كتاب احياء علوم الدين للامام الغزالي - الجزء الثانى - ص ١١٢ .

(٢) راجع : احياء علوم الدين للغزالي - الجزء الثالث - صفحة ١١٢ .

عمر بسيفه - ثم أنه خطب يوما فقال : نوددت انى وايناكم فى سفينة فى لجة البحر تذهب بنا شرقا وغربا فلن يعجز الناس أن يولوا رجلا منهم فان استقام اتبعوه وان حيف قتلوه ؛ فقال طلحة : وما عليك لو قلت : وان تعوج عزلوه ، فقال عمر : لا فان القتل أنكل لمن بعده (١)

فكيف يستقيم القول بعد ذلك بأن عدم التزام الحاكـم بالرأى المشور به يجعل حكمه ذا نزعة استبدادية ؟

ثم أنه يبدو أن بعض العلماء عندنا ممن ذهبوا الى القول بأن الحاكم فى الاسلام ملزم باتباع رأى اهل الشورى انما حدا بهم الى اعتناق هذا الرأى رغبتهم فى أن تكون الشريعة الاسلامية متضمنة ما تتضمنه الشرائع الدستورية الحديثة التى تجعل رأى الهيئات النيابية ملزما لرجال الحكم (٢) وقد فات هؤلاء العلماء عدة أمور :

الاول : أنه اذا كان اشتراط موافقة الهيئات النيابية على التشريعات فى العصر الحاضر يعتبر كضمانة من الضمانات التى تحول دون استبداد الحكام وطفيانهم فان الحكام فى صدر الاسلام (وبالذات فى عهد الخلفاء الراشدين) كان لديهم ضمانة أقوى ألا وهى الشعور العميق بالمسئولية أمام الله تعالى عن كل أمور الجماعة ، وهذا ما حدا بالمستشرق الاستاذ سنـتيلانة : « De Santillana » الى القول بأن الاسلام هو حكومة الله المباشرة يحكمها الله الذى يرعى شعبه دائما فالدولة فى الاسلام يمثلها الله ، حتى الموظفون العموميون هم موظفون عند الله (٣) والواقع أن ما يذكره هذا المستشرق هو ما يعرف بالوازع الدينى أو الشعور بالمسئولية لدى الحكام .

(١) راجع : حق مقاومة الحكومات الجائرة للدكتور محمد طه بدوى - المرجع السابق ذكره - صفحة ٢٥ .

(٢) راجع : مبادئ نظام الحكم فى الاسلام للاستاذ الدكتور عبد الحميد متولى صفحة ٦٦٨ .

(٣) راجع : النظريات السياسية الاسلامية للاستاذ الدكتور محمد ضياء الدين الرئيس ص ٢٩٠ المرجع السابق الاشارة اليه .

الثانى : أن الحكم الاسلامى الاول ، تميز بأن الرسول عليه الصلاة والسلام والخلفاء الراشدين من بعده كانوا يملكون سلطة التشريع وهذا ما لا يتفق مع القول بأنهم ملزمون باتباع رأى أهل الشورى .

الامر الثالث : أنه حتى فى النظم الدستورية الحديثة فان رئيس الدولة لا يلتزم برأى الهيئات البرلمانية فى كل المسائل ، اذ أن أعمال السلطة التنفيذية التى يرأسها - وهى الاختصاص الاصيل للحكومة - تكون بمنأى عن هذا الالتزام ، وسوف نزيد هذا الامر تفصيلا فى الفصل التالى عند الكلام عن موضوعات الشورى .

البحث الثاني

السنة وقوة حجة الشورى

كان الرسول عليه الصلاة والسلام يستشير الصحابة في كثير من الامور ، هذا امر لا خلاف فيه ولكن الخلاف يثور عندما نبحث في مدى الاخذ بنتيجة هذه الشورى أى في قوة حجيتها فهل كان الرسول عليه الصلاة والسلام يأخذ دائماً بالرأى المشور به عليه ، أم كان لا يتقيد به وينفذ ما استقر عزمه عليه بغض النظر عن اتفاقه أو اختلافه مع رأى الشورى .

يذهب رأى الى أن الرسول عليه الصلاة والسلام كان يأخذ بالرأى المشور به عليه ويعدل عن رأيه الى رأى أهل الشورى من الصحابة .

ومن اصحاب هذا الرأى الامام الشيخ محمد عبده - فهو يقول أن الله تعالى أمر نبيه عليه السلام أن يقرن سنة المشاورة في هذه الآية بالعمل فكان لذلك يستشير اصحابه بغاية اللطف ويصغى الى كل قول ويرجع عن رأيه الى رأيهم .

ويرى العمل بنتيجة الشورى تلميذ الامام محمد عبده السيد / محمد رشيد رضا فيقول في تفسير قوله تعالى : «وشاورهم فى الامر» : أى الامر العام الذى هو سياسة الامة ، قدم على المشاورة كما فعلت قبل الحرب فى غزوة أحد وان اخطاوا الرأى فيها فان الخير كل الخير فى تربيتهم على المشاورة بالعمل دون العمل برأى الرئيس وان كان صواباً (١) .

(١) راجع : تفسير القسيران الحكيم المشهور بتفسير المنار - دروس على طريقة الاستاذ الامام محمد عبده - تأليف السيد/محمد رشيد رضا - الجزء الرابع - صفحة ٤٤ - طبعة مطبعة المنار عام ١٣٢٤ هـ .

وبعد أن ذكر ذلك بالنسبة للرسول عليه الصلاة والسلام عاد السيد/محمد رشيد رضا فأكدته بالنسبة لرئيس الدولة الإسلامية فقرر أن الحاكم وكيل عن الأمة وتقتضى الوكالة أن يعمل بإرادتها ورغبتها وتوجيهها لا برغبته وإرادته ورأى الأمة ممثلة في أهل الشورى أقرب إلى الصواب وأبعد عن الخطأ من رأى الحاكم إذا ما اختلف رأيه مع رأيها .

ثم نراه يدلل على حجية الشورى في مسلك الخلفاء الراشدين مستشهدا بأبي بكر وكيف أنه لم يستبد برأيه ولم يستقل بوجهة نظره في مسألة قتال المرتدين : فيقول : وإذا كان الحاكم وهو رأس الأمة والحارس على مصالحها والحريص عليها يرى في رأى أهل الشورى بعدا عن الصواب والمصلحة فليس أمامه إلا بيان وجهة نظره والدفاع عن رأيه والاستماع إلى الرأى المخالف وحججه فقد تقتنع الأمة برأيه فتقبل عليه وقد يقتنع هو برأيها ويركن إليه وهذا أبو بكر يرى قتال المرتدين الممتنعين عن دفع الزكاة بعد وفاة الرسول عليه السلام دون أن يجد من الصحابة موافقة على ذلك فيستمر في الدفاع عن رأيه ثم يحاول اقناعهم به وينفذ بعد ذلك ما يراه (١) وهذا عمل لا يتنافى مع الديمقراطية والحرية السياسية بينما نجد أن أبا بكر يرجع عن رأيه إلى رأى الصحابة في أمر جمع المصحف محافظة على القرآن وخوفا عليه من الضياع فقد تخرج من ذلك أول الأمر وقال كيف أفعل شيئا لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم وما زال عمر بن الخطاب - وقد كان رأس جماعة الشورى - يقنعه ويقول له : انه والله خير ومصلحة للإسلام حتى استجاب أبو بكر للأمر وقام بتنفيذه .

ومن أنصار هذا الرأى أيضا الاستاذ محمد أبو زهرة حيث يرى أنه خير للجماعات أن تخطيء وهي حرة الإرادة في أمر نفسها وأن تتعلم

(١) هناك رواية أخرى لتاريخ هذه الحادثة سوف نشر إليها فيما بعد وذلك في البحث الثالث عن قوة حجية الشورى في عهد الخلفاء الراشدين (أبى بكر الصديق) .

من تجاربها من أن يفرض عليها رأى ولو كان صوابا فان ضغط الارادة وما يترتب عليه من الضيق والاعناء والارهاق النفسى اشد ضررا فى حياة الامة حاضرها ومستقبلها(١) ويؤيد ذلك أيضا قول الامام محمد عبده : ان الخليفة عند المسلمين ليس بالمعصوم ولا هو مهبط الوحي ولا من حقه الاستئثار بتفسير الكتاب والسنة وهو على هذا لا يخصه الدين بمزية فى فهم الكتاب والعلم بالاحكام يرتفع به الى منزلة خاصة بل هو وسائر طلاب العلم سواء انما يتفاضلون بصفاء العقل وكثرة الاصابة فى الحكم ثم هو مطاع ما دام على الحجة ونهج الكتاب والسنة والمسلمون له بالمرصاد فاذا انحرف عن النهج أقاموه عليه واذا اعوج قوموه بالنصيحة والاعذار اليه فالامة هى التى تنصبه وهى صاحبة الحق فى السيطرة عليه وليس فى الاسلام سلطة دينية سوى سلطة الموعظة الحسنة والدعوة الى الخير والتنفير من الشر وهى سلطة خولها الله لادنى المسلمين يقرع بها انف اعلامهم كما خولها لاعلامهم يتناول بها ادناهم (٢) .

ونجد من علمائنا المعاصرين الدكتور زكريا البرى يرى أن الشورى المحققة للحرية السياسية واجبة فى الشريعة الاسلامية وأن رأى أهل الشورى ملزم للحاكم وهو يستشهد بقول الفقيه الحنفى الجصاص : «وغير جائز أن تكون المشاورة على جهة تطيب نفوس الصحابة ورفع أقدارهم - أى كما ذهب بعض الفقهاء - لانه لو كان معلوما عند المستشارين أنهم اذا استفرغوا جهدهم فى استنباط حكم ما شوروا فيه وصواب الرأى فيما سئلوا عنه ثم لم يكن ذلك معمولا به ولا متلقى بالقبول لم يكن فى ذلك تطيب نفوسهم ولا رفع أقدارهم بل ان فيه ايحاشهم واعلامهم بأن آراءهم غير مقبولة ولا معمول بها(٣) .

(١) راجع : المجتمع الانسانى فى ظل الاسلام للاستاذ محمد أبو زهرة - طبعة مجمع البحوث الاسلامية عام ١٩٦٦ .

(٢) راجع كتاب : الاسلام والنصرانية للاستاذ أبو زهرة صفحة ٥٨ - ٦١ .

(٣) راجع : مقال «الحرية السياسية فى الاسلام» بحث للدكتور زكريا البرى السابق الاشارة اليه - صفحة ١٣٠ - مجلة عالم الفكر .

وعلى خلاف هذا الرأي ، نجد رأيا آخر يرى أن الشورى لا تلزم الحاكم وأن له أن يعدل عن الرأي المشور به وينفذ ما يراه ونجد من أصحاب ذلك الرأي الأستاذ عبد الوهاب خلاف فهو يقول عن مباشرة الخليفة لأعمال السلطة التنفيذية : أن المراد بالأعمال التنفيذية للدولة الإسلامية كل ما يقوم به الخليفة وولاته وسائر عمال الدولة من الأعمال التي تقتضيها سياسة الأمة وتدير شؤون البلاد عدا التشريع والقضاء وهي التي يعبر عنها بعض الباحثين «بالترتيبات الإدارية» أو «الإدارة الإسلامية»^(١) وهي تشمل ما يعرف في الفقه الدستوري الحديث «بالسلطة التنفيذية» ويبدو لنا أن السلطة التنفيذية في ذلك الحين كانت من نوع السلطة التنفيذية الفردية: L'executif Monoeratique^(٢) أي يتولاها الخليفة بمفرده معتمدا على نظرية الخلافة في الإسلام ، فالخليفة بما له من الرياسة العامة في الدولة الإسلامية وما عهد إليه بالبيعة من حراسة الدين وفي سياسة الدنيا به كان من حقه أن يتولى كل أعمال الدولة وينفذ أي نظام يراه كفيلا بتنفيذ ما عاهد الأمة عليه عند بيعته وله أن يستعين بولاة وعمال يعهد اليهم أن ينوبوا عنه في بعض الوظائف حسبما يراه وتعيينهم وعزلهم والإشراف عليهم من حقه هو ولا يحد سلطانه في كل ما يتعلق بولايتهم وانبأتهم قانون الارعاية المصلحة العامة وهذا السلطان المطلق للخليفة كانت له محاسنه أيام كان الخليفة لا يعنيه إلا مصلحة

(١) لا نجد أن «الإدارة الإسلامية» قد حظيت من علمائنا وباحثينا بما نالته من دراسة النظم السياسية الإسلامية وكذلك لانجد علماء الإدارة والقانون الإداري يهتمون بالربط بين هذين العلمين وبين علم الإدارة الإسلامية بل نرى الاهتمام كله بربطهما والرجوع فيهما إلى نظائرها في الدول المعاصرة بالغرب .

وراجع : السلطات الثلاث في الإسلام - للأستاذ الشيخ عبد الوهاب خلاف وهو بحث منشور بمجلة القانون والاقتصاد - السنة السادسة - العدد الرابع - إبريل ١٩٣٦ صفحة ٤٣٦ - ٤٧٠ .

(٢) راجع : الوسيط في القانون الدستوري للأستاذ الدكتور عبد الحميد متولى الطبعة الأولى عام ١٩٥٦ صفحة ٥٧ .

الامة ويستخدم سلطانه المطلق لتحقيقها(١) . ونحن مع هذا الراى الذى يقول بأن رآى أهل الشورى غير ملزم للحاكم فى الاسلام وهو فى نظرى الراى الصحيح رغم أن مؤيديه قليلون ، على رأسهم الاستاذ الشيخ عبد الوهاب خلاف والاستاذ الدكتور محمد يوسف موسى(٢) وأستاذنا الدكتور عبد الحميد متولى(٣) ونحن اذا رجعنا الى السنة الشريفة وجدنا فيها ما يؤيد هذا الراى الذى لا يلزم الحاكم بنتيجة الشورى وأدلة ذلك ما يأتى :

أولا - قول الرسول عليه السلام : «ان لى فى السماء وزيرين وفى الارض وزيرين فاللذان فى السماء جبريل وميكائيل واللذان فى الارض أبو بكر وعمر(٤)» وقوله أيضا لابی بكر وعمر : «لو اتفقتما فى مشورة ما خالفكما» ويفهم من قوله لابی بكر وعمر أنه يأخذ برأيهما حتى لو خالفهما فيه جمهور الصحابة(٥) .

(١) راجع البحث السابق الاشارة اليه للاستاذ عبد الوهاب خلاف عن «السلطات الثلاث فى الاسلام» ونحن نلاحظ فى هذا البحث أن الاستاذ خلاف يعيل الى الاخذ بنظرية الانابة أو التفويض فى مباشرة رئيس الدولة لسلطاته بخلاف السيد محمد رشيد رضا والشيخ محمد عبده أستاذاه اذ يريان الاستناد الى نظرية الوكالة فى هذا الامر ومقتضى رأيهما لذلك هو التزام ولى الامر برأى أهل الشورى بينما لا يرى الشيخ خلاف ذلك اذ يرى أن له كل الحق فى مباشرة لاعمال السلطة التنفيذية فى أن يقوم بما يراه محققا للصالح العام .

(٢) راجع مؤلفه : نظام الحكم فى الاسلام صفحة ١١٨ حيث يرى أن الرسول عليه السلام وامام المسلمين من بعده كان يملك انفاذ ما يعزم عليه وأن خالف رآى أصحابه ومستشاريه .

(٣) راجع مؤلفه : مبادئ نظام الحكم صفحة ٦٦٧ حيث يذكر : أن هذه المسائل التى لم يأخذ فيها الرسول وأبو بكر برأى الجماعة هى - كما رأينا - قليلة العدد على أنها تصلح رغم قلتها أن تعد دليلا على أن الاسلام لا يحتم على الامام (أى الحاكم) النزول عند رآى الجماعة اذا لم يقتنع بصوابه .

(٤) راجع : تفسير الرازى المعروف بمفاتيح الغيب : الجزء السابع - صفحة ٢٧ الطبعة الاولى سنة ١٣٠٨ هـ .

(٥) راجع : مبادئ نظام الحكم فى الاسلام للاستاذ الدكتور عبد الحميد متولى المرجع السابق ص ٦٦٥ .

ثانياً - أفعال الرسول عليه السلام : ونجد في السنة الفعلية ما يدلنا على أن الرسول عليه السلام قد عدل عن رأى الاغلبية أو عن رأى أصحابه الى رأى الذى اطمأنت نفسه اليه ، ويذكر في هذا الصدد أستاذنا الدكتور عبد الحميد متولى واقعة تعتبر شاهداً على ذلك ، وهى واقعة أسرى غزوة بدر (١) فقد كان من رأى عمر بن الخطاب وسعد بن معاذ وعدد من الصحابة قتل أولئك الأسرى ولكن الرسول عليه الصلاة والسلام عدل عن رأيهم الى رأى الذى اطمأن اليه ومعه أبو بكر الصديق بقبول الفداء من الأسرى . كما أننا نجد أن الرسول عليه السلام قد أبرم عملاً سياسياً خطيراً لم يكن يجد له استجابة أو موافقة لدى جمهور الصحابة وذلك هو عقد صلح الحديبية ذلك أن قريشاً لما علمت بأمربيعة الرضوان وعزم الرسول عليه الصلاة والسلام وأصحابه على القتال أسقط في يدها وأرسلت سهيل بن عمرو في وفد لمفاوضته عليه السلام وقد تم الاتفاق بينهما في صلح الحديبية (٢) .

وقد ذكر الطبرى (٣) أن الرسول عليه السلام بعد أن فرغ من صلح الحديبية قال لأصحابه : قوموا فانحروا ثم احلقوا فلم يقم

(١) راجع : مبادئ نظام الحكم في الاسلام للاستاذ الدكتور عبد الحميد متولى - المرجع السابق ص ٦٦٦ .

(٢) والشروط التى تضمنها هذا الصلح هى :

- ١ - أن تضع الحرب أوزارها بين الفريقين عشر سنين .
 - ٢ - أن يرد الرسول عليه السلام من يأتبه من قريش مسلماً بدون اذن وليه .
 - ٣ - ألا تلزم قريش برد من يأتى اليها من عند الرسول عليه السلام .
 - ٤ - أن من أراد الدخول فى عقد قريش أو فى عقد الرسول عليه السلام فله ما شاء .
 - ٥ - أن يرجع الرسول والمسلمون ذلك العام من غير عمرة على أن يأتى فى العام التالى فيدخل مع أصحابه مكة بعد أن تخرج منها قريش ويقيمون بمكة ثلاثة أيام وليس معهم من السلاح الا السيوف فى الاغمار .
- وقد عز على المسلمين أن يعودوا الى المدينة من غير أن يعتصموا وكاد الشيطان ينزغ بينهم هذه المرة لولا حكمة الرسول عليه السلام وحكمة زوجته أم سلمة ولولا فضل الله ورحمته لفشلوا .

(٣) راجع : تاريخ الطبرى الجزء الثالث - صفحة ٨٠ .

منهم رجل حتى قال ذلك ثلاث مرات فلما لم يقم منهم أحد دخل على زوجته أم سلمة فذكر لها ما لقي من الناس وعدم استجابتهم لأمره ، ولا شك أنهم كانوا غير راضين عن هذا الصلح ولا عن شروطه وقد عز عليهم أن يسلموا برد من يلجأ اليهم من قريش اليها على حين أن قريشا لم يلتزم لهم بمثل ذلك فثارت نفوس المسلمين واستذل بعضهم الشيطان وأخذوا يتساءلون فيما بينهم ثم سأل عمر الرسول عليه السلام : علام نعطي الدنيا (١) في ديننا ؟ غير أن الرسول عليه السلام عالج هذه الفورة بحكمته وسداده ولم يستجب لرايهم الذي اتفقوا عليه بعدم اقرار هذا الصلح أو الرضى به ولكنه عليه السلام ما زال بهم حتى هداوا ورضوا (٢) .

ومن تلك الامثلة يتبين لنا أن الرسول عليه السلام لم يكن يلتزم أو يتقيد دائما برأي أهل الشورى أو أغلبية الصحابة .

(١) يقصد الالة والخضوع .

(٢) راجع : تاريخ الاسلام السياسى والدينى والثقافى والاجتماعى للدكتور حسن ابراهيم حسن ج ١ ص ١٢٧ الطبعة الرابعة .

المبحث الثالث

قوة حجية الشورى

في حكم الخلفاء الراشدين

ان الرسول عليه الصلاة والسلام قد حث المسلمين على التمسك بسبيل الخلفاء الراشدين والاقتداء بهم فقال :

«عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى(١)» فهم الذين صاحبوا الرسول عليه السلام وتأثروا به وكانوا أكثر فهما وتمسكا بالقرآن والسنة من غيرهم ونحن اذا رجعنا الى المواقف العديدة التي التجأوا فيها الى الشورى نجد أنهم لم يتقيدوا في كل أمر بنتيجة المشاورة بل سوف نجد في الامثلة التي نسوقها هنا أنهم عدلوا عن رأى من شاؤهم الى رأيهم الخاص ولم يتقيدوا في ذلك برأى أهل الشورى أو برأى الاغلبية وفيما يلي أمثلة ذلك :

أولا - في عهد أبى بكر الصديق :

يذكر عن أبى بكر أنه خالف رأى أهل مشورته في مسألة خطيرة، وهى مقاتلة المعتندين عن دفع الزكاة بعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام وفي أول عهد حكم أبى بكر ، وفي ذلك يقول عمر بن الخطاب(٢) .

«ان العرب لما ارتدت ومنعت شاتها وبعيرها أجمع رأينا كلنا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فى أن قلنا لا بى بكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبض العرب بالوحى والملائكة يمدده الله بهم

(١) المرجع : أصول الفقه للاستاذ بدران أبو العينين بدران ص ٥٦ - المرجع السابق .

(٢) راجع كتاب : عمر بن الخطاب والتشريع الاسلامى - للاستاذ محمد أنيس عبيادة وهو من سلسلة «كتب اسلامية» يصدرها المجلس الاعلى للشئون الاسلامية نوفمبر ١٩٦٦ السنة السادسة - ص ٩٢ .

وقد انقطع ذلك فالزم بيتك ومسجدك فانه لا طاقة لك بقتال العرب» وقد اشتد الجدل بين أبي بكر وعمر رضى الله عنهما في أمر مانع الزكاة ، فقد أشار عمر في مجالس الشورى على أبي بكر بعدم قتالهم وكانت وجهته الاولى الخوف على كيان الدولة الاسلامية الفتية من التصدع فخشى عمر مع قوته وشدة بأسه على الامة بعد وفاة رسولها صلى الله عليه وسلم ولكن أبا بكر صمم على القتال وقال لعمر قوله المشهورة : «والله لو منعوني عقالا كانوا يؤدونه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليه» وهنا أبدى عمر وجهته الاخرى من جهة فهمه للحديث الشريف فقال : «كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله فمن قالها فقد عصم منى ماله ودمه الا بحقها وحسابهم على الله فقال أبو بكر والله لا قاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة فان الزكاة حق المال وقد قال : «الا بحقها...» قال عمر : فوالله ما هو الا أن رأيت الله شرح صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق(١) .

ولم يكن عمر بن الخطاب وحده هو الذى اعترض على قتال مانع الزكاة بل أنه كلم أبا بكر بعد أن طلب المسلمون اليه أن يخلو به لكى يثنيه عن عزمه(٢) وقد وصلت المعارضة لرأى أبي بكر الى حد أنه لم يجد فردا واحدا يؤيده ، اذ انعقدت كلمة الصحابة على المسألة وعدم القتال ونجد في النهاية أن أبا بكر رضى الله عنه قاتل مانع الزكاة لانهم صاروا بالامتناع من طاعة ولاية الامر اذا عدلوا - بغاة(٣) يستحقون ما عزم عليه من قتالهم مخالفا رأى جماعة الشورى من المسلمين كما نجد في عهد أبي بكر صورة اخرى لمخالفة رأى الشورى وذلك بصدد

(١) المرجع السابق ذكره : عمر بن الخطاب والتشريع الاسلامى للاستاذ محمد أنيس عيادة صفحة ٩٤ .

(٢) راجع : مبادئ نظام الحكم فى الاسلام للاستاذ الدكتور عبد الحميد متولى صفحة ٦٦٦ .

(٣) راجع : كتاب : الاحكام السلطانية تأليف أفضى القضاة أبى الحسن على بن محمد بن حبيب البصرى البغدادى - المرجع السابق ذكره صفحة ١٠٩ .

حملة أسامة بن زيد بن حارثة التي جهزها لتسير الى الشام فقد قام بعض الصحابة وعلى رأسهم عمر بن الخطاب بالاعتراض على تولية أسامة امرة الجيش لصغر سنه ولاضطراب الاحوال في شبه الجزيرة العربية بعد وفاة الرسول عليه السلام ولكن ابا بكر اعرض عن رأى أولئك وانفذ الجيش بقيادة أسامة (١) .

ثانيا - في عهد عمر :

كما نجد أن عمر بن الخطاب قد خالف رأى أهل الشورى ابان توليه الحكم في عدة أمور أهمها مسألة تقسيم الاراضى المفتوحة .

فان عمر لما فتح السواد (العراق) والشام شاور الناس في قسمة الارضين التى فتحها المسلمون فتكلم فيها قوم وأرادوا أن يقسم لهم حقوقهم وما فتحوا فقال عمر : فكيف بمن يأتى من المسلمين فيجدون الارض قد اقتسمت وورثت عن الآباء وحيزت ما هذا يرأى ، فقال عبد الرحمن بن عوف فما رأى ؟ ما الارض والعلاج (٢) الا مما آفأ الله عليهم ... ، فقال عمر ما هو الا ما يقول ولست أرى ذلك والله لا يفتح بعدى بلد فيكون فيه كبير نيل (٣) بل عسى أن يكون كلا على المسلمين فاذا قسمت الارض في العراق بعلاجها وارض الشام بعلاجها فما يسد به الثغور وما يكون للذرية والارامل بهذا البلد وبغيره من أهل الشام والعراق فأكثروا على عمر وقالوا تقف ما آفأ الله علينا بأسسنا على قوم لم يجضروا ولم يشهدوا ولا بناء القوم ولا بناء ابنائهم ولم يحضروا فكان عمر لا يزيد على أن يقول هذا رأى قالوا فاستشر فاستشار المهاجرين الاولين والانصار من الاوس والخزرج وقال لهم : اننى لم أزعجكم الا لان تشركوا معى فما حملت من أموركم فانى واحد كأحدكم وانتم اليوم تقرون بالحق خالفنى من خالفنى ووافقنى من

(١) راجع : تاريخ الاسلام السياسى ج ١ للدكتور حسن ابراهيم حسن ص ٢١٣ المرجع السابق .

(٢) العلوج : الكفار (المصباح المنير ص ٧٥ ج ٢) .

(٣) نيل أى عطاه .

ووافقني ومعكم من الله كتاب ينطق بالحق فو الله لو كنت نطقت بأمر أريده (١) ما أريد به الا الحق . قالوا : قل نسمع يا أمير المؤمنين : قال قد سمعتم كلام هؤلاء القوم الذين زعموا اني أظلمهم حقوقهم واني أعوذ بالله أن أركب ظلما ولكن رأيت أنه لم يبق شيء يفتح بعد أرض كسرى وقد غنمنا الله أموالهم وأرضهم وعلوجهم وقد رأيت بدلا من تقسيمها أن أحبس الأرضين بعلوجها وأضع عليهم فيها الخراج فتكون فيئنا للمسلمين المقاتلة والذرية ولن يأتي بعدهم .. أرايتم هذه الثغور لا بد لها من رجال يلزمونها .. أرايتم هذه المدن العظام كالشام والجزيرة والكوفة والبصرة ومصر لا بد لها من أن تشحن بالجيوش وادرار العطاء عليهم .. من أين يعطى هؤلاء اذا قسمت الأرضون والعلوج ؟ فقالوا جميعا الراي رأيك فولى عمر عثمان بن حنيف مساحة أرض السواد (٢) وأنفذ ما استقر عليه من عدم تقسيمها .

وقد اشاروا على عمر أن يقسم الشام كما قسم الرسول عليه السلام خيبر وكان أشد الناس على عمر في ذلك الزبير بن العوام وبلال بن أبي رباح فقال عمر : اذن أترك من بعدكم من المسلمين ولا شيء لهم ؟ وفعل بالشام كما فعل بالعراق وترك أهله يؤدون الخراج للمسلمين .

وقد حمد لعمر بن الخطاب رايه هذا بعد ذلك ، وفي ذلك يقول أبو يوسف القاضي (٣) والذي رأى عمر من الامتناع عن قسمة الأرضين بين من افتتحها كان توفيقا من الله له فيما صنع وفيه كانت الخيرة

(١) المرجع : تاريخ الامم الاسلامية للمرحوم الشيخ محمد الخضرى بك - الجزء الاول ص ٤٦١ (طبعة مطبعة المعارف) .

(٢) أدت جباية سواد الكوفة (أى أرضها) قبل أن يموت عمر بعام ما مقداره : مائة ألف درهم وكان وزن الدرهم يومئذ وزن المثقال (المرجع السابق تاريخ الامم الاسلامية ص ٤٦٢) .

(٣) راجع : تاريخ الامم الاسلامية - المرجع السابق ذكره - ص ٤٦٢ من الجزء الاول .

لجميع المسلمين وفيما رآه من جمع خراج (١) ذلك وقسمته بين المسلمين عموم النفع لجماعتهم لان هذا المال لو لم يكن موقوفا على الناس في الاعطيات والارزاق لم تشحن الثغور ولم تقو الجيوش على السير في الجهاد ولما أمن رجوع أهل الكفر الى مدنها اذا خلت من المقاتلة والمرتزة .

ثالثا - في عهد عثمان :

ومع ما عرف عن عثمان بن عفان من اللين في معاملة المسلمين وخفض الجناح للمؤمنين وكثرة مشورته لهم فانه قد أخبر عنه ما ينبىء عن مخالفة رأى أهل الشورى وفي أخطر أمور الدولة السياسية ، ذلك انه حدث أن سيدنا عثمان لما رأى في أواخر حكمه كثرة الاشاعات حول سياسته وكثرة الكلام في شئون الحكم أرسل الى ولايته بالامصار يستدعيهم ليوافوه في المدينة جميعا ، فوفدوا عليه : عبد الله بن عامر ومعاوية بن أبى سفيان وعبد الله بن سعد وأدخل معهم في المشورة سعيد بن العاص وعمرو بن العاص - فقال لهم ويحكم ما هذه الشكاية وما هذه الاذاعة ؟ انى والله خائف أن تكونوا مصدوقا عليكم وما يعصب هذا الا بى ثم قال عثمان : أشيروا على ، فتكلموا فأشار

(١) يقول يحيى بن آدم في كتابه الخراج ص ١٣ : «ان عمر بن الخطاب كتب الى سعد بن أبى وقاص حين افتتح العراق : أما بعد فقد بلغنى كتابك تذكر أن الناس سألوك أن تقسم بينهم مغانهم وما أفاء الله عليهم فإذا أتاك كتابى هذا فانظر ما أجلبه الناس به الى المعسكر من كراع أو مال فاقسمه بين من حضر من المسلمين واترك الارضين والانهار لعمالها ليكون ذلك في اعطيات المسلمين فانك ان قسمتها بين من حضر لم يكن لمن بقى بعدهم شيء » .

(هذا ويلاحظ أن كل أرض سقتها الانهار أو سيق اليها الماء منها فهي أرض خراج - ذلك ما يذكره يحيى بن آدم في كتابه الخراج -) .

راجع ذلك في كتاب : تاريخ الدولة العربية تأليف : يوليوس فلهوزن الذى مر به عن الالمانية الدكتور محمد عبد الهادى أبو ريده - من الالف كتاب برقم ١٣٦ - طبعة ادارة الثقافة العامة بوزارة التربية والتعليم - ص ٢٧ الى ٣١ - ويربط المؤلف بين رأى عمر في عدم تقسيم الاراضى المفتوحة وبين ما حدث بعد ذلك من ثورة الامصار في عهد عثمان بن عفان حيث يرى أن العرب الفاتحين المقيمين فيها تقموا حرمانهم من غنائم الفتوح (راجع ذلك في المؤلف السالف ذكره ص ٤١ وما بعدها) .

سعيد بن العاص بقتل مصادر الفتنة والقضاء عليها وقال عمرو بن العاص : أرى أنك قد لنت لهم وتراخيت عنهم وزدتهم على ما كان يصنع عمر بن الخطاب وأشار جمعهم باستعمال الشدة مع هؤلاء الذين لا هم لهم الا اذاعة الأكاذيب فقال لهم سيدنا عثمان : كل ما أشرتم به على قد سمعت ولكل أمر باب يؤتى منه - ان هذا الامر الذي يخاف على هذه الامة كائن وان بابك الذي يفلق عليه فيكفكف به : اللين والمؤاناه والثابتة ووالله ان رحا الفتنة لدائرة فطوبى لعثمان ان مات ولم يحركها - كفكفوا الناس وهبوا لهم حقوقهم واغفروا لهم» ... ثم رد عثمان الامراء الى اعمالهم في الامصار ولم يأمر بشيء مما أشار به عليه (١) .

رابعا : على بن طالب واهل الشورى :

ولم يختلف موقف على بن ابي طالب عن موقف الخلفاء الراشدين الثلاثة قبله في عدم التقييد برأى الاغلبية او برأى اهل الشورى بل ان سيدنا عليا قد زاد عن سابقه في شدة الاعتداد بما يقتنع به من دون الناس ولذلك نجده حين عتب عليه طلحة والزبير من ترك مشورتهم وعدم الاستعانة بهما في الامور يقول لهما : لقد نقمتما يسيرا وأرجأتما كثيرا ، الا تخبرانني أى شيء لكما فيه حق وقفتكما عنه وأى شيء استأثرت عليكما به ام أى حق رفعه الى احد المسلمين ضعفت عنه ام جهلته ام أخطأت بابك والله ما كانت لى في الخلافة رغبة ولا في الولاية اربة ولكنكم دعوتهمونى اليها وحملتهمونى عليها فلمآ آلت الى نظرت الى كتاب الله وما وضع لنا وأمرنا بالحكم به فاتبعته وما استسنت النبى عليه الصلاة والسلام فاقتديته فلم احتجج في ذلك الى رأيكما ، ولا رأى غيركما ولا وقع حكم جهلته فاستشيركما واخوانى المسلمين ولو كان ذلك لم أرغب عنكما ولا عن غيركما ..

(١) راجع : تاريخ الامم الاسلامية - تأليف المرحوم الشيخ محمد الخضرى بك - الجزء الاول صفحة ٢٨٢ - المرجع السابق ذكره .

ونحن نجد في حكم الامام على كرم الله وجهه شاهدا على هذا الاعتزاز الشديد برأيه حتى ولو خالف به رأى أهل الشورى من المسلمين وذلك في واقعة عزل ولاية الامصار فان عليا بعد أن بويع بالخلافة كان ولاية الامصار من علية قريش ومن ذوى الرأى والدهاء فيها ، وقد فكر في عزلهم وتولية غيرهم محلهم فأشار عليه مشيروه من الصحابة ألا يعجل بنزعهم من أمصارهم حتى يتم له أمره ويستقر حكمه ولكنه لم يسمع لاحد منهم قولا بل عجل بعزلهم وأظهر سوء الرأى فيهم (١) .

فهذه الامثلة التي ذكرناها ، سواء من القرآن الكريم أو من السنة النبوية الشريفة ، أو من أسلوب السياسة والحكم في عهد الخلفاء الراشدين تبين لنا كلها أن رأى أهل الشورى غير ملزم لرئيس الدولة في الاسلام ، فاذا كان واجبا عليه أن يستشير أهل الشورى وذوى البصر والرأى في الامور فانه ليس واجبا عليه أن يستجيب لما يشير به عليه بل له أن ينفذ ما استقر عزمه عليه .

غير أن ما ينبغى أن نذكره ونؤكد عليه هو أن عدم التزام الحاكم في الاسلام بنتيجة الشورى وعدم تحديد الشريعة للموضوعات التي يحق للحكام أن ينفردوا بها لا يعنى فردية الحكم في الاسلام أو أن الاسلام يقر الاستبداد ، فان أبعد الامور عن الانصاف أن يوصف حكم الخلفاء الراشدين بالفردية أو الاستبداد كما ظن ذلك بعض المستشرقين وذكروه في كتاباتهم بدعوى أن الخليفة كان يجمع في

(١) راجع : تاريخ الامم الاسلامية للشيخ محمد الخضرى بك الجزء الاول صفحة ٤٥١ - المرجع السابق ذكره - ويرى الشيخ الخضرى في كتابه هذا بعد ذلك أن عدم اتباع سيدنا على لرأى أهل مشورته بخصوص ولاية الامصار كان من العوامل التي دفعت أولئك الولاة الى مناوئته والوقوف في وجهه يدا واحدة ، وأن ذلك بالاضافة الى ثقة الامام على الكبيرة في نفسه واعتداده برأيه واستغنائه عن رأى الشيوخ من قريش وشدة معهم شدة لم يعد لها ما يهون أمرها وعدم إعطائه الظروف التي كان فيها حقها من السياسة ، كل ذلك كان من أكبر الاسباب في عدم استقامة الامر له والانتقاض على حكمه

يديه اختصاصات واسعة وأنه لم يكن ملزماً بالخضوع لنظام معين عند تطبيق مبدأ الشورى في الحكم فإن الخليفة كان مقيداً بأحكام الشريعة الإسلامية كما جاءت في القرآن الكريم أو السنة الشريفة (الا فيما لا يعد من السنة تشريعاً عاماً) (١) .

ثم ان الخليفة كان يعطى للناس حق تقويمه اذا رأوا في سياسته اعوجاجاً بل وحق قتله اذا اقتضى الامر كما قال عمر بن الخطاب وهو يخطب المسلمين يوماً : «.. لن يعجز الناس أن يولوا رجلاً منهم فان استقام اتبعوه وان تعوج قتلوه... فلما قال له طلحة : وما عليك لو قلت : وان تعوج عزلوه ؟ أجابه عمر قائلاً : لا... فالقتل أنكل لمن بعده (٢) وبجانب هذا فلا ننسى أن الاسلام يجيز عزل الخليفة ما لم تترتب على العزل فتنة (٣) .

واذا كان الخليفة خاضعاً لرقابة الناس بهذه الصورة فإنه كان خاضعاً لرقابة أخرى من نفسه مبعثها الشعور الشديد بالمسئولية امام الله وامام الامة ، وفي ذلك نجد الاستاذ الدكتور محمد يوسف موسى يقول : ان الرسول عليه السلام كان له بلا ريب أن يمضي فيما يعزم عليه من رأى وان خالف رأى أصحابه وربما كان ذلك أيضاً للامام الذى توافرت فيه الشروط اللازمة لتوليته شرعاً فإنه هو المسئول الاول عن الامة وسياستها امام الله وامام الامة والتاريخ (٤) .

وأخيراً فينبغى أن نشير الى أمر هام : وهو أن الاسلام لا يمنع أولى الامر (الحكام) في كل عصر من وضع تشريع أو نظام خاص بمقتضاه

(١) راجع : مبادئ نظام الحكم في الاسلام للاستاذ الدكتور عبد الحميد متولى ص ٢٠١ .

(٢) راجع : حق مقاومة الحكومات الجائرة للدكتور محمد طه بدوى المرجع السابق ص ٢٥ .

(٣) راجع : مبادئ نظام الحكم في الاسلام للاستاذ الدكتور عبد الحميد متولى ص ٩١٨ .

(٤) راجع : نظام الحكم في الاسلام للاستاذ الدكتور محمد يوسف موسى صفحة ١٨٠ .

يلزم الحكام برأى أهل الشورى فى المسائل أو الامور التى ينص عليها
اذ الواقع كما يذكر أستاذنا الدكتور عبد الحميد متولى أن مسألة التزام
الحاكم برأى أهل الشورى أو عدم التزامه برأيهم وإذا كان ملزما فما
هو نطاق ذلك الالتزام أى ما هى المسائل التى يعد رأيهم فيها ملزما
بصددها ، الواقع أن هذه تعد من المسائل التفصيلية التى تختلف
 باختلاف الزمان والمكان وباختلاف مبلغ تطور الشعب ومدى ممارسته
للمقراطية والحرية لذلك كان مما قضت به الحكمة ألا تتعرض
الشريعة لامثال تلك التفصيلات التى لا تعرف بطبيعتها الثبات
والاستقرار(١) .

(١) راجع : كتاب مبادئ نظام الحكم فى الاسلام لأستاذنا الدكتور عبد الحميد
متولى صفحة ٦٧٠ .

الفصل الرابع

موضوعات الشورى

في عصرنا الحاضر نجد ان الهيئات النيابية (وهي التي تقابل أهل الشورى في الاسلام) لها اختصاصات معينة في الانظمة الدستورية الحديثة ، ويتم النص على هذه الاختصاصات وتحديد ها في دساتير الدول المختلفة ، وسوف نشر الى تلك الاختصاصات بعد قليل للمقارنة بينها وبين نظام الشورى في الاسلام ولكن هل نجد في الشريعة الاسلامية مثل هذا التحديد لموضوعات الشورى كما نجده في التشريعات الوضعية ؟

اننا قبل أن نشرع في الاجابة عن هذا السؤال ينبغي أن نقدم له بثلاث ملاحظات هامة وهي :

الملاحظة الاولى : اننا نجد اختلافا كبيرا بين اصطلاح «التشريع» في كل من الشريعة الاسلامية والفقهاء الوضعي ، فبينما تعد الهيئات النيابية في الدول الحديثة هي صاحبة الحق الاصيل في ممارسة السلطة التشريعية ، وتملك بمقتضى ذلك أن تضع القواعد القانونية الملزمة (١) فاننا نجد في الشريعة الاسلامية معنى للتشريع يفاير ذلك تماما ، فالتشريع في الاسلام - كما يذكر علماء الشريعة (٢) - يقصد به أحد معنيين :

(١) وهي القواعد التي تكفل لها الاحترام والالزام السلطة العامة المختصة عند الاقتضاء .

راجع : مبادئ نظام الحكم في الاسلام لاسستاذنا الدكتور عبد الحميد متولى
صفحة ٥٦٣ .

(٢) ذلك ما يذكره الاستاذ الكبير الشيخ عبد الوهاب خلاف في بحثه السالف
الإشارة اليه عن السلطات الثلاث في الاسلام بمجلة القانون والاقتصاد عدد أبريل ١٩٣٧
صفحة ٥٦٦ .

أحدهما : إيجاد تشريع مبتدأ .. وثانيهما بيان حكم تقتضيه شريعة قائمة والتشريع بالمعنى الاول ليس الا لله تعالى ويقصد به التشريع الاساسى أو المصدران الاصيلان للتشريع الاسلامى (وهما الكتاب الكريم والسنة الشريفة)(١) والتشريع بهذا المعنى يظل قائما أبديا بعد حياة الرسول عليه الصلاة والسلام وحتى قيام الساعة .

أما ثانيهما : وهو بيان حكم تقتضيه شريعة قائمة فهذا هو ما قام به بعد الرسول عليه السلام خلفاؤه الراشدون وفقهاء الصحابة وتابعوهم من العلماء وهذا البيان يعد فى الحقيقة مجرد افتاء مبنى على النظر والاجتهاد .

وما يهمنا أن نذكره هنا ونحن نتكلم عن «موضوعات الشورى» أن ما نقصده هو اصطلاح التشريع المعروف فى الفقه الوضعى أى القواعد القانونية التى تصدرها السلطة المختصة وتكفل لها الدولة الالتزام والاحترام باستعمال القوة اذا احتاج الامر ، ولا نقصد التشريع بالمعنى الذى ينسأه فى الفقه الاسلامى .

(١) مع ملاحظة أن هذا التشريع الاصلى لا يشمل من السنة الشريفة ما لا يعد تشريعا عاما أى ما صدر عن الرسول عليه السلام بصفته انسانا له حياته الخاصة لا بصفته نبيا ورسولا ذلك أن الرسول عليه الصلاة والسلام له صفتان : صفة أنه فرد من الناس وأنه بشر وصفة أنه رسول يوحى اليه من ربه ، وهاتان الصفتان واضحتان فى قوله تعالى : قل سبحان ربي هل كنت الا بشرا رسولا «وفى قول الرسول عليه الصلاة والسلام فيما روى عن أم سلمة : «أنكم تختصمون الى وانما أنا بشر ولعل بعضكم الحن بحجته من بعض وانما اقضى بينكم على نحو ما أسمع فمن قضيت له من حق أخيه شيئا فلا يأخذه» - وكذلك ما روى عنه عليه السلام وأورده مسلم فى صحيحه عن رافع بن خديج : «انما أنا بشر اذا أمرتكم بشيء من أمر دينكم فخذوا به واذا أمرتكم بشيء من دأبى فانها أنا بشر» وعلى هذا فليس من التشريع العام ما صدر عنه عليه السلام فى كيفية زراعة أو تجارة أو خطة حربية أو وصف دواء لمرض .

راجع : ما ليس تشريعا من أقوال الرسول وأفعاله للاستاذ عبد الوهاب خلاف - مقال منشور بمجلة لواء الاسلام عدد جمادى الاولى عام ١٣٧٤ هـ - يناير ١٩٥٥ صفحة ٥٥٤ .

الملاحظة الثانية : أنه من الأمور المتفق عليها بين العلماء والباحثين، أن يخرج من نطاق موضوعات الشورى كل أمر ورد فيه نص شرعى فى المصدرين الأساسيين للتشريع الإسلامى (أى فى القرآن الكريم والسنة الشريفة) . وفى ذلك يذكر صاحب المنار فى تفسيره : أن المراد بالأمر فى قوله تعالى «وشاورهم فى الأمر» هو أمر الأمة الدنيوى الذى يقوم به الحكام عادة لا أمر الدين المحض الذى مداره على الوحي دون الرأى اذ لو كانت المسائل الدينية كالعقائد والعبادات والحلال والحرام مما يقرر بالمشاورة لكان الدين من وضع البشر وإنما الدين هو من وضع الهى ليس لاحد فيه رأى لا فى عهد النبى عليه السلام ولا بعده وقد روى أن الصحابة عليهم الرضوان كانوا لا يعرضون رأيهم مع قول النبى عليه السلام فى المسائل الدنيوية الا بعد العلم بأنه قاله عن رأى لا عن وحي كما فعلوا يوم بدر اذ جاء الحباب بن المنذر بن الجموح فسأل الرسول عليه السلام : أرايت هذا المنزل أمزلا أنزله الله ليس لنا أن نتقدمه ولا نتأخر عنه أم هو الرأى والحرب والمكيدة فقال بل هو الرأى والحرب والمكيدة فقال الحباب بن المنذر عندئذ رأيه وأبدى مشورته وقال له الرسول عليه الصلاة والسلام : لقد أشرت بالرأى وعمل بمشورته وهكذا كان عليه السلام يستشيرهم فى كل أمر من أمور الدولة الا ما ينزل عليه الوحي ببيانه فينفذه حتما (١) .

الملاحظة الثالثة : أنه لا يدخل فى نطاق موضوعات الشورى ما كان يحدث من السؤال فى مباشرة القضاء (٢) فمثلا كل من أبى بكر

(١) راجع تفسير المنار للسيد/محمد رشيد رضا - السابق الاشارة اليه - الجزء الرابع ص ٢٠٠ .

(٢) ينبغى ان نلاحظ أن الخليفة كان صاحب السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) حيث لا يأخذ نظام الخلافة بمبدأ فصل السلطات .

راجع : مبادئ نظام الحكم فى الإسلام للاستاذ الدكتور عبد الحميد متولى صفحة ٦٤٨ .

وعمر حين يجلس للقضاء ولم يجد في الكتاب أو السنة نصا يقضى به ،
يسأل من حوله عما اذا كان لاحدهم علم بأن الرسول عليه السلام سبق
أن قضى في مثل هذه المسألة المعروضة بقضاء ، فالخليفة في هذه
الحالة لا يطلب المشورة بالمعنى الذي نتكلم فيه وإنما هو في الحقيقة
يطلب بيانات أو معلومات وفرق كبير بين طلب المشورة أو الرأى وبين
الاستفسار ممن يعلم واقعة أو خبرا لم يصل اليه (١) .

واذا رأينا أن موضوعات الشورى يخرج من نطاقها كل أمر ورد
فيه نص فهل نجد علماء الفقه الاسلامى متفقين على تحديد نوع
الموضوعات وطبيعة الامور التى يختص بها أهل الشورى ؟

رأى العلماء فى موضوعات الشورى :

الواقع أننا لا نجد لدى علماء الفقه الاسلامى تحديدا للموضوعات
التي يجب على الحكام عرضها على أهل الشورى وتلك التى تكون من
اختصاص الحكام وحدهم (٢) ولذلك فنحن نجد رأين لدى العلماء
والباحثين المحدثين وهما : رأى يذهب الى أن موضوعات الشورى
تشمل كل أمر لم يرد فيه نص شرعى وهذا رأى بعض العلماء وفى
مقدمتهم الاستاذ الشيخ محمد أبوزهرة (٣) والاستاذ الشيخ محمد

(١) راجع : مبادئ الحكم فى الاسلام للاستاذ الدكتور عبد الحميد متولى صفحة

٦٨١ .

(٢) راجع : مبادئ نظام الحكم فى الاسلام للاستاذ الدكتور عبد الحميد متولى

صفحة ٦٨١ .

(٣) فهو يقول : والاصل أن الحكم الاسلامى فى أصل وضعه شورى لنص القرآن
الكريم طيها وللتزام النبى عليه الصلاة والسلام بها فى عامة أموره التى كانت تهم
المسلمين ولم ينزل فيها وحى فكان فى الحروب وفى أعقابها وفى شئون الحكم
يستشير المسلمين فى غير موضع النص راجع مؤلفه : « المذاهب الاسلامية » صفحة ١٢٨
(من مجموعة الالف كتاب) .

زكريا البرديسي(١) . ورأى ثانياً يذهب أصحابه الى أن موضوعات الشورى إنما تقتصر على الامور الهامة فحسب ومن أصحاب هذا الراى الاستاذ الدكتور محمد يوسف موسى .

واذا وازنا بين هذين الرايين ، فانه يبدو لنا أن الراى الثانى الذى يقول أصحابه بأن الشورى تكون فى الامور الهامة فحسب هو الراى الاقرب للصواب ، اذ الواقع أن الشورى لا يمكن أن يشمل نطاقها كل الشئون مما لم يرد فيه نص ، فهناك بعض الشئون تخرج بطبيعتها عن اختصاص الهيئات النيابية (أو أهل الشورى) وهذا ما سوف نوضحه بعد قليل .

ولكن ينبغى لى نبحت فى أساسيد هذا الراى الذى نرجحه أن نرجع الى القرآن الكريم والى السنة الشريفة ثم الى نهج الخلفاء الراشدين لنرى ما فى ذلك كله من أدلة ترجيح لهذا الراى .

أولا - القرآن وموضوعات الشورى :

ذكر القرآن الكريم أن الشورى تكون فى الامر وذلك فى قوله تعالى : «وشاورهم فى الامر(٢)» «وامرهم شورى بينهم(٣)» فما هو المقصود بالامر(٤) فى هذين الموضعين ؟

(١) فنجده يقول : «فما نحن اولا نرى الرسول - صلى الله عليه وسلم - بعد أن نزل عليه الوحي باستشارة أصحابه فى كل شئون المسلمين ربطا للقلوب وتقريرا لما يجب أن يكون بين المؤمنين من حسن التضامن فى سياسة الامور وتدبير الشئون يحاول جاهدا ألا يفعل شيئا يختص بدولة الاسلام الا بعد أن يجمع أصحابه ليشاورهم ويستشف آراءهم» .

راجع : الاسلام والشورى للاستاذ محمد زكريا البرديسي - مقال منشور بمجلة منبر الاسلام - العدد ٥ السنة ٢١ جماد أول ١٢٨٢ - أكتوبر ١٩٦٢ ص ٦٥ .

(٢) من الآية ١٥٦ سورة آل عمران .

(٣) من الآية ٢٨ سورة الشورى .

(٤) الامر لفة ينصرف الى عدة معان :

أولا : يكون الامر بمعنى الحال وجميعه أمور ومنه (وما أمر فرعون برشيده) . =

اننا اذا رجعنا الى آراء العلماء والمفسرين فأننا نجد أن أغلبهم يفسر «الامر» بأنه أمر الحرب ونحوه مما لم ينزل عليك فيه وحى (١) :

فالامام البيضاوى : يفسر «الامر» بالنسبة للشورى بأنه أمر الحرب اذ الكلام فيه أو فيما يصح أن يشاور فيه (٢) .

والقاسمى : فى تفسيره يذكر أنه أمر الحرب وغيره (٣) .

والامام النسقى : يفسر «الامر» أيضا بأنه أمر الحرب ونحوه مما لم ينزل عليك فيه وحى (٤) .

والامام محمد عبده : يفسره بأنه الامر العام الذى هو سياسة الامة فى الحرب والسلام والخوف والامن وغير ذلك من مصالحهم الدنيوية (٥) .

= ثانيا : وقد يكون الامر بمعنى الطلب وجمعه أوامر .

ثالثا : وقد يكون الامر بمعنى الولاية والرئاسة يقال أمر على القول فهو أمير (ومنه ولى الامر والامرة والامارة وجمعه أمراء (جمع أمير) وأمرته فائتم أى سمع وأطاع) .

رابعا : وقد يكون الامر بمعنى المشاورة يقال أمرته فى أمرى اذا شاورته فيه وائتمروا اذا تشاوروا - راجع - المصباح المنير (لرافعى) صفحة ٣٦ تحت باب أمر .



(١) راجع : مبادئ نظام الحكم فى الاسلام للاستاذ الدكتور عبد الحميد متولى صفحة ٦٧٣ .

(٢) راجع : تفسير القرآن الكريم (انوار التنزيل وأسرار التأويل) لناصر الدين البيضاوى ص ٨٢ .

(٣) راجع : تفسير القرآن الكريم للقاسمى (محاسن التأويل) لمحمد جمال الدين القاسى - الجزء الرابع ص ١٠٢٠ .

(٤) راجع : تفسير القرآن الجليل (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) لآبى البركات عبد الله النسقى - ج ١ ص ٢٦٦ .

(٥) راجع : تفسير المنار - لمحمد رشيد رضا - الجزء الرابع : صفحة ١٩٩ - ٢٠٠ .

والسيد محمد رشيد رضا : يعتبر أنه (أى الأمر) إنما هو أمر
الامة الدنيوى الذى يقوم به الحكام عادة لا أمر الدين المحض الذى
مداره على الوحي دون الرأى .

وذكر الطبرى تفسيراً أوسع لمعنى الأمر منسوباً الى سوار بن
عبدالله العنبرى أن سفيان بن عيينة ذكر عن الأمر أنه التشاور فى كل ما
لم يأت فيه عن النبى صلى الله عليه وسلم أثر (١) .

ونجد مثل هذا التفسير فى الزمخشري أيضاً : فهو يذكر فى
تفسير الأمر أنه أمر الحرب ونحوه مما لم ينزل عليك فيه وحي (٢) .

أما القرطبي فيذكر أن أهل التأويل اختلفوا فى المعنى الذى أمر
الله نبيه عليه الصلاة والسلام أن يشاور فيه أصحابه فقالت طائفة :
ذلك فى مكائد الحروب وعند لقاء العدو وتطيباً لنفوسهم ورفعاً
لاقدارهم وتآلفاً على دينهم وإن كان الله تعالى قد أغناه عن رأيهم بوحيه
روى هذا عن قتادة والربيع وابن اسحاق والشافعى قال مقاتل
وقتادة والربيع : كانت سادات العرب اذا لم يشاوروا فى الأمر شق
عليهم فأمر الله تعالى نبيه عليه الصلاة والسلام أن يشاورهم فى
الأمر ، فان ذلك أعطف لهم وأذهب لاضغانهم (٣) كما يذكر القرطبي
كذلك أن الأمر يشمل كل شأن يعرض للمسلمين بدون تحديد
بحيث لا يستأثر بعضهم بخبر دون بعض (٤) .

(١) راجع : تفسير الطبرى : (جامع البيان عن تأويل آى القرآن) الجزء ٧ ص
٣٤٣ طبعة دار المعارف .

(٢) راجع : تفسير الزمخشري (الكشاف) صفحة ٢٢٦ (طبعة المكتبة
التجارية) .

(٣) راجع : تفسير القرطبي - الجزء الثانى صفحة ١٤٩٢ (طبعة دار الشعب) .

(٤) راجع : تفسير القرطبي - الجزء السابع - صفحة ٥٨١٧ (طبعة دار الشعب) .

فنحن نجد أن المفسرين لا يتفقون على تحديد المقصود من «الامر» عند المشاورة فهم يفسرونه مرة تفسيرا ضيقا بحيث تنحصر في أمور الحرب ومكائد الاعداء وهم يفسرونه مرة أخرى بأنه يتسع ليشمل كل ما لم يرد فيه نص أو أثر عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ثانيا - السنة وموضوعات الشورى :

ان السنة القولية التي حضت على الشورى وأمرت بالاخذ بها لا تجد فيها تحديد الامور التي يجب فيها التشاور وانما نجد الاحاديث الشريفة تدعو الى الشورى فحسب ولا نستطيع أن نصل الى ذلك التحديد عند الرجوع الى السنة العملية أيضا اذ نجد أن الرسول عليه السلام قد استشار أصحابه في موضوعات مختلفة وفي أنواع متباينة من المواقف والامور في الحرب وما يتصل بها وما ترتب عليها (كالصلح والمعاهدات ومعاملة الاسرى) وفي السلم وأمر المسلمين التي تعرض لهم بل وتجده قد استشار أيضا في خاصة أمره كما حدث من استشارته الصحابة في واقعة الافك .

ثالثا - موضوعات الشورى في حكم الخلفاء الراشدين :

كان الخليفة يجمع في مباشرته الحكم بين السلطات الثلاث : سلطة التشريع وسلطة القضاء وسلطة التنفيذ ، أي أنه كان ذا سلطة فعلية وقوية وذا اختصاصات واسعة ، ولكنه كان لا ينفرد بالرأى فيها جميعا ، بل كان يستشير في كل هذه الاختصاصات : في الاجتهاد والاستنباط (التشريع) وفي القضاء وفي أمور الحكم وإدارة شئون المسلمين . فكان الخليفة يسأل من حوله من فقهاء الصحابة وذوى الرأى فيهم اذا عرضت له مسألة فقهية أو خصومة تحتاج الى حكم لا يتيسر القطع فيه أو تختلف فيه أوجه النظر ، على أن الخليفة كان لا يتقيد برأى معين الا اذا استند هذا الرأى على حكم شرعى يتفق عليه بين الصحابة ، أما اذا جاءت المشورة بناء على النظر والاجتهاد فان الخليفة كان بالخيار بين الاخذ بها أو بتركها الى الرأى الذى يطمئن

اليه (١) وقد كان التجاء الخلفاء الراشدين الى الشورى غير محدد بنطاق معين أو بمسائل خاصة بل كانت الشورى تتم في شتى الامور بغير تحديد أو تخصيص : في مسائل الحرب والسلم والحكم والادارة وتعيين الولاة والموظفين وعزلهم (٢) بل وفي تنظيم الدولة وترتيب الجهاز الحكومى (٣) وكذلك في تولية الخليفة الحكم . (كما حدث في اختيار عمر لستة من الصحابة ليكونوا أصحاب الشورى في تعيين خليفة بعده) .

(١) وذلك كما حدث في قضية قتل عبيد الله بن عمر للهرمزان فانه لما رفعت القضية الى الخليفة عثمان بن عفان للفصل فيها استشار عليا بن ابي طالب فكان رايه قتله ولكن عثمان قضى بخلاف رايه وحكم بالدية والتزمها في ماله والخليفة فضاؤه نافذ ومحترم صوابا كان أم خطأ ، فلما ان ولى الحكم على بن ابي طالب كان يريد قتل عبيد الله بعد ان مضى على القضية تلك المدة الطويلة فما كان من عبيد الله الا ان لحق بمعاوية بن ابي سفيان بالشام .

راجع : كتاب : تاريخ الامم الاسلامية للمرحوم الاستاذ محمد الخضرى بك صفحة ٤٥٠ جزء اول .

(٢) ومن الامثلة في ذلك ما روى عن عمر انه قال يوما لاصحابه : اشيروا على ودلوني على رجل استعمله في امر قد ذهمنى فانى اريد رجلا اذا كان في القوم وليس اميرهم كان كانه اميرهم واذا كان اميرهم كان كانه واحد منهم .

راجع : مبادئ نظام الحكم في الاسلام للاستاذ الدكتور عبد الحميد متولى صفحة ٦٢٥ .

(٣) ومن ذلك وضع الدواوين في عهد عمر : فقد روى أن ابا هريرة قدم على عمر بمال كثير من البحرين (٥٠٠ ألف درهم) فصعد عمر المنبر ثم قال ايها الناس قد جاءنا مال كثير فان شئتم كلنا لكم كيلا وان شئتم عدنا لكم عدا فقام اليه وجل فقال : يا امير المؤمنين قد رايت الاماجم يدنون ديوانا لهم فدون انت لنا ديوانا كما اشار الهرمزان على عمر بانشاء الديوان ايضا ، فاستشار عمر المسلمين في تدوين الديوان فقال له على بن ابي طالب تقسم كل سنة المال الذى اجتمع اليك ولا تمسك منه شيئا وقال عثمان بن عفان : ارى مالا كثيرا يتبع الناس فان لم يحصوا حتى يعرف من اخذ ممن لم يأخذ خشيت ان ينتشر الامر وقال خالد بن الوليد قد كنت بالشام فرايت ملوكها قد دونوا ديوانا وجندوا جنودا وقد اخذ عمر بأقوال من اشاروا عليه ودعا عقيلا بن ابي طالب ومخرمة بن نوفل وجبير بن مطعم وكانوا من شباب قريش فقال لهم اكتبوا الناس على منازلهم فكتبوا الناس والقبائل ورفعوا ذلك الى عمر .

راجع : كتاب «الاحكام السلطانية» لابي الحسن البغدادي صفحة ١٨٦ (الباب ١٨) المرجع السابق .

ونحن نستطيع اذن أن نقول أن الخلفاء الراشدين كانوا يلجأون الى الشورى في كل أمر هام وفي كل مسألة ذات دقة وخطر دون أن يوجد تحديد لطبيعة تلك الامور أو المسائل ، خاصة وأنه ينبغي أن نتذكر أنه لم يكن ثمة تنظيم مكتوب (أو دستور) يبين اختصاصات الخليفة وتنظيم الحكومة ولم توجد في ذلك العهد أى فكرة عن أية صورة خاصة من صور الدستور (١) .

مقارنة بالانظمة الدستورية الحديثة :

إذا عقدنا مقارنة بين الشورى في الاسلام وبين الشورى في الانظمة الدستورية الحديثة وذلك بالنسبة لتحديد الموضوعات التى تكون فيها الشورى فإننا نجد أن الهيئات النيابية (وهى التى تقابل أهل الشورى في الاسلام) تختص عادة بوظائف معينة تشمل : الوظيفة التشريعية والوظيفة المالية والرقابة على أعمال الحكومة (٢) .

فاولا : بالنسبة للوظيفة التشريعية : فإنها تعد أهم وظائف الهيئات النيابية في العصر الحديث وتتمثل في عمل القوانين أى اعطاء النصوص والقرارات صبغة الاحترام احتراماً تكفله السلطة العامة المختصة في الدولة وتنفذه بالقوة عند الاقتضاء . أى أن الهيئات النيابية الحديثة تمارس وظيفة الإرادة التشريعية « La Volonte legislative » بلغة الفقه الدستوري (٣) . ويمكن أن ندخل في الوظيفة التشريعية المسائل المالية المتعلقة بفرض الضرائب والرسوم أو الغائها (٤) .

(١) راجع : تاريخ الدولة العربية ليوليوس فلهوزن - صفحة ١٠ - المرجع السابق .

(٢) راجع : مبادئ نظام الحكم في الاسلام لاسناذنا الدكتور عبد الحميد متولى صفحة ٦٧١ .

(٣) راجع : القانون الدستوري للدكتور صبرى - الكتاب الاول صفحة ٣٠٥ .

(٤) وينبى أن نلاحظ أن الهيئات النيابية لا تنفرد بهذا الحق في عمل القوانين ، بل يمكن أن تشارك الحكومة (رئيس الدولة أو السلطة) في عمل القوانين أيضا .

ثانيا : أما عن الوظيفة المالية : فتتمثل في نظـر الميزانية العامة للدولة والحساب الختامى وعقود القروض والامتياز والالتزام ، فهذه المسائل كلها - رغم صفتها الادارية - نجد أن الكثير من الدساتير الحديثة تشترط ضرورة عرضها على الهيئات النيابية نظرا لما لها من أهمية .

ثالثا : وأخيرا فبالنسبة للرقابة على أعمال الحكومة : فإنا نجد أن الدساتير الحديثة (فيما عدا البلاد ذات النظام الرئاسى) تعطى أعضاء البرلمان الحق في توجيه الأسئلة والاستجوابات الى الوزراء وكذلك الحق في التحقيق في تصرفات هيئات الحكومة وحق الاقتراع بعدم الثقة بالوزارة .

وإذا نظرنا في النظام الاسلامى للشورى الذى يقابل هذه السلطة التشريعية نجد أنه لم يكن ثمة تحديد لموضوعات معينة تختص بها جماعة الشورى كما رأينا وان كان لها بعض هذه الاختصاصات دون أن ينص على ذلك : مثل حق نقد رئيس الدولة (ال خليفة) وحق تقويمه كذلك وكان الخلفاء الراشدون أنفسهم يعلنون للناس هذا الحق فعمر يقول : ان احسنت فأعينونى وان أسأت فقومونى وأبو بكر يعلن للناس مثل هذا قبل توليته الحكم أيضا .

ولا شك أن عدم النص على موضوعات معينة تكون موضعا للشورى هو مما يتفق وصالح المسلمين ، لان ذلك أدعى الى التيسير عليهم ورفع الحرج عنهم ومن الممكن أن تتفق الامة على وضع هذا التحديد لموضوعات الشورى ما دامت الشريعة لم تنص عليه ، وذلك عند تنظيم أمور الحكم فى الدولة وتحديد اختصاصات رئيس الدولة واختصاصات السلطات الاخرى فى دستورها .

وهذا السنن الحكيم فى التشريع هو السنن الذى يكون التشريع به صالحا لكل زمان ومكان ولكل أمة ، ومن استقرأ التشريع الاسلامى تبين أن التشريع فيما لا يختلف باختلاف الأزمنة والامكنة والبيئات

كالعبادات وما ألحق بها جاء مفصلاً في القرآن والسنة وأن التشريع فيما يختلف باختلاف الأزمنة والبيئات **كالنظم الدستورية** والمعاملات المدنية والسياسية والحربية جاء مجملًا ليكون في وسع كل أمة أن تفصل حسب حالها وأن تسير التطورات فالاجمال الذي يتوهم بعض من لا يعرفون الحكمة مأخذًا هو في الحسب آية كمال التشريع العام ووجه صلاحه لكل زمان ومكان (١) .

(١) راجع : دستور الدولة الإسلامية - للأستاذ عبد الوهاب خلاف مقال منشور
بمجلّة لواء الإسلام صفحة ٦٧٩ عدد رجب عام ١٣٧١ هـ - مارس ١٩٥٢ م .

الفصل الخامس

أهل الشورى

أهل الشورى فى عصرنا الحاضر هم أعضاء المجالس النيابية الذين يمثلون السلطة التشريعية فى الدولة ، وتنظم الدساتير فى مختلف الدول طريقة اختيارهم وانتخابهم ومدى علاقتهم بالسلطة التنفيذية ورئيس الدولة ولكن اذا نحن نظرنالى الحكم الإسلامى الاول فى عهد الرسول عليه الصلاة والسلام وفى عهد الخلفاء الراشدين فاننا لا نجد أية صورة من صور المجالس التشريعية أو مجالس الشورى المعروفة لدينا الآن .

وليس صحيحا أنه كان يوجد فى عصر الرسول عليه الصلاة والسلام وفى عصر الخلفاء الراشدين مجلس للشورى كما يذهب الى ذلك بعض العلماء ولكننا نلاحظ فى هذه المسألة أمرين :

الاول : أن ذكر كلمة مجلس ربما جاء ترجمة غير دقيقة لكلمة أخرى فى المراجع الاجنبية ، ومن ذلك مثلا قول المستشرق الالماني «يوليوس فلهوزن» بهذا الصدد : «كان أقرب الناس الى الحكومة فى عهد النبى عليه الصلاة والسلام هم أتباعه وأصدقائه القدماء من أهل مكة وكانوا رجالا قلائل وكانوا بحكم سابقتهم فى الاسلام هم اشراف الحكومة الثيوقراطية وكانوا ذوى روح اسلامية حقيقية وهم وان لم تكن لهم مناصب رسمية فانه قد كان منهم فى الحقيقة مجلس الرسول عليه السلام» .

وهنا نجد أن التعبير بلفظ مجلس يرادف التعبير بلفظ الصحابة أى أنه لا يقصد بالمجلس أكثر من الاشخاص الذين كانوا كثيرى الجلوس مع الرسول عليه الصلاة والسلام دون أن يعنى ذلك أنهم كانوا يكونون هيئة ذات كيان خاص ونظام خاص وأن أعضاءها كانت لهم وظيفة معينة أو مهمة محددة فى ذلك المجلس بدليل قوله : «أنه لم تكن لهم مناصب رسمية» .

والامر الثانى : أننا لا نجد فى التاريخ الاسلامى ما يذكره أولئك العلماء عن وجود مجلس للشورى اللهم الا فى زمن لاحق لصدر الاسلام وفى مكان غير جزيرة العرب ونعنى به مجلس الشورى فى الاندلس (فى العهد الاموى) وسوف نتناوله بالكلام بعد قليل فى ختام هذا الفصل .

ونود قبل أن نتكلم عن اهل الشورى فى الاسلام أن نعرض للرد على ذلك الراى الذى ذهب اليه بعض العلماء والقائل بوجود مجلس للشورى فى صدر الاسلام : (فى عهد الرسول عليه الصلاة والسلام وعصر الخلفاء الراشدين) وانه كان مجلسا حدد عدد أعضائه وقد وزعت الاعمال فيما بينهم وللمجلس كتاب وأمناء للسر ، وبلغ عددهم اثنين وأربعين وقيل زادوا عن ذلك بكثير وكان العمل مقسما بينهم : فبعضهم للرسائل الداخلية وبعضهم لرسائل الملوك والامراء وبعضهم لاحصاء الايرادات والمنصرف (١) . .

والحقيقة أن هذا المجلس لا تترأى صورته الا فى أعين من ينظرون الى أنظمة الماضى القديم بمنظار العصر الحديث ، كما يذكر أستاذنا الدكتور عبد الحميد متولى ، فنجدهم يقيسون أنظمة الماضى على أنظمة الحاضر .

وأرى أن الذى دعاهم الى هذا الراى والى القول بوجود مجلس للشورى محدد الاعضاء والاختصاصات فى عصر الرسول عليه السلام وخلفائه الراشدين انما هو ما ورد فى بعض كتب التاريخ والسير من آثار وأخبار .

فمن ذلك ما جاء فى كتاب أنموذج اللبيب فى خصائص الحبيب للحافظ السيوطى : أيد عليه السلام بأربعة وزراء : جبريل وميكائيل

(١) ممن ذهب الى هذا الراى العالم الباكستانى الكبير أبو الاعلى المودودى راجع كتابه «نحو الدستور الاسلامى» صفحة ٧٦ وكذلك يرى هذا الراى نفسه الاستاذ المستشار على منصور . راجع كتابه : نظم الحكم والادارة فى الشريعة الاسلامية والقوانين الوضعية - الطبعة الاولى عام ١٩٦٥ - صفحة ٢٠٦ .

وأبى بكر وعمر «وأعطى من أصحابه أربعة عشر نجباء» وكل نبي أعطى سبعة - قال البدر الروضى فى شرحه عليه : قلت قد جاء بيان هذه الاربعة عشر فى الحديث من طرق مع اختلاف الاسماء فمنها : يا جابر لم يكن نبي قط الا أعطى سبعة نجباء ووزراء رفقاء وأعطيت أربعة عشر (حمزة - وجعفر - وأبو بكر - وعمر - وعلى - والحسن - والحسين - وعبد الله بن مسعود - وسلمان الفارسى - وعمار بن ياسر - وحذيفة - وأبو ذر - وبلال ومصعب) كما ورد أن الرسول عليه الصلاة والسلام كان له اثنان وأربعون كاتباً (١) - ويبدو لنا أن ورود - هذا العدد وما روى فى السير عن اسناد عمل معين لافراد من الصحابة ، هو الذى حدا بالعالم الباكستانى الكبير أبى الاعلى المودودى والاستاذ المستشار على على منصور الى اعتبار أولئك الصحابة «مجلساً للشورى» أو مجلساً ذا اختصاص معين .. ولكن الحقيقة كما ذكرنا أنه لم يعرف فى ذلك الحين مثل ذلك المجلس ، وأن

(١) وأما عن اختصاصات أولئك الصحابة فقد صرح الخطيب فى تاريخ بغداد أن حذيفة بن اليمان كان صاحب سر رسول الله صلى الله عليه وسلم كما ورد فى كتاب انباء الانبياء للقضاى أن الرسول عليه السلام كان له آذن (كالحاجب) وأن آذنه كان أنس بن مالك وذكر ذلك أيضاً ابن العربى فى الاحكام وأما الكتاب فقد ذكر ابن حزم فى جوامع السير أن الزبير بن العوام كان كاتب الرسول عليه السلام فى الصدقات فان غاب أو اعتذر كتب جهم بن الصلت وحذيفة بن اليمان - أما الخاتم فكان بيد المعقب بن أبى فاطمة كما أن الحافظ بن عساكر ذكر أن كتاب الرسول مطلقاً كانوا ثلاثة وعشرين كاتباً ووصلوا الى خمسة وعشرين فى بهجة المحافل والقرطبى أوصلهم فى تفسيره الى ستة وعشرين كاتباً والشبرايملى ذكرهم فى كتاب القضاء أنهم أربعون وذكر القرافى أنهم اثنان وأربعون فقال :

كتابه اثنان وأربعون	زيد بن ثابت وكان حينا
كاتبه وبمده معاوية	ابن أبى سفيان كان واعية
كذا أبو بكر كذا على	عمر عثمان كذا أبى ... الخ

راجع ذلك فى كتاب : التراتيب الادارية والعمالات والصناعات والمتاجر والحالة العملية التى كانت على عهد تأسيس المدينة الاسلامية فى المدينة المنورة العامة - تأليف الشيخ محمد الحسينى الادريسي الكتانى الفاسى - الجزء الاول طبعة ١٢٤٦ هـ صفحة ١٩ (طبعة الرباط - المغرب) .

أولئك الصحابة الذين كانت عدتهم اثنان وأربعون ، لم يقل أحد من العلماء ولا المؤرخين أنهم كانوا مختصين بالشورى وأنهم أهلها ، بل ذكروا أن منهم الكتاب وأمناء السر وحامل الخاتم والأذن وحامل السيف وغيرهم ، فهم فيما أرى أقرب الى أن يكونوا كأصحاب الوظائف وأهل العمل والحكم وأكثر شبها بهم منهم بأهل الشورى وأصحاب الرأي .

وسوف نتكلم بعد ذلك في هذا الفصل عن أهل الشورى في الاسلام مبينين مميزاتهم وصفاتهم كما صورهم المفسرون للقرآن الكريم وكما كانوا في عهد الرسول عليه السلام وفي عهد الخلفاء الراشدين ثم نتكلم عن أهل الحل والعقد في الاسلام لنبين علاقتهم بأهل الشورى وعن علاقة رأى أهل المدينة بالشورى وأخيرا نتناول موضوع مجلس الشورى بالاندلس وهو المجلس الذى ورد ذكره في كثير من كتابات العلماء والباحثين .

تقسيم الكلام في هذا الفصل:

لذلك نسير على تقسيم هذا الفصل الى أربعة مباحث كما يأتى :

المبحث الاول : عن أهل الشورى في القرآن والسنة وفي عهد الخلفاء الراشدين .

المبحث الثانى : عن أهل الحل والعقد وعن أولى الامر وعلاقتهم بالشورى .

المبحث الثالث : عن رأى أهل المدينة وعلاقته بالشورى .

المبحث الرابع : عن مجلس الشورى بالاندلس .

المبحث الاول

في

أهل الشورى في القرآن الكريم والسنة

وفي عهد الخلفاء الراشدين

تقسيم : ينقسم هذا المبحث الى ثلاثة فروع :

الفرع الاول : في أهل الشورى بالقرآن الكريم .

الفرع الثاني : في أهل الشورى بالسنة الشريفة .

الفرع الثالث : في أهل الشورى في عهد الخلفاء الراشدين .

الفرع الاول

أهل الشورى في القرآن الكريم

من العلماء المفسرين للقرآن الكريم من يذكران آيتي الشورى –
السابق ذكرهما – في سورتي آل عمران والشورى ، يحددان لنا من
هم أهل الشورى الذين يرجع الي رأيهم ، وأن المقصودين بالمشاورة في
هاتين الآيتين ليسوا كل المسلمين وإنما هم اثنان فحسب : هما أبو
بكر الصديق وعمر بن الخطاب فاليهما ينصرف الضمير في فعل
الامر (وشاورهم في الامر) .

ويستند ذلك الرأي الى ما رواه الحاكم في مستدركه : عن
عمرو بن دينار عن ابن عباس في قوله تعالى «وشاورهم في الامر» : قال :
«... أبو بكر وعمر رضي الله عنهما ...» كما وردت رواية أخرى
للعلبي عن أبي صالح عن ابن عباس أيضا قال : «نزلت في أبي بكر وعمر
وكانا حوارى رسول الله صلى الله عليه وسلم ووزيريه وأبوى المسلمين
... كما يستند هذا الرأي أيضا الى قول الرسول عليه السلام لأبي

بكر وعمر : « لو اجتمعنا في مشورة ما خالفكما (١) » ولكن هذا الرأي في تحديد أهل الشورى عرضة للنقد ويمكن أن توجه اليه هاتان الملاحظتان :

الاولى : أنه لو كان المقصود من قوله تعالى (وشاورهم في الامر) أن تكون المشاورة قاصرة على أبى بكر وعمر وحدهما لما أقدم الرسول عليه السلام على استشارة غيرهما وهو المقصود بهذا الخطاب وبالأمر من الله بالمشورة وهو العلم بمرامى الآيات ومقاصدها بل أننا نجده قد استشار كثيرين غير أبى بكر وعمر ولم تقتصر مشورته عليهما .

الثانية : ان فعل الامر (وشاورهم) مسند الى الجمع وليس الى المثنى وذلك يدل على أن المقصود بالمشاورة هم جماعة المسلمين وليس الصديق وعمر وحدهما ، اذ يرى المفسرون أن المقصودين في هذه الآية هم على وجه الخصوص أولئك الذين اشتركوا مع الرسول عليه السلام في غزوة أحد ، حيث نزلت تلك الآية في أعقاب مشاورة الرسول لهم قبل أحد ، أمرة له بالاستمرار في مشاورتهم حتى بعد أن نتجت عن مشورتهم تلك الهزيمة .

واذا رجعنا الى تفسير القرطبي لهذه الآية نجده يذكر أن الله تعالى أمر نبيه عليه السلام بهذا الأمر التي هي بتدرج بليغ وذلك انه أمره أن يعفو عنهم ما له في خاصته عليهم من تبعة فلما صاروا في هذه الدرجة أمره أن يستغفر فيما لله عليهم من تبعة أيضا فاذا

(١) هذا الرأي في تفسير أهل الشورى أورده ابن كثير الدمشقي - وقد انفرد به دون سائر المفسرين الآخرين للقرآن الكريم كالطبري والسفي والرازي والقرطبي والقاسمي حيث لا نجد لهم مثل هذا الرأي في تفسير قوله تعالى : «وشاورهم في الامر» (آية ١٥٩ من سورة آل عمران) .

راجع : تفسير القرآن العظيم لابن كثير الجزء الاول صفحة ٤٢٠ (طبعة عيسى الحلبي) .

صاروا في هذه الدرجة صاروا أهلا للاستشارة في الامور (١) فالرأى
الراجح اذن هو الذى يفسر المقصودين بالمشورة بأنهم جماعة المؤمنين
وليس فردين منهم فقط .

فاذا انتقلنا الى الآية الاخرى ، في سورة الشورى ، وهى التى
تصف المؤمنين بأن «أمرهم شورى بينهم» فاننا نجد أنها نزلت بمكة
في جماعة السابقين الى الاسلام والذين عرفوا بعد ذلك بالمهاجرين
الذين كانوا لا ينفردون برأى حتى يتشاوروا ويجتمعوا عليه كانوا
كذلك قبل الهجرة واستمروا على ذلك بعدها (٢) .

فالقرآن الكريم لم يتناول بيان من يكونون أهل الشورى وانما جاء
الامر بالشورى عاما بحيث تكون المشاورة لجماعة المسلمين واذا كان
القرآن الكريم لم يحدد من هم أهل الشورى فاننا ينبغي أن نذكر أن
عدم التحديد يتفق مع ما ذكره الشيخ خلاف وما ذكره أستاذنا
الدكتور عبد الحميد متولى من أنه فيما يتعلق بالشئون الدستورية
فقد سار القرآن الكريم على أن يذكر منها ما يتعلق بالمبادئ العامة
والقواعد الاساسية دون التعرض للتفاصيل والجزئيات (٣) وهو ما
يتفق وصالح الجماعة الاسلامية اذ يتيح موافقة الاحكام الاسلامية
لظروف المجتمعات المتغيرة تبعاً لتغير الزمان والمكان .

الفرع الثانى : السنة واهل الشورى

اذا رجعنا الى السنة القولية فاننا لا نجد في الاحاديث النبوية
نصا يحدد من هم أهل الشورى بصورة مفصلة او حتى يشير اليهم
اشارة عامة مجملة وهذا يدعونا الى الرجوع الى السنة العملية لنرى

(١) تفسير القرطبي : الجزء الثانى - صفحة ١٤٩٠ (طبعة دار الشعب بمصر) .

(٢) تفسير أبى السعود العمارى بهامش الجزء السابع من تفسير الفخر الرازى
- الطبعة الاولى (المطبعة العامة الشرقية) عام ١٣٠٨ هـ ص ٦٦٩ .

(٣) راجع : مبادئ نظام الحكم فى الاسلام : للدكتور عبد الحميد متولى صفحة

ما سار عليه الرسول عليه السلام (١) ولنتعرف من كانوا أهل مشورته في المجتمع الاسلامي ولكن هذا المجتمع لم يكن مستقرا متجانسا فهناك أولا مجتمع مكة ثم جاء بعد الهجرة مجتمع المدينة ، أما عدم التجانس فيتمثل في وجود المؤمنين ومعهم المنافقون والمسلمون (٢) ، وهذا يدعونا الى أن نتكلم أولا عن المجتمع الاسلامي في مكة وأهل المشورة فيه ثم نتكلم بعد ذلك عن مجتمع المدينة المنورة وأهل المشورة فيه .

(١) مجتمع مكة وأهل الشورى فيه :

اول ما يميز المجتمع الاسلامي الناشئ في مكة هو قلة عدد أفرادها فقد نشأ الاسلام في اول الامر نشأة سرية قوامها من آمن بالنبي عليه الصلاة والسلام وكان عددهم قليلا وكان جلهم من الطبقتين الوسطى والدينية ومن أفراد ذلك الفريق على بن أبى طالب وزيد بن حارثة (وكان من الموالى) وأبو بكر الصديق وابنتاه (عائشة واسماء) والسيدة خديجة بنت خويلد . وفي تلك الفترة كانت الصلاة سرية والاجتماعات تعقد بصورة سرية في دار الارقم بن أبى الارقم (٣) وإذا نحن بحثنا عن أهل الشورى في ذلك العهد فانا نلاحظ ما يأتى :

(١) راجع : مبادئ نظام الحكم في الاسلام : للدكتور عبد الحميد متولى صفحة

٦٧٥ .

(٢) الايمان هو التصديق القلبي والعمل به ، وأما الاسلام فهو الاستسلام والانقياد لأمر الله تعالى ظاهرا سواء كان أساسه التصديق القلبي أم لا (قالت الاعراب آما قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولا يدخل الايمان في قلوبكم . وأما النفاق فهو أن يظهر المرء غير ما يبطن ويعمل بخلاف ما يعتقد فالمنافق قد يكون مسلما وكذلك الزنديق ولكنه ليس بمؤمن .

(راجع : أركان الاسلام الخمسة تأليف الدكتور يحيى أحمد الدرديري - طبعة

١٩٥٠ ص ١٦ .

(٣) راجع : تاريخ العالم - نشرة بالانجليزية السير جون أ. هامرتن وترجمة

قسم الترجمة بوزارة المعارف المصرية مجلد { الفصل ٨٩ (محمّد ورسالته) كتبه عبد الحميد العبادي .

(١) أن المؤمنين في مكة كان عددهم - كما قدمنا - قليلا بل ضئيلا ، فقد كانوا يبلغون الأربعين في السنوات الأربع الأولى التي كانت الدعوى فيها سرية ثم زادوا بضعة عشرات بعد ذلك في خلال السنوات السبع التي أمضوها في مكة قبل الهجرة ، وهذا العدد القليل كان نواة تكوين الأمة الإسلامية ولم تتجاوز الجماعة الإسلامية مرحلة تكوين الأمة إلا بعد الهجرة إلى المدينة حيث نشأت من هذه الجماعة الدينية الجماعة السياسية في الإسلام (١) وصارت «الأمة» الإسلامية بعد الهجرة أول دولة إسلامية في التاريخ في المدينة المنورة .

ولذلك لا نجد في مكة ما يمكن أن يوصف بمواضيع سياسية يتداولها المؤمنون مع الرسول عليه السلام بل كانت كلها مواضيع دينية بحثة تتصل بالعقيدة والدعوة ومع ذلك فأننا نجد أن أهل الشورى لم يكونوا كل أفراد هذه الجماعة الدينية قليلة العدد والذين كانوا يلتقون مع الرسول عليه السلام في دار الأرقم وإنما كان الرسول يختار من بينهم أبا بكر وعمر بن الخطاب (٢) فيؤثرهما بالشورى وكانا كوزيريه فعلا ، والرسول عليه السلام يسميهما كذلك .

(٢) ثم نلاحظ أن أبا بكر في هذه الفترة كان بمثابة (المستشار الأول) للرسول عليه السلام يدلنا على ذلك أنه لما أوحى الله تعالى إلى رسوله بما عزم عليه الكفار من التآمر على قتله وأمره بالهجرة

(١) راجع : تاريخ الدولة العربية للمستشرق الألماني يوليوس فلهوزن - المرجع السابق ص ١ .

(٢) أخرج الزندي عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما من نبي إلا وله وزيران من أهل السماء ووزيران من أهل الأرض فأما وزيراي من أهل السماء فجبريل وميكائيل وأما وزيراي من أهل الأرض فأبو بكر وعمر وقال عليه السلام لهما : «لو اجتمعتما في مشورة ما خالفتكما» وقال عليه السلام : «ان لكل نبي خاصة من أمته وأن خاصتي من أصحابي أبو بكر وعمر» .

راجع : تاريخ الخلفاء للإمام الحافظ جلال الدين السيوطي تحقيق محمد محيي الدين - الطبعة الثالثة ١٩٦٤ صفحة ٢٧ إلى ١٠٨ .

ذهب الرسول عليه السلام الى صاحبه أبى بكر وأطلععه على ما أخبره به الله تعالى فطلب منه أبوبكر أن يصحبه وخرج الاثنان من باب صغير خلف دار أبى بكر ، وبذلك يتضح لنا أن أهل الشورى فى ذلك العهد لم يكونوا كل الجماعة الاسلامية على قلة عددها وانما كان الرسول عليه السلام يختار لمشورته عددا قليلا على رأسه أبو بكر وعمر، رغم أن الجماعة الاسلامية فى مكة كانت نقية أشد النقاء فان النبى عليه السلام كان لا يفضى بدعوته الى كل من لقيه بل كان يتوخى من يكون أسرع قبولا لها(١) . ولذلك فان دخول أفراد هذه الجماعة فى الاسلام قد تم بمحض اختيارهم واخلاص تام للعقيدة الاسلامية الجديدة ولهذا لم يعرف مجتمع مكة طائفة المنافقين التى ظهرت فيما بعد فى مجتمع المدينة المنورة بعد هجرة المسلمين اليها وقد تحمل أفراد هذه الجماعة من الاذى بالقول والتعذيب بالضرب والحبس والايقاف فى الهجرة الشئ الكثير مما يدل على مقدار رسوخ العقيدة الاسلامية عندهم(٢) ورغم سابقتهن الى الايمان وقوة عقيدتهن واخلاصهم الشديد للرسول عليه السلام وقلة عددهم فانه عليه السلام لم يجعل الشورى أمرا مشتركا بينهم جميعا وانما كان يستشير خاصته من أهل الراى والراسخين فى العلم فى الامور الخاصة التى يضر افشاؤها(٣) .

(٢) أهل الشورى فى مجتمع المدينة:

وصل الرسول عليه السلام الى المدينة مهاجرا فى ١٦ ربيع الاول (٢٠ سبتمبر عام ٦٢٢م) وبعد وصوله بفترة وجيزة(٤) بدأ الكيان السياسى للجماعة الاسلامية فى التكون ثم ظهر لهم لأول مرة حكومة

(١) تاريخ العالم (ج.١٠ هامرتن) المجلد الرابع : الفصل التاسع والثمانون ص ٤١١ .

(٢) تاريخ العالم (الرجع السابق) المجلد الرابع : الفصل التاسع والثمانون ص ٤١٢ .

(٣) الحرب السياسية فى الاسلام : بحث للدكتور زكريا البى منشور بمجلة عالم الفكر - مجلد ١١ العدد الرابع : صفحة ١٢١ وما بعدها .

(٤) هذه الفترة تبلغ نحو سنة تقريبا راجع : تاريخ التمدن الاسلامى لجرى زيدان ج ١ ص ١١٢ .

نظامية(١) ، ولكن الامة التى قامت لها هذه الحكومة لم تكن أمة تعتمد على رابطة الدم أو لحمة النسب ، وانما كانت تعتمد على رابطة العقيدة(٢) . غير أن ما ينبغى أن نلاحظه أن المدينة المنورة لم يكن يقطنها المسلمون وحدهم ، بل كانت تضم مجتمعا متعدد الطوائف ، غير متجانس حتى بالنسبة للمسلمين أنفسهم ، اذ كان فى المدينة ست طوائف أو فئات :

الاولى - طائفة المهاجرين :

وهم السابقون الى الاسلام بمكة والذين هاجروا منها فرارا بدينهم مع الرسول الى المدينة وعلى رأس هذه الطائفة أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعلى بن أبى طالب وزيد بن حارثة والمهاجرون هم الذين نزل فيهم قول الله تعالى فى سورة الانفال(٣) .

(أن الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم فى سبيل الله والذين آووا ونصروا أولئك بعضهم أولياء بعض . . .)
وثمة أمر هام ينبغى أن نشير اليه هو أن المهاجرين لم يفقدوا منزلتهم السامية بعد استقرار الاسلام فى المدينة ، فقد ظل أقرب الناس الى الحكومة فى عهد الرسول عليه السلام هم أتباعه السابقون من أهل مكة ، وهم وإن لم تكن لهم مناصب رسمية فانه قد كان منهم فى الحقيقة مجلس الرسول وكان لهم مكان كبير عنده وقد خرج

(١) راجع : تاريخ الاسلام للدكتور حسن ابراهيم حسن - المرجع السابق - ج ١ ص ١٠٠ .

(٢) راجع : تاريخ الدولة العربية للمستشرق فلهوزن - المرجع السابق ص ٧٠ .

(٣) من الآية ٧٢ .

وهذا الصنف الاول والاكمل من المؤمنين ووصفهم الله بالايمان وهم لهم سبق فيه مع معاداة الاهل والولد والاقرين والاولياء لاجله ثم وصفهم الله تعالى بالمهاجرة من ديارهم وأوطانهم فرارا بدينهم من فئة المشركين ارضاء لله تعالى ونصرا لرسوله عليه السلام ثم وصفهم بعد ذلك بالجهد فى سبيل الله بأموالهم وأنفسهم فالجهد هو بذل الجهد بقدر الوسع ومعارضة المشاك . راجع : تفسير المنار ل محمد رشيد رضا - الجزء العاشر ، صفحة ١٠٤ .

الخلفاء الراشدون من صفوف قدماء الصحابة وكبارهم الذين هاجروا من مكة (١) ورغم ايلاف الاسلام بين المهاجرين والانصار فان شعور الانصار يتميز المهاجرين لم يغادر نفوس البعض منهم ، وحتى عندما مات الرسول عليه السلام وترك أمر الخلافة شورى بين المسلمين اجتمعت الانصار في سقيفة بني ساعدة في المدينة وأرادوا أن يبايعوا بالخلافة رجلا منهم هو سعد بن عبادة سيد الخزرج فحضر اليهم نفر من المهاجرين على رأسهم أبو بكر وعمر اللذان استطاعا الامساك بزمام الامر وتم اختيار أبي بكر للخلافة (٢) - غير أن ذلك لايعنى أن المهاجرين وحدهم كانوا هم أهل الشورى في المدينة بل كان الرسول عليه السلام يستشير أيضا بعضا من الفريق الثاني وهو الانصار .

الطائفة الثانية - الانصار :

وهم الذين دخلوا الاسلام من سكان المدينة الاصليين وهم الاوس والخزرج وسموا بالانصار لانهم نصروا الاسلام وناصروا النبي عليه السلام على قريش (٣) وقد أثنى الله تعالى على ايمان الانصار في القرآن الكريم كما أثنى على المهاجرين فقال تعالى : «والذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله والذين آووا ونصروا أولئك هم المؤمنون حقا لهم مغفرة ورزق كريم (٤)» .

وقال سبحانه : «والسابقون الاولون من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان رضى الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجري تحتها الانهار خالدين فيها أبدا ذلك الفوز العظيم (٥)» .

(١) تاريخ الدولة العربية - للمستشرق الالماني فلهوزن - المرجع السابق ص ٣٢ .

(٢) تاريخ الاسلام - للدكتور حسن ابراهيم حسن - المرجع السابق ص ٢٠٤ .

(٣) تاريخ الاسلام - للدكتور حسن ابراهيم حسن - المرجع السابق ص ١٠١ .

(٤) آية : ٧٤ من سورة الانفال .

(٥) آية : ١٠٠ من سورة التوبة . وقال تعالى في الانصار خاصة (والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم يحبون من هاجر اليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون) ...

الطائفة الثالثة : المنافقون :

وسرعان ما انقسم المسلمون من الانصار على انفسهم قسمين :
مؤمنين حقا ومنافقين والسبب الذى دعا الى وجود طائفة المنافقين
يرجع الى الحقد الذى انطوى عليه قلب سيد الخزرج عبد الله بن ابي
ابن سلول الذى كان سينصب ملكا على المدينة بعد يوم بفاث وقد كان
دخول النبی عليه السلام الى المدينة سببا فى تفويت هذه الفرصة عليه
وكذلك كان بعض الانصار يطمع فى نواح من السلطة والمنافع الذاتية
وينعى على المهاجرين مشاركتهم لهم فى أموالهم وانتزاع السلطة من
أيديهم وقد انضم هؤلاء الى عبد الله بن ابي بن سلول ولم يكن
المنافقون كثرى العدد الا أنهم على قلتهم كانوا شوكة فى جنب المسلمين
وفى العقيدة الاسلامية (١) وقد نزلت فيهم آيات كثيرة تكشف سترهم
وتفضح ما يحذرون وما يكتُمون وذلك فى عدة سور من القرآن الكريم
كما سميت باسمهم احدى سورته (٢) .

الطائفة الرابعة - المسلمون :

نحن نجد فى مجتمع المدينة تفاوتاً فى درجة العقيدة بين المسلمين
فهناك المؤمنون حقا وهناك أيضا المسلمون فقط وهؤلاء دون المؤمنين
من المهاجرين والانصار فى المنزلة وجلهم من الاعراب الذين قال الله
تعالى فيهم : (قالت الاعراب آمنا ، قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا
ولما يدخل الايمان فى قلوبكم) (٣) وقد ذكر المحقق الكبير الامام النووى أن

(١) تاريخ العالم - المرجع السابق ذكره - المجلد الرابع - الفصل التاسع
والثمانون ص ٤١٧ .

(٢) وهى سورة المنافقون (المدنية) كما فصح الله أمرهم وسرهم فى سورة التوبة
كذلك .

(٣) الآية ١٤ من سورة الحجرات .

أى لم تصدقوا بقلوبكم لان الايمان هو التصديق ، والاسلام هو الدخول فى السلم
والخروج من أن يكون حربيا للمؤمنين باظهار الشهادتين ، أى أن ما يكون من الاقرار
باللسان من غير مواطاة القلب فهو الاسلام وما واطا فيه القلب اللسان فهو الايمان .

الايمان والاسلام يجتمعان ويفترقان وان كل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمنا (١) .

الطائفة الخامسة - الكفار :

وقد بقى من الاوس والخزرج اللتين تكون منهما الانصار جماعة المشركين والكفار (٢) وهؤلاء لم يخرجوا من المدينة بل ولم يستبعدوا من الامة القاطنة فيها بل ادمجوا فيها بنص صريح وذلك في الوثيقة التي كتبها الرسول عليه الصلاة والسلام (٣) .

= راجع : تفسير القرآن الجليل للنسفي - المجلد الثالث ص ٤٠٠ .

وذكر الراغب الاصفهاني ان الاسلام في الشرع على ضربين : أحدهما وهو الذي تذكره الآية الشريفة (قالت الاعراب ١٠٠) وهو دون الايمان وهو الاعتراف باللسان وبه يحقن الدم حصل معه الاعتقاد او لم يحصل والفرب الثاني هو الاسلام اذا كان على الحقيقة .

راجع : الاسلام والايمان للدكتور عبد الحليم محمود - الطبعة الثانية صفحة ٤٧ .

*

(١) راجع : صحيح مسلم بشرح النووي - الجزء الاول (المطبعة المصرية ومكتبتها بالقاهرة) صفحة ١٤٨ .

(٢) المشركون هم من اتخذوا انصارا واربابا من دون الله يعتقدون فيهم النفع والفرد ويستعينون بهم على قضاء الحوائج في الدنيا ويتقربون بهم الى الله زلفى وهم بهذا يشركون مع الله آلهة أخرى من الاوثان والاصنام والكواكب أو يجعلون له أندادا ممن خلق (راجع تفسير المنار الجزء الاول ص ٣٦) .

الكفار فهم العتاة المردة الذين لا ينفع فيهم الهدى ويجحدون الحق وينكرونه ويمعدون الى الكفر بالله أو وحدانيته أو كتبه ورسله وما جاءوا به عن الله تعالى والكافرون صنفان : فمنهم من يعرف الحق وينكره عنادا واستكبارا ومنهم من لا يعرف الحق ولا يريد ولا يحب أن يعرفه ..

راجع : تفسير القرآن الجليل للنسفي المجلد الاول (طبعة ١٩٣٦) ص ١٣ .

وراجع : تفسير القرآن لمحمد رشيد رضا - الجزء الاول صفحة ١٣٩ .

وراجع في موقف الكفار من الرسول عليه السلام تفسير المنار الجزء السادس صفحة ٤٢٢ .

(٣) تاريخ الدولة العربية - لفلهورن - المرجع السابق ص ١١ وراجع تاريخ العالم فصل ٨١ ص ١٦ .

بحيث لا ينتمى الفرد الى تلك الامة الا من طريق العشيرة والقبيلة(١) ولهذا الامر أهمية كبرى فيما يتعلق بأهل الشورى ، اذ أنه كان يوجد ما يمكن تشبيهه بنظام تمثيل الطوائف بالنسبة لبدء الشورى وذلك فيما يتعلق بالانصار والمهاجرين فكنا نرى فى المسائل الخطيرة أن الانصار يبدون رأيهم ثم نجد المهاجرين كذلك لهم رأيهم وقد وضع ذلك تماما فى مسألتين بارزتين:

الاولى : قبل غزوة أحد : اذاستشار الرسول عليه السلام الانصار خاصة فى أى قتال خارج المدينة .

الثانية : هى مسألة اختيار خليفة رسول الله عليه السلام ، اذ كان للانصار رأيهم الخاص فى اجتماع سقيفة بنى ساعدة كما كان للمهاجرين رأيهم الذى اعلنه أبو بكر وكانت له الغلبة فى نهاية الامر .

فاذا أردنا أن نحدد أهل الشورى فى مجتمع المدينة فاننا نلاحظ ما يأتى :

١ - أنه لم يكن أحد من المشركين أو المنافقين أو اليهود معدودا من أهل الشورى عند الرسول عليه السلام رغم أنهم كانوا يعيشون - فى بادئ الامر - فى صعيد واحد مع المسلمين ويعتبرون معهم رعايا الحكومة الاسلامية الجديدة .

٢ - ان الشورى كانت قاصرة على طائفتين فقط هما المهاجرون والانصار أما المسلمون من الاعراب فلم يكن لهم اشتراك فى أمور السياسة والحكم .

(١) جاء فى تلك الوثيقة : «أن تبقى القبائل كما هى وأن تدخل فى الامة كما هى وكذلك ترك رؤساء القبائل كما هم ولم تنقل سلطتهم الى غيرهم كما بقيت على القبائل النفقات المستولة عنها وخصوصا دفع الديه وفداء الاسرى كما أبقي على الولاء للعشيرة والقبيلة» .

راجع : تاريخ الدولة العربية - المرجع السابق - لفلهوزن - صفحة ١٢ .

وراجع : تاريخ العالم المجلد الرابع - المرجع السابق - لهامسرتن - الفصل ٨٩ صفحة ٤١٦ كته الاستاذان عبد الحميد العبادى ويحيى الخشاب .

٣ - أن الشورى لم تكن تصدر من جميع أفراد المهاجرين والانصار وانما تميز من أفراد هذين الفريقين بضعة نفر اشتهروا برجاحة العقل وحسن المنطق فكانوا موضع ثقة الرسول عليه السلام وأهل مشورته في أغلب الامور ومن أشهرهم سعد بن عبادة وسعد بن معاذ من الانصار وعمر بن الخطاب وأبو بكر الصديق من المهاجرين .

٤ - أنه ظهر في الوثيقة التي وضعها الرسول عليه السلام أنه أخذ لنفسه السلطة العليا فهو ينص على أن يرجعوا اليه اذا اختلفوا ليفصل بينهم بالحق وهكذا اختص بالسلطة القضائية وكذلك اختص بالسلطة التشريعية وكذلك كانت له السلطة التنفيذية لانه كان مأمورا بتنفيذ الوحي وأحكامه وهكذا صار النبي عليه السلام الحاكم العام لمجتمع المدينة (١) الذي كان يضم الطوائف الستة التي ذكرناها والذي كان يمتد ليشمل المدينة وضواحيها (٢) . واذا كان الرسول عليه السلام ينفرد بالسلطتين التشريعية والقضائية فان الشورى كانت قاصرة على ما يتصل بالسلطة التنفيذية لاسيما ما يتصل منها بأمور الحرب ومكائد الاعداء ، ولذلك لم يكن أهل الشورى بالضرورة من الفقهاء أو العلماء بل كان منهم أحيانا بعض أفراد عاديي مثل سلمان الفارسي الذي أشار على الرسول صلى الله عليه وسلم بحفر الخندق في غزوة الاحزاب ، وقد قبل الرسول عليه السلام رأي سلمان ومشورته حيث قد جاء نتيجة ما كان له من خبرة حربية فارسية في أمر لم يتح للمسلمين العرب معرفته في ذلك الحين (٣) .

(١) المرجع السابق - تاريخ العالم - الفصل ٨١ صفحة ٤١٦ .

(٢) المرجع السابق - تاريخ الدولة العربية - لفلهوزن - صفحة ١٢ .

ويلاحظ أن المدينة كانت تواجه موقفا صعبا فقد كانت تستعد لمحاربة مكة التي ألّب كفارها عرب الجزيرة العربية على المسلمين ، وقد انتقلت المدينة بعد ذلك من الدفاع الى الهجوم وتم فتح مكة عام ٨ هـ (٦٣٠ م) ويبدو أن هذه هي الحرب الوحيدة بين مدنتين في جزيرة العرب عبر التاريخ (راجع : المرجع السابق ذكره - تاريخ الدولة العربية) .

(٣) راجع : الرسول القائد - تأليف اللواء الركن شيت خطاب ص ٢٢٥ الطبعة الثالثة .

٥ - ولا يمكن القول بأن المسلمين في مجتمع المدينة كانوا جميعاً أهل شورى ، فصحيح أن الرسول عليه السلام كان يطلب إلى «الناس» أن يثيروا عليه بالرأى ولكن من هم أولئك الناس ؟ الواقع أنهم لم يكونوا عامة الناس فالفرد العادي - ومن باب أولى الرسول - لا يمكن أن يطلب النصيح والمشورة إلا من القادر على تقديمها (١) ، ولذلك فقد كان أهل الشورى - كما تذكر بعض كتب التفسير - من زعماء المهاجرين والانصار بالنسبة للشورى في المسائل السياسية والاجتماعية .

٦ - ونحن نستخلص من كل ما سبق أن الشورى لم يكن لها أفراد معينون في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام ، وإنما كان يستشير من صحابته أهل الرأى والبصيرة ويتلقى المشورة ممن يشاء منهم ، أى أن مستشاريه كانوا رجالاً اصطفاهم من خاصته أو صحابته (٢) منهم المكيون المهاجرون ومنهم الانصار من أهل المدينة ، ولكن مما لا ريب فيه أن أولئك وهؤلاء لم يكونوا أفراداً عاديين وإنما كانوا أفراداً ممتازين وبارزين في المجتمع الاسلامي .

(١) اما للاسبقية في الايمان والجهاد في سبيل الله (كعلی بن ابی طالب) .

(٢) واما بالمزايا العقلية والنفسية الظاهرة والصفات الخلقية الرفيعة والرأى السديد الذى يحوز رضاء الرسول عليه السلام وكذلك

(١) راجع : مبادئ نظام الحكم في الاسلام لاساتذنا الدكتور عبد الحميد متولى صفحة ٦٧٧ .

(٢) وفي ذلك يقول الاستاذ أبو الاعلى المودودى : «ومن طبيعة الحركات أن الذين يستجيبون لدعوتها قبل غيرهم هم الذين يكونون أصحاب الداعى وسواعده ورجال مشورته فالذين كانوا السابقين الاولين في الاسلام أصبحوا بطريق قطرى أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم وأهل مشورته ليشاورهم ويعتمد عليهم ولما كثر المستجيبون للحركة الاسلامية أنجبت بنفسها وأبرزت رجالاً كانوا ممتازين عن سائر المسلمين بخدماتهم وتضحياتهم وبصيرتهم وفراستهم ولم يكن انتخابهم قد تم بالأصوات ولكن بما عانوا في حياتهم من المحن والشدائد والتجارب» راجع مؤلفه : نظرية الاسلام وهديه - دار الفكر عام ١٩٦٩ ص ٢٨٥ .

موافقة المؤمنين (وذلك يتمثل في أبي بكر وعمر وعثمان وغيرهم من خيرة الصحابة) .

(٣) وأما بالسيادة في القوم والسودد (مثل زعيمى الانصار سعد بن عباد وسعد بن معاذ) .

(٤) وأما بالنبوغ العلمى والفقهى (مثل عبد الله بن عباس وزيد بن ثابت) .

ويذهب بعض العلماء من المستشرقين الى تسمية أهل الشورى في عهد الرسول عليه السلام بأنهم ممثلوا الارستقراطية الاسلامية التى كانت تحيط به عليه السلام مثل عبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير وسعد بن أبى وقاص وغيرهم والواقع أن ما ينبغى أن نحذر من الوقوع فيه هو أن يذهب بنا الظن الى اعتبار أهل الشورى طبقة أرستقراطية بسبب العصبية أو النسب أو الثراء فلم يكن ثمة أثر لذلك وإنما الحقيقة التى تبدو لنا - ليس من آراء ذلك المستشرق فحسب (يوليوس فلهوزن) - وإنما من دراسة وتحليل طبيعة الحكم الاسلامى فى صدر الاسلام - ان اعتماد ذلك الحكم كان بالدرجة الاولى على أصحاب الكفايات الممتازة وبعبارة أخرى فان أهل الراى والشورى كانوا يمثلون الطبقة الممتازة فى المجتمع الاسلامى، فالاسلام دين مثالى النزعة مثالى المبادئ ، على أن ذلك الراى - فيما يتعلق بأهل الشورى - سيبدو أكثر وضوحا لنا حين نعرض لبيان أهل الشورى فى عصر الخلفاء الراشدين .

الفرع الثالث : أهل الشورى فى عهد الخلفاء الراشدين

(١) فى عهد أبى بكر : ١١ - ١٣ هـ :

كان أبو بكر اذا نزل به أمر دعا كبار المهاجرين والانصار (١) وتشاوروا فيه وقد كانت المدينة المنورة - مقر الحكم الاسلامى -

(١) راجع : السلطات الثلاث فى الاسلام - بحث للاستاذ عبد الوهاب خلاف بمجلة القانون والاقتصاد - السنة السادسة - العدد الرابع - ابريل ١٩٣٦ - صفحة ٤٣٩ - ٤٦٩ .

عامرة بعدد كبير من الفقهاء وأهل الرأي والفتوى وقد قدر ابن القيم عدد الصحابة - أهل الفتوى - بعد وفاة الرسول عليه السلام - بمائة ونيف وثلاثين نفساً من أشهرهم وأبرزهم : عمر بن الخطاب وعثمان ابن عفان وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمر وعبد الله بن مسعود وأنس بن مالك وأبو موسى الأشعري ومعاذ بن جبل وغيرهم .

غير أن أهل الشورى في عهد أبي بكر قد تغير وضعهم عن أهل الشورى في عهد الرسول عليه السلام ، فقد توفي الرسول عليه السلام والحكم الإسلامي يكاد يقتصر على المدينة ومكة أما في عهد أبي بكر فقد بدأت المدينة تمثل دور عاصمة الدولة الإسلامية وبدأت المشاكل السياسية والاجتماعية التي كان يحجبها وجود الرسول عليه السلام تظهر في عهد أبي بكر ، ومن الحقائق التي لا شك فيها أن الاسهام في سياسة الدولة لم يكن أمراً مقررراً لعامة الأمة الإسلامية وإنما انفراد به أهل المدينة وحدهم ومنهم الذين يمثلون الصفوة الممتازة من صحابة الرسول عليه السلام ومنهم القواد والعلماء وأهل التقوى والورع أما الأعراب ، سكان البادية ، الذين بقوا لا يعملون شيئاً مع قطعانهم وفي ديارهم فلم يكونوا يعتبرون متساوين في ممارسة النشاط السياسي مع أهل المدينة بصفة عامة والصحابة البارزين على وجه الخصوص (١) .

وكما كان أبو بكر يمثل مركز المستشار الأول بالنسبة للرسول عليه السلام فإن عمر بن الخطاب كان له نفس المركز لدى أبي بكر ، وبذلك لم يكن كل أهل الشورى سواء وفي منزلة واحدة في عهد أبي بكر ، بل كان ثمة تمايز بينهم مبناه الثقة من ناحية ومركز الفرد ومنزلته من ناحية أخرى . وليس أدل على منزلة عمر لدى أبي بكر من أنه حين حضرته الوفاة أوصى لعمر بالخلافة من بعده بعد مشاورة بعض الصحابة .

(١) راجع : تاريخ الدولة العربية للمستشرق الألماني يوليوس فلهوزن - المرجع السابق - ص ٢٥ ويرى ذلك المستشرق أن هؤلاء الأعراب لم يكونوا يعتبرون مواطنين بالمعنى الكامل بل كادوا ألا يعدوا مواطنين على الإطلاق .

وانصافا للحق فاننا لا نوافق على ما ذهب اليه البعض من أن أبا بكر هدم الشورى في آخر حكمه وأهمل أهلها حتى أنه عهد إلى عمر بن الخطاب بالحكم دون الرجوع إلى أهل الشورى وذلك قول غير صحيح ودحضه ميسور خاصة اذا تذكرنا أن دعاة هذا الرأي هم من الشيعة ومفكريهم الذين لم يكن هدفهم الدفاع عن الشورى بقدر ما كان مهاجمة أبي بكر أولا ثم عمرو وعثمان بعد ذلك واعتبارهم مفتصبين لحق على بن أبي طالب في الخلافة ، وليس صحيحا أن عمر وصل إلى الخلافة بوصية أبي بكر وحدها له بل أنه شاور أهل الرأي والمكانة من الصحابة فيمن يختارون للحكم من بعده فوجدهم يتجهون مثله إلى اختيار عمر خوفا على صالح الأمة الإسلامية وخشية أن يصيبها التفرق وفتنة الخلاف والدولة في مستهل نشأتها والرسول عليه السلام لم يمض على وفاته أكثر من عامين وأعداؤها يتربصون بها على حدودها من الخارج والمتردون والمنافقون يتربصون بها في الداخل (١) ثم لا ينبغي أن ننسى أن الوصية عند الموت قديمة عند العرب وكان يجوز للامير (للقائد) في الحرب بل يجب عليه أن يعين خليفة له ليتولى الأمر بعد موته (٢) ومع ذلك فأبو بكر لم يهمل المشورة ولم يغفل أهل الشورى في ذلك الأمر الهام ، أمر تولية خليفته ، غير أن ما ينبغي أن نستخلصه من هذه الواقعة هو ما ذكرناه من قبل من أن أهل الشورى لم يكونوا عامة الناس ولا جمهور المسلمين وحتى في ذلك الأمر الهام ، أمر تولية الخليفة اعتمد أبو بكر على رأي خاصة أهل الرأي من الصحابة في المدينة ، ومن المسلم به أن من كان خارج المدينة من المسلمين لم يشترك في اختيار عمر للخلافة ولم يشارك مع أهل الشورى بنصيب (٣) .

(١) راجع : تفسير المنار لمحمد رشيد رضا - الجزء الرابع - صفحة ٢٠٢ .

(٢) راجع : تاريخ الدولة العربية - لقلهوزن - المرجع السابق - صفحة ٢٤

هامش رقم ٤ .

(٣) أخرج ابن عساکر عن يسار بن حمزة قال : لما ثقل أبو بكر أشرف على الناس من كوة فقال : أيها الناس ، اني قد عهدت عهدا ، أفترضون به ؟ فقال الناس : رضينا يا خليفة رسول الله فقام على فقال : لا نرضى الا أن يكون عمر فقال =

(٢) في عهد عمر بن الخطاب : ١٣ - ٢٣ هـ :

إذا كان حكم أبي بكر القصير قد حافظ على كيان الدولة الإسلامية في الداخل فإن عمر هو المؤسس الأول للدولة الإسلامية الكبرى والمنظم لحكومتها وقد كان مع أبي بكر يعتبران زعيمى المهاجرين بلا جدال ، وقد تميز عمر بأنه كان مشرفاً على الناس من طوله كأنه راكب ، وكان جهورى الصوت اذا تكلم أسمع وإذا مشى أسرع وإذا ضرب أوجع ولم يكن ليناً ولا كان يتكلم رويداً ويسرع في سيره ولا يبطئ كما يفعل النساك والمتعبدون (١) أما أهل الشورى في عهده فقد أبان عنهم حين خطب بعد توليته أمر المسلمين فقال : «ان الله قد جمع على الاسلام أهله فألف بين القلوب وجعلهم فيه اخوانا والمسلمون فيما بينهم كالجسد : أمرهم شورى بينهم : بين ذوى الراى منهم ولذلك نجد أن عمر قد اهتم بذوى الراى اهتماماً كبيراً وظهر اهتمامه في أمرين :

الاول : أنه كانت له شورى خاصة وشورى عامة (٢) :

فأهل الشورى الخاصة كانوا من أعلام الصحابة مثل عثمان بن عفان وعلى بن أبى طالب ، والعباس بن عبد المطلب وعبد الرحمن بن

== أنه عمر وأخرج الواقدي أن أبا بكر لما ثقل عليه المرض دعا عبد الرحمن بن عوف ثم عثمان بن عفان وشاور معهما سعيد بن زيد وأسيد بن الحضير وغيرهما من المهاجرين والانصار ، في أمر تولية عمر الخلافة فوافقوه ثم كتب له عثمان عهد استخلافه عمر من بعده ثم أمر بالكتاب فختمه ثم أمر عثمان فخرج بالكتاب مختوماً فبايع الناس ورضوا به .

راجع : تاريخ الخلفاء للإمام الحافظ جلال الدين السيوطى - تحقيق محمد محيى الدين - الطبعة الثالثة ١٩٦٤ ص ٨١ .

✱

(١) راجع صفات عمر وسيرته عند الطبرى - الجزء الثانى ص ٢٧٢٨ (مكتبة الاسدى بطهران) .

(٢) راجع : الحرية السياسية في الاسلام - البحث السابق الإشارة اليه للدكتور زكريا البرى بمجلة عالم الفكر - صفحة ١٢١ .

عوف ومن مائلهم وكان يلحق بهم عبد الله بن عباس وهؤلاء كان يستشيرهم في مهام الامور ودقيق المسائل سواء ما تعلق منها بالفتيا والتشريع أو بالقضاء أو بالحكومة ومشاكل الدولة (١) .

أما أهل الشورى العامة فهم كل من له رأى من المسلمين فيعرض عليهم الامر في المسجد بعد أن ينادى بالصلاة جامعة فيقول كل ما بدا لله (٢) .

وبذلك لم يشأ عمر أن يجعل أهل الشورى في عهده من خاصة الصحابة فحسب دون أن يقيم وزنا لرأى أهل المدينة ، بل جعل خطابهم في المسجد وسيلة لاستطلاع رأيهم ، وكان كثيرا ما يلجأ الى هذه الوسيلة في الامور العامة التي تمس مصالح الجماهير .

ونحن نعتقد أن ذلك النهج في مخاطبة المسلمين بعد الصلاة الجامعة بالمسجد لا يمكن أن نستنتج منه أن جمهور المسلمين كانوا هم أهل الشورى في عهد عمر ، أو أنه كان يعتمد عليهم في كل مسائل السياسة وأمر الحكم ، فالواقع أن أهل المشورة كانوا هم خاصته من كبار الصحابة والقراء يجمعهم لاستشارتهم كلما جد أمر كما فعل في مسألة تقسيم الاراضى المفتوحة أو فرض الخراج (٣) .

الامر الثانى : الذى يدل على مبلغ اهتمام عمر بأهل الشورى هو تشدده في المحافظة على أصحاب الراى وأهل المشورة وضنه بهم على العمالة والوظائف العامة في أطراف الدولة تنزيها لأقذارهم وانتفاعا برأيهم (٤) .

(١) الحرية السياسية في الاسلام ، البحث السابق الاشارة اليه للاستاذ زكريا البرى ص ١٣٢ .

(٢) البحث السابق ذكره «الحرية السياسية في الاسلام» للاستاذ زكريا البرى ص ١٣٢ .

(٣) النظريات السياسية الاسلامية تأليف الاستاذ محمد ضياء الدين الرئيس ص ٢٦٦ - الطبعة الرابعة .

(٤) عبقرية عمر - تأليف عباس محمود العقاد - طبعة عام ١٩٦٦ ص ١٢٧ .

وقد تميز أهل الشورى في عهد عمر ، بما تميزوا به في عهد الرسول عليه السلام وفي عهد أبى بكر الصديق بأنهم لا يشكلون مجلسا محددا أعضاؤه معينة مهمته ، فرغم أن عمر أنشأ الدواوين لأول مرة في الحكومة الإسلامية مثل ديوان الجند وديوان الخراج أو بيت المال فإننا نلاحظ أنه لم ينشئ ديوانا للشورى ولم يعين لاهلها مجلسا .

غير أن عمر كان أكثر تجديدا في اختيار أهل الشورى من سلفه أبى بكر ، فهذا قد اعتمد على من يمكن وصفهم بأهل الرأي والحكمة من الصحابة أما عمر فقد أضاف الى هؤلاء عنصرا جديدا هو الشباب . روى يوسف بن الماجشون : أن عمر كان اذا أعياه الامر المعضل دعا الاحداث واستشارهم لحدة عقولهم وبذلك كان يمزج بين أهل الحنكة والتجارب والاناة وبين أهل الحدة والنشاط ممن يناقضونهم في طريقة التفكير والشعور (١) .

ويلاحظ أن عهد عمر تميز بالفتوح الإسلامية الكثيرة فقد تم في عهده فتح فارس والعراق والشام ومصر ، ورغم ذلك فقد ظلت المدينة المنورة هي مركز هذه الدولة المترامية الاطراف ، بل ظل للمدينة مركزها السياسى الذى كان لها في عهد الرسول وخليفته أبى بكر ، ولم يترتب على هذه الفتوح الواسعة ادخال أى نظام للشورى يشرك الاقطار المفتوحة في أمور الحكم وسياسة الدولة الإسلامية المترامية بل لا تكاد نجد هذه المشاركة من العرب المسلمين في جزيرة العرب نفسها طالما كانوا بعيدين عن المدينة (٢) . والغريب في

(١) المرجع السابق - عبقرية عمر للاستاذ عباس محمود العقاد ص ١٢٧ .

(٢) وذلك رأى يذكره الاستاذ محمد أبو زهرة في كتابه : «المذاهب الإسلامية» فهو يقول : ان الذين اختاروا أبا بكر هم أهل المدينة وكذلك الذين بايعوا عمر والذين بايعوا عثمان فالمدينة كانت في هذا تشبه أثينا في عصر بركليس وأهلها وحدهم هم الذين يختارون الامام وقد كان لذلك مبرراته فانها عش الاسلام ومهدده وأهلها حماة الدعوة الإسلامية وغيرها من الجهات الإسلامية لم يكن الاسلام قد استقر فيها بدليل حركة الردة التى كانت عقب وفاة النبی صلى الله عليه وسلم فقد ارتدت العرب جلها وبقيت المدينة ومكة وما كان للمسلمين وهم يفكرون في الامر بعد انتقال =

الامر أن ذلك قد بدا واضحا بعدمقتل عمر والتطلع الى من يخلفه ، فان أصحاب الشورى الذين كان عليهم أن يختاروا الخليفة - لم يكونوا جماعة المسلمين ، ولم يشترك الامصار بأى صورة فى ذلك الاختيار ، بل كانت المدينة المنورة وحدها هى المدينة الرئيسية التى تتقرر فيها أخطر أمور الدولة الإسلامية ، بل وفى المدينة نفسها أغفل شأن الانصار اغفالا تاما ، ومن جهة أخرى لم تتدخل قريش بجملتها فى الامر وكان أهل الشورى هم أقدم ستة كانوا لا يزالون أحياء من أصحاب النبى (١) أما بقية أهل المدينة فلم يكن لهم الا الحق فى

الرسول الى الرفيق الأعلى أن يشركوا معهم فى الاختيار أولئك الأعرا ب الذين كانوا يفكرون فى الانتفاض والارتداد وخلع ربة الاسلام حتى اذا جاء دور على رضى الله عنه كان العرب قد استقروا فى الاقاليم فكان فى الشام طائفة كبيرة منهم وفى مصر والبصرة والكوفة (العراق) كذلك ولكن الذين اختاروا عليا هم أهل المدينة وحدهم وقد قبل على رضى الله عنه أن يكون أهل المدينة وحدهم اصحاب الراى والاختيار ولعله لاحظ فى ذلك أن العرب الذين استقروا فى الامصار كان أكثرهم من بقايا أهل الردة وفوق ذلك لم يكن استقرار حكم الاسلام فيها استقرارا نهائيا وأن الاختيار لا يمكن أن يكون من كل واحد منهم وأن العصبية الجاهلية قد ابتدأت تنبعث فيها ... ولعله كان من الامور التى تحركت فى بعض العرب وأوجدت قلوبهم أن يكون الاختيار بالمسورة قاصرا على أهل المدينة وحدهم وفى الحق أن ذلك كان لا مناص منه ..

راجع ذلك فى كتاب : المذاهب الإسلامية للاستاذ محمد أبو زهرة استاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق بجامعة القاهرة - وهو من مجموعة الالف كتاب التى أصدرتها وزارة التربية والتعليم وارجع لصفحات ١٢٨ - ١٤٣ .

✱

(١) تاريخ الدولة العربية - للمستشرق فلهـوزن : ويذهب فى كتابه هذا الى تشبيه اصحاب الشورى الستة المجتمعين لاختيار واحد منهم للخلافة يتفقون عليه بأنهم كانوا كأنهم مجلس من الكرادلة .

راجع صفحة ٣٨ من الكتاب - وهؤلاء الستة هم : على بن أبى طالب وعثمان بن عفان وسعد بن أبى وقاص وعبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام وعبد الله بن عمر .

المبايعة لمن ينتخب فكان لا بد أن تجيء البيعة بعد الانتخاب (١) وكان لا بد أن تتم البيعة في المدينة (٢) .

غير أنه ينبغي أن نلاحظ أن بسط هذه الوقائع لا يعنى اتجاه النية الى نقدها وينبغي قبل اصدار حكم على هذه الوقائع التروى وأعمال الفكر غير أن مايمكن أن نستخلصه هنا بإيجاز شديد هو أن الشورى في العصر الاسلامى الاول ، وبالذات في عهد عمر ، اعتمدت في الدرجة الاولى على الكيف لا على الكم أى على نوع الرجال لا على عدد الناس ، وسنرى الى أى حد ظهرت آثار تلك السياسة في عهد عثمان بن عفان .

(٣) أهل الشورى في عهد عثمان : (٢٣ - ٣٥ هـ) :

يكاد الحديث عن أهل الشورى في عهد عثمان أن يكون في نفس الوقت حديثاً عن الفتنة الكبرى لسبب بسيط هو أنهم كانوا سبب هذه الفتنة ، فان عثمان لم يسلك مسلك سلفيه أبى بكر وعمر في اختيار أهل الشورى بل كان أول من اعتمد على ذوى قريباه من بنى

(١) يلاحظ أن عمر أوضح سبب اختياره لأهل الشورى الستة فقال لهم : انى نظرت فوجدتكم رؤساء الناس وقادتهم ، لا يكون هذا الامر الا فيكم فلما مات عمر اجتمع هؤلاء نفر في بيت المسور بن مخرمة الا طلحة فانه كان غائباً ولكن سرعان ما ظهر فيهم التنافس ... ثم أن عبد الرحمن بن عوف بعد أن خلع نفسه من الخلافة منعاً للخلاف - أخذ يستشير الصحابة وأمراء الاجناد وأشرف الناس فيمن يصح أن يختار خليفة من بين هؤلاء فكان البعض يشير بعلى والبعض الآخر يشير بعثمان وامضى عبد الرحمن بن عوف ثلاث ليال يستشير الناس ثم جاء وقت صلاة الصبح الى المسجد حيث اجتمع بقية الصحابة وازدحم المسجد بالناس فقال : انى قد نظرت وشاورت فلا تجعل ايها الرهط على أنفسكم سبيلاً ، وقد ظهر أن التنافس قد انحصر بين عثمان وعلى أو بين بنى هاشم وبنى أمية لان الخلافة انحصرت فيهما ولما اختير عثمان للخلافة انقسم المسلمون الى امويين وهاشميين (أو علويين) راجع تفصيل ذلك في كتاب تاريخ الاسلام للدكتور حسن ابراهيم حسن ص ٢٥٤ - المرجع السابق ذكره (الجزء الاول) .

(٢) المرجع السابق : تاريخ الولة العربية ص ٢٨ .

أمية ، فترك لهم الامر كله ، أمر الحكم وأمر السياسة معا(١) ، وكان الامويون شأنهم شأن بني هاشم أسرة النبي عليه السلام يرجعون الى بني عبد مناف ، ولكنهم - أى الامويين كانوا أكثر من بني هاشم مالا وأشد قوة وقد توصلوا الى السيادة فى مكة بفضل زعيمهم الماهر أبى سفيان ، ولما كانت مكة قد فقدت قيمتها السياسية فانهم هاجروا الى المدينة ولم يلبثوا أن صاروا قرييين من دقة أمور الدولة ومنذ عهد أبى بكر وعمر نجد يزيد بن أبى سفيان ونجد بعد موته أخاه معاوية أشخاصا لهم شأنهم الكبير ، وإذا كان بروزهم لم يكن فى المدينة فقد كان فى الامصار فلما تولى عثمان وصل الامويون الى الخلافة بالفعل لان رياسة عثمان كانت رياسة بيته ، فاتخذ ابن عمه مروان بن الحكم كاتباً له فى المدينة (يلاحظ أن وظيفة كاتب كان لها حينئذ شأن كبير وهى تعادل اليوم حامل اختام الملك أو السكرتير الخاص) وقد ترك عثمان الامر لمروان ، فقام هذا يملأ كل مناصب الولاية بأهل قرابته(٢) ونحن لا نبالغان قلنا أن أهل الشورى جميعا كانوا من بنى أمية فى عهد عثمان ، ولذلك أثار عثمان على نفسه زملاءه بقية أعضاء الشورى الخمسة ، كما وجد كبار الصحابة على بنى أمية وساءهم أن يتبوأوا هذه المنزلة السامقة وماضيهم معسوف فى محاربة الاسلام حتى عام الفتح ، ولذلك حاولوا أن يبعدوا عثمان عن هذه البطانة الاموية فلما فشلوا فى ذلك عمدوا الى مناواته وتقويض هيئته فى المدينة وغنذوا سخط الساخطين عليه فيها وفى الامصار(٣)

(١) تاريخ الاسلام السياسى - للدكتور حسن ابراهيم حسن المرجع السابق - صفحة ٢٦٥ الجزء الاول -

(٢) تاريخ الدولة العربية - ليوليوس فلهوزن (المرجع السابق) صفحة ٤٠ .

(٣) ومن ذلك مثلاً : انه لما كانت سنة ٣٤ هـ كتب أصحاب الرسول الى بعض أن اقدموا فان كنتم تريدون الجهاد فعندنا الجهاد وكثر الناس على عثمان ونالوا منه أقبح ما نيل من أحد وأصحاب رسول الله يرون ويسمعون ليس فيهم أحد ينهى ولا يذب الا نفر منهم زيد بن ثابت وفى رواية أخرى مهاجرة انه لما رأى الناس ما صنع عثمان كتب من بالمدينة من أصحاب النبي الى من بالافاق منهم وكانوا قد تفرقوا فى الثغور : انكم انما خرجتم أن تجاهدوا فى سبيل الله تطلبون دين محمد فان دين محمد أفسد من خلفكم وترك فلهمو فاقموا دين محمد فأقبلوا من كل أفق حتى قتلوه .

راجع تاريخ الطبرى : الجزء السادس ص ٢٩٣٦ ، ٢٩٨٣ - المعروف باسم تاريخ الرسل والملوك لابى جعفر محمد بن جرير الطبرى - الناشر : مكتبة الاسدى بطهران .

واذا كنا قد لاحظنا أن نظام الشورى كان يجعل أهل الشورى من أهل المدينة فحسب في عهد أبي بكر وعمر فإننا نلاحظ هنا أنه في عهد عثمان قد تقلص أهل الشورى إلى طائفة من أهل المدينة خاصة ، هي قرابة البيت الحاكم من بنى أمية وعادات عصبية العشائر والقبائل كما كانت وان لبست ثوبا سياسيا يخفى الثارات القديمة والاحقاد والترات الدفينة .

مقتل عثمان وأثره على أهل الشورى :

ولقد كان لمقتل عثمان نتائج خطيرة من ناحية أسلوب الحكم والنظام السياسى فى الدولة الإسلامية وأهم هذه النتائج :

أولا : أن المدينة فقدت مركزها السياسى كمصدر للرأى ومقر لأهل الشورى بل أن الخلافة القديمة انتهت فى مدينة الرسول عليه السلام وانتقلت الخلافة الجديدة بعيدا عنها إلى الامصار وبالدات الكوفة فى عهد على ثم دمشق فى عهد معاوية والدولة الاموية (١) .

ثانيا : خفت صوت الفكر السياسى وضعف تأثير الرأى وتوارى أهل الشورى بعد أن قضى على قداسة الخلافة وصار الحكم فى النزاع عليها إلى السيف .

ثالثا : انتقل مركز الثقل فى الدولة الإسلامية المترامية الأطراف من المدينة المنورة إلى الامصار خاصة وقد هاجرت كثير من القبائل العربية من موطنها إلى المدن والمعسكرات كما انتقل مركز الثقل فى جزيرة العرب نفسها من وسطها إلى الأطراف وقد كان أهل المدينة أنفسهم هم الذين عاونوا على حدوث ذلك لانهم دعوا ثوار الامصار إلى مدينتهم وتركوهم يفعلون فيها ما يشاءون وبذلك تنازل أهل

(١) المرجع السابق : تاريخ الدولة العربية - لفلهوزن ص ٥٢ وما بعده
ويذهب المستشرق المذكور (يوليوس فلهوزن) إلى أن مركزية الحكم (بالمدينة) هى من عوامل ثورة الامصار وعوامل الفتنة الكبرى.

المدينة عن سيطرتهم السياسية الكاملة ويمكن القول أن كبار الصحابة بنوع خاص قد ارتكبوا انتحارا سياسيا لانهم هدموا بأيديهم السيادة الادبية التي كانوا يستندون اليها وذلك لانه اذا كان الامر امر القوة المادية فان غيرهم كان أقوى منهم ومنذ ذلك الحين نزلت جزيرة العرب عن مستواها وفقدت ما كان لها من قداسة (١) وقد زاد من تخلفها هجرة العرب المستمرة منها على نطاق واسع وما لحق المدينة من خراب على أثر تحويل الخلافة عنها بعد عثمان وبسبب هجر الصحابة لها وتفرقهم في الامصار وقد تجسمت هذه المشاكل جميعا في عهد آخر الخلفاء الراشدين : على بن أبى طالب .

(٤) أهل الشورى في عهد على : (٣٥ - ٤٠ هـ) :

تميز أهل الشورى في عهدي أبى بكر وعمر بأنهم كانوا يمثلون الطبقة الممتازة من أهل المدينة المنورة ، أو كما يسميهم البعض الطبقة الارستقراطية من المهاجرين والانصار (٢) (هذا اذا أخذنا المدلول المصطلح عليه من معنى الارستقراطية وهو حكم الطبقة الممتازة وقد سبق أن بينا أن الامتياز لم يك مبناه الاصل والنسب والثراء ، وانما كان مبناه الصفات النفسية والعقلية والشخصية) وقد شهد عثمان مصرع هذا النظام وابتداء التحول الى حكم العامة بدلا من حكم الخاصة ، ونحن نجد اشارة الى هذا التحول في قول عائشة رضى الله عنها في خطبة لها بمكة بعد مقتل عثمان : «ان الذين قتلوا عثمان هم غوغاء أهل الامصار وأهل المياه وعبيد أهل المدينة وأن اصبع عثمان خير من طباق الارض أمثالهم (٣)» ، ولذلك لم يكن غريبا أن ينهج على في الحكم نهجا آخر ، تمثل في طريقة الشورى على وجه الخصوص ، فبينما اعتمد أبو بكر وعمر على خاصة أهل الراى في المدينة ،

(١) المرجع السابق - تاريخ الدولة العربية - ص ٥٤ وما بعدها .

(٢) تاريخ الدولة العربية المرجع السابق ذكره - صفحة ٢٨ .

(٣) تاريخ الدولة العربية المرجع السابق ذكره - صفحة ٥٢ - هامش رقم ٢ .

وبينما ارتكز عثمان على حزب بنى أمية من ذوى قرياه ، اذا بعلى يصدف عن هذا وذلك ، ويعتمد على جمهور الامية الاسلامية ، كما لم يفعل خليفة ممن سبقه ، واذا به يجعل أهل المشورة فى أخطر أمور الدولة هم آلاف الافراد لا أحادهم وجنود الجيش لا قواده ، وقد سار فى ذلك النهج الى المدى الذى أودى فيه بالخلافة نفسها وبمركزه فيها .. فبعد موقعة صفين طلب جنود جيشه قبول التحكيم فلما اعترض على ذلك ومانع فى قبوله هددوه بأن يكون مصيره مصير عثمان ، ومن الغريب أن عليا بعد أن نزل على رأيهم وقفلوا راجعين الى الكوفة أدركوا أنهم خدعوا عن النصر وعن الحقيقة خدعة تعسة ولاموا أنفسهم أشد اللوم ولكنهم فى نفس الوقت لاموا عليا أيضا لانه قبل التحكيم ونزل على رأى لا يثق بصحته ولا يطمئن اليه ولما طلبوا منه النكوص عن رأيه ورفض خرجوا عليه - ويعزو بعض المؤرخين هذا الموقف لعلى بن أبى طالب بأنه اتما وصل الى منصبه (الخلافة) لا من اعلى (كمعاوية مثلا) ولكن من أسفل بل وعن طريق الثورة لا الشورى ، (ويقصد بالثورة هنا الفتنة الكبرى التى اودت بعثمان وبمركز المدينة السياسى) (١) . وكان أهل العراق على وجه الخصوص - يشعرون أنهم هم الذين رفعوه الى منصب الخلافة وهم فى الوقت نفسه أبعد عن روح النظام ، ولقد كانوا يختلفون مثلا عن أهل الشام الذين كانوا قبل الاسلام تابعين لدولة : هى دولة الفسانيين وقد تعودوا

(١) ذلك رأى المستشرق الالماني يوليوس فلهوزن الذى أورده فى كتابه : تاريخ الدولة العربية ص ٤٥ وهو كذلك رأى الدكتور حسن ابراهيم حسن أورده فى كتابه : تاريخ الاسلام السياسى - الجزء الاول صفحة ٢٦٧ فهو يقول : «انتخب أبو بكر عن رضا من الصحابة الذين اجتمعوا بالمدينة (من المهاجرين والانصار) وكذلك شأن عمر وعثمان أما انتخاب على فلم يكن على الصورة التى تم بها انتخاب من سبقوه ، فعند مقتل عثمان مال بعض الثوار الى تولية على وعلى رأسهم ابن سبأ وكان أكثر الصحابة متفرقين فى الامصار ولم يكن بالمدينة سوى عدد قليل منهم على رأسهم طلحة والزبير ، وقد تردد بعض الصحابة فى بيعة على (كسعد بن أبى وقاص وعبد الله بن عمر) وتغلف عن البيعة بعض آخر (كأبى سعيد الخدرى وحسان بن ثابت ومسلمة بن مخلد) .. قال صاحب العقد الفريد : ج ٣ ص ٩٣ : «لما قتل عثمان بن عفان أقبل الناس يهرعون الى على فتراكمت عليه الجماعة فى البيعة وتقدم طلحة والزبير ثم المهاجرون والانصار ثم أقبل الناس فبايعوه» .

على النظام والطاعة بعض التعود . غير أن هذا لا يبدو -
فيما أرى - التفسير الوحيد لمسلك الإمام على في التعويل على رأى
الجماهير الى هذا الحد البعيد ، وإنما لابد كذلك من الرجوع الى
الصفات النفسية والشخصية للإمام على ليسهل تعليل ذلك الأمر ،
فمما لا ريب فيه أن علياً كان - كما قال نيكلسون - يعوزه حزم الحاكم
ودهاؤه ، برغم ما كان يمتاز به من الفضائل الكثيرة ، فقد كان نشيطاً
ذكياً فقيهاً بطلاً في الحرب وفيما يشرف الخصومة ، فصيحاً ، ولكن
كانت تنقصه الحنكة السياسية وعدم التردد في اختيار الوسائل
العملية لتثبيت حكمه وقد أدى اعتماد على في حكمه على جماهير
المسلمين بدل الاعتماد على أولى الأمر منهم وأهل الحل والعقد الى
ضياع مركز أهل الرأى ونسيان وظيفتهم وانطلقت الجماهير من
عقال الامتثال والطاعة لاولى الأمر وأهل المشورة الى فوضى التحلل
من كل ذلك فظهر الانشقاق في الشام والخوارج في العراق والشيعة
والسبئية ولم يعد أهل الشورى كما كانوا في عهد أبى بكر وعمر
وعثمان هم ذلك الرهط أو الفريق من الصحابة في المدينة ممن اشتهروا
برجاحة الرأى ولكن أصبح أهل الشورى منذ عهد على هم رؤساء
القبائل والعشائر في العراق الذين كانوا يمسكون زمام سواد الناس
وهم أيضاً الشيعة الذين قاموا بمظاهرات عاطفية خيالية وخرج من
صفوفهم السبائية (١) الذين زعموا أن علياً هو الروح الالهى المتجسد
وأنه وارث النبوة ثم تلقف مذهبهم غير العرب ليقضوا على الارستقراطية
العربية (التي تصوروها) ويزيلوا الفرق بين الفرس والعرب وبين
السادة والرعية وبذلك تسربت عوامل الفوضى والعصبية التى اذكى
أوارها التنافس القديم المعهود بين القبائل العربية وبعضها وأصبح
الرأى السياسى هو لتلك القبائل وما تستطيع كل قبيلة أن تقدمه من
تحزب وعصبية (٢) .

(١) نسبة الى يهودى يمنى هو عبد الله بن سبأ - المرجع السابق تاريخ الدولة
العربية - ص ٥٤ وما بعدها .

(٢) وفي وسط تلك الفوضى سرى السم الى الفوارق والخلافات القبلية من جراء
الرأى السياسى والخلافات الحزبية فكان يحدث أن يستظهر الوالى بقبيلته على غيرها -

وهكذا اندثر أهل الحل والعقد (أهل الشورى) بعد عثمان والفتنة الكبرى وانتقل زمام الراى الى الفرق والاحزاب الدينية اسما والسياسية عملا وفعلا وليت الصراع بين هذه الاحزاب والفرق قام على أساس أيولوجى (فكرى وعقائدى) ، مبنيا على تباين الآراء واختلاف المذاهب اذن كان الامر اقل شرا ، ولكن الخلاف - كما رأينا - قام على أساس العصبية والاهواء ودعاوى العصبية الجاهلية التى يمجها ويبطلها الاسلام .

ولا يفوتنا أن نفصل ذكر النتيجة التى نخلص اليها من هذا البحث عن أهل الشورى ، وهى أن أهل الراى والشورى ينبغى دائما أن يصانوا بعيدا عن الغرض وعن الاهواء والاحزاب فهم الرأس الفكر والعقل المدير للامة ، فكما يجب صون العقل عما يرديه أو يذهب صوابه من آفة أو خمر فكذلك يجب صون أهل الراى وجماعة

= من القبائل وعند ذلك كانت قبيلته التى يتخذها عدله فى ولايته تشاركه فى الحكم والراى وفى المزايا التى كانت تتمثل فى الوصول الى المناصب والاستفادة من المال الحكومى او هو نفس ما تفعله الاحزاب السياسية فى بعض الدول فى العصر الحديث) وليت الامر وقف عند ذلك الحد بل كانت تتولى دفة الامور مع كل عامل جديد قبيلة جديدة فكان الامر ينتهى بأن تقع قبيلة الوالى المخلوع أو القديم مع قبيلة الوالى الجديد المعين فى عداء مرير ونزاع مستحكم وهكذا حل محل التنازع القديم بين بكر وتميم التنازع بين قيس وتميم أولا ثم بين الازد وقيس وأخيرا بين ربيعة وقيس ضد تميم . أما المدينة المنورة فبعد أن كانت حاضرة الدولة وعاصمة الراى ومقر أهل الشورى فقد أسدل عليها ستار الهمال واقتصر دورها على أن تكون مقرا للتراث الاسلامى وملاذا لطبقة أهل الراى التى أزيلت عن مكانها الطبيعى وكانت العبرة التى خرج بها أفراد هذه الطبقة هى كراهية مفاسد السياسة التى أوصلت المسلمين الى هذا الدرك مما ترتب عليه أن ظهر فى التفكير الاسلامى (السياسى) اتجاه شبيه بالاتجاه الانجليى ، يسعى للابتعاد عن السياسة باعتبار أنها فتنة ولا يثق بمزاعمها الدينية وكان لهذا الاتجاه الجديد ممثلون بلغوا النبل وقمة الحكمة والورع منهم على سبيل المثال سعيد بن المسيب فى المدينة المنورة والحسن البصرى فى الكوفة .

(راجع : تاريخ الدولة العربية - المرجع السابق ذكره - هامش (1) ص ٥٦ .

الشورى عما يردى الاممة كلها ببعادهم عن مزالق الهوى ومواطن
الشبهات (١) .

خاتمة : ونرى أن نختم هذا الفصل عن أهل الشورى
بالكلام عن مجلس الشورى بالاندلس .

مجلس الشورى بالاندلس :

ذهب بعض العلماء (٢) الى أنه كان يوجد في صدر الاسلام مجلس
للشورى في عهد الرسول عليه السلام وفي عهد الخلفاء الراشدين ،
والواقع أننا لا نجد مثل هذا المجلس الا في عهد لاحق (في عهد الامويين)
وفي الاندلس (٣) ، وهو ما سوف نتناوله بالكلام فيما يلي :

(١) راجع راي استاذنا الدكتور عبد الحميد متولى في هذا الصدد - راجع
مؤلفه : القانون الدستورى والانظمة السياسية - الطبعة الرابعة عام ١٩٦٦
صفحة ١١ - ١٣ .

(٢) يبدو أن الذى جعل أولئك العلماء يذهبون الى وجود مجلس للشورى في صدر
الاسلام الترجمة غير الدقيقة لاصطلاح الصحابة وممن ذهب الى القول بوجود
مجلس للشورى في صدر الاسلام : العالم الباكستانى الكبير أبو الاعلى المودودى
(راجع كتابه نحو الدستور الاسلامى) وكذلك المستشار على على منصور (راجع كتابه :
نظم الحكم والادارة في الشريعة الاسلامية والقوانين الوضعية ص ٢٠٦ ، ٢٠٧ حيث
يذكر : ...) وكان الرسول عليه السلام يتخذ من أهل البصرة مجلسا للشورى
وكتابا وامناء للسر بلغ عددهم اثنين واربعين وقيل زادوا عن ذلك بكثير وكان يقسم العمل
بينهم - وراجع في الرد عليهم : كتاب : مبادئ نظام الحكم في الاسلام لاستاذنا
الدكتور عبد الحميد متولى صفحة ٦٨٦ .

(٣) من الجدير بالذكر أن الحكم الاسلامى بالاندلس مر بثلاث عهود متميزة :
العهد الاول : عهد الولاة (وكانت الاندلس فيه ولاية تتبع الخلافة الاسلامية
الاموية في دمشق وقد كان ذلك لفترة قصيرة من الزمن (من عام ٧١٢ الى عام ٧٥٦ م) (٤٤)
سنة) .

العهد الثانى : عهد الخلافة (وقد أصبحت فيه الاندلس خلافة اسلامية
مستقلة عن الخلافة العباسية في بغداد وذلك من عام ٧٥٧ الى عام ١٠٣١ م (٢٧٤ سنة) .

العهد الثالث : عهد ملوك الطوائف : ظهر على انقاض الخلافة الاموية مجموعة من
الدويلات الصغيرة بلغ عددها نحو العشرين وقد ظلت في تطاحن ومشاحنات وتفرق حتى
سقطت الواحدة تلو الاخرى تحت نفوذ المسيحيين ثم انتهى الامر بطرد المسلمين من

انشاؤه وتكوينه :

لم يعرف مجلس الشورى بالاندلس في العهد الاول (عهد الولاة) لان البلاد كانت مجرد ولاية من ولايات الدولة الاموية تابعة لمقر الخلافة في دمشق ولم يكن للوالى فيها استقلال بالامر ، فلما تولى عبد الرحمن الداخل حكم الاندلس عام ٧٥٧ م أصبحت فيها خلافة مستقلة وعمل الامويون هناك على تثبيت حكمهم بعدة وسائل منها : السير على جملة قواعد في الحكم تؤدي الى اظهار هيبة الحكم في قلوب الناس وتمكين النظام من قلوب الرعية مع مراعاة احوال الشريعة في كل الامور (١) ولذلك نجد ان الخلفاء الامويين بالاندلس لم ينفردوا بالحكم بل كان الحكم شورى على الوجه التالى .

أولا - مجلس الشورى :

لم يكن مجلس الشورى منتخبا يختاره الشعب في الاندلس وانما كان يتكون بالتعيين من الخليفة ، وكانت مهمة هذا المجلس المعاونة في شئون الحكم ومساعدة الخليفة في تدبير امور الدولة ولم يكن عدد أعضائه كبيرا بل كان كما ذكر التلمساني في «نفح الطيب» يتكون من «جماعة للاعانة والمشاورة ويخصهم صاحب الدولة بالمجالسة»

= اسبانيا وامتد حكم الطوائف نحو أربعة قرون ونصف (من عام ١٠٣١ الى عام ١٤٩٢ م) (٤٦١ سنة) .

راجع : تاريخ العرب في اسبانيا : تأليف وترجمة محمد دياب بك - المطبعة الجمالية بمصر عام ١٩١٣ .

وراجع : تاريخ الاسلام السياسى والدينى والثقافى والاجتماعى - الجزء الثالث للدكتور حسن ابراهيم حسن .

وراجع تاريخ العرب : المجلد الثانى : ألفه بالانجليزية : فيليب خورى وترجمه الاستاذ محمد مبروك نافع - الطبعة الثالثة عام ١٩٥٢ .

(١) راجع كتاب : نفح الطيب من غصن الاندلس الرطيب للتلمساني - تحقيق الاستاذ محمد عبد الحميد - الجزء الاول - مطبعة السعادة (عام ١٩٤٩) صفحة ١٦٨ وما بعدها . . .

ويضم هذا المجلس الى جانب كبار رجال الدولة - بعض أمراء البيت الاموى الحاكم وكان الخليفة يرأس هذا المجلس بنفسه (١) .

ثانيا - مجلس الوزراء :

والى جانب مجلس الشورى سالف الذكر ، عرف الحسك في الاندلس نظام الوزراء ويتكون هذا المجلس لا من وزراء بالمعنى المعهود في الخلافة العباسية أو الفاطمية وإنما من رؤساء الدواوين الحكومية الذين كان يطلق على كل منهم اسم الوزير كما يذكر ابن خلدون (٢) .

والذى نستخلصه مما ذكره المؤرخون أن مجلس الشورى كان صاحب الكلمة العليا في الدولة طالما كان الخلفاء أقوياء يمسكون بأزمة الحكم في أيديهم فعلا ، ولكن لما ضعف الخلفاء الامويون ازداد

(١) راجع : مقدمة ابن خلدون صفحة ٢٠٨ .

وراجع : تاريخ العرب : تأليف فيليب خورى - المرجع المشار اليه آنفا :
المجلد الثانى : الكتاب الرابع : الفصل ٢٨ - صفحة ٦٨٣ .
وراجع تاريخ الاسلام السياسى والدينى والثقافى والاجتماعى - الجزء الثالث -
تأليف الدكتور حسن ابراهيم حسن - صفحة ٢٦٣ .

(٢) وكان يرأس هذا المجلس ويشرف على أعمال أصحاب الدواوين الحاجب غير أنه ينبغي أن يلاحظ أن الحاجب عند الامويين بالاندلس لا يقصد به ذلك الموظف الذى يحجب الخليفة عن الخاصة والعامة كما كانت الحال عند الخلفاء الامويين (في دمشق) والخلفاء العباسيين والفاطميين (في القاهرة) وإنما قصد به من يتولى منصب (الوزير الاول) أو رئيس الوزراء بمعناه المعروف وكان الوصول الى منصب الحاجب يتم باختيار الخليفة ويذكر فيليب خورى أن الحاجب ذا نفوذ عظيم حيث كان الوزراء لا يتصلون بالخليفة الا عن طريقه - أما الوزراء (رؤساء الدواوين) فكان يليهم في المرتبة الكتاب الذين كانوا يشرفون على مختلف الدواوين .

راجع : مقدمة ابن خلدون صفحة ٢٠٨ .

وراجع : تاريخ الامهات السياسى والدينى والثقافى والاجتماعى للاستاذ الدكتور حسن ابراهيم حسن - المرجع السابق ذكره - الجزء الثالث صفحة ٢٦٣ وما بعدها .

وراجع : تاريخ العرب : تأليف فيليب خورى - المرجع السابق ذكره
صفحة ٦٨٣ .

نفوذ الحاجب حتى أن الخليفة لم يعد له من الامر شيء بجانبه وأصبح للحاجب الكلمة العليا في شئون الدولة (١) ، وجدير بالإشارة أن الحاجب كان يلقب في الاندلس بلقب النائب أيضا (وذلك لنيابته عن الخليفة) وكذلك كان يلقب أحيانا بذي الوزارتين ، كما يبدو أن وظيفة الحاجب وبعض المناصب الكبرى (كالوزراء) كانت متوارثة ويتضح ذلك من قول التلمساني (٢) في نفح الطيب : «وكانت هذه المراتب (يقصد الحاجب والوزراء) لضبطها عندهم كالمتوارثة في البيوت المعلومة حتى كانت ملوك الطوائف فكان الملك منهم لعظم اسم الحاجب في الدولة الاموية وأنه كان نائبا عن الخليفة يسمى نفسه الحاجب فكان هذا المنصب (الحاجب) أعظم منصب تنوفس فيه وظفر به (٣) .

ثالثا - الفقهاء المشاورون :

ذكرنا ان الخلافة الاموية بالاندلس اعتمدت في الحكم على مجلس الشورى الذى يرأسه الخليفة بنفسه واعتمدت كذلك على مجلس الوزراء الذى كان يرأسه الحاجب (الوزير الاول) (٤) وبجانب هذين المجلسين لجأ الخلفاء الى استشارة العلماء من فقهاء المذاهب الاسلامية

(١) المرجع السابق : تاريخ الاسلام السياسى والدينى والثقافى والاجتماعى للاستاذ الدكتور حسن ابراهيم حسن - صفحة ٢٦٢ من الجزء الثالث .

(٢) راجع كتاب : نفح الطيب من غصن الاندلس الرطيب - للتلمساني - الجزء الاول تحقيق الاستاذ محمد عبد الحميد - مطبعة السعادة - صفحة ١٩٨ .

(٣) وقد ازداد نفوذ هذا المجلس (مجلس الوزراء) بازدياد نفوذ الحاجب حتى وصل به الامر الى حد تقرير الفاء الخلافة الاموية نفسها عام ١٠٣١ م .
راجع : تاريخ العرب : المجلد الثانى تأليف فيليب خورى - المرجع السابق
صفحة ٦٦٦ .

وراجع : تاريخ ابن خلدون : الجزء الرابع صفحة ١٥٢ .

وراجع : تاريخ المقرئ : الجزء الاول صفحة ٢٨٦ .

وراجع : تاريخ ابن عطارى : الجزء الثالث صفحة ١٥٠ .

وراجع : تاريخ ابن الاثير : الجزء التاسع صفحة ١١٨ .

المختلفة خاصة مذهب الإمام مالك (الذي ساد فقهه بالاندلس) وكان الفقهاء المشاورون يتمتعون بمنزلة كبيرة لدى الخلفاء ولدى جمهور المسلمين في الاندلس وكان الفقيه منهم يسمى «المشاور» ولم يكن هؤلاء الفقهاء يعقدون مجلسا منتظما للجلسات بل كان الخليفة يستدعيهم لمجلسه (ثم أصبح الحجاج يستدعيهم بعد ذلك حين ضعف نفوذ الخليفة) كما أن الفقهاء كانوا كثيرا ما يترددون على مجلس الخليفة أو الوزير إذا عن لهم ما يريدون إبداءه وكانوا يتمتعون بآئفة كبيرة واعتزاز شديد بكرامة العلم ومركزهم كعلماء حتى بالنسبة للخلفاء أنفسهم (١) .

(١) ومن أمثلة ذلك ما أورده التلمساني في نفح الطيب : من أن الفقيه المشاور أبو ابراهيم (من علماء المالكية) دعى لحفل في قصر الخلافة فلم يذهب واعتذر للخليفة بأنه يجب أن يبقى من طبقة العلماء بقية يحافظون على مكانتهم ويتأون بأنفسهم عما يمتن كرامتهم أو ينقص من أقدارهم . . . كما كان يحدث أحيانا أن الفقيه المشاور يعتذر عن مقابلة الخليفة إذا استدعاه الخليفة وهو يلقي درسه بجامع قرطبة الكبير على طلابه مفضلا إتمام محاضراته أو درسه على التوجه إلى القصر أو مرجئا مقابلة الخليفة لحين الفراغ من إتمام الدرس ومن أجل ذلك كبرت منزلة هؤلاء العلماء والفقهاء في أعين الناس وعظموهم ووقروهم . راجع : تفاصيل هذه الأمثلة وغيرها في المرجع السابق ذكره : نفح الطيب من غصن الاندلس الرطيب للتلمساني - الجزء الأول صفحة ٣٥٢ وما بعدها .

الفصل السادس

الشورى ومبدأ سيادة الامة

يرى بعض العلماء من المحدثين - أن مبدأ الشورى فى الاسلام ينطوى على الاخذ بمبدأ سيادة الامة ، وهم يستندون فى رأيهم هذا الى بعض الاسانيد ، كما يستندون الى آيات من القرآن الكريم يعتقدون أنه يمكن أن يستنبط من معناها ما يؤيد رأيهم ، وسوف نورد فيما يلى الاسانيد المختلفة التى يعتمدون عليها ثم نعقب ذلك بالرد عليها ومناقشتها :

أولاً : يقول أولئك العلماء أن الامة فى الاسلام تعد صاحبة الحق فى تولية رئيس الدولة ولها كذلك الحق فى عزله عن منصبه اذا رأت المصلحة العامة فى ذلك ، وهذا يعنى أن رئيس الدولة انما يستمد سلطته من الامة ، والامة على هذا تعتبر مصدر السلطات وصاحبة السيادة ، والعلاقة بين الامة وبين رئيس الدولة الذى تختاره هى علاقة تعاقدية أى تقوم على أساس فكرة العقد الاجتماعى ، وتبدو العلاقة التعاقدية هنا فى نيابة أهل الحل والعقد عن الامة فى مبايعة رئيس الدولة ، فأهل الحل والعقد فى الواقع انما يمثلون الامة صاحبة السيادة (١) .

(١) من العلماء الذين يرون هذا الراى : الاستاذ محمد بخيت الطيمى - مفتى مصر السابق - وذلك فى مؤلفه : حقيقة الاسلام وأصول الحكم حيث يقول فى ص : ٣٠ « أن مصدر قوة الخليفة هى الامة وأنه يستمد سلطانه منها وأن المسلمين هم أول امة قالت بأن الامة هى مصدر السلطات كلها قبل أن يقول ذلك غيرها من الامم ... » كما يقول أيضاً فى صفحة ٢٤ : « ... ومن هذا نعلم أن المسلمين بعد وفاة النبى صلى الله عليه وسلم ومبايعتهم أبا بكر الصديق كانوا أول من من أن الامة مصدر جميع السلطات وانها هى تختار من يحكمها . كما أن مصدر القوة التى تعطى للامام هى الامة الاسلامية ممثلة فى أهل الحل والعقد منها » . راجع مؤلفه : حقيقة الاسلام وأصول الحكم طبعة القاهرة ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٥ م .

ثانيا : ويستدل هؤلاء العلماء ببعض آيات من القرآن الكريم
وببعض الاحاديث النبوية الشريفة يرون أنه يمكن أن يستنبط منها
الدليل على أن الاسلام يأخذ بمبدأ سيادة الامة . فمن تلك الآيات
قول الله تعالى :

١ - يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى
أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ ... (من الآية ١٣٥ من سورة النساء) .
وقوه تعالى :

٢ - «... وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ، وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ
وَالْعَدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ ، إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ (من الآية ٢ من سورة المائدة)

= (.) كما يذهب الى هذا الرأي ايضا الاستاذ عبد الوهاب خلاف في مؤلفه :
السياسة الشرعية حيث يذكر في صفحة ٢٨ منه : ومن هذا يتبين أن دعائم الحكومة في
الاسلام هي الشورى ومسئولية أولى الامرواستمداد الرئاسة العليا من البيعة العامة
وهذه دعائم تعتمد عليها كل حكومة عادلة لان مرجعها كلها أن يكون أمر الامة بيدها وأن
تكون هي مصدر السلطات .

راجع مؤلفه : السياسة الشرعية أو نظام الدولة الاسلامية في الشئون الدستورية
والخارجية والمالية طبعة المطبعة السلفية بالقاهرة سنة ١٣٥٠ هـ .

(.) ومن يرى ذلك السراى كذلك الاستاذ محمد رشيد رضا صاحب تفسير
النار اذ يقول فيه : الحكم في الاسلام للامة... وقد صرح كبار النظار من علماء
الاصول بأن السلطة في الاسلام للامة... يتولاها أهل الحل والعقد الذين ينصبون
عليها الخلفاء والائمة ويعزلونهم اذا اقتضت المصلحة عزلهم .

راجع : تفسير النار - الجزء الحادى عشر صفحة ٢٦٤ الطبعة الاولى عام ١٣٤٩ هـ.

(.) ونجد من هذا الراى أيضا الدكتور محمد يوسف موسى فهو يقول .

«ان مصدر السيادة هو الامة وحدها لا الخليفة وذلك لانه وكيل عنها في أمور
الدين وفي ادارة شئونها حسب شريعة الله ورسوله وهو لهذا يستمد سلطانه منها
ولهذا حق نصحه وتوجيهه وتقويمه ان أساء بل ولها حق عزله فيكون من المنطق أن يكون
مصدر السيادة هو الموكل الاصيل لا النائب الوكيل وهذا ما قال به جمهور الفقهاء
والفقه السياسي من المسلمين القدامى والمحدثين» .

راجع مؤلفه : نظام الحكم في الاسلام - الطبعة الثانية عام ١٩٦٤ صفحة ٧٥ .

وبجانب هاتين الآيتين ففي القرآن الكريم آيات أخرى عديدة نجدها كذلك يتجه الخطاب فيهما مثلها إلى الأمة الإسلامية ، مما يمكن أن نستدل منه على أن تلك الأمة هي التي تحمل مسئولية إقامة شريعة الله تعالى ورعاية المصالح العامة وهي تعد بهذا مصدر السيادة وأساس السلطات من وجهة نظر الإسلام (١) .

ويربط الاستاذ الكبير أبو الأعلى المودودي بين مبدأ الشورى في الإسلام وبين مبدأ سيادة الأمة ربطاً تاماً فنراه يقول : «ومبدأ سيادة الأمة الذي نص عليه الإسلام في قوله تعالى: «وشاورهم في الأمر» وفي قوله سبحانه : «وأمرهم شورى بينهم» - وهو المبدأ الذي وصلت الإنسانية إلى إقراره بعد كفاح طويل ... ولذلك يجب أن يستمر هذا المبدأ في ظل الدولة الإسلامية .

ويقول الاستاذ المودودي أيضاً : «وجود البرلمان كسلطة للرقابة إلى جانب أن الحاكَم نفسه يتم انتخابه عن طريق الشعب في الدولة المسلمة ، يكفلان سيادة الأمة (٢)» .

وأما الأحاديث النبوية الشريفة فيذكرون منها في هذا الصدد قول الرسول عليه الصلاة والسلام : «لا تجتمع أمتي على ضلالة» فإن هذا الحديث الشريف يفيد - فيما يرون - أن الأمة الإسلامية متى اجتمعت على رأى معين كان هو الصواب ويجب أن يؤخذ به لأنه صدر من صاحب الحق في السيادة (أى من الأمة) (٣) ...

(١) راجع : نظام الحكم في الإسلام للدكتور محمد يوسف موسى الطبعة الثانية ١٩٦٤ صفحة ٧٤ .

(٢) راجع : نحو الدستور الإسلامى للاستاذ الكبير أبو الأعلى المودودي (أمير الجماعة الإسلامية بباكستان) - طبعة المطبعة السلفية بالقاهرة عام ١٣٧٢ هـ - صفحة ١٣٢ .

(٣) نظام الحكم في الإسلام للدكتور محمد يوسف موسى - المرجع السابق ذكره : صفحة ٧٤ .

الرد على هذا الرأى :

ان تلك المحاولة للربط بين مبدأ الشورى كما جاء به الاسلام وبين مبدأ أو نظرية سيادة الامة بمفهومها المعروف فى الفقه الدستورى الحديث ، ليست الامحاولة لخلق مشكلة فقهية بالغة التعقيد - وأنه لىبدو لنا أن الذى دعا أولئك العلماء الى محاولة الربط بين المبدأين المذكورين (الشورى وسيادة الامة) هو محاولة التقليد ونزعة التأثير بأراء العلماء والفقهاء الغربىين وكذلك خشية أولئك العلماء أن يعاب على التفكير الفقهى الاسلامى أنه لا يوجد به مكان لكل نظرية سياسية أو دستورية قديمة أو حديثة .

بىد أن تلك المحاولة للربط بين المبدأين وايجاد علاقة بينهما هى فى الحقيقة محاولة لا تستند الى أساس علمى سليم ويمكن الرد على تلك الاسانيد التى سيقى لتبريرها بما يأتى :

اولا : أن مبدأ سيادة الامة هو ثمرة نظرية حديثة المنشأ فرنسية المنبت فقد كان فيليب بو « Phillipe pot » الفرنسى هو أول مفكر تكلم عن فكرة سيادة الامة وذلك فى عام ١٤١٤ حين قرر امام الهيئة النيابية التى كانت تمثل الطبقات فى فترة ما قبل الثورة الفرنسية والتى كان يطلق عليها : Les Etats Generaux وذلك عند بحث موضوع الوصاية على الملك القاصر شارل الثامن أن الشعب الفرنسى هو وحده صاحب السيادة وهو الذى يهب الملك هذا الحق ، فطالما أن الملك قاصر فانه يكون للشعب الفرنسى أو الجمعية النيابية التى تمثله الحق فى الوصاية عليه ، هذا مع ملاحظة أن الامراء الفرنسىين كانوا يرون فى ذلك الحين أنهم هم وحدهم أصحاب الحق فى تنظيم الوصاية على الملك القاصر دون الشعب الفرنسى ، ولما جاءت الثورة الفرنسية قررت أن السيادة للامة وحدها (١) .

(١) كان استعمال اصطلاح «السيادة» : « Le Severgnité » فى الكتابات السياسية قد ذاع منذ القرن السادس عشر بأوروبا وذلك بعد أن خرج المفكر الفرنسى «جان بودان» بكتابه «الجمهورية» الذى نشره عام ١٥٧٦ : اسم ذلك الكتاب

فليس من صواب الرأي اذن أن نحاول ارجاع جذور تلك النظرية الى أحكام الاسلام والى التفكير الاسلامي القديم ، فنحن لا نجد في كتابات الفقهاء والمفكرين المسلمين القدامى أية اشارة الى نظرية سيادة الامة أو الاعتماد على مفهومها أو نتائجها كما أننا لا نجد عندهم هذه المحاولة للربط بين مبدأ الشورى وبين مبدأ سيادة الامة كما فعل أولئك العلماء المحدثون في عصرنا الحاضر ، والواقع أننا نجد ان المفهوم الحديث لمبدأ سيادة الامة لم يتضح الا في اعلان حقوق الانسان وهو الاعلان الذي أصدرته الجمعية الوطنية : « L'Assemblée Nationale » في ٢٦ أغسطس ١٧٨٩ ونصت المادة الثالثة منه على أن : «الامة هي صاحبة السيادة ومستقرها» وقد تكرر النص على مبدأ سيادة الامة في دستور ١٧٩١ ثم نص عليه بعد ذلك في دستور السنة الثالثة عام ١٧٩٥ وهكذا جعلت الثورة الفرنسية من نظرية سيادة الامة قاعدة دستورية عامة أخذت في الديوغ والانتشار في معظم الدول (١) .

ثانيا : ان مفهوم الامة في الاسلام يختلف كثيرا عن مفهوم الامة في الفقه الدستوري الحديث : فبينما يعرفها هذا الفقه بأنها : «جماعة من الناس مستقرة على بقعة معينة من الارض وتجمع بين افرادها الرغبة المشتركة في العيش معا» (٢) اذا بنا نجد أن «الامة» في الاسلام لها مدلول آخر يختلف عن ذلك المفهوم : فأحيانا قد يقصد

« Six livres de la republique » وقد استعمل جان بودان في هذا الكتاب اصطلاح السيادة ثم ذاع بعد ذلك استعمال هذا الاصطلاح في فرنسا ثم في أوروبا .

راجع : المدخل في علم السياسة : للدكتور بطرس بطرس غالى والدكتور محمود خيرى عيسى - صفحة ٤٠٣ - طبعة ١٩٥٩ ادار الطباعة الحديثة) .



(١) راجع : القانون الدستوري للدكتور السيد صبرى - صفحة ٤٦ .

(٢) راجع : القانون الدستوري والانظمة السياسية لاساتاذنا الدكتور عبد الحميد متولى صفحة ٢٥ .

يلفظ الامة بعض أفرادها فحسب وذلك يتضح من قول الله تعالى :
«ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر
وأولئك هم المفلحون» (١) - فهنا نجد أن قول الله تعالى (ولتكن منكم
أمة) يستفاد منه أن المقصود بالامة ليس كل أفراد المسلمين وانما يتجه
الخطاب الى قسم منهم فحسب ، بدليل وجود لفظ (منكم) والراجع
لدى علماء التفسير أن تلك الجماعة من الامة التى يريد الله أن تدعو
الى الخير وتأمرو بالمعروف وتنهى عن المنكر هى جماعة المؤمنين (٢)
وظاهر أن الامة بهذا المعنى أى باعتبارها جزءا فحسب من جماعة
الناس ، هو أمر لا يتفق مع مفهوم الامة الذى تعرفه نظرية سيادة
الامة بمعناها الفقهي الحديث وحتى بالنسبة للآية التى استند اليها نفر
من العلماء كدليل على أن الاسلام يأخذ - طبقا لمبدأ الشورى - بمبدأ
سيادة الامة - وهى قول الله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين
بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين» فاننا نجد أن
الخطاب فى هذه الآية موجه الى «الذين آمنوا» وهم قليل من
المسلمين وليسوا كل أفراد الامة بمعناها المعروف (٣) .

ثالثا : وحتى بالنسبة للنتائج التى تترتب على مبدأ سيادة الامة
فاننا نجد اختلافا كبيرا بين الفكر الاسلامى والفقهاء الدستوري حول
هذا الموضوع : فاحدى نتائج هذا المبدأ : أن يكون لارادة الامة
«السلطة العليا» أو «السيادة» التى لا توجد سلطة عليا أخرى أعلى
منها ، ومظهر تلك السلطة هو القانون الذى يعبر عن سيادة الامة،
ولكن كيف نطبق ذلك بالنسبة للاسلام ؟ وهل يمكن أن يكون
التشريع فى الاسلام هو التعبير عن ارادة الامة التى نجد غالبية أفرادها
مسلمين اسما فحسب ؟ أم أن التشريع على عكس ذلك - انما يعبر

(١) آية ١٠٤ من سورة آل عمران .

(٢) راجع : تفسير ابن جرير الطبرى - طبعة دار المعارف الجزء السابع : صفحة

١٠ .

(٣) راجع : مدلول «المؤمنين» والفرق بينهم وبين المسلمين فى الفرع الثانى من

المبحث الاول بهذا الباب .

أولا - بالنسبة للإسلام - عن أحكام الشريعة الإسلامية وأن هذه الأحكام هي التي يجب أن يكون لها السيادة : أو السلطة العليا (١) ...

رابعاً : ولذلك نجد أنه - يبدو غريباً حقاً - كما يذكر أستاذنا الدكتور عبد الحميد متولى - أن بعض علمائنا ومفكرينا يحاولون أن يدخلوا تحت راية الإسلام نظرية غريبة عليه ، في الوقت الذي نجد فيه بعض كبار الفقهاء الدستوريين - هنا وفي الغرب - يهاجمون تلك النظرية - نظرية سيادة الأمة - ويرون أن تلك الظروف التاريخية التي أدت إلى استنباطها قد أصبحت في ذمة التاريخ أي أنه لم تعد بنا حاجة إليها في عصرنا الحاضر ، ذلك فضلاً عن أنها تعد - خلافاً لما يعتقدونه الكثيرون - خطراً على الحريات .

والخلاصة إذن أنه لا يصح الربط بين مبدأ الشورى في الإسلام وبين مبدأ أو نظرية سيادة الأمة ، فإن الإسلام ليس بحاجة إلى إثارة تلك المسألة أو المشكلة التي لا تؤدي إثارته إلى حل مشكلة من المشكلات في التفكير الإسلامي وإنما تؤدي إلى خلق مشكلة جديدة ما أغنى ذلك التفكير عنها (٢) .

(١) راجع : كتاب : أزمة الفكر السياسي الإسلامي لأستاذنا الدكتور عبد الحميد متولى صفحة ٢٩٠ - الطبعة الأولى عام ١٩٧٠ .

(٢) راجع : مبادئ نظام الحكم في الإسلام لأستاذنا الدكتور عبد الحميد متولى صفحة ٥٥١ - ٥٨٨ وراجع له : «مبدأ الشورى في الإسلام» الطبعة الثانية عام ١٩٧٢ صفحة ٤٠ - ٦٨ .

الفصل السابع

مبدأ الشورى ونظام الانتخاب

الرأى القائل بأن مبدأ الشورى فى الاسلام ينطوى على الاخذ بنظام الانتخاب العام(١) :

يذهب بعض العلماء الى القول بأن مبدأ الشورى فى الاسلام ينطوى على الاخذ بنظام الانتخاب العام وهم فى هذا يستندون الى بعض الحجج والاسانيد والى آيات من القرآن الكريم واحاديث من السنة الشريفة . وسوف نرد على هذا الرأى بعد أن نعرضه أولا بأدلته وأسانيده .

فلاستاذ الكبير أبو الاعلى المودودى يفرق بين حق الانتخاب وبين الحق فى الترشيح ، أما الاهلية لممارسة حق الانتخاب فىرى أنه يحوزها كل واحد من أهالى البلاد البالغ عددهم الى الملايين ومئات الملايين وهو لا يشترط لهذه الاهلية ما يحول دون تطبيق مبدأ الانتخاب العام (اللهم باستثناء ما يراه من حرمان المرأة هذا الحق)(٢)

(١) يطلق وصف «انتخاب عام» حين لا يشترط فى الناخب شرط نصاب مالى (أى توفر قسط - ولو يسير - من المال بصفة ملك أو أجر ٠٠) أو شرط كفاءة (أى توفر قسط - ولو يسير - من التعليم) أما الانتخاب المقيد فهو ما يشترط فيه شرط من ذلك .

راجع : أزمة الفكر السياسى الإسلامى لاساتذنا الدكتور عبد الحميد متولى صفحة ٣٤١ هامش رقم ٤٠ .

(٢) فهو يذكر أن الاهلية لممارسة حق الانتخاب تتوفر باجتماع أربعة شروط هى :

أ - الاسلام ب - الرجولة ج - العقل والبلوغ د - سكنى دار الاسلام .

راجع : مؤلفه : نحو الدستور الإسلامى - المرجع السابق الاشارة اليه صفحة ٨٩ (صفات أولى الامر ومؤهلاتهم) .

ويذكر أن بعض مواد الدستور العملية « Operative clauses » تكفى لبيان مقاييس وشروط تلك الاهلية (١) .

ويرى بعض العلماء أن أمر الله تعالى بالشورى فى القرآن الكريم (فى آيتى ... وشاورهم فى الامر ... وأمرهم شورى بينهم ...) وكذلك ما أمر الله به من الامر بالمعروف والنهى عن المنكر فى هذه الآية : كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله ... (٢) ثم فى قوله سبحانه : «ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون» - ان هذه الآيات كلها يمكن أن يؤخذ منها الدليل على أن الاسلام حين قرر مبدأ الشورى فقد رتب على هذا المبدأ الأخذ بنظام الانتخاب العام - فان خطاب الله تعالى فى هذه الآيات الأخرى التى تماثلها - إنما هو موجه الى الأمة كلها ، فالشورى بين كل أفرادها لقوله سبحانه : «وأمرهم شورى بينهم» والامر بالمعروف والنهى عن المنكر تختص به الأمة بكل أفرادها (٣) .

الرد على ذلك الراى :

وفى رأينا أن ذلك رأى قد جانبه التوفيق - وهو كشيبهه الذى عرضناه وناقشنا أسانيده فى الفصل السابق والذى يربط بين مبدأ الشورى ومبدأ سيادة الأمة ، يتعرض للنقد الشديد الذى ينقض ما سيق لهما من أسانيد ، وفيما يلى ما يرد به على ذلك الراى الذى

(١) ينبى أن نذكر هنا أن الاستاذ المودودى يرى أن الاهلية للترشيح لا تترادف الاهلية لممارسة الانتخاب فيقول أن الاهلية الاولى (لترشيح للحكم ولعضوية مجلس الشورى) لا تبرز فعلا الا عددا قليلا جدا من الناس .

(راجع له : نحو الدستور الاسلامى - المرجع السابق - صفحة ٩٠ .

(٢) آية ١١٠ من سورة آل عمران .

(٣) راجع : كتاب : مبدأ الشورى فى الاسلام لاستاذنا الدكتور عبد الحميد متولى صفحة ٢٨ .

يقول بأن مبدأ الشورى في الاسلام يقتضى الأخذ به الأخذ بنظام الانتخاب العام :

أولاً : لقد سبق أن ذكرنا أن أمر الله تعالى بالشورى لا يؤدي بالضرورة الى أن تكون المشاورة لكل أفراد الامة (أو لكافة المسلمين) وقد رأينا كيف كان الرسول عليه السلام (والخلفاء الراشدون من بعده) يستشيرون عناصر وفئات معينة فان المرء لا يستشير عادة الا من كان أهلاً لابتداء رأى سليم (١) .

بل ان مبدأ الشورى لا يحتم النزول على رأى الاغلبية أو الاكثرية ، والقرآن الكريم نجد أنه قد تكررت فيه الآيات التى تنص على أن الرأى والفضل والعلم ليست من صفات أكثر الناس على التعميم . فليس من الصواب إذن أن تكون المشورة لاكثرية الناس وانما يجب أن نرجع فى الشورى الى أهل الرأى والحكمة ، بدليل قوله تعالى (٢) :

واذا جاءهم أمر من الامن أو الخوف أذاعوا به ولو ردوه الى الرسول وإلى اولى الامر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم» (٣) .

ويقول تعالى : «هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون» (٤) .

ان الشورى فى الاسلام ليست - كما يذكر استاذنا الدكتور عبد الحميد متولى - مسألة عدد كما هو مفهوم نظام الانتخاب العام ، ونجد أن تلك الحقيقة لم تغب عن كبار المصلحين فى الاسلام ولم تغب عن

(١) راجع : «أهل الشورى» الفصل الخامس من الرسالة .

وراجع كذلك : «أزمة الفكر السياسى الإسلامى فى العصر الحديث» لاستاذنا الدكتور عبد الحميد متولى - المرجع السابق ذكره - صفحة ٢٤٤ .

(٢) راجع : «روح الدين الإسلامى» تأليف الاستاذ عيسى عبد الفتاح طيارة صفحة ٢٧٣ - طبعة مطبعة الجهاد ببيروت عام ١٩٦٢ (الطبعة الخامسة) .

(٣) من الآية ٨٢ من سورة النساء .

(٤) من آية ١ من سورة الزمر .

أكبرهم وأبرزهم في العصر الحديث وهو السيد جمال الدين الأفغاني فكان من أقواله : «ان الحقائق من أديان ومذاهب وقواعد علمية وفنية ما ظهرت واستقرت وانتشرت الا بواسطة أفراد قلائل بعد أن قاومهم المجموع بأشد ما لديه من القوة ووسائل القهر ولم يكن رأى جمال الدين الأفغاني في مسألة الكثرة والقلة مخالفا لرأى كبار العلماء في صدر الاسلام فقد كانوا يسمون العامة الجهلاء بالفوغاء ، ويشبهونهم بالجراد المخرب وكان ابن عباس يقول عنهم : انهم ما اجتمعوا الا ضروا وما تفرقوا الا نفعوا(١) .

ثانيا : وأما عن استدلال الاستاذ المودودي وغيره - يقول الله تعالى : «ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون»(٢) على أنها توجب الاخذ بنظام الانتخاب العام ، فانه استدلال قد جانبه التوفيق ، والحكم في ذلك هو تفسير هذه الآية وما ترمى اليه كما ذكره المفسرون ، ولذلك نقول لاصحاب ذلك الاستدلال ان مذهب المعتزلة قد قام على خمسة مبادئ أساسية معروفة ، أحدها : الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ورغم ذلك فاننا لا نجد أولئك المعتزلة يفسرون هذه الآية بما يجعل الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبا على كل الناس ، بدليل اننا نجد عالما كبيرا من علمائهم المفسرين هو الامام الزمخشري يفسر هذه الآية تفسيرا يبعد تماما عن المعنى الذي يقصد اليه من يستدل بها على ايجاب الاسلام لنظام الانتخاب العام : فهو يقول : «ان النهي عن المنكر من فروض الكفايات لا فرض عين لانه لا يصلح له الا من علم كيف يرتب الامر في اقامته وكيف يباشره ثم ان النظر في هذه الآية لا يعطى دلالة على العموم والاطلاق فيمن يقومون بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر فهي تقول : «ولتكن منكم ...» ومنكم تعنى البعض وليس كل الامة

(١) راجع كتاب : «أزمة الفكر السياسي الاسلامي» لاستاذنا الدكتور عبد الحميد

متولى المجمع السابق ذكره - صفحة ٣٤٤ -

(٢) آية ١٠٤ من سورة آل عمران .

أو كل الناس ولو أراد الله تعالى أن يكون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبا على كل الناس لذكره... وإذا كان الكل سوف يأمر بالمعروف وسوف ينهون عن المنكر فمن إذن سيأمر ومن إذن سينهون ؟ (١) .

ونجد مثل هذا الرأي كذلك عند ابن كثير الدمشقي ، فهو يقول في تفسير نفس هذه الآية : أن مهمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تعد واجبا على كل فرد بحسبه (أي بحسب قدرته) إلا أن من يقصدون بهذه الآية هم خاصة الصحابة وخاصة الرواة أي المجاهدين والعلماء (٢) .

ومما تقدم نرى خطأ ما يراه بعض رجال العلم من أن الإسلام يفرض الأخذ بنظام الانتخاب العام باعتباره من مقتضيات أو نتائج مبدأ الشورى الذي فرضه الإسلام . على أنه مما تجدر ملاحظته أنه إذا لم يكن في القرآن ولا في السنة ما يفرض الأخذ بنظام الانتخاب العام فإنه ليس ثمة ما يحول - في بلد إسلامي - دون الأخذ بهذا النظام إذا اقتضت المصلحة ذلك (٣) لأن تفصيل النظم الدستورية (والطرق التي تكون بها الشورى) هو من الأمور التي تختلف باختلاف أحوال الأمة الاجتماعية فمن الحكمة واليسر بالناس أن نجد الإسلام بعد أن قرر الشورى قد ترك لكل أمة أن تضع نظمها التفصيلية بما يلائم حالها ويتوافق مع مصلحتها (٤) ففرق كبير إذن بين الرأي الذي نعارضه وهو القائل بفرض نظام الانتخاب العام في كل زمان ومكان وبين هذا الرأي الذي ذكرناه من أنه ليس

(١) راجع : تفسير الزمخشري - الجزء الأول (تفسير سورة آل عمران آية ١٠٤) .

(٢) راجع : تفسير ابن كثير الدمشقي - الجزء الأول : صفحة ٢٨٩ .

(٣) راجع : أزمة الفكر السياسي لـ استاذنا الدكتور عبد الحميد متولى - صفحة ٣٤٤ .

(٤) راجع : كتاب : «روح الدين الإسلامي» للاستاذ : عفيف عبد الفتاح
خطابة المرجع السابق ذكره - صفحة ٢٧٣ .

ثمة ما يحول بين المسلمين وبين الاخذ بنظام الانتخاب العام اذا راوا
مصلحتهم فيه فان السراى الذى عارضناه يجعل من نظام الانتخاب
العام مسألة دينية واجبة اما ما تؤيده فهو اعتبار هذا النظام مسألة
اجتماعية سياسية ، وبذلك تنتفى عن الشريعة الاسلامية صفة الجمود
ويستبين جوهرها الذى يتسم - فيما يتعلق بالمعاملات - بسمات
المرونة ومسايرة التطور ومراعاة المصلحة (١) .

ثالثا : وأخيرا فاننا اذا توخينا الحقيقة والصواب ، فاننا سوف
نجد أن النظام الاقرب الى مبدأ الشورى فى الاسلام ، هو نظام
الانتخاب الذى يطلق عليه اسم الانتخاب المقيد وليس نظام
الانتخاب العام ، وهذا الاتجاه يؤيده عدد من العلماء والباحثين فى
المسائل الدستورية والاسلامية ، فالاستاذ الكبير «بارتلمى» يرى أن
اسناد الامر فى الامة للنخبة الممتازة من ابنائها «L'élite» لا ينافى مبدأ
المساواة بين المواطنين ، بل أن ذلك يتفق مع التعريف المأثور عن
أرسطو : «المساواة هى ألا نضع على قدم المساواة شيئين غير
متساويين» (٢)

« L'égalité consiste a traiter inegalement les choses inegales »

وقد رأينا - فى كلامنا عن الشورى فى الاسلام - أن العبرة فى
تحديد أهل الشورى كانت بصفاتهم لا بعددهم ، وأن الكثرة والاغلبية لا
تعنى الافضلية دائما ، وكما يقول الاستاذ الكبير أبو الاعلى المودودى :
«ان الاسلام لا يجعل كثرة العدد ميزانا للحق والباطل» - «قل لا
يسئوى الخبيث والطيب ولو أعجبك كثرة الخبيث» (٣) «آية ١٠٠

(١) راجع : أزمة الفكر السياسى الاسلامى لاستاذنا الدكتور عبد الحميد متولى
صفحة ٢٤٤ .

(٢) راجع : أزمة الانظمة الديمقراطية لاستاذنا الدكتور عبد الحميد متولى صفحة
١٢٩ .

(٣) راجع : نظرية الاسلام وهدية . للاستاذ أبو الاعلى المودودى طبعة دار الفكر
عام ١٩٦٩ - صفحة ٥٨ .

– سورة المائدة) ، بل اننا على العكس نجد أن القرآن الكريم يحذرننا دائما من رأى الكثرة فانه ليس صوابا دائما بل أنه قد يؤدي الى الضلال والبوار ، قال تعالى : «وأن تطمع أكثر من فى الارض يضلوك عن سبيل الله ، ان يتبعون الا الظن وان هم الا يخرصون»(١)، بيد أنه يلاحظ أن القيد الوحيد الذى يقره الاسلام – فيما يتعلق بممارسة الحقوق السياسية كالانتخاب – هو قيد الكفاءة وحدها بغض النظر تماما عن أى قيد آخر كالاصل او المهنة او المال .

(١) راجع : «روح الدين الاسلامى» تأليف الاستاذ عفيف عبد الفتاح طيارة – المرجع السابق ذكره : صفحة ٢٧٤ ،

الباب الثالث

صور الشورى

في الديمقراطيات الغربية والنظام الماركسى

نتناول في هذا الباب الكلام عن صور الشورى في نظامين مختلفين في العصر الحاضر : وهما نظام الديمقراطية والنظام الماركسى الشيوعى ، وسوف نجعل الكلام عنهما في فصلين :

الفصل الاول : عن صور الشورى في الديمقراطيات الغربية.

الفصل الثانى : عن صور الشورى في النظام الماركسى .

وفيما يلى تفصيل ذلك :

الفصل الاول

صور الشورى في الديمقراطيات الغربية

تمهيد : معنى الديمقراطية :

التعريف الدائع للديمقراطية هو أنها حكم الشعب نفسه بنفسه أو بعبارة أخرى هى حكومة الشعب ، فنحن نصف النظام السياسى بالديمقراطية اذا كان من شأنه اختيار الحكام بواسطة المحكومين ... عن طريق الانتخاب .

ومما تجدر ملاحظته أن الديمقراطية ليست مجرد نظام من

أنظمة الحكم ، بل هى بجانب هذا تعتبر أيضا مذهباً من المذاهب الفلسفية السياسية والاجتماعية (١) .

تقسيم : ولما كانت الديمقراطيات الغربية تتمثل فى ثلاث صور أو نظم رئيسية هى : النظام البرلماني ، والنظام المجلسي ، والنظام الرئاسي ، . . لذلك فسوف نقسم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث كما يلي :

المبحث الاول : عن الشورى فى النظام البرلماني (وتمثله انجلترا) .

المبحث الثانى : عن الشورى فى النظام المجلسي (وتمثله سويسرا) .

المبحث الثالث : عن الشورى فى النظام الرئاسي (وتمثله الولايات المتحدة الامريكية) .

وفيما يلي تفصيل ذلك .

(١) راجع : القانون الدستورى والاشعة السياسية للدكتور عبد الحميد متولى
- النبعة الرابعة عام ١٩٦٦ - ص ١١٩ .

المبحث الاول

الشورى فى النظام البرلمانى بانجلترا (١)

تمهيد : تطور النظام السياسى الانجليزى :

من الخطأ الاعتماد على الحاضر وحده عند دراسة النظام السياسى لى بلد وبخاصة النظام السياسى الانجليزى ، فان هذا النظام انما ظهر نتيجة تطور طويل وثمره تجارب عديدة فكان للماضى البعيد تأثيره العميق فى نظام الحكم بانجلترا كما أن ثمة أحداثا ثلاثة كان لها تأثير عظيم فى نظام انجلترا السياسى وهى :

أولا - الغزو الرومانى : عندما غزا يوليوس قيصر انجلترا عام ٥٥ ق.م وجدها مقسمة الى نحو عشرين مملكة واتحادا قبليا (من القبائل البريثونية والكتية والغالية) وقد امتزج الرومان بالبريطانيين وأثروا فيهم وكان أهم آثار الرومان : توحيد انجلترا سياسيا وخلق حكومة مركزية قوية فيها ووضع الكثير من النظم السياسية والادارية .

ثانيا - غزوات الشماليين : ويقصد بهم شعوب اسكندناوة وبحر البلطيق (أى السويديون والنرويجيون والدانيون «الفينج») وقد أدى غزو الشماليين لانجلترا الى براعة الانجليز فى تدوين القوانين حتى نما وظهر القانون الانجليزى العام « English common law » (وهو الذى يعد المصدر الاول من المصادر الرسمية للقانون فى القرن ١٣) .

(١) أقدم من سكن انجلترا هم جماعة البريثون «Brythons» وقد اشتق اسم بريطانيا من اسمهم وفى عام ٤٥٠ م تعرضت انجلترا لغزو الانجليز «Angles» والسكسون وهم الذين قدموا من شمال غرب أوروبا وألمانيا ويعرفان معا (بالانجلو سكسون) .

ثالثا - الفتح النورماندى (١٠٦٦ م) (١) : منذ أن انتصر وليم الفاتح على الانجليز عام ١٠٦٦ أخذ التأثير الفرنسى العميق يبدو فى النظم الانجليزية الاجتماعية والسياسية ، وقد ظهر التأثير العميق فى النظام الاقطاعى وتطوره بانجلترا ، حيث قام تنظيم المجتمع وقواعد الحكم والسياسة هناك على أسس محلية ، غير أنه يجب أن يلاحظ أن النظام الاقطاعى بانجلترا لم يصل فى وقت من الاوقات الى درجة الجمود التى اتسم بها المجتمع الاقطاعى فى فرنسا والسبب فى ذلك يرجع الى احتفاظ انجلترا بالكثير من قوانينها الوطنية وقيام القانون العام « Common law » مقام القوانين الاقليمية والتقاليد المحلية المتنوعة ، والواقع أن القواعد الدستورية والسياسية التى أرسيت فى انجلترا منذ القرن الثالث عشر اعتبر أنها الأساس الذى قامت عليه النظم السياسية الحديثة هناك وأهم تلك القواعد الدستورية كان يتضمنها قديما الوثيقة المعروفة «بالماجنا كارتا» (٢) .

العهد الاعظم (الماجنا كارتا) : « Magna Charta »

هذا العهد يعد من الوثائق الدستورية التى تتضمن قواعد دستورية هامة ، وقد منح الملك جون هذا العهد للنبلاء متعهدا فيه أنه لن يفرض الضرائب دون موافقتهم ومسلما بأنه ليس من حقه

(١) النورمان «Normans» اسم محرف من لفظ الشماليين «Northmen» الذين وفدوا من شمال أوروبا واستقروا منذ عام ٩١١ م بوادى السين بفرنسا وسميت البلاد التى استقروا بها باسم نورماندى « Normandy » وأصلهم الغالب من الدانمكيين (الدانمركيين) .

(٢) راجع : انجلترا - تأليف اليشياستريت وترجمة زينب جوهر والدكتور عز الدين فريد ص ١٠٩ وراجع : تاريخ العالم تأليف السير جون أ. هامرثن ص ٥٢٧ ترجمة وزارة التعليم المصرية .

وراجع : تاريخ أوروبا فى العصور الوسطى تأليف ه. أ. فشر وترجمة الدكتور محمد مصطفى زيادة ص ١١٣ .

وراجع : التاريخ الانجليزى تأليف أ. راوس وترجمة الدكتور محمد مصطفى زيادة صفحة ٣٢ .

أن يسجن شخصا أو يوقع عليه عقوبة دون أن يبدى أسبابا معقولة تبررها وهذا العهد الذى ظهر فى إنجلترا فى ١٥ يونيو عام ١٢١٥ يمكن اعتباره الجد الأكبر لوثيقة اعلان الاستقلال فى الولايات المتحدة الأمريكية .

قيام البرلمان الانجليزى :

أما الخطوة الدستورية الثانية - من الناحية التاريخية - فكانت قيام الملك باستدعاء عدد من ممثلى رعيته لتكوين برلمان وقد تحقق هذا فى عام ١٢٦٥ ، بيد أن قيام برلمان فى إنجلترا لم يكن حدثا غريبا انفردت به الأمة الانجليزية دون غيرها من الأمم الأوروبية فى أواخر القرن الثالث عشر ، فقد انعقدت البرلمانات وقتئذ بمعظم دول أوروبا من أسبانيا الى المجر غير أن ما تميزت به إنجلترا من دونها هو تطورها الناجح فى طريق الحكم البرلمانى واطراد هذا النجاح حتى العصر الحاضر . والفضل فى هذا النجاح يرجع الى الظروف التى احاطت بإنجلترا نفسها وأولها قوة الملكية على حين ظل كبار الاقطاعيين فى الدول الأخرى (فى أوروبا) على جانب من السلطة بحيث استطاعوا أن يشنوا الحروب ضد الملوك من أجل المحافظة على استقلالهم وهذا لم يحدث فى إنجلترا وساعد عليه صغر مساحة البلاد مما سهل قيام حكومة مركزية قوية (بخلاف فرنسا وأسبانيا وألمانيا مثلا حيث حال اتساع المساحة ووعورة المواصلات فيها دون قيام حكم مركزى قوى) ثم أن المجتمع الانجليزى لم يكن يتألف من طبقات تترفع كل منها وتتعالى على غيرها ، ولم يفعل نبلاء إنجلترا ما فعله نبلاء دول أوروبا من الاعراض عن الاشتغال بالتجارة والأعمال البحرية بل شاركوا فيهما بنصيب مما قوى من ترابط المجتمع وتماسكه غير أنه يلاحظ أن تطور البرلمان الانجليزى بل وتطور النظام السياسى كله لم يتم دائما فى هدوء وفى خطوات سليمة متزنة ، أذا لواقع أن حركة المطالبة بالإصلاح النيابى كانت تزدهر أحيانا حتى انشباك أن تتحول الى ثورة ، وبالنسبة لحادث ثورة عام ١٦٤٨ بسبب تهميش العرش والتعنّت فى منح البرلمان حقوقه وأعدم الملك شارل الأول فى تلك الثورة وتولى

«كرومويل» رئاسة «جمهورية إنجلترا» حتى عام ١٦٥٨ وألغى مجلس اللوردات وقد عادت الملكية بعد اعلان احترام حقوق البرلمان وقد تأكد هذا في اعلان قانون الحقوق «Bill of rights» في عام ١٦٨٩ .

واذ تأكدت حقوق البرلمان بدأت المطالبة بتوسيع حقوق الانتخاب ، وقد اظهرت الحكومة مرونة كبيرة فلم يلبث مشروع الاصلاح النيابي «Reform bill» أن أصبح قانونا عام ١٨٣٢ ، وهذا القانون وان اعطى نصف الطبقة الوسطى وحدها حق التصويت في الانتخاب دون أن يتمتع به أحد من طبقة العمال فانه على كل حال يعد خطوة في طريق التطور الديمقراطي وقد تحققت خطوة اخرى في عام ١٨٦٧ في عهد دزرائيلي حيث شمل حق الانتخاب عمال الزراعة والمناجم ، مما وسمه بأنه من الراديكاليين «Radicals» أي الديمقراطيين وتمت خطوة اكبر وسعت من نطاق حق الانتخاب وذلك بصدر قانون عام ١٩١٩ الشهر بقانون تمثيل الشعب :

«Representation of the people's act» (١)

خصائص النظام البرلماني في إنجلترا:

اذا أردنا أن نختار وصفا موجزا للنظام البرلماني يميزه عن الانظمة النيابية الاخرى لقلنا أنه يتميز بالمرونة السياسية وتحقيق التوازن والانسجام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وبذلك يقوم التعاون Collaboration بينهما وهو في ذلك يختلف عن نظام الجمعية النيابية الذي يقوم على المزج «Confusion» بين السلطتين ويختلف أيضا عن النظام الرئاسي الذي يقوم على الفصل Separation

(١) راجع : التاريخ الانجليزي - تأليف أ. راوس - المرجع السابق - صفحة ٢٠٦ .

بينهما تماما ، ويختلف أخيرا عن كلا النظامين (المجلسى والرئاسى) بأنه يمكن أن يوجد فى ظل النظامين الملكى والجمهورى (١) .

تقسيم :

وسوف نقسم هذا المبحث الى فرعين :

الفرع الاول : عن السلطة التشريعية فى انجلترا .

الفرع الثانى : عن علاقة السلطة التشريعية بالملك والوزراء .

الفرع الاول السلطة التشريعية فى انجلترا

البرلمان هو الذى يتولى السلطة التشريعية فى انجلترا ، وهو يتألف هناك من مجلسين : مجلس العموم « House of commons » ومجلس اللوردات : House of lords ومنذ قيام البرلمان الانجليزى فى عام ١٢٩٥ ونظامه وتشكيله فى تطور مستمر على مدى ما يقرب من سبعة قرون ، وذلك بهدف المواءمة بينه وبين ظروف البلاد وتطور المجتمع . وتحت ضغط أعضاء البرلمان ومطالبتهم بعدم اصدار القوانين فى غيبتهم قبل الملك « هنرى الخامس » فى سنة ١٤١٤ طلبهم بعدم اصدار أى قانون الا بعد موافقتهم ، ومن هذا الحين جرى العرف الا يقدم النواب مجرد شكاوى أو التماسات « Petitions » بل يقدمون مشروعات بقوانين « Bills » ولم يكن البرلمان يتألف منذ البداية من مجلسين بالصورة الراهنة ، بل بدأ هذا التقسيم منذ منتصف القرن الرابع عشر حين أخذ الاشراف ورجال الدين يجتمعون معا فى

(١) راجع : القانون الدستورى والانظمة السياسية لاساتذنا الدكتور عبد

الحميد متولى الطبعة الرابعة - ١٩٦٦ - صفحة ٢١٣ .

مجلس واحد هو مجلس اللوردات بينما اجتمع الفرسان ونواب الاقاليم في مجلس آخر (العموم) اما قبل ذلك فكانوا يجتمعون في جمعية واحدة وان كانت كل هيئة تتداول على حدة ثم يصدر قرار واحد من الجميع (١) . على ان ابرز ما حدث من تطور في حياة البرلمان الانجليزى انما جاء عقب الثورة التى قامت ضد الملك جيمس الثانى عام ١٦٨٨ حيث رسخت معالم النظام البرلمانى فى شكل بناء دستورى متناسق ، تستند فيه الملكية ، الى السلطة التشريعية ممثلة فى البرلمان ، ويتميز هذا البرلمان فى نفس الوقت بمظهر السمو والسيادة الذى يجعل الوزارة مسئولة امامه (٢) .

هذا ونتكلم اولاً عن مجلس العموم ثم نتكلم بعد ذلك عن مجلس اللوردات .

اولاً - مجلس العموم « House of Commons » :

منذ عام ١٩٥٥ أصبح هذا المجلس يتألف من ٦٣٠ عضواً (يمثلون ٦٣٠ دائرة انتخابية فى المملكة المتحدة بواقع عضو واحد عن كل دائرة) وكل من له حق الانتخاب له الحق ان يرشح نفسه لعضوية العموم وبطبيعة الحال لم تصل انجلترا الى تقرير هذا الحق السياسى للمواطنين طفرة او من اول الامر وانما جاء ذلك خلال

(١) راجع : L. W White and W. D. Hussey : Government in Great Britain (Combridge, the university press, ed. 1966, P. 32. ويلاحظ ان تقسيم البرلمان الانجليزى الى مجلسى العموم واللوردات لم يتم وفقاً للنظام الطبقاتى فى المجتمع مثلما حدث فى سائر اقطار أوروبا حينئذ وذلك لان بعض ذوى الالقاب - من غير اللوردات - وجدوا ان المصلحة تقضى باتفاقهم مع مندوبى الشعب وعدم الانضمام للوردات ، فأصبح مجلس العموم يمثل الاتجاه الشعبى العام برغم تكوينه من أعضاء ينتمون الى كل الطبقات بينما أصبح مجلس اللوردات يمثل الاتجاه المحافظ .

راجع : التاريخ الانجليزى تأليف : ١. راوس وترجمة محمد مصطفى زيادة
صفحة ٥٥ .

(٢) المرجع السابق : Government in Great Britain; P. 34.

تطور هادىء طويل ، سار مع تمرس الشعب بالحياة النيابية. وتفهمه للديمقراطية ، ولكن هناك فئات لا يجوز لها - طبقا لقانون ١٩٥٧ - أن تصل لعضوية مجلس العموم وهى :

- (١) من يشغلون مناصب القضاء .
- (٢) من يتولون وظائف أو أعمالا تابعة للتاج (ولو كانت بصفة مؤقتة) .
- (٣) من يكون عضوا فى أى سلاح تابع للقوات المسلحة الملكية .
- (٤) من يشغل احدى وظائف البوليس .
- (٥) من يكون عضوا فى احد المجالس التشريعية (بأى قطر أو اقليم) .
- (٦) رجال الدين فى كنائس انجلترا واسكتلنده وفى الكنيسة الرومانية الكاثوليكية .
- (٧) الاشراف والنبلاء (١) .

وقد يبدو - للوهلة الاولى - أن نظام التصويت والترشيح لعضوية مجلس العموم يجعل من ذلك المجلس صورة صادقة لرغبات الشعب الانجليزى ومظهرا لبيان اتجاهاته السياسية بيد أن ذلك القول لا يمكن التسليم به على علته ، اذ الواقع أنه ما زال هناك بعض أوجه القصور حتى الآن ويمكن أن نجملها فيما يأتى :

أولا : أن أصوات الناخبين ليست على درجة واحدة من القوة فى كل أنحاء المملكة المتحدة ، صحيح أنه قد حدث تحسن فى هذا المضمار بعد تعديل قوانين الانتخاب ، الا أنه ما زال يلاحظ أن الدوائر الانتخابية فى الريف تحتوى غالباً على عدد من الناخبين أقل مما:

(١) راجع : Cases and Materials on Constitutional and administrative law ; By : Geoffrey Wilson, University of Cambridge : 1966 Page : 135 - 145.

تحويه الدوائر الموجودة في المدن وذلك نتيجة الانقلاب الصناعي وما ترتب عليه من الهجرة المستمرة من الريف الى المدن ومراكز الصناعة ، وهذا الوضع يعطى للناخب الريفى - الى حد ما - تأثيرا اعظم من تأثير ناخب المدينة في تشكيل مجلس العموم .

ثانيا : أن عدد الاعضاء الذين يمثلون الاحزاب السياسية المختلفة في مجلس العموم لا يتناسب في الواقع مع القوة الحقيقية لتلك الاحزاب (١) ثم أن الاقليات لا تحظى بمستوى ملائم من حيث التمثيل وذلك بسبب طريقة الانتخاب التى تأخذ بنظام الاغلبية System « Majoritaire وهو النظام الذى يكفل كل التمثيل للحزب الذى يحصل على الاغلبية النسبية لا المطلقة (أى ولو كانت هذه الاغلبية لا تزيد الا صوتا واحدا على نصف مجموع عدد الاصوات التى اعطيت في الدائرة الانتخابية) (٢) وبذلك لا يتيسر لاي حزب أن يحصل على الاغلبية المطلقة للمقاعد النيابية او لاصوات الناخبين ويمكن أن نستدل على ذلك بالارقام والاحصاءات التالية عن انتخابات مجلس العموم في الربع قرن الاخير :

في عام ١٩٤٥ حصل حزب العمال على ٤٨٪ من الاصوات ولكنه فاز بـ ٦١٪ من المقاعد .

في عام ١٩٥٠ حصل حزب العمال على ٤٦٪ من الاصوات ولكنه فاز بأكثر من نصف عدد المقاعد .

(١) راجع : Michael Stewart : The British approach to politics - Oxford; ed : 1967 - Page : 140 - 155.

(٢) راجع : أزمة الانظمة الديمقراطية لاسناذنا الدكتور عبد الحميد متولى صفحة ١٢٣ .

وراجع : القانون الدستورى والانظمة السياسية لاسناذنا الدكتور عبد الحميد متولى صفحة ١٤٨ .

في عام ١٩٥٥ حصل حزب المحافظين على ٥٠٪ من الاصوات ولكنه فاز ب ٥٥٪ من المقاعد .

في عام ١٩٥٩ حصل حزب المحافظين على ٤٩٪ من الاصوات ولكنه فاز ب ٥٩٪ من المقاعد .

في عام ١٩٦٤ حصل حزب العمال على ٤٤٪ من الاصوات ولكنه فاز بأكثر من ٥٠٪ من المقاعد .

أما الدليل على أن الاقلية السياسية لا تحظى بالمستوى اللائق (أو العادل) من حيث التمثيل في البرلمان ، فانه يظهر لنا من نتائج الانتخابات في عام ١٩٦٤ ، حيث حصل حزب الاحرار في انجلترا على اكثر من ١١٪ من مجموع أصوات الناخبين ولكنه لم يفز بأكثر من ١٥٪ من عدد مقاعد مجلس العموم .

ثالثا : يذكر الفقهاء الانجليزان من اوجه القصور في النظام النيابي بانجلترا نظام تقسيم الدوائر الانتخابية ، فانه يتم تقسيمها على أساس الاعتبارات الجغرافية أو الإقليمية ويتم تقسيم الناخبين تبعاً لذلك ، ويرون أن هذا التقسيم يعد بعيداً عن الواقع، ويفتح الباب لانصار نظام تمثيل الطوائف والمهن لكي يهاجموه ، وفي النظام الاخير حيث لا يعتد بمواطن الناخبين فحسب وانما يعول أولاً على نوع المهن والحرف التي يشغلونها ، وبذلك يمكن أن نجد صورة أكثر تمثيلاً للواقع في الانتخابات ، وسوف نجد مثلاً أن عمال المناجم وعمال بناء السفن والعلميين سوف يقومون باختيار ممثليهم في المجلس من أبناء طوائفهم مما يمكن الناخبين من اجادة عملية الاختيار بينما في النظام الحاضر ، يضطر الناخب لاختيار نائب لا يعلم في الحقيقة شيئاً كافياً عنه اللهم الا ما يكونه في ذهنه من فكرة سطحية عنه بناء على ما يدل عليه مظهره أو حديثه (١) .

(١) راجع : المرجع السابق ذكره :

M. St : The British approach to politics P : 143.

اختصاصات مجلس العموم :

نستطيع أن نحصر اختصاصات مجلس العموم في أمرين هما :
الرقابة والتشريع فأما عن الرقابة فانه يقصد بها حق المجلس في
الرقابة على جميع أعمال الحكومة ومنها تصرفات السلطة التنفيذية
(الوزراء) ويطلق الفقهاء الانجليز على تلك الرقابة «حق النقد» وتم
هذه الرقابة عن طريق الاستجوابات والاسئلة وطرح الثقة بالحكومة .

وأما التشريع : فان الفقهاء الانجليز يذكرون أن البرلمان كان
يعد صاحب الحق في التشريع فعلا لا أن العمل التشريعي لا يبدأ في
البرلمان وانما يبدأ في الادارات الحكومية (١) .

ويعبرون عن ذلك بقولهم :

« The process of legislation does not begin in parlement »

وتفسر ذلك أن مشروعات القوانين التي تعرض على مجلس
العموم تنقسم الى أربعة أقسام :

(١) مشروعات بقوانين عامة (لمسائل غير مالية) وتسمى :

[Puplic Bills]

(٢) مشروعات بقوانين عامة (لمسائل مالية) وتسمى :

[Puplic Bills]

(٣) مشروعات بقوانين عامة (بناء على اقتراحات النواب) .

(٤) مشروعات بقوانين خاصة « Private Bills » فالقسمان

الأولان « Puplic Bills » يتم تقديمهما بمعرفة الحكومة ويتم

وراجع في مزايا ونقد نظام تمثيل المصالح (أو المهن والحرف) :

القانون الدستوري والانظمة السياسية لاستاذا الدكتور عبد الحميد متولى
صفحة ١٥٠ .



(١) المرجع السابق نظم الحكم الحديثة (ليشيل اسنوارت) ص : ٢٤ .

اعدادهما وبحثهما بمعرفة لجان حكومية على درجة كبيرة من التخصص والعمق ، أما المشروعات بقوانين خاصة فانها من نوع مختلف حيث يتم تقديمها لصالح احدى الهيئات المحلية أو احدى الشركات أو أحد الافراد .. ومعنى ما سبق أن أغلب التشريعات يتم اعدادها في لجان الادارات الحكومية ، وهو ما يعبر عنه باصطلاح : أن العمل التشريعى لا يبدأ في البرلمان وانما يبدأ في الادارات القانونية (١) .

ثانيا - مجلس اللوردات : (House of Lords)

لا نجد في العالم الآن مجلسا برلمانيا يشبه مجلس اللوردات في انجلترا سواء بالنسبة لقدمه البعيد أو بالنسبة لنظمه وتقاليده وطريقة تكوينه فقد ظل هذا المجلس يحافظ على تراثه التاريخى العتيذ حتى أن الكثير من تقاليده يرجع الى عهد حكم أسرة الثيودور ، ونتكلم فيما يلى عن تكوينه ثم عن اختصاصاته وأخيرا نتكلم عن مستقبله ووضع كـمجلس ثان .

تكوينه : يتكون مجلس اللوردات الآن من نحو ألف عضو ، يحتل معظمهم مقاعدهم بالوراثة عن آبائهم واجدادهم (يبلغ عدد هؤلاء الاعضاء بالوراثة ٨٥٠ عضوا) ويوجد مع هؤلاء اللوردات بالوراثة عدد قليل من اللوردات المنتخبين (وهم ١٦ لوردا يمثلون اسكتلندا وهؤلاء ينتخبهم لوردات اسكتلندا دون غيرهم) (٢) - وعدا أولئك اللوردات بالوراثة واللوردات بالانتخاب يوجد فريق ثالث من اللوردات المعينين لمدة حياتهم فقط .

وعندما نتأمل العناصر التى تدخل في تكوين مجلس اللوردات نجدها كالآتى :

(١) المرجع السابق : الحكومة في بريطانيا العظمى ص ٦٦ .

(٢) راجع : النظم السياسية والقانون الدستورى للدكتور محسن خليل طبعة

١٩٧١ ص ٢٦٢ .

أولا : أمراء الاسرة المالكة .

ثانيا : حاملو لقب دوق وماركيز وايرل « Earl » وبارون « Baron »

ثالثا : لوردات الاستئناف « Law Lords » وعددهم تسعة .

رابعا : رجال الدين (رئيسا الاساقفة وبعض الاساقفة وعددهم

٢٦ أسقفا) .

خامسا : نبلاء يعينون لمدة حياتهم فقط (وذلك بناء على القانون

الصادر في عام ١٩٥٨) (١) .

اختصاصات مجلس اللوردات :

لمجلس اللوردات اختصاص قضائي (كمحكمة استئناف) وله

ايضا اختصاص تشريعي فبالنسبة للاختصاص الاخير (التشريعي)

يلاحظ انه قد تضاعل منذ عهد بعيد وليس للمجلس الآن سوى

حق الاعتراض (الفيتو) وحتى هذا الحق ليس مطلقا ، فانه لو صمم

مجلس العموم على قوانينه عاما كاملا لا اعتبرت سارية وصحيحة

رغم اعتراض مجلس اللوردات .

اما الاختصاص القضائي فانه ينفرد به من دون مجلس العموم ،

وقد حافظ مجلس اللوردات على هذا الاختصاص القضائي منذ

العصور الوسطى ، فهو يعتبر محكمة الاستئناف العليا بالنسبة

لبعض القضايا التي تحكم فيها المحاكم الانجليزية . وجدير بالملاحظة

ان المجلس كله لا يمارس هذا الاختصاص ، وانما يوكل الى

لوردات القانون : « Lords of law » وهؤلاء يستمرون في مباشرة

عملهم القانوني (أو القضائي) حتى بعد ان ينقض دور انعقاد

البرلمان (٢) .

(١) المرجع السابق : White & H. Gov. in Gr. Britain P : 85

دراجع أيضا : Geoffrey Wilson : Cases and materials on
constitution and administrative law, ed : 1966. Page : 187.

(٢) راجع : الحكومة في بريطانيا العظمى : المرجع السابق صفحة ٨٥ - ٩٢ .
White & H. Gov. in Gr. Britain.

مستقبل مجلس اللوردات :

نوقش مستقبل هذا المجلس في مناسبات عديدة خلال الخمسين عاما الاخيرة ، والمشكلة الاساسية تلخص في مسألتين : الاولى تتعلق بطريقة تكوينه والثانية تتعلق بوظيفته واختصاصاته .

فلا شك - بالنسبة للمسألة الاولى - ان تكوينه الحالي هو من مخلفات نظم قديمة رجعية تعود الى العهد الذي كان فيه الارستقراطيون وملاك الاراضي يوجهون الحكومة ويملكون السلطة والغلبة في حين كانت كتل الجماهير لا يسمع لها صوت ولا يؤخذ لها حساب .

والواقع - كما يقول الفقهاء الانجليز - انه لا بد من عمل شيء لجعل هذا المجلس يجارى التطورات الدستورية والسياسية الحديثة في العالم وفي انجلترا .

واما بالنسبة للمسألة الثانية - وهي الخاصة بوظيفة المجلس او اختصاصاته ، فلا شك انها متصلة بالمسألة الاولى بل ومرتبة عليها ، فانه لو تغير تكوين مجلس اللوردات فلا بد ان تتغير بالتالى اختصاصاته بحيث يصبح سلطة فعلية مؤثرة لا مجرد هيئة غير فعالة ولا مؤثرة (١) .

ويبدو ان اللوردات - أعضاء المجلس - يشعرون فعلا بتضاؤل نفوذه ، فبينما يصل عددهم الى نحو الف عضو فاننا لا نجد من يحضرون جلسات المجلس الا نحو مائة عضو فقط واما الباقون فلا يحضرون الا عند افتتاح البرلمان بواسطة الملكة (٢) ، والمائة عضو الذين يواظبون على حضور جلسات المجلس هم غالبا ممن تعودوا تحمل

(١) المرجع السابق ذكره : الحكومة في بريطانيا العظمى - ص ٨٥ - ٩٢ .

(٢) طبقا لقانون صادر عام ١٩٥٨ يجب على اللوردات ان يحضروا افتتاح البرلمان سواء واظبوا على الحضور لجلساته بعد ذلك أم كانوا لا ينوون ذلك .

المرجع السالف : الحكومة في بريطانيا العظمى : ص ٨٥ - ٩٢ .

المسؤوليات مثل الوزراء السابقين وقدامى الحكام وكذلك كبار قواد الجيش السابقين وممثلى التاج السابقين وإلى جانب أولئك يوجد بعض النبلاء الذين يحضرون الجلسات لأن تقاليدهم العائلية تحتم عليهم وجوب الاشتراك في الأمور السياسية والمسائل العامة، وقد حاولت الحكومة تشجيع اللوردات على المواظبة على الحضور فمنذ شهر أكتوبر ١٩٦٥ صار من حق اللوردات أن يسترد الواحد

منهم من المجلس نحو خمسة جنيهات (٦ - ١٤ - ٤) بمشابة مصاريف يومية فضلا عن الحق في استرداد نفقات الانتقال من محال الإقامة إلى المجلس (١) .

كل ذلك يدعو إلى إثارة سؤال هام : هل مجلس اللوردات ضروري للنظام النيابي الانجليزي وهل المجلس الثانى - بصفة عامة ضرورة دستورية أم أنه وضع لا يضر ولا ينفع ؟ فبالنسبة للشق الاول من السؤال يقول الفقهاء : ان الذين يزعمون أن مجلس اللوردات أصبح لا دور له ولا ضرورة تدعو إلى إبقائه بجانب مجلس العموم إنما ينسون الكثير من مزايا هذا المجلس . ونحن بدورنا نسألهم : ألا يستطيع مجلس اللوردات تأخير القرارات التشريعية التى يوافق عليها المجلس الاول (العموم) الى ما بعد انتهاء عام كامل ؟ ثم ألا يحدث - أن ينتهى عمر المجلس (العموم) وتجرى انتخابات جديدة فيكون التأجيل أكثر فعالية وتأثيرا ؟ ان أى حكومة انجليزية تحوز الاغلبية فى مجلس العموم تستطيع أن تعمل ما تشاء خلال السنوات الثلاث الاولى من اعتلائها الحكم ولكن ما لا ينبغي أن ننساه - أن مجلس اللوردات يستطيع بعد أن تنقضى السنوات الثلاث أن يؤجل ما يمتنع له من القرارات ويطيح بكل ما يكره الى ما بعد الانتخاب التالى (٢) .

(١) راجع : الحكومة فى بريطانيا العظمى - المرجع السابق ص ٩٢ .
« Gov. in Britain » .

(٢) راجع : المرجع السابق :
The British Approach to politics : By Michael Stewart. Page : 15 .

وأما بالنسبة للشق الثاني من السؤال فيقول الفقهاء هل المجلس الآخر (كاللوردات أو غيره) يفيد الإنابة والمراجعة ؟ أنه لا يحقق شيئا من ذلك . . . وإذا حاولنا أن نجعله مجلسا شديداً النفع عظيم التأثير فإن ذلك يتطلب أن يكون أكثر تمثيلاً لجماهير الشعب وأصدق تعبيراً عن قوتهم السياسية ، ولو فعلنا ذلك لتحول هذا المجلس الثاني (كاللوردات) إلى صورة طبق الأصل من المجلس الأول (العموم) وسوف توجد فيه نفس وجهات النظر ونفس النقائص والمزايا التي ينعم بها المجلس الآخر وقد حاول الفقهاء الدستوريون حل هذا المشكل بالنسبة للمجلس الثاني - وهم يبحثون عن بديل لمجلس اللوردات - فوضعت اقتراحات كثيرة من أبرزها أن يتم اختيار أعضائه على أسس وظيفية أو مهنية مثل : اتحاد التجارة ، المهنة العلمية ، وغير ذلك . . . وبالطبع فبجانب ذلك يجب أن يتغير أسلوب الانتخاب المعمول به أيضاً : أما برفع سن الناخب إلى ما فوق الثلاثين عاماً أو باشتراط توفر مستوى معين من الثقافة والتعليم فإذا فعلنا ذلك فهل سنجد نظاماً تمثيلاً أصح للتعبير عن رغبات الناس وأرادتهم ؟ وإذا كان الجواب بنعم فلماذا لا يكتفى إذن بهذا المجلس ولا داعي للمجلس الآخر أى : . . . لماذا يكون هناك نظام المجلسين ؟ أما إذا كان الجواب بالنفي وقيل أن هذا المجلس الثانى - بتنظيمه الجديد سوف يكون أقل تمثيلاً لإرادة الأمة وأقل تعبيراً عن رغبات الناس فكيف يجعل له الحق في مراجعة قرارات المجلس الأول ؟

ونستطيع - بعد أن وصلنا إلى هذا الحد من البحث أن نتساءل : هل ثمة ضرورة لوجود نظام المجلسين ؟ وهل من اللازم أن يكون هناك مراجعة لأعمال المجلس النيابى الأول عن طريق المجلس الثانى ؟

إن نقطة الضعف فى النظام النيابية الديمقراطية - فى عصرنا الحاضر - ليست أنها تأخذ الأمور مأخذاً سريعاً ، يتسم بعدم الروية والإنابة ، بل على العكس ، أن هذه الأنظمة يؤخذ فيها عدم البت فى

الامور بالسرعة الكافية وأما عن عملية المراجعة ذاتها فانه من البديهي أن خير مراجعة للمجلس الاول تكمن بغير شك في رأى الشعب في ذلك المجلس بعد انتهاء دورته اما بالانقضاء أو بالثقة في الاعضاء .

فاذا عدنا الى مجلس اللوردات ، الذى أثار موضوعه والتفكير في الغائه أو تعديله كل هذا الجدل والبحث ، فانه يمكن القول ان الغاء مجلس اللوردات سيؤدى الى كارثة سياسية ، ذلك أن مجلس العموم سيتحول - بعد أن صار وحده في الميدان السياسى - الى حكومة دكتاتورية ، وسوف يتمكن من أن يمد في بقائه بوسيلة أو بأخرى ، وهذا يناقض القواعد الدستورية المقررة ، فضلا عما ينبغى أن نذكره من أن مجلسا واحدا - مثل مجلس العموم - سوف يصبح في مقدوره أن يفعل أى شئ دون أن يوجد من يراجعه ويظهر للناس الخطأ في اتجاهاته ومن ناحية أخرى فسوف يصبح الحزب السياسى الغالب أو الفائز في الانتخابات - بعد قليل - ذا اهتمام بمسائل أخرى بمجرد الوصول الى الحكم ومراكز السلطة .

فينبغى إذن أن نذكر من ينادون بالغاء مجلس اللوردات ، أو احلال بديل له محله ان هناك وجهة نظر أخرى تعارض هذا الانقضاء ، وتستند الى أن الاعتبارات التى دعت الى انشاء مجلس اللوردات لا زالت قائمة وينبغى ان تظل ماثلة في الازهان ، وأهم تلك الاعتبارات هى النظرة الى الدولة والفكرة السليمة التى ينبغى أن تكون عنها ، وعن وظيفتها ، فمما لا شك فيه أن الدولة تضم مجموعة من الناس شديدة الرغبة فى السعى باستمرار الى كشف أحسن السبل فى تنظيم الحكومة والاعتماد على أكثر الافراد كفاءة وخبرة وعلمًا .

واذا تركنا انجلترا جانبا ونظرنا الى دول العالم القديم الاخرى فاننا نجد أن تأثير المجلس الثانى لا ينكر من حيث أنه يحصل دون اتجاهات معينة ويجعل الشطط او المغالاة أمرا صعبا غير ميسور ،

فضلا عن المواءمة واحداث التوازن بين حقوق الفرد من ناحية وحقوق الجماعة التى يعيش بينها من ناحية اخرى .

واذن فليس من صواب الرأى القول دائما بأن المجلس الثانى عديم الجدوى ، وأنه اذا كان وجوده لا يضر فانه لا ينفع ، فلا شك أن وجود مجلس اللوردات فى انجلترا قد حقق الكثير من المزايا السياسية على مدى الحياة النيابية هناك ، وذلك باعتراف الانجليز أنفسهم .

وفى فرنسا ، نجد أن المجلس الثانى ، المقابل لمجلس اللوردات ، وهو مجلس الشيوخ ، قد ظهرت له مزايا لا تنكر ، من أهمها بغير شك أنه أعطى وزنا خاصا لآراء قاطنى المناطق الريفية فى فرنسا .

وفى الولايات المتحدة الامريكية ، كان مجلس الشيوخ هو الضمان الوحيد لتحقيق المساواة التامة بين الولايات الامريكية الراغبة فى الاتحاد معا ، بغض النظر عن عدد السكان فى كل ولاية ، ولولا مجلس الشيوخ لما أمكن أن تضحي تلك الولايات باستقلالها ولا أن تقوم الوحدة بينها .

وأخيرا فثمة نظام سياسى حديث أمانا ، فى الاتحاد السوفيتى ، مست الحاجة فيه الى قيام المجلس الثانى ، المقابل لمجلس الشيوخ فكان انشاء مجلس القوميات وذلك لاعتبارات تتعلق بتنوع اللغات واختلاف اللهجات ووسائل الحياة فى الاقاليم السوفيتية فكان مبدأ القوميات فى الاتحاد السوفيتى هو الذى أعطى تمثيلا للجمهوريات والمقاطعات بغض النظر عن عدد سكان كل منها مثلما حدث فى الولايات المتحدة الامريكية من تمثيل الولايات على قدم المساواة بمجلس الشيوخ (١) .

(١) راجع : The British Approach to politics By : M. St. Oxford 1967, Page : 116.

الفرع الثانى

علاقة السلطة التشريعية

بالمملكة والوزراء

أولا - علاقة السلطة التشريعية بالتاج :

عندما يقول الفقهاء الانجليز أن البرلمان هو السيادة « Parliament is Soverignty » فان هذا الاصطلاح لا يعنى أن البرلمان هناك يملك كل السلطات ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان المقصود بالبرلمان فى هذا الاصطلاح ليس مجلس العموم واللوردات كما قد يتبادر للذهن ، وانما يقصد منه : الملكة ومجلس اللوردات ومجلس العموم كوحدة سياسية تعمل معا . . ويمكن القول بعبارة أخرى : أنه لا الملكة وحدها ولا البرلمان الانجليزى بمفرده يملك السلطة كلها ، وهذا ما يعبر عنه فقهاؤهم أحيانا بقولهم : ان السيادة تعنى الملكة فى ظل البرلمان .

ومن اجل ذلك نجد أن البرلمان فى انجلترا ، كمظهر للسلطة التشريعية ، لا يملك بمفرده سلطة مستقلة كاملة ، ولا يملك أن يجبر بقراراته الملكة على قبول ما لا تريده ، ولهذا فان قرارات البرلمان تستهل دائما بهذه الصيغة : «بأمر صاحبة الجلالة الملكة ، صدر هذا القانون ، بناء على ما وافق عليه مجلس اللوردات ومجلس العموم فى الدورة البرلمانية الحالية» (١) .

واذا كان البرلمان لا يملك بمفرده - بدون موافقة الملكة - أن يصدر القوانين والقرارات ، فانه يقابل ذلك أمران بالغ الأهمية ، فى النظام الدستورى الانجليزى ، أولهما أن البرلمان هو صاحب الحق فى أن يصدر أو لا يصدر أى قانون فلا سلطان عليه فى ذلك . وثانيهما :

(١) راجع : المرجع السابق : The Britich app. to politics p. 24

أنه إذا صدر قانون عن البرلمان ووضع موضع التنفيذ فلا يعترف القانون الانجليزي العام لاي شخص أو فرد كائنا من كان بأنه يستطيع أن يوقف أو يعطل نفاذه (١) .

وإذا كان هذا هو التصوير النظري للنظام السياسي الانجليزي فان الصورة الواقعية هناك تجعل هذا التصوير مجرد افتراض أو تصور نادر التطبيق ، فنجد من ناحية ، أنه لم يوجد من يحاول اجبار البرلمان على سن قانون لا يريده ولا نجد من ناحية أخرى من يوقف أو يعرقل تطبيق القانون .

ومن جانب آخر فاننا نجد أن الفيتو الملكي أو الاعتراض على قرارات البرلمان لم يمارس في إنجلترا منذ مئات السنين (منذ نحو قرنين ونصف) وذلك بالرغم من أنه لا يوجد أي قانون أو عرف دستوري يمنع العرش في إنجلترا من ممارسة حق الاعتراض (الفيتو) على قرارات البرلمان (٢) .

غير أن ذلك لا يعني أن العرش في إنجلترا سيادة شرفية أو أنه ذو دور سلبي بحت ، فالحقيقة كما يقول « Bagoll » أن الجالس على العرش يتمتع في إنجلترا بثلاثة حقوق هي : حقه في أن يستشار وحقه في التشجيع وحقه في التحذير ، والملك الدستوري الحكيم لا يحتاج في الواقع لأكثر من ذلك (٣) .

ثانياً - علاقة السلطة التشريعية بالوزراء :

كل وزير يعتبر مسئولاً مسئولية فردية أمام البرلمان الانجليزي عن أعماله وسياسته الوزارية ، كما أن الوزارة كلها « The Cabinet »

(١) راجع : المرجع السابق : Cases and Materials on const. and administrative law - By G. W. P : 190.

(٢) المرجع السابق : The British approach to politics P : 24

(٣) المرجع السابق : نظم الحكم الحديثة - صفحة ٣١ .

يعتبر أفرادها مسئولين بالتضامن عن الاعمال الحكومية وعن سياسة الوزارة وعن النصائح والمشورة التي يقدمها للملكة وهذه المسئولية الوزارية هي في الواقع أهم السمات المميزة للنظام البرلماني في إنجلترا ويترتب على تلك المسئولية الوزارية أن الوزير الذي لا يعد نفسه للسير في نطاق السياسة العامة للوزارة كلها ، ولا يعد نفسه للدفاع عن سياسة الوزارة ككل ، حسبما اتفق عليها في مجلس الوزراء ، فإن الواجب عليه أن يستقيل (١) .

والبرلمان في محاسبته الوزارة ، يملك عدة وسائل تبدأ من مجرد السؤال ثم بالاستجواب وبعد ذلك بوسائل أقوى تتمثل في التحقيق البرلماني وأخيرا في المسئولية السياسية « Politic responsibility » التي قد تؤدي الى استقالة الوزارة برمتها أو على العكس قد تؤدي الى حل البرلمان والوزير الاول « The prime minister » هو الشخص الوحيد الذي يستطيع أن يعطى النصيحة للملكة بحل البرلمان (٢) .

بيد أن العرش لا يتحتم عليه أن يستجيب في الحال لمشورة الوزير الاول بحل البرلمان بل الذي يحدث هو أن العرش قبل أن يستجيب لتلك المشورة فإن عليه أن يزن الامر ويقلبه على كافة الوجوه ، وربما يحدث بعد ذلك أنه بدلا من قبول مشورة الوزير الاول بحل البرلمان ، أن يقلل الوزارة أو يقبل استقالتها .

ومن هنا يبدو الدور الخطير الذي يلعبه الوزير الاول في المجال السياسي الانجليزي فهو يعتبر الناصح الامين للملكة وهذا يعني أنه يقوم بدور حلقة الاتصال بين العرش والوزارة والبرلمان (٣) .

(١) المرجع السابق : الحكومة في بريطانيا العظمى ص ١٠١ Gov. in G. Br.

(٢) المرجع السابق : Cases and materials on const. and

adm. law G. W. Page : 21 راجع : المرجع السابق آنفا

(٣) راجع : المرجع السابق : Gov. in Gr. Brit. Page : 94

المبحث الثانى

الشورى فى النظام المجلسى

(Government d'assemblée)

يقصد بالنظام المجلسى ، اونظام حكومة الجمعية النيابية ، ذلك النظام الذى تملك فيه الجمعية النيابية (البرلمان) كل سلطات الحكم فى الدولة ، تشريعية وتنفيذية وهو النظام المطبق فى الجمهورية الاتحادية السويسرية حاليا ، بل ان تلك الجمهورية هى المثال الوحيد له فى العالم فى عصرنا الحاضر .

وفى كلامنا عن الشورى فى هذا النظام سنتناول السلطة التشريعية لبيان اختصاصاتها وعلاقتها بالسلطة التنفيذية ، وسوف تقدم لهذا بنبذة قصيرة نتعرف منها نشأة هذا النظام السويسرى ومميزاته ومدى نجاحه .

ولذلك فسوف ينقسم هذا المبحث الى فرعين :

الفرع الاول : عن نشأة النظام المجلسى ومميزاته ومدى نجاحه :

الفرع الثانى : عن السلطة التشريعية فى هذا النظام وعلاقتها بالسلطة التنفيذية .

وفيما يلى تفصيل ذلك :

الفرع الاول نشأة النظام المجلسي ومميزاته ومدى نجاحه

أولا - نشأته :

ان «سويسرا» ليست اصطلاحا جغرافيا ، ولكنها مجرد اصطلاح سياسى ، ومن أجل ذلك لانجد تاريخا لهذه الدولة الا منذ اللحظة التى ظهرت فيها المقومات الاولى للاتحاد السويسرى « La confederation Helvetique » ، الذى كانت بداية نشأته فى القرن الثالث عشر .

ويعزو الباحثون نشأة هذا الاتحاد الى ذبوع الحركة العامة للتحرير : « Affranchissement » التى عمت الكثير من البلدان ... وامتدت الى القرى والساكن ، للتخلص من الاقطاع « La feodalité » الذى كان يمارسه فى وسط أوربا حينئذ فرسان الامبراطورية المقدسة أو دوق النمسا ، ولقد كان أقوام من مقاطعة آرى « Uri » بسويسرا هم أول من تحرر من سيطرة الحكم الاقطاعى الاستبدادى فى عام ١٢٩١ ، لا عن طريق التمرد ولكن عن طريق المفاوضات « Negociation » فكانت تلك المقاطعة اللبنة الاولى فى بنى الاتحاد السويسرى (١) .

وقد جذبت ولاية آرى « Uri » اليها ثلاث ولايات أخرى هى : شويز واوبوالد وندوالد فارتبطت معا بمعاهدات تحالف دفاعى وتعاون اقتصادى وقضائى « Assisstant judiciaire » وقد رسخت أقدام

(١) راجع : سويسرا . تأليف كلود جوزيف - طبعة باريس عام ١٩٦٠ ص ١-١٠
La Suisse. Par : Claude Joseph Gignoux Paris : 1960
« Comment ils sont gouvernés » Tome 3 .

هذا الحلف عام ١٣١٥ ثم انضمت اليه ولاية لوسرن عام ١٣٣٢ ثم ولاية زيورخ عام ١٣٥١ ثم تعاقب دخول الولايات بعد ذلك حتى اذا جاء القرن الخامس عشر اتسعت رقعة الاتحاد لرغبة الولايات السويسرية في تحقيق الامن في الداخل والحماية على الحدود .

ولكن الاتحاد في نشأته لم يكن في درجة الكمال والنضج التي انتهى اليها اليوم ، بل كان يعتوره العديد من آوجه القصور وظهرت مثالبه في نقص التنظيم الداخلي وافتقاد مظهر النظام والتماسك بين الولايات مما أدى الى نشوب الخلافات العلنية ، ومما زاد الامر سوءا عدم وجود رئيس للاتحاد كله فضلا عن الريب والتوجس المتبادلين بين الولايات مما أدى بعد ذلك الى حد انشقاق بعض الولايات عن الاتحاد (١) .

وبالفعل فانه في عام ١٨٤٧ شكلت بعض الولايات الاكثر ميلا للاتجاه المحافظ حلفا منفصلا « Sonderbund » هـروبا من التيارات الديمقراطية التي انبعثت من جمهورية «هلفسيا» التي كونها نابليون ، وصحيح ان محاولة هذا الحلف الانشقاق والانسلاخ عن الاتحاد قد باءت بالفشل بعد ان وادت القوات المسلحة الاتحادية هذه المحاولة ، الا أن الدرس الذي خرج به الاتحاد من تلك التجربة تمثل في منح المزيد من السلطات للحكومة الاتحادية ، وقد ظهر ذلك في الدستور الجديد للاتحاد عام ١٨٤٨ والذي عدل عام ١٨٧٤ الى الصورة التي ظل عليها الى الوقت الحاضر (٢) .

١ (١) راجع : الفصل في القانون الدستوري السويسري - تأليف جان فرانسوا - سويسرا ١٩٦٧ .

Jean François Aubert - Traité de droit constitutionnel Suisse - ed : Neuchâtel, Suisse, 1967 - Volume 1 P : 74 .

وراجع : المرجع السابق ذكره : سويسرا - كلود جوزيف : ص ١ - ١٠ .

(٢) راجع : نظم الحكم الحديثة - تأليف ميشيل ستوررات - ترجمة أحمد كامل ومراجعة الدكتور سليمان الطماوى (الكتاب رقم ٤٢٢ من الالف كتاب) طبعة ١٩٦٢ - صفحة ١٩٤ وما بعدها .

ثانيا - مميزاتة :

لقد ترك تطور الاتحاد ، الذي ذكرناه فيما سلف ، آثارا عميقة لازمتة حتى اليوم ، وضحت ليس في نظام الاتحاد السياسي فحسب بل وفي الدستور السويسري نفسه، الذي أفرد الباب الاول منه للاحكام العامة ، وهي ليست مجرد أحكام نظرية ، وانما هي في الواقع تعبر عن المميزات الاساسية للاتحاد السويسري ، وقد صاغ كيانه وأرسي بناءه وفقا لها ، ويمكن ان نبرز المميزات العامة للاتحاد السويسري أو خصائصه في خمس هي :

(١) **الحرص على الوحدة :** والتصميم على ألا تنقسم عراها بعد ذلك مرة أخرى وذلك عن طريق تحقيق المعاملة العادلة للأقليات الجنسية أو اللغوية أو الدينية بما يجعل كل جماعة تحس بالطمأنينة والامان .

(٢) **الاهتمام بالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي :** فسويسرا تمثل رقعة تعتمد على حرية التجارة فلا يجوز للولايات أن تعرقل تلك الحرية عن طريق فرض الرسوم الجمركية أو عرقلة مباشرة الافراد لتلك المهنة أو ما يتصل بها من مهنة .

(٣) **المحافظة على حقوق الافراد والوحدات الاجتماعية الصغيرة :** فقد نشأت سويسرا ونمت عن طريق انضمام العائلات من أودية الجبال أو من سكان المدن فتكونت الجماعة ومن هذه الجماعات تكونت الولايات فالاتحاد . فالمواطن السويسري هو مواطن محلي أولا وقبل كل شيء ، وهذا ما يفسر لنا أن الديمقراطية المباشرة لا زالت تمارس في عدد قليل من الولايات خاصة في المناطق الريفية . فلدينا في هذا الاتحاد مفهوم قديم وعميق الجذور لفكرة المواطن اقام على أساسها الدستور الفكرة الحديثة للجنسية السويسرية وقد فعل ذلك بالنص على أن جميع مواطني الولايات هم مواطنون سويسريون يستطيعون مباشرة حقوق المواطنين السويسريين اينما وجدوا .

(٤) احترام الدفاع الوطنى : فالدستور يخول الاتحاد سلطة الاشراف على القوات المسلحة .

(٥) وأخيرا يتميز الاتحاد السويسرى بالطابع المضاد للكهنتوية والكاثوليكية : فسويسرا تعلم أن وحدتها تعتمد على التسامح الدينى الا أنها لا تنسى ما سببته لها مضايقات الاغلبية الكاثوليكية فى بعض الولايات قبل دستور ١٨٤٨ وما كان من تشجيع رجال الدين الكاثوليك للحركة الانفصالية « Sondrbund » عام ١٨٤٧ ولذلك حرص قانون الاتحاد على منع نمو سلطة الدين وتحرم سويسرا تكوين جمعيات الجزويت (الآباء اليسوعيين) ، بل ولا يعترف القانون فى سويسرا الا بالزواج المدنى (١) .

ثالثا - مبدى نجاحه :

تضم سويسرا الآن ، فى الجملة ، نحو ٣١٠٧ قرية وبلدة ، والواقع أن القرية تعد النموذج الاصيل للنظام الديمقراطى ، ففى ذلك المجتمع الصغير (فى القرية) يكون الميدان صالحا تماما لممارسة الديمقراطية فى أعرق صورها ، أى فى صورة الديمقراطية المباشرة ، حيث يتسنى لكل مواطن أن يشارك بشخصه فى صنع كل القرارات التى تهم الجماعة أو القرية التى يعيش فيها وإذا كانت الجماعة تضع بنفسها القرارات والتنظيمات السياسية المباشرة لها فلا شك أنها ترضى عنها وتقبل آثارها عن طيب خاطر (٢) .

ولقد سبق أن ذكرنا أن النظم السياسية وأساليب الحكم لا تكون ناجحة أو مخففة بالقياس الى النظريات السياسية وأخذها منها بهذا المذهب أو ذاك ، وإنما يكمن نجاحها بل وقوتها فى مواءمتها لظروف الجماعة أو الأمة ، من النواحي الاجتماعية والاقتصادية

(١) المرجع السابق : نظم الحكم الحديثة - صفحة ١٩٤ وما بعدها .

(٢) المرجع السابق: سويسرا - تأليف كلود جوزيف : صفحة ٨١ .

بل والنفسية كذلك . فلا شك أن مرجع النظام السويسري هو الى شخصية رجل الجبل الخشن الذي يكسب عيشه بيديه ويحكم عائلته ويثق في جيرانه الذين يعرفهم ولا يثق في أى شخص كاهنا كان أو أميرا أو لوردا أجنبيا ممن قد يتدخلون في استقلاله أو سلطته ، فحكومة الدولة بالنسبة لهذا الرجل هي مجرد امتداد لمجموعة الاتفاقات البسيطة التى يصل اليها مع جيرانه لرعاية مصالحه وضمان أمنه ، وهو يعلم بالتجربة أن مثل هذه الاتفاقات لا تصلح للتطبيق اذا فرضتها الأغلبية على عجل بل يجب أن تنشأ نتيجة للمناقشة الواعية وأن تحظى بأكبر قدر من الرضى . وقد عاش أسلافه منذ القدم وأسلحتهم معدة فى أيديهم ليدافعوا عن قطعانهم ضد الذئاب وعن حريتهم ضد الإباطرة وضد من يحملون لقب الارشيدوق وقد انحدر اليه من ذلك التراث واجبه الخاص فى حماية استقلال بلده فى ظل العصر الحديث بتياراته وصراعاته . ومهما كانت مهنة المواطن السويسري فانه عامة شخص منظم يؤمن بالمدى الفردى ويبطئ فى وضع القوانين ولكنه يأخذ نفسه فى النهاية باحترامها متى تم وضعها وقد أنتجت هذه الحالة الذهنية التى انعكست فى الاجراءات المحكمة اللازمة لسن القوانين مجتمعا متحدا مستقرا ولكنه بطيء التحرك .

واذا كان نظام الحكم السويسري - صورة حسنة للديمقراطية وتطبيقا لا قدم مظاهرها وأعلى درجاتها ، فما الذى يمنع من نقل هذا النظام الديمقراطى الى خارج سويسرا ؟ ولماذا لا نراه اليوم الا فيها ؟ الواقع أن الدرجة العالية من الديمقراطية التى نراها هناك لا يمكن الاخذ بها الا فى امة صغيرة (يلاحظ أن عدد سكان سويسرا الآن نحو ستة ملايين) ثم ان التسامح الذى يجيز الحكم عن طريق التصالح بصفة دائمة قد ينقلب الى تسامح فى الاساءة ومهما قيل عن نجاح الحكم هناك ... فان المرأة السويسرية ما تزال غير متمتعة بحق الانتخاب كما وأن معاملة الفقراء غالبا ما تتسم بالقسوة كما أن الخدمات الاجتماعية فى سويسرا أقل تقدما عما تحقق فى البلاد الاخرى المماثلة لها فى الثراء ، ولاشك أن ذلك كله يعطينا فكرة تختلف عما يتبادر الى الذهن لاول وهلة من ان هذا النظام السويسري هو اقرب الطرق تحقيقا لمصالح الشعوب فى الحرية والديمقراطية . والتقدم (١) .

(١) راجع : نظم الحكم الحديثة (ليشيل استيوارت) المرجع السابق -

الفرع الثانى

السلطة التشريعية

فى النظام المجلسى السويسرى

وعلاقتها بالسلطة التنفيذية

يمارس البرلمان السلطة التشريعية فى سويسرا ، ويسمى البرلمان هناك : «الجمعية الاتحادية» (أو الفدرالية) وسنبين فيما يلى تكوينه واختصاصاته .

أولا - تكوينه :

برلمان سويسرا يأخذ بنظام المجلسين « Bicameral » وقيام برلمان من مجلسين (١) قديم قدم الدستور الاتحادى نفسه أى يرجع الى عام ١٨٤٨ ، وثمة ثلاثة شروط يلزم توافرها لقيام برلمان من مجلسين ، بحيث اذا تخلف منها شرط اعتبر المجلسان وكأنهما مجلس واحد ، وهذه الشروط الثلاثة متوفرة فى مجلسى برلمان سويسرا وهى :

(١) أن يختلف كل من المجلسين فى تكوينه عن الآخر .

(٢) أن يكون لكلا المجلسين اختصاص واحد (٢) .

(١) يلاحظ أن الدول التى تأخذ بنظام المجلسين - ومن بينها سويسرا ، أصبحت قليلة العدد فى عصرنا الحاضر ، إذ أن أغلبية دول العالم تأخذ الآن بنظام المجلس الواحد وأما الدول التى تأخذ بنظام المجلسين (عدا سويسرا) فأهمها : إنجلترا - وفرنسا ، والولايات المتحدة الأمريكية وبلجيكا والسويد والاتحاد السوفيتى .

راجع : الفصل فى القانون الدستورى السويسرى - المرجع السابق : صفحة ٤٥٨ :

ج ٢ .

« I. F. Aubert : Traité de droit cons. Suisse Vol. 2 » .

(٢) المرجع السابق ذكره الفصل فى القانون الدستورى السويسرى - صفحة

٤٦١ ج ٢ .

(٣) أن يجلس أعضاؤهما في مكانين منفصلين (أى كل مجلس على حدة) .

ونتكلم فيما يلى عن مجلسى البرلمان وهما يعرفان معا - بالجمعية الاتحادية (الفدرالية) وهما : المجلس الوطنى Le Conseil National ومجلس الولايات « Conseil d'etat » .

(١) المجلس الوطنى (Le Conseil National) :

يقابل هذا المجلس الاول فى برلمانات الدول ذات المجلسين (أى مجلس النواب) وقد مر بتطور طويل منذ انشائه عام ١٨٤٨ حتى وقتنا الحاضر ، وذلك من حيث عدد أعضائه ومن حيث اختصاصاته أيضا ، فقد كان عدد أعضائه عام ١٨٤٨ (حين أنشئ) ١١٢ عضوا ، وكان ذلك بواقع عضو واحد عند كل عشرين ألفا من السكان ، ثم ارتفع عدد أعضائه الى ١٨٧ عضوا فى عام ١٩٣٠ ، وزاد الى ١٩٤ عضوا فى عام ١٩٤١ ثم صار ١٩٦ عضوا فى عام ١٩٥٠ وأخيرا ثبت عدده الآن فأصبح مائتى عضو (بواقع عضو عن كل ٣٤ ألفا من السكان) .

وهذا العدد (٢٠٠ عضو) يعتبر مناسبا اذا قورن بعدد أعضاء مجالس النواب فى الدول الاخرى ، ففي الولايات المتحدة الامريكية يبلغ عدد الاعضاء ٤٣٥ عضوا ، ومجلس العموم البريطانى عدد أعضائه ٦٣٠ عضوا ، أما الجمعية الوطنية الفرنسية فيبلغ عدد أعضائها ٤٨٧ عضوا بينما المجلس النيابى الالماني (البندستاج) عدد أعضائه ٤٩٩ عضوا ، وفى بلجيكا ٢١٢ عضوا وأخيرا فى السويد ٢٣٠ عضوا ، ثم لا ينبغي أن ننسى مقارنة هذا فى كل من هذه المجالس النيابية بعدد السكان فى دولها ، وأن عدد سكان الجمهورية السويسرية الآن هو حوالى ستة ملايين نسمة (١) .

(١) راجع : المرجع السابق : الفصل فى القانون الدستورى السويسرى صفحة ٤٦١ .

ويجب أن يتم تمثيل كل ولاية مهما صغرت مساحتها وقل عدد سكانها بعضو واحد على الأقل في هذا المجلس ، ويتم التصويت لاختيار الاعضاء طبقا لنظام التمثيل النسبي وتعتبر كل ولاية دائرة انتخابية بحيث يكون على الناخب في الولايات الكبيرة أن يختار ثلاثين مرشحا تقريبا من بين مائة مرشح أو أكثر (١) ، ويجوز لجميع المواطنين الذكور أن يقترعوا وأن يرشحوا أنفسهم طالما قد بلغوا العشرين من العمر (باستثناء رجال الدين) .

ومدة انعقاد المجلس أربع سنوات ، وفي كل عام يتم دعوة الاعضاء لعقد أولى جلساته في يوم الأحد الأخير من شهر أكتوبر (٢) .

(٢) مجلس الولايات (Conseil d'état) :

مجلس الولايات « Conseil d'état » ويسمى في سويسرا البندسرات « Bundesrat » يعتبر المجلس الأعلى في البرلمان ، وإذا كان تشكيل المجلس الوطني يتم تنظيمه كلية بواسطة القانون الاتحادي (الفدرالي) فإن مجلس الولايات ينظم طبقا لقوانين الولايات ، وهذه الولايات يبلغ عددها اثنين وعشرين ولاية ، ونجد الدستور السويسري يعدد هذه الولايات تبعا لترتيب انضمامها للاتحاد مبتدئا بزيورخ وbern ولوسرن وبري وشـوايز وانتروالد وغيرها ... وهذه الولايات تعتبر كلها ذات سيادة ، اذ ينص الدستور على أن الاتحاد السويسري جمهورية ديمقراطية تتألف من ٢٢ ولاية ذات سيادة ، ويلاحظ أن هذه الولايات تتمتع بشخصية مستقلة لكل منها ، ولا يمكن اعتبارها مجرد مقاطعات في دولة ويعبرون عن هذا في سويسرا

(١) راجع : نظم الحكم الحديثة - ميشيل سنيوارت - المرجع السابق - طبعة ١٩٦٢ - صفحة ٢٠١ .

(٢) راجع : المرجع السابق ذكره الفصل في القانون الدستوري السويسري . صفحة ٤٦٣ .

بقولهم (١) : وعدد أعضاء مجلس الولايات { { عضوا حيث تنتخب كل ولاية عضوين ، وأهلية المواطن في سويسرا للانتخاب تتوافر في سن مبكرة ، هي عشرون سنة ، (بينما هي في الدنمرك مثلا ٢٣ سنة) ، ولا تأخذ الدولة هناك بالفرقة بين ناخبي المجلسين (المجلس الوطني ومجلس الولايات) كما تفعل بعض الدول ثنائية المجلسين ، مثل الولايات المتحدة الأمريكية والهند واليابان (وفي بلجيكا وتركيا يجب أن يكون عضو المجلس الأعلى بحيث لا يقل عن أربعين سنة ، كما أن دولا أخرى يختلف فيها عمر النائب في المجلس الأعلى مثل إيطاليا وإيران حيث عمر عضو الشيوخ ٤٠ عاما وأما ناخبه فعمره ٢٥ عاما) ، وتكرر هنا ما سلف ذكره من أن كل ولاية تضع شروط الناخب والنائب في مجلس الولايات (بخلاف المجلس الوطني) (٢) . هذا ويؤلف المجلسان معا (الوطني والولايات) البرلمان الذي يمارس السلطة التشريعية .

اختصاصات البرلمان :

ان كلا من مجلسي البرلمان (الجمعية الوطنية ومجلس الولايات) له نفس الاختصاص أو بعبارة أخرى ، فالمجلسان يعدان متناظرين وعلى قدم المساواة ، وليس لمجلس سلطة أعلى أو حق المراجعة بالنسبة للمجلس الآخر ، وبذلك يمارس كل منهما الاختصاصات التشريعية العادية . ولكن هذه المساواة بين المجلسين في السلطة ، لا تتحقق حين يجتمع المجلسان معا ، حيث تكون الغلبة والسلطة من نصيب المجلس

(1) « Les cantons sont de veritables etats et non pas de simples provinces d'un etat » .

راجع : المرجع السابق : سويسرا تأليف ك.ج. صفحة ٨١ - ٨٥ .

I.F.A : Traité de dr. const. Suisse Claude Joseph : La Suiss-P : 81-85

(٢) راجع (كتاب البرلمانات) ميشيل أميليه - صفحة ٥ - ٥ (دراسة مقارنة) .

Michel Ameller : Parlements - France 1966.

الوطني ، بسبب التفوق العددي لأعضائه (مائتي عضو مقابل ٤٤
عضوا لمجلس الولايات) ويجتمع المجلسان معا لاختيار الهيئة
التنفيذية (المجلس الاتحادي) وكذلك لاختيار الهيئة القضائية (المحكمة
الاتحادية) (١) وربما أوحى لنا هذا الاختيار لأعضاء السلطتين التنفيذية
والقضائية أن البرلمان هناك يتمتع بالسلطة الأعلى أو أنه لا يوجد في
سويسرا تطبيق لنظام الفصل بين السلطات وسوف نشير إلى هذين
الأمرين فيما يلي .

فأما بالنسبة لسلطة البرلمان : فانه من الناحية النظرية البحتة ،
تعد هي أعلى السلطات ، وهذا أمر يمكن تصوره بالتطلع إلى الأصول
الدستورية والنظريات الفقهية ولكن الصعوبة تثور حين نبحث عن يملك
السلطة الأعلى من الناحية العملية ، ويتطلب هذا البحث الرجوع - لا
إلى القانون الدستوري - ولكن إلى العلوم السياسية حيث تعتبر هذه
المسألة إحدى المشكلات الصعبة الحل فيها - فالحقيقة الأولى أن
سلطة البرلمان قد تفتت وآلت إلى خمس مراكز أو هيئات هي :

(١) المجلس الاتحادي (الفدرالي) « Le conseil federal »

(٢) لجان البرلمان الفنية .

(٣) زعماء الأحزاب السياسية .

(٤) الاتحادات الاقتصادية والمهنية .

(٥) الخبراء .

(١) راجع : البرلمانات - المرجع السابق ص ٥ .

وراجع كذلك نظم الحكم الحديثة - ليشيل استيوارت طبعة ١٩٦٢ ص ٢٠١ -
المرجع السابق الإشارة إليه .

وهذه المراكز الخمسة التي استحوذت على أغلب السلطة التشريعية ، تنبئ عن ميل الى الاتجاه نحو الاوليجارشية « Oligarchie » (أى حكومة الاقلية)(١) .

على أن هذا لا يعنى أن البرلمان السويسرى قد تقلص نفوذه وتحول الى كيان واهن ضعيف بسبب ذلك فهو ما زال يملك اتخاذ القرارات التشريعية ، وفي أحيان مختلفة تكون قراراته هامة ومؤثرة ولكن مما لا شك فيه أنه لا يملك الآن ممارسة سلطاته التشريعية بصورة كاملة باهرة تتسم بالاستقلال التام اللهم في حالات قليلة نادرة . ويستدرك الفقهاء السويسريون فيقولون : أن هذا الوهن في السلطة التشريعية لا يعنى أن الحياة البرلمانية عندهم قد ماتت ، وإنما يعنى - في الواقع - أن البرلمان يمر في عصرنا الحاضر بفترة اختبار قاسية(٢) . ونحن نلاحظ أن البرلمان هناك لا يفرط في اختصاصاته ببساطة أو عن طيب خاطر ، بل هو يسعى حثيثا لتأكيد ذاته ، وأن برلمان عام ١٩٦٦ قد نجح في أن يبرز نفسه كشخصية متميزة مما ينبئ عن قرب حدوث تغييرات غير متوقعة في البنيان الدستورى السويسرى(٣) .

وإذا كنا قد ذكرنا أن لمجلسى البرلمان اختصاصات متماثلة ومتساوية فإن ذلك لا يعنى انعدام الفروق كلية بين المجلسين ، إذ الواقع أن ثمة عدد من الفروق بينهما .

(١) راجع : الفصل في القانون الدستورى السويسرى - المرجع السابق ذكره ص ٧٤ - جزء أول . J. J. A. Traité de dr. cons. Suisse Vol. 1

(٢) راجع : الفصل في القانون الدستورى السويسرى - المرجع السابق - صفحة ٧٤ (الجزء الاول) .

(٣) نفس المرجع : الفصل في القانون الدستورى السويسرى - المرجع السابق - (الجزء الاول) .

الفروق بين المجلسين :

(١) ان مجلس الولايات « Conseil d'etat » ليس مجرد قسم من البرلمان ولكنه أيضا يعتبر عضوا في الحكومة أو جزءا منها في بعض الأحيان ، فعندما تمارس الحكومة « Bundesregierung » الاختصاص التشريعي - بطريق التفويض فان القرارات التي تصدرها تخضع لرقابة مجلس الولايات (م ٨٠ فقرة ٢ من الدستور) .

(٣) ومن الناحية الفعلية فان مجلس الولايات (كمجلس ثان) يمارس اختصاصات برلمانية أقل من المجلس الآخر ، وهو وضع يخالف الوضع في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يتمتع مجلس الشيوخ هناك بسلطات أقوى وأوسع من سلطات مجلس النواب .

(٣) تتمتع الولايات الكثيرة السكان بصوت أقوى من غيرها في المجلس الوطني ، بينما نجدها تمثل بوجهات نظر فقط وليس بأصوات أقوى ، في مجلس الولايات ، كما أن طابع كل ولاية يبدو أكثر وضوحا في مجلس الولايات بحيث يبدو مظهر تعدد الجنسيات فيه بصورة أكبر مما نلاحظه في المجلس الوطني ، وبعبارة أخرى فان مجلس الولايات يبدو (مهجنا) « Hybride » الى حد ملموس (١) .

وبالنسبة للامر الآخر وهو ما يبدو في سويسرا - من عدم الاخذ بمبدأ الفصل بين السلطات بسبب سلطة البرلمان في اختيار أعضاء السلطتين التنفيذية والقضائية فان البحث في هذا الامر لهو أكثر صعوبة وأشد غموضا من البحث في الامر السابق عن مدى تفوق السلطة التشريعية وعلوها عن السلطتين الأخرتين . وذلك لانه لا الدستور الاتحادي الصادر عام ١٨٤٨ ولا الدستور الصادر عام ١٨٧٤ قد تكلم صراحة عن مبدأ الفصل بين السلطات (وذلك على

(١) المرجع السابق : الفصل في القانون الدستوري السويسري - صفحة ١٧١ (الجزء الثاني) .
J. A : Traité de droit cons. Suisse, Vol : 2

عكس الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً حيث يصرح هناك بمبدأ الفصل بين السلطات (١) .

فمما لا شك فيه أنه يوجد في سويسرا ثلاث سلطات رئيسية ولكن اختصاصاتها ليست محددة وغير واضحة المعالم ، ومن ناحية أخرى نجد أن العلاقات بين السلطات الثلاث منظمة بحيث يبدو - لأول وهلة - أن البرلمان هو صاحب السيطرة على السلطتين التنفيذية والقضائية ، ونحن إذا أردنا أن نرسم صورة لما يعنيه هذا المبدأ - مبدأ فصل السلطات - في سويسرا فإننا نستطيع القول أنه يعنى ألا تجمع هيئة أو شخص - في وقت واحد بين سلطتين أو ثلاث معا ، أو بعبارة أخرى ألا يكون هناك من يملك أكثر من واحدة من السلطات الثلاث (٢) .

علاقة السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية :

مرت العلاقة بين البرلمان والحكومة بتطور طويل في سويسرا ، ووضح هذا التطور بصورة عميقة جعلت هذه العلاقة لا تثبت على منوال واحد ، فقديمًا كانت الغلبة بلا جدال للسلطة التشريعية ، بحيث كان منصب عضو البرلمان يسمو كثيرا على أى منصب حكومي ، يدل على ذلك ما هو مشهور من أن الفرد أشر لم يقبل أبدا أن يستبدل بمقعده البرلماني أى منصب حكومي ، ولكن الأمور اليوم تبدو على وتيرة مختلفة ، فالحكومة لها الكفة الأرجح بالنسبة للبرلمان ، وذلك رغم أنها لا تملك الوقوف ضد ارادة مجلسي البرلمان .

ويعزى تفوق السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية الى عاملين :

(١) راجع : البحث الثالث (التالى) عن الشورى في النظام الرئاسى .

(٢) راجع : الفصل فى القانون الد ستورى السويسرى - جزء ٢ - المرجع السابق صفحة ٤٤٩ . J. A : Iraite de droit cons. Suisse . Vol : 2

الاول : أن النظام السويسرى يؤدى الى تمتع الحكومة باستقرار كبير ، فان الوزراء (أعضاء المجلس الفيدرالى) يختارون لمدة محددة هي أربع سنوات ، لا يملك البرلمان عزلهم خلالها .

الثانى : أنه من الناحية العملية فان مدة دورة انعقاد البرلمان كل عام تتراوح ما بين شهرين وثلاثة شهور وعلى ذلك فالحكومة هي التى تمارس الحكم عملا معظم العام (نحو ٩ شهور) (١) .

. (١) راجع : القانون الدستورى والانظمة السياسية - الطبعة الرابعة - ١٩٦٦
- لاساذنا الدكتور عبد الحميد متولى - صفحة ٢٤٠ .

المبحث الثالث

الشورى فى النظام الرئاسى

نتناول فى هذا المبحث موضوع الشورى فى النظام الرئاسى ، الذى يتمثل فى النظام السياسى للولايات المتحدة الامريكية ، وسوف نجعل الكلام عن الشورى فى النظام الرئاسى فى فرعين :

الفرع الاول : عن النظام الرئاسى ، نتناول فيه تعريف ذلك النظام ، وبيان الظروف والاسباب التى أدت الى نشأته .

الفرع الثانى : عن الكونجرس الأمريكى ، ونتناول فى هذا الفرع بيان كيفية تشكيله واختصاصاته ثم بيان العلاقة بينه وبين الرئيس الأمريكى والوزراء ، وأخيرا بيان العلاقة بين الرئيس والوزراء .

وفى ما يلى تفصيل ذلك :

الفرع الاول

النظام الرئاسى

تعريفه :

ان أكثر ما يعاوننا على فهم النظام الرئاسى هو فهم طبيعة منصب الرئيس فى النظام الأمريكى ، بل ان ذلك فى الحقيقة هو المفتاح لفهم النظام الحكومى الأمريكى كله وذلك لاننا نجد دائما عند محاولة تعريف النظام الرئاسى ان البحث يتجه مباشرة الى منصب الرئيس ، باعتباره محور ذلك النظام (١) .

(١) راجع : القاموس السياسى الأمريكى : طبعة ١٩٦٧ صفحة ١٦٩ تأليف جاك بلانو .
: Jack Plano. The American political dictionary
(Western Michigan University, Printed in the U. S A. 1967) .

وأقرب تعريف للنظام الرئاسي ، أنه ذلك النظام الذي يكون فيه الرئيس هو صاحب السلطة التنفيذية في حين يكون الوزراء بمثابة أعضائه الخصوصيين المسئولين أمامه مباشرة ، وذلك في ظل نظام يأخذ بمبدأ الفصل التام بين السلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية)(١) .

وكل الدلائل تشير الآن الى أن الأمة الأمريكية تتحرك صوب الأخذ بنظام رئاسي يزداد قوة ، مما يؤدي الى الاتجاه نحو ما يعرف بالحكومة الرئاسية في عصرنا الحاضر(٢) .

وكلما اتسعت سلطات الرئيس وقوى نفوذه ، قوى النظام الرئاسي وعمقت جذوره ، بيد أنه يجب أن نلاحظ أن الاختصاصات الواسعة للرئيس لا يمكن أن نرجعها لمجرد نصوص الدستور الأمريكي ، فالسلطة الرئاسية (التنفيذية) لا تحتل من هذه النصوص إلا مادة واحدة ، هي المادة الثانية ، وحتى هذه المادة الثانية إذا رجعنا إليها نجد أنها تبدو غامضة وغير محددة المعنى إذا ما قورنت بالمادتين ١ و ٣ من الدستور اللتين تنظمان السلطتين الأخريين التشريعية والقضائية(٣) .

أسباب نشأة النظام الرئاسي :

قدمنا أن البحث في النصوص الدستورية لا يسعف الباحث في كنه النظام الرئاسي ، فدراسة هذا النظام تكون أجدى وأصدق إذا

(١) راجع : حكومة بريطانيا العظمى - المرجع السابق ذكره - صفحة ٢١ (المقارنة بين الدستورين الانجليزي والأمريكي) .

(٢) المرجع السالف ذكره : القاموس السياسي الأمريكي - صفحة ١٧٠ .

(٣) راجع : القانون الدستوري الأمريكي : تأليف روكو - طبعة ١٩٧٠ ص ١٤٨ .
Rocco. J. Irosolini : American constitution law Pr. & ed. by The Macmilan company. New York U. S. A , 1970.

أتبع فيها الأسلوب الوصفي للحكم الرئاسي على مر العصور مما لو
أتبع الأسلوب التحليلي لمواد القانون ونصوص الدستور (١) .

بل أن دراسة الحكم الرئاسي وحده لا تكفي ، بل لا بد أن تقترن
تلك الدراسة كذلك بدراسة جغرافية وتاريخية واجتماعية
للولايات المتحدة ودراسة لشخصيات رؤسائها فدراسة هذه العوامل
مجتمعة هي التي تنير لنا السبيل لفهم الاسباب والظروف التي أدت
الى نشأة النظام الرئاسي وتطوره الى صورته الراهنة .

أولا - العوامل الجغرافية :

ربما يظهر أن العلاقة بين الناحية الجغرافية للولايات المتحدة
وبين نشأة النظام الرئاسي بها هي علاقة بعيدة أو منعقدة ، ولكن
الواقع غير ذلك ، فإن المساحة الشاسعة للولايات المتحدة الأمريكية
كانت عاملا هاما مؤثرا عند وضع نظام الحكم الأمريكي ، فقد كان
هدف واضع ذلك النظام ليس مجرد الارتباط : ربط الولايات
المكونة للاتحاد برباط واحد اسمي ، بل كان ما يسعون اليه هو خلق
سلطة تنفيذية مركزية قوية تجعل الاتحاد حقيقة ماثلة ، وأيضا فقد
كانت تقوية نفوذ الرئيس وجعل هذه السلطة المركزية في يديه أملا
قوميا ، حيث اعتبر الرئيس هو رمز تحقيق هذه الوحدة بين
الولايات ، وإذا كان عددها ثلاثة عشر عند نشأة الدولة فان قوة
الرئيس وزعامته كفيلا لجذب المزيد من الولايات للانضمام الى
الاتحاد (٢) .

(١) راجع - القاموس السياسي الأمريكي - المرجع السالف الإشارة اليه ص
١٧٠ .

وراجع كذلك : الحكومة في بريطانيا العظمى - المرجع السابق - المقارنة بين
الدستورين الانجليزي والأمريكي ص ٢١ .

(٢) راجع : القانون الدستوري الأمريكي : لروكو : المرجع السالف ذكره ص
١٤٣ - ١٤٨ حيث يقول : ... ولكن الذي جال بخاطر واضع نصوص الدستور
الأمريكي كان قيام اعتبارين متناقضين : الاول هو الرغبة في انشاء رئاسة قوية =

ثانيا - العوامل التاريخية :

ان الرجوع الى التاريخ السياسى الأمريكى يظهر لنا أن النظام الرئاسى قد تشكل ووصل الى صورته الحالية نتيجة التجارب الكثيرة والمتتالية التى مرت بها تلك البلاد وتعرض لها حكامها . فكثيرا ما كان يحدث أن المنصب الرئاسى والرجل الذى يشغله يتكيفان تبعاً لمناخ العصر الذى يوجدان فيه ، فعصر الهدوء السياسى فى الداخل والسلام فى الخارج يختلف عن عصر الازمات . والحروب كانت من عوامل قوة النظام الرئاسى وشموخ بنيانه (١) .

ثالثا - العوامل الاجتماعية :

كان رعايا الولايات المتحدة الذين أسهموا فى وضع النظام الرئاسى الأمريكى حريصين على حقوقهم وحيرياتهم وفى نفس الوقت فخوريين بأصولهم ، ولذلك نلمس دائما هذين الاثرين فى شتى مناحى الحياة السياسية الأمريكية وهما : الحرص على الحرية . والحرص على القوة ، ويعتقد بعض الباحثين والفقهاء أن الأمريكين قد تأثروا تأثرا عميقا ، من الناحيتين الاجتماعية والسياسية ، بآراء ونظريات الفيلسوف الانجليزى جون لوك فى الحكومة والحقوق الطبيعية والحيريات ، وقد أنتج هذا التأثير وضع النظام الرئاسى بتكوينه الذى أشار اليه الدستور (٢) .

= نستطيع حل المشاكل القومية ، والثانى : هو الخوف من استبداد السلطة التنفيذية . وطنيانها على السلطين الآخرين : التشريعية والقضائية وهذا ما حدا بهم الى اخذ بمبدأ الفصل بين السلطات والى اتباع طريق وسط للاختيار بين سلطة تنفيذية مستبدة وحكومة ضعيفة .



(١) راجع : The American political dictionary

القاموس السياسى الأمريكى - المرجع السالف ذكره صفحة : ١٧٠ .

(٢) راجع : الحكومة فى بريطانيا العظمى - المرجع السالف ذكره : صفحة

٢١ (مقارنة الدستورين الانجليزى والأمريكى) .

رابعاً - شخصيات الرؤساء الامريكيين :

اذا كنا قد ذكرنا أن الظروف السياسية (كالازمات والثورات والحروب) والعوامل الاجتماعية (كالاتكار السائدة في المجتمع) قد ظهر تأثيرها في نشأة وقيام النظام الرئاسي وتحديد سماته فاننا لا نستطيع أن نفعل دور الرؤساء الامريكيين في تشكيل هذا النظام والوصول به - بالتطور التدريجي - الى وضعه الراهن .

فالكثير من مميزات النظام الرئاسي انما يرجع في الواقع الى الرؤساء الامريكيين والى نظرياتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية وفلسفاتهم المختلفة ثم تصورهم اونظرتهم للمنصب الرئاسي نفسه (١) . فبعض الرؤساء مثل وليام تافت وكالفن كوليج قد رأوا الرئاسة أكثر تحقفاً في وضع القواعد الادارية واطهار قوة سيطرة القانون وسيادة مبادئه ونصوصه ، بينما رأى رؤساء امريكيون آخرون مثل : ابراهام لنكولن وودرو ويلسون ، وروزفلت الاول وروزفلت الثاني أن النظام الرئاسي يعنى منصبا (اومركزا) يتطلب قيادة قوية وممارسة سلطات واسعة (غير محددة) حيثما يكون ذلك ضروريا لامن ورفاهية الدولة - فالرؤساء الامريكيون اصحاب الاتجاه الاول وسموا بالتراخي بل واعتبروا ضعافا ، بينما اعتبر الرؤساء الآخرون (الآخرين) من مجموعة الرؤساء الاقوياء (٢) .

ونحن لا نستطيع القول بأن تأثير شخصية الرئيس الامريكي ، لا يعدو فترة حكمه ، وأن ذلك التأثير لا يمتد اذن الى النظام الرئاسي ، فان ذلك غير صحيح ، فان الرئيس في النظام الرئاسي

(١) راجع : القاموس السياسي الامريكي (Am. pol. Dic.) صفحة ١٧٠ .

راجع ايضا : القانون الدستوري الامريكي - المرجع السابق ذكره - ص ١٤٨ .

Rocco : Amer. cons. law.

(٢) المرجع السابق : القاموس السياسي الامريكي - صفحة ١٧٠ .

يمارس عددا واسعا من الاختصاصات والسلطات بعضها فقط يستند الى نصوص الدستور ولكن البعض الآخر - يعتمد على التقاليد والعادات والعرف ويعتمد أيضا على ما ورث اليه من الرؤساء السالفين بالنسبة لطبيعة المنصب نفسه (١) .

الفرع الثاني البرلمان الامريكى

تشكيله - اختصاصاته - علاقته بالرئيس والسوزراء علاقة الرئيس بالوزراء

أولا - تشكيله :

البرلمان (الكونجرس) فى الولايات المتحدة الامريكية يتألف من مجلسين متميزين :

(١) مجلس النواب : ويوجد به ٤٣٥ نائبا منتخبا ومدة العضوية للنائب سنتان ، وكل ولاية لها عدد من النواب فى هذا المجلس يتناسب مع عدد السكان فيها ولذلك يختلف عدد نواب كل ولاية عن الاخرى (٢) .

(٢) مجلس الشيوخ : ويتضمن تمثيلا تتحقق فيه المساواة التامة بين الولايات جميعا بحيث ترسل كل واحدة منها عضوين ينتخبان لمدة ست سنوات (٣) .

(١) المرجع السابق : القاموس السياسى الامريكى - صفحة ١٦٩ .

J P. Amer. Pol. dict. P : 169.

(٢) طبقا لنص المادة ١ من الدستور الامريكى حدد سن النائب ب ٢٥ سنة والشيخ بثلاثين سنة . راجع : الموسوعة العربية للدساتير العالمية - اصدار الادارة العامة للتشريع والفتوى (بمجلس الامة) طبعة ١٩٦٦ صفحة ٦٧٣ .

(٣) راجع كتاب : البرلمانات لميشيل أميليه ص ٤ =

ثانيا - اختصاصاته :

البرلمان الأمريكى هو صاحب السلطة التشريعية حيث تقرر المادة الاولى من الدستور الأمريكى ذلك . وتكمن قوة (الكونجرس) التشريعية فى أن الاختصاص التشريعى لا يمكن أن يفوض أو ينقل الى أى فرع آخر من فروع السلطة خلاف البرلمان (١) . وعلى الرغم من أنه لا يوجد نص محدد فى الدستور الأمريكى يمنع التفويض فى السلطة التشريعية ، إلا أن ثمة حقائق أساسية تحكم هذا الموضوع وهى :

اولا - مبدأ الفصل بين السلطات : وهو المبدأ الذى يقوم عليه نظام الحكم الأمريكى ، يمنع التفويض فى السلطة التشريعية ، وقد تأكد النص على هذا فى حكم المحكمة الدستورية الأمريكية العليا عام ١٩٢٨ .

ثانيا - أنه لا يجوز لمن فوض فى السلطة : أن يفوضها بالتالى الى غيره والنظرية التى يدور حولها هذا المبدأ لكى يبرهن على عدم جواز التفويض فى السلطة التشريعية ، أن البرلمان الأمريكى اذا كان قد فوض من الشعب فى مباشرة كل السلطات التشريعية فإنه لا يملك أن يفوض غيره فى مباشرتها . والنص على هذا المبدأ هكذا :

The common law maxim : « Delegata potestas non potest delegari » and that means simply : « That delegated power cannot be delegated » .

Michel Ameller : Parlements (une etude comparative sur la structure et le fonctionnement des institutions representatives des cinquante cinq pays) Presses Universitaires de France - 1966 .

*

(١) راجع : القانون الدستورى الأمريكى - المرجع السالف الإشارة اليه -

Rocco, J. T : American cons. law : 1970

ص ١٤٣ .

ثالثا - مبدأ سيادة القانون : ان مبدأ سيادة القانون :
« Concept of due process of law » يحتم ويوجب عدم تفويض السلطة
- بصفة منتظمة - الى آخرين والا كان أى مساس بحقوق الافراد
وحرياتهم ، منسوبا الى السلطة التشريعية ، رغم وقوعه ممن.
فوضته تلك السلطة من افراد أو هيئات . فمبدأ سيادة القانون ،
اذ يمنع التفويض فى السلطة التشريعية ، فانه فى الحقيقة يعتبر
خير ضمانا تحمى الحريات والحقوق (١) .

واذا كان المجلسان (النواب والشيوخ) ، فى مجال التشريع ،
يتمتعان بسلطات متماثلة - الا ان كفة مجلس الشيوخ ترجح كفة
مجلس النواب فى عدة اختصاصات (٢) وهذا يقتضينا أن نشر بإيجاز
الى أهم ما يمكنه كل منهما من اختصاصات :

(١) اختصاص مجلس النواب :

يتمتع هذا المجلس بالاولوية التشريعية فى كل ما يتعلق بشئون
الضرائب ولكن حتى هذه الميزة فان الممارسة الفعلية قد أدت الى منح
مجلس الشيوخ من الاختصاصات ما ينقص من هذه الاولوية لمجلس
النواب فى مسائل الضرائب بصفة خاصة وفى المسائل المالية
الآخري (٣) .

وبجانب ذلك فانه لا يسهل تصنيف اختصاصات مجلس النواب
فى نواح محددة اذ الواقع أنه يزخر بنشاط تشريعى ضخيم ، ففى خلال
دور انعقاده (عامين) يكون لديه نحو ١٥٠٠٠ اقتراح بقانون تقدم من.

(١) راجع : القانون الدستور الأمريكى - طبعة ١٩٧٠ - صفحة ١٤٢ - المرجع
السابق .

(٢) راجع : البرلمانات - تأليف ميشيل أميليه طبعة ١٩٦٦ ، باريس -
المرجع السابق .

(٣) راجع : ميشيل أميليه (البرلمانات : دراسة مقارنة) M. A. Parlements من ٤ .

أعضائه (وعددهم ٣٥ عضوا) فإذا ذكرنا أن كل عضو بالمجلس يملك - طبقا لقانون المجلس - أن يتكلم لمدة ساعة كاملة عن كل مشروع قانون لادرنا جسامه العبء الملقى على كاهل ذلك المجلس ومدى ما يزحم أعضائه ، هذا فضلا عما يتسلمه المجلس من مجلس الشيوخ وهو يبلغ (في العامين) نحو ألف قرار تتطلب فحصها والموافقة عليها . ولا شك أن اللجان البرلمانية وعددها بالمجلس ١٩ لجنة دائمة تعاون كثيرا في إنجاز المجلس لواجباته (١) .

(ب) مجلس الشيوخ :

سبق أن ذكرنا أن المجلسين يتمتعان من الناحية التشريعية - بسلطات متماثلة وهو ما يعنى أن كلا المجلسين يملك اقتراح القوانين، ومعنى هذا أن مجلس الشيوخ الأمريكى ليس مجرد مجلس للمراجعة بالنسبة للمجلس الآخر ، بيد أن هذا التساوى فى الاختصاص التشريعى لا يعنى تساويهما فى السلطة ، إذ أن مجلس الشيوخ يزيد على الاختصاص التشريعى اختصاصات أخرى تنفيذية وذلك بنص الدستور الأمريكى :

(١) فالمادة ٢ (فقرة ٢) من ذلك الدستور تنص على أن مجلس الشيوخ يعطى مشورته للرئيس فى عمل المعاهدات الدولية (٢) .

(٢) ويملك مجلس الشيوخ وحده - دون سواه - سلطة توجيه الاتهام بالخيانة العظمى لرئيس الجمهورية وكبار موظفى الحكومة ،

(١) ولكن ينبغى أن نتذكر أن الغالبية من هذه الاقتراحات المقدمة من نواب المجلس والتي يبلغ عددها نحو ١٥ ألف فى خلال دور انعقاده (عامين) يصرف النظر عنها لان اللجان البرلمانية فى البرلمان (بمجلسيه : الشيوخ والنواب) لا تعتد إلا بما يصلح أن يهتم به البرلمان فعلا .

راجع : J. P. The Amer. pol. dic, 1967. P : 128.

وراجع : R. E. Laine: An introduction to political analysis P. 172

(٢) راجع : المرجع السابق : ميشيل اميليه (البرلمانات) - باريس ١٩٦٧ ص ٤ .

وهى الاتهامات التى يترتب عليها المحاكمة عن جريمة عدم الولاء (١) .

(٣) ويملك مجلس الشيوخ الترشيح للمحكمة الدستورية العليا فى الولايات المتحدة . بل أن موافقة هذا المجلس للمجلس ضرورية فى هذا الصدد وذلك لضمان الحصول على موافقة ممثلى جميع الولايات على هذا الترشيح (٢) .

(٤) ثم أن مجلس الشيوخ يستدعى لاختيار (انتخاب) رئيس الجمهورية اذا كان المرشح لهذا المنصب لم يحصل على الاغلبية اللازمة من الناخبين الممثلين وفى هذه الحالة يكون لمجلس الشيوخ كذلك أن يختار الشخص الذى يكون نائباً للرئيس (٣) .

(٥) وبالنسبة للتحقيق البرلمانى فان مجلس الشيوخ هو صاحب الحق فى اولوية البدء به ، فهو - لا مجلس النواب - الذى يملك المبادرة فيه (٤) .

(٦) ثم لا ينبغي أن تغفل ميزة هامة لمجلس الشيوخ ، يتميز بها عن مجلس النواب ، وهى أن مدة العضوية فيه ست سنوات ولا شك ان هذا يعطيه ميزة الثقل السياسى والاستقرار بصورة اقوى مما لمجلس النواب .

(١) راجع : المرجع السابق :

جاك بلانو (The American political dictionary) صفحة ١٢٦ .

(٢) راجع كتاب : جاك بروسارد : Jacques Brossard: La cour suprême et la constitution. Montrial Canada ed . 1968 P : 61.

(٣) المرجع السابق : البرلانات : ص ٤ وما بعدها .

(٤) راجع السابق : البرلانات : ص ٤ وما بعدها .

ثالثا - علاقة البرلمان بالرئيس :

من خصائص النظام الحكومى الأمريكى انه يأخذ بمبدأ فصل السلطات (Seperation of powers) فهذا المبدأ الهام من مبادئ الحكومة الأمريكية يتمثل فى توزيع السلطة فيها وفى استقلال القائمين بكل سلطة واختلاف طريقة اختيارهم ، بيد أن ما ينبغى أن نلاحظه أن الفصل بين السلطات ليس تاما ، فثمة مظاهر متعددة لمشاركة كل سلطة فى اختصاص السلطة الأخرى وهى مشاركة ليس الغرض منها اقتسام السلطة أو التدخل فى ممارستها بل الغرض أو الهدف من هذه المشاركة هو تحقيق صورة من المراجعة (Cheking) والموازنة (Balance) وهذا مما يبين لنا أن الفصل بين السلطات إنما يهدف إلى أن شخصا ما أو هيئة ما لن يضع القانون بمفرده ، وهذا يؤدي إلى إعطاء القانون القوة ، والوضوح وحسن التطبيق (١) .

فالواقع أن الفصل بين السلطات إنما قصد به صائغو الدستور الأمريكى منع استبداد سلطة ما على أخرى (٢) .

وعلى ضوء ما تقدم نستطيع القول - بالنسبة لعلاقة البرلمان بالرئيس ، أنها علاقة متبادلة أو ثنائية الأطراف وليست علاقة من جانب واحد .

فبينما نجد الرئيس هو الذى يبدأ فى تقديم البرامج التشريعية العامة ، وأنه دائما يسلم البرلمان رسائل تتضمن ذكر المسائل التى يراها حيوية أو هامة ويوجه نظر البرلمان إليها ، نجد الرئيس كذلك يدعو البرلمان إلى دورات انعقاد خاصة عند الضرورة ، وأخيرا نجد الرئيس يملك حق فيتو (Veto) قوى بالنسبة لقرارات البرلمان ومما يعطى هذا الحق أهمية خاصة أن البرلمان لا يضمن فى جميع

(١) راجع : القاموس السياسى الأمريكى - المرجع السابق صفحة ٢٥ .

(٢) راجع : المرجع السابق : البرلمانات ليشيل أميليه ص ٤ .

الاحوال الحصول على أغلبية الثلثين التي تجعل هذا الاعتراض عديم الجدوى فضلا عن أن الرئيس - في الغالب - يملك من الزعامة والعلاقات السياسية والحزبية ما يمكنه من التأثير القوي على أعضاء مجلس الشيوخ والنواب (١) .

ومن ناحية أخرى نجد أن البرلمان يضم أغلبية الحزب الفائز في الانتخاب والذي يعد رئيس الجمهورية زعيما له ، وهذا يعطي الرئيس تأثيرا قويا على سير السلطة التشريعية ، وإذا كان أصحاب هذه السلطة (أعضاء الكونجرس) هم ممثلو الأمة الأمريكية فان الرئيس يملك التأثير على أفراد هذه الأمة ، بوصفه قائدا وطنيا ويستطيع أن يتكلم في المناسبات الهامة بما يوجه الرأي العام ويجعله يؤثر في أعضاء البرلمان (٢) .

ثم نحن نجد أن الرئيس الأمريكي يتأثر برأي البرلمان في الكثير من الأمور وينزل الى هذا الرأي حتى بالنسبة للمسائل التي تبدو من اختصاصات السلطة التنفيذية البحتة في كثير من الدول الاخرى .

فبالنسبة للمسائل الخارجية : نجد أن البرلمان (الكونجرس) هو الذي يملك وحده الحق في اعلان الحرب (٣) ، كما أن مجلس الشيوخ يملك مراقبة عقد المعاهدات ولا بد من موافقة ثلثي أعضائه لكي تصبح نافذة ، ونحن نجد أن اصطلاح التصديق (Ratification) يستعمل في الولايات المتحدة للتعبير عن موافقة مجلس الشيوخ على

(١) راجع : القاموس السياسي الامريكي - المرجع السابق : ص ١٧٠ .

(٢) راجع كتاب : المدخل الى التحليل السياسي : R. E. Laine & others
مشكلات الحكم الامريكي ، ص ٢٢٢ P: 233 An introduction to polit. analysis

(٣) راجع : نظم الحكم الحديثة لميشيل استيوارت - ترجمة أحمد كامل ومراجعة الدكتور سليمان الطماوي (الكتاب رقم ٤٢٢ من الالف كتاب) طبعة ١٩٦٢ - صفحة ١٢٦ .

المعاهدات المعقودة بينها وبين الدول الأخرى مع أن هذا الاصطلاح يوحى في الفقه الدستوري بأن التصديق هو اختصاص رئيس الجمهورية (١) .

أما المسائل الداخلية : فإن مجلس الشيوخ يملك فيها سلطات واسعة فله سلطة التعيين في المناصب التنفيذية أو القضائية (كمناصب المحكمة العليا) (٢) وحتى بالنسبة لمناصب حكام الولايات الخمسين فلا بد أن تخضع لأشراف ذلك المجلس بل أن حكام الولايات لا يملكون تعيين الموظفين في ولاياتهم (للمناصب الهامة) إلا بأشراف أعضاء مجلس الشيوخ ، ويكون الأشراف الأصيل لأعضاء المجلس عن الولايات التي يتم فيها تعيين أولئك الموظفين (٣) ، فإن ذلك أصبح من التقاليد التي تحترمها الحكومة والمجلس على السواء (٤) .

ولا يملك الرئيس إنشاء هيئات أو مصالح (Departments) أو أية أجهزة حكومية جديدة إلا بقانون يوافق عليه البرلمان ، وإذا ما أنشئ فعلا بموافقته مصالح أو أجهزة جديدة فإنها تخضع للرقابة النهائية والكاملة للكونجرس وإن كانت هذه الرقابة لا تنصب على التفاصيل وإنما تتناول الأمور الهامة والرئيسية (٥) .

وأخيرا فإنه لا ينبغي أن تغفل أن مجلس الشيوخ يملك استدعاء رئيس الجمهورية أو أي موظف كبير في الدولة وذلك للمحاكمة أمامه - بناء على طلب أو ادعاء مجلس النواب - وذلك بالنسبة لجرائم عدم الولاء للوطن (الخيانة) وإذا كان هذا السلاح لم يستعمل في التاريخ السياسي الأمريكي سوى مرتين فقط انتهتا بالبراءة ، وإذا كان

(١) المرجع السابق (نظم الحكم الحديثة) صفحة ١٤٨ .

(٢) المرجع السابق (المحكمة العليا والدستور) ص ٦١ .

(٣) المرجع السابق : (نظم الحكم الحديثة) صفحة ١٣٣ .

(٤) المرجع السابق : (نظم الحكم الحديثة) صفحة ١٤٤ .

(٥) المرجع السابق : (نظم الحكم الحديثة) صفحة ١٤٣ .

اللجوء الى هذا السلاح الآن يبدو شديد البعد ضئيل الاحتمال الا انه على اى حال يعتبر سلطة احتياطية - دستورية - ضد سوء الاستغلال الخطير لهذا المنصب (١) .

رابعاً - علاقة البرلمان بالوزراء :

لعل ابرز مظاهر نظام الفصل بين السلطات في الولايات المتحدة ، ما هو مقرر هناك من منع الوزراء من الجلوس في اى من مجلسى البرلمان للمشاركة بأى نصيب في سير أعماله ، وهذا يمنع حدوث اى وجه للشبه او المقارنة بين مركز الوزراء في النظام السياسى الأمريكى وبين مركزهم في دولة أخرى كإنجلترا مثلاً (٢) .

وقد جاء هذا الوضع هناك من ان الوزراء مثلهم في ذلك مثل الرئيس الأمريكى ليسوا اعضاء فى الهيئة التشريعية ولا يمكنهم ان يكونوا كذلك .

غير ان ذلك لا يعنى بطبيعة الحال ان الوزراء لا يتصلون بالبرلمان من قريب او من بعيد اذ الواقع انهم يمثلون أمام لجان الكونجرس للإجابة عما يحتاج الى ايضاح أو تفسير كما انهم يسعون أمام هذه اللجان للموافقة على الاعتمادات المالية التى يطلبونها لوزاراتهم . غير ان ما يجب ملاحظته هنا انه لا يوجد كيان يضم الوزراء مجتمعين ، بحيث ينظر اليهم البرلمان بهذا الاعتبار ، اذ الواقع ان علاقة الوزراء بالبرلمان علاقة تبدو فردية بل شخصية في كثير من الاحيان ، ويبدو ذلك أكثر وضوحاً حين لا ينجح حزب الرئيس الأمريكى فى الحصول على الاغلبية فى الكونجرس مما يجعل الوزراء يجدون الصعوبة فى الحصول على الاموال او التشريعات اللازمة من البرلمان (٣) .

(١) راجع نظم الحكم الحديثة - المرجع السابق - صفحة ١٥٢ .

(٢) راجع : الحكومة فى بريطانيا العظمى - المرجع السابق - صفحة ٢١ .

(٣) راجع : نظم الحكم الحديثة - المرجع السابق - صفحة ١٤٠ .

وتبدو الملاحظة الاخيرة في علاقة الوزراء بالبرلمان هامة للغاية ،
وهى التى تتعلق بأنه لا توجد رابطة تضم أعضاء الوزارة وتجعل منهم
- أمام البرلمان - هيئة سياسية معينة ، وهذا يعطينا نتيجة هامة ،
فجواها أنه لا توجد هناك حكومة وزارة كتلك التى نعرفها فى النظام
الانجليزى(١) وهذا هو السبب فى أن بعض الفقهاء يصفون النظام
الامريكى بالنظام الرئاسى ، فى حين يطلقون على النظام الانجليزى اسم
«حكومة الوزارة» .

ولذلك لا يترتب على احراج أى وزير أمريكى أو اقالته أو
استقالته أى تأثير على زملائه فى الوزارة ، وهذا كله يعطينا الاعتقاد
بأن الوزراء فى أمريكا يخضعون لسلطة البرلمان ورقابة أعضائه ، ولا
نسى فى هذا الصدد أن تعيين الرئيس للوزراء يجب أن يتم
بموافقة مجلس الشيوخ ، كما أن تكوين الوزارات العشر ووجودها
يعتمد على قوانين الكونجرس بحيث لا يملك رئيس الجمهورية ، انشاء
وزارة جديدة (أو زيادة عدد الوزارات) الا بتشريع جديد من
الكونجرس(٢) .

بيد أن خضوع الوزراء لرقابة البرلمان لا يصل الى حد القدرة على
اسقاطهم أو اخراجهم من الحكومة ، كما يحدث فى انجلترا مثلا ، الا
ان رقابة البرلمان وسيطرته على الوزراء فى الولايات المتحدة تتخذ
صورا أخرى منها :

(١) لا يوجد فى الكونجرس تمييز بين مشروعات القوانين
الحكومية (التي تتقدم بها الوزارات) وبين مشروعات القوانين التى يتقدم
بها أعضاء البرلمان ، وذلك يعرض الوزراء لمتاعب جمّة ، لان مشروعاتهم

(١) ومن هنا لا نجد فى الولايات المتحدة ما يعرف «بالسياسة الوزارية» أو السياسة
العامة التى يضعها مجلس الوزراء ، وبعرضها على البرلمان كما يحدث فى الانظمة
البرلمانية (نظم الحكم الحديثة ص ١٤٩) .

(٢) المرجع السابق : نظم الحكم الحديثة - صفحة ١٤٠ .

إذا لم تجد من يعنى بأمرها من أعضاء البرلمان فإنها لا تجد طريقها الى الظهور وتلقى منافسة شديدة من مشروعات القوانين المقدمة من الاعضاء لارضاء ناخبى دوائرهم الانتخابية .

(٢) يستطيع البرلمان أن يشل نشاط أى وزارة أو يعرقل مشروعاتها وذلك عن طريق الميزانية بأن يرفض الموافقة على ما تتطلبه مشروعات تلك الوزارة من اعتمادات .

(٣) تحقيقات الكونجرس : وأخيرا يملك الكونجرس (بمجلسيه) تكوين لجان للتحقيق فى المشكلات الهامة ويمكن استدعاء الوزراء (وغيرهم) للمثول أمامها وفى حالة رفض الحضور يملك الكونجرس توقيع عقوبة على المخالف (١) .

خامسا - علاقة الرئيس الأمريكى بالوزراء :

جعل الدستور الأمريكى رئيس الجمهورية ، صاحب السلطة التنفيذية ، واعتبر الوزراء أعوانه الخصوصيين المسئولين أمامه مباشرة (٢) .

وعلى هذا يعتبر الوزراء مجرد مجموعة من المستشارين أو الناصحين (advisers) يساعدون الرئيس فى عمل القرارات الحكومية، وقد سار العمل السياسى على هذا الوضع منذ عهد الرئيس واشنطن الذى كان يستدعى بانتظام رؤساء المصالح التنفيذية ليتشاور معهم فى أمور السياسة والحكم .

(١) ويذهب البعض الى اعتبار هذا النصف من الكونجرس وهو القسرة على توقيع العقاب على من يرفض الحضور والاجابة على أسئلة لجان التحقيق البرلمانية ، نوعا من الاعتداء على مبدأ فصل السلطات ، حيث تمارس السلطة التشريعية - عملا قضائيا .

راجع : المرجع السابق : نظم الحكم الحديثة - صفحة ١٥٢ .

(٢) راجع : الحكومة فى بريطانيا العظمى : المرجع السابق ص ١٧ - ٢١ .

ومعنى هذا أن الوزارة في الولايات المتحدة لا تعتبر هيئة رسمية ويستطيع رئيس الجمهورية أن يدعو إلى اجتماعاته بالوزراء موظفين خارج الوزارة مثل المستشارين وكبار المسؤولين .

ومن الممكن أن يقوى نفوذ الوزراء أو يضعف تبعاً لسياسة رئيس الجمهورية ومدى ما يمنحه لهم من سلطات (١) ، على أنه يمكن القول بصفة عامة أن مشورة الوزراء منفردين تكون أكبر تأثيراً على الرئيس مما لو صدرت هذه المشورة من الوزارة مجتمعة ، والواقع أن الرؤساء يفضلون البحث عن المشورة أو الرأي في صورة منفردة غالباً ، ويقصرون اجتماعات مجلس الوزراء على المناقشات العامة في السياسة الحكومية والإدارية .

ولذلك فإننا نجد رئيس الجمهورية إذا اختلف مع وزرائه ، فإنه يستطيع — وهو مطمئن للبقاء في منصبه المدة المقررة — أن يفعل ما يعتقد أنه الأفضل ، ولن يتزعزع مركزه باستقلالهم أو عزلهم كما يحدث في النظام البرلماني (٢) .

ومن ناحية أخرى فإننا نجد أن استشارة الرئيس لم تعد قاصرة على الوزراء في العصر الحاضر ، فقد شعرت أمريكا — كغيرها من الدول — بالحاجة إلى بسط نطاق النشاط الحكومي وإلى ضرورة تمكين السلطة التنفيذية — وخاصة في المسائل الدولية والدفاعية — من سرعة التصرف ، فعملت على إنشاء هيئات تنفيذية بجانب الوزارات. وأهم هذه الهيئات ما يأتي :

(١) فمثلاً بعض الرؤساء الأمريكيين مثل جيمس بوكانان ووارن هاردينج اعتمدوا اعتماداً كبيراً على وزاراتهم بينما نجد آخرين مثل ودرويلسون وثيرودور روزفلت وفرانكلين روزفلت اعتبروا وزاراتهم ذات أهمية ثانوية ودور ضعيف .

راجع : القاموس السياسي الأمريكي — المرجع السابق — صفحة ١٦٥ .

(٢) راجع : نظم الحكم الحديثة — المرجع السابق — صفحة ١٤٠ .

(١) مجلس الامن القومى : وهو يحاول فرض سياسة دائمة على جميع الوزارات فى المسائل التى تتعلق بأمن الدولة .

(٢) مكتب الميزانية : ويجمع بين مختلف مطالب فروع السلطة التنفيذية من حيث المال والتشريع ويعمل جاهدا على افرائها فى صورة برنامج يمكن تنفيذه ويقبله الكونجرس .

(٣) هيئة المستشارين والمساعدين الخاصين للرئيس الأمريكى ، وتضم عددا من الخبراء الذين يجعلونه على اتصال دائم بالبرلمان (الكونجرس) وبالوزارات والصحافة والرأى العام (١) .

(١) راجع : نظم الحكم الحديثة - المرجع السابق - صفحة ١٤١ .

الفصل الثانى

صور الشورى فى النظام الماركسى

نتناول فى هذا الفصل صور الشورى فى دولتين من دول النظام الماركسى هما : الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية وسوف نخصص لكل دولة منهما مبحثا مستقلا : وتمشيا مع ما سرنا عليه فى دراسة نظم الحكم بالديمقراطيات الغربية من التمهيد لدراستها بإيراد نبذة عن تطورها السياسى ، فسوف نتبع نفس الأسلوب فى دراسة النظم السياسية الماركسية بكل من الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية ، خاصة وأن دراسة تطورها السياسية يبدو أكثر ضرورة وذلك لحدثة نظم الحكم فى الدولتين ، فهو فى الاتحاد السوفيتى يرجع الى عام : ١٩١٧ وفى الصين الشعبية يرجع الى عام : ١٩٤٩ ، وسوف نرى أن ماضى الدولتين الاجتماعى والسياسى قد ترك آثاره الواضحة فى حاضرهما ونظمهما السياسية .

تقسيم :

ينقسم الكلام فى هذا الفصل الى مبحثين ، وينقسم كل مبحث منهما الى مطلبين على الوجه الآتى :

المبحث الاول : عن النظام السياسى فى الاتحاد السوفيتى ويشمل مطلبين :

المطلب الاول : عن التطورات السياسية فى روسيا قبل ثورة عام ١٩١٧ .

المطلب الثانى : عن النظام السياسى المعاصر فى الاتحاد السوفيتى ومظهر الشورى فيه .

المبحث الثانى : عن النظام السياسى فى الصين الشعبية ويشمل مطلبين :

المطلب الاول : عن التطورات السياسية بالصين قبل ثورة
١٩٤٩ .

المطلب الثانى : عن النظام السياسى المعاصر بالصين الشعبية
ومظهر الشورى فيه .

وفيما يلى تفصيل ذلك :

المبحث الاول

النظام السياسى فى الاتحاد السوفيتى

المطلب الاول

عن التطورات السياسية فى روسيا قبل ثورة عام ١٩١٧

لم توضع روسيا قط لبان اية مدينة قديمة خلافا للبلاد
الغربية ، ولم تكن كنيستها - اليونانية الارثوذكسية - تهتم قط بنشر
العلم او المدنية مثل كنيسة الغرب اللاتينية الكبرى ، كانت روسيا
مترامية الاطراف وكان اهلها متأخرين يعيشون فى مجتمعات قروية
وثمة طوائف قليلة من التجار ورجال الاعمال والصناعة (١) .

النظام السياسى القديم قبل الثورة:

كان الحكم قيصرى (او ملكية استبدادية) ، بل كان قياصرة
روسيا اكبر سطوة من قياصرة الرومان الذين حملوا لقبهم ،
فالقيصر فى روسيا كان حامى الكنيسة المقدسة واما الشعب
والحاكم المطلق وقد خضع الروس لحكم عائلة واحدة هى عائلة

(١) راجع : تاريخ العالم الغربى G. L. Cheney « A. history of the
western world » تأليف : ج.ل. شينى ترجمة مجد الدين حفى ناصف - صفحة

«رومانوف» لمدة طويلة بلغت ثلاثمائة سنة قبل مجيء الثورة الشيوعية ، على أن ذلك لا يعنى أن الحكم القيصري الاستبدادى لم يعرف أى مظهر للحياة النيابية ، اذ الواقع انه كان ثمة برلمان فى روسيا يتألف من مجلسين :

المجلس الاول : ويسمى الدوما (أو مجلس النواب) .

والمجلس الثانى : ويسمى مجلس الشورى الاعلى (أو مجلس الشيوخ) .

كما عرف فى العهد القيصري نظام الوزارة التى يختار القيصر أفرادها العشرة من بين أعضاء مجلسى البرلمان ، وكان عدد السكان ضخما فى ذلك الحين ، اذ وصل الى نحو ١٨٠ مليون نسمة (١) .

غير أن ما يستلفت النظر أن الثورة الشيوعية لم تقم فى روسيا عام ١٩١٧ (٢) للمطالبة بالحقوق السياسية والحريات الفردية ، ولا لمجرد الاطاحة بحكم استبدادى يحل محله حكم أكثر عدالة وأقرب للديمقراطية ، صحيح أنه كان للأفكار التحررية التى نشرتها الثورتان الأمريكية والفرنسية تأثيرهما الذى لا ينكر (٣) ، ولكن

(١) راجع : مذكرات القادرى فى بيان الثورة الروسية العظمى وإيضاح غوامضها وهى من وضع الجنرال صديق رسول القادرى أحد قواد الجيش الأبيض الروسى القيصري فى سبريا وترجمة القاسم العلوى - طبعة بغداد عام ١٢٤٣ هـ - ١٩٢٥ م صفحات ١٦ - ٥٢ .

(٢) مما يجدر ذكره أن الثورة الروسية عام ١٩١٧ لم تكن أول ثورة هناك ، ولكن سبقتها ثورات خطيرة عديدة منها ثورة المغامر القوزاقى (بوجاشيف) بين عامى ١٧٧٣ - ١٧٧٥ ثم ثورة ضباط الجيش عام ١٨٢٥ وثورات الفلاحين عام ١٨٤٥ وعام ١٨٦٠ .

(٣) ومن أغرب الآراء التى ذكرت عن أسباب الثورة الروسية أنها ترجع الى جمعية فوضوية تسمى «نهليست» كان ظهرها الاول عام ١٨١٥ فى حركة فرنسية كبرى وظفرها الثانى عام ١٩٠٨ فى الانقلاب العثمانى وظفرها الثالث هو الثورة الروسية عام ١٩١٧ وجمعية نهليست هذه جمعية يهودية صهيونية ترمى الى نشر الثورات للحصول على حقوق اليهود وسط شغل العالم بالمشاكل الكبرى .

النتائج في روسيا جاءت مختلفة تماما ، ففي حين هدفت الثورتان
الامريكية والفرنسية الى الحقوق الفردية والحريات ، اذا بالثورة
الروسية تنتهى الى الحقوق الاقتصادية والمادية (١) .

هذا ويلاحظ أن الثورة الروسية والنظام السياسى الذى تولد
عنها لا يزال كلاهما أمرا يتسم بعدم الوضوح وعدم وصول
الباحثين الى تصور دقيق شامل لهما ، وذلك يرجع الى أن دراسة
هذا النظام على صورته العملية ليست من الامور المتاحة للباحثين
الاجانب حتى الآن ، ولكن هذه الدراسة تتم عادة عن طريق تحليل
الوثائق المكتوبة ، وهى غالبا غير كافية مما دعا الفقهاء والباحثين
الغربيين الى القول بأن وصفهم للنظم السياسية السوفيتية سيظل
مبتسرا بعيدا عن الكمال والشمول لانه وصف جزئى وتقريبى (٢)
« Tres partielle, tres approximative » .

== راجع (١) و (٢) كتاب : تاريخ العالم الغربى - شينى - المرجع السابق -
صفحة ٢٥٩ وكتاب : مذكرات القادرى في بيان الثورة الروسية وايضاح غوامضها -
المرجع السابق الاشارة اليه - صفحة ٤ - ١٥ (أسباب الثورة) .

(١) يلاحظ أنه لم يكن في روسيا (قبل الثورة) طبقة متوسطة كالتى نشأت في
القرون الوسطى بفرنسا وانجلترا بل كان المجتمع من طبقتين فحسب : عليا تضم
العائلة القيصرية وحاملى لقب البرنس والدوق والبارون والماركيز وكبار الاثرياء
ودنيا تضم مبيد الارض الذين كان لسادتهم الحق في جلدتهم وتسخيرهم .

راجع : تاريخ العالم الغربى - شينى - المرجع السابق - صفحة ٢٥٧ .

(٢) راجع : Henri Chambre : L'Union Sovietique Paris : 1966
« deuxieme ed » P : 84 .

المطلب الثانى

النظام السياسى المعاصر فى الاتحاد السوفيتى

ومظهر الشورى فيه

لن نتناول فى هذا المطلب دراسة النظام السياسى المعاصر فى الاتحاد السوفيتى بصورة شاملة وإنما سوف نتناول منه ما يعنينا فى دراسة الشورى ، ولذلك نتكلم عن السلطة التشريعية فى فرع أول ثم نتكلم عن علاقتها بالسلطة التنفيذية فى فرع ثان .

الفرع الاول

السلطة التشريعية فى الاتحاد السوفيتى

يتولى السلطة العليا فى الاتحاد السوفيتى مجلس السوفيت الاعلى « Le Soviet suprême » وذلك طبقاً لنص المادة ٣٠ من الدستور ، كما أن السلطة التشريعية هى اختصاص السوفيت الاعلى وحده (م ٣٢) وهو يتألف من مجلسين منتخبين :

(١) مجلس الاتحاد « Le soviet de l'union »

(٢) ومجلس القوميات « Le soviet de nationalité »

والقسم الاغلب من أعضاء السوفيت الاعلى يتألف من أعضاء الحزب الشيوعى ومن مظاهرى الحكومة ومؤيديها وأما الاعضاء غير الحزبيين فهم اقلية صغيرة (١) .

Henri Chambre , L'union Sovietique

(١) راجع :

Paris • 1966. Page : 89 .

ونتكلم فيما يلى عن كل من مجلسى السوفيت الاعلى :

أولا - مجلس الاتحاد :

يتكون مجلس الاتحاد من ٧٦٧ عضوا (وذلك طبقا للمجلس المنتخب فى عام ١٩٦٦) وهم ينتخبون بواقع عضو واحد لكل ٣٠٠ ألف من السكان (ثلاثمائة ألف) وتمتد عضويتهم لاربع سنوات وقد تحدد سن الناخب بثمانية عشر عاما(١) ويملك مجلس الاتحاد الحق فى اقتراح القوانين وفى التصويت على الميزانية ويملك كذلك استجواب الوزراء واستدعاءهم للإدلاء بأقوالهم وتأليف لجان للتحقيق(٢) .

واذا ما حدث خلاف بين مجلس الاتحاد ومجلس القوميات فانهما يعينان أولا لجنة مشتركة للوصول الى اتفاق ، فاذا لم تنجح فى تحقيق الاتفاق واستمر الخلاف بين المجلسين فان هيئة رئاسة السوفييت الاعلى « Le presidium » تحل كلا المجلسين وتجبرى انتخابات جديدة . على أنه يلاحظ أن هذه الحالة لم تحدث عملا قط وذلك لان كلا من المجلسين يوافق على اقتراحات الآخر(٣) .

واذا كان المجلسان (الاتحاد والقوميات) متساويين فى السلطات والاختصاصات بنص الدستور الا أن العرف والظاهر يوحيان بأن مجلس الاتحاد له المقام الاعلى والمرتبة الافضل عن مجلس القوميات (حتى بالنسبة للبروتوكول السياسى) . وكقاعدة عامة فان

(١) راجع : النظام النيابى فى الاتحاد السوفيتى (١٩٦٦) تأليف عبد السلام بدوى ص ٢٥ .

(٢) راجع : M. Duverger : Instit. politiquee P : 350 .
المرجع السابق الاشارة اليه .

(٣) راجع : المرجع السابق M. Duverger Instit. politiques P : 350 .

مجلس الاتحاد يضم بين أعضائه عددا أكبر من الزعماء الحزبيين وكبار الموظفين عما يوجد في المجلس الآخر (مجلس القوميات) (١) .

ثانيا - مجلس القوميات :

في عام ١٩٦٦ بلغ عدد أعضاء مجلس القوميات ٧٥٠ عضوا ، فإذا أضفنا الى هذا العدد أعضاء المجلس الآخر (مجلس الاتحاد) لاصبح عددا ضخما (١٥١٧ عضوا) مما يجعل السوفيت الاعلى واحدا من أعظم المجالس التشريعية المنتخبة في العالم أجمع (٢) بيد أنه يجب أن نلاحظ أن هذا العدد الكبير من الاعضاء ليسوا مجرد أعضاء برلمانيين متفرغين ولكنهم يمارسون أعمالهم المعتادة ويستمررون في نفس الوقت في ممارسة المهام البرلمانية .

ويتم انتخاب أعضاء مجلس القوميات على أسس تختلف عن تلك المتبعة في انتخاب مجلس الاتحاد بحيث يحقق بالدرجة الاولى تمثيل القوميات المختلفة التي تدخل في تكوين الاتحاد السوفيتي وذلك بأن تمثل الجمهوريات والمقاطعات الداخلة في الاتحاد السوفيتي بعدد من النواب يتناسب مع حجم كل منها وعدد السكان فيها (٣) .

وهنا نلاحظ أن هذا المجلس (الذي يقابل مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة الامريكية) لا يمثل الجمهوريات الداخلة في الاتحاد السوفيتي على قدم المساواة كما يفعل مجلس الشيوخ الامريكي ، وهذه الظاهرة تعد احدى الظواهر الغريبة التي تميز النظام السياسي للاتحاد السوفيتي (٤) .

(١) راجع : Roy, C. Macridis and Robert E. W. Modern Political Systems (Europe) - edited in United States of America 1968. (second edition) Page - 574

(٢) نفس المرجع السابق : M. Duverger: Inst. polit. et drot cons P:350

(٣) المرجع السابق : H. Chambre. L'Union Sovietique P . 90

(٤) راجع : القانون الدستوري والانظمة السياسية للدكتور عبد الحميد متولى

ص ٤١٦ طبعة ١٩٦٦ .

وعلى هذا فتبعا لعدد السكان تنتخب كل جمهورية متحدة ٣٢ عضوا في مجلس القوميات (١) وتنتخب كل جمهورية تتمتع بالحكم الذاتي (١١) أحد عشر عضوا ، بينما تنتخب المقاطعة المستقلة خمسة أعضاء وتنتخب كل منطقة قومية (٢) عضوا واحدا . وظاهر أن الجمهوريات السوفيتية المكونة للاتحاد لا تتساوى فيما بينها في تكوين مجلس القوميات فهناك مثلا جمهورية يمثلها اثنان وثلاثون عضوا بينما غيرها يمثلها خمسة أعضاء بيد أن ذلك التفاوت في عدد الأعضاء الممثلين للجمهوريات في مجلس القوميات ليس هو السمة الوحيدة لمجلس القوميات وانما هناك سمات أخرى تميزه وأهمها :

أولا : أن الدول الاتحادية (الفدرالية) الأخرى ، كالولايات المتحدة مثلا ، تضم ولايات أودويلات تنتمي الى قومية واحدة ، بينما الأمر على خلاف هذا في الاتحاد السوفيتي ، إذ يضم قوميات متعددة .

ثانيا : والمعهود أن تضم الدولة الاتحادية وحدات سياسية متناظرة ومتماثلة (كالولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا) ولكننا نجد في

(١) زاد عدد ممثلي الجمهورية الاتحادية من ٢٥ عضوا الى ٣٢ عضوا منذ عام ١٩٦٦ .

راجع : المرجع السابق . Modern political Systems. P : 567

(٢) وطبقا لما تقرر في عهد ستالين عام ١٩٣٦ فانه يعتبر الاقليم وحدة قومية اذا توافر فيه ثلاثة شروط هي :

أ - أن ينتسب الى تلك القومية أغلبية السكان في الاقليم .

ب - ألا يقل عدد أولئك السكان عن المليون نسمة .

ج - وأن يكون للاقليم حدود دولية مستقرة .

راجع في ذلك : المرجع السابق . Roy. C. M. & R. E. W.
Modern political systems P : 567.

الاتحاد السوفيتي وحدات سياسية غير متماثلة أو متناظرة فبجانب الجمهورية الاتحادية توجد الجمهورية المستقلة والمقاطعة المستقلة (١) .

ثالثا : وخلافا لما يوجد في الدول الاتحادية (كالولايات المتحدة) من عدم تمكن أى ولاية من الانسحاب من الاتحاد فإننا نجد في الاتحاد السوفيتي النص على أن للجمهوريات الداخلة فيه الحق في أن تنسحب من الاتحاد (ولو من الناحية النظرية البحتة حيث أن ذلك الحق لم يستعمل عملا) .

هذا ويلاحظ أن مجلس القوميات يضم الآن ممثلى خمسة عشر جمهورية اشتراكية سوفيتية تتمتع بالمساواة في الحقوق فيما بينها طبقا لنص الدستور السوفيتي (م ١٣) بغض النظر عن حجمها أو عدد ممثليها في المجلس (٢) .

(١) كما أننا نجد أنه منذ ١٩٤٤/٢/١ منحت كل جمهوريات الاتحاد السوفيتي الحق دستوريا في اقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الاخرى وفي توقيع الاتفاقات الدولية معها وبذلك تكون الامور الخارجية بالاضافة الى حق الدفاع ، من حق الجمهوريات الداخلة في الاتحاد ، على الاقل من الناحية النظرية البحتة ، ولكن التطبيق العملى اظهر أن جمهوريتين فقط هما أوكرانيا وبيلوروسيا عضوان بالامم المتحدة ويشاركان في علاقات دبلوماسية محدودة مع دول العالم ، أما بالنسبة لحق الدفاع فلا نجد جمهورية واحدة استخدمت هذا الحق بتكوين جيش خاص أو حتى بمجرد تعيين وزير الدفاع .

راجع للتفصيل : المرجع السابق Roy. C M. Modern p. sys. p:567

H. Chambre : L'Union Sov. P : 90 .

(٢) وراجع لزيادة التفصيل The Soviet state and law progress publishers, first edition 1969, Moscow « U. S. R » P : 96.

مما تجدر الإشارة اليه أن عدد جمهوريات الاتحاد السوفيتي كان أربعة فقط في عام ١٩٢٢ ثم تنابع دخول جمهوريات جديدة فيه حتى وصل عددها الآن ١٥ جمهورية أقلها سكانا جمهورية استونيا (٣ مليون) وأصغرها مساحة جمهورية أرمينيا وهذه الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية هي : =

سلطات السوفيت الاعلى :

سبق أن ذكرنا أن المجلسين (الاتحاد والقوميات) يتمتعان بسلطات واختصاصات متماثلة وتبدأ دورات انعقاد المجلسين معا وتنتهى معا كذلك ، وهما يجتمعان مرتين كل سنة، ويستمر اجتماعهما عادة لمدة أسبوعين ، ويقوم المجلسان في أول اجتماع لهما بعد انتخابهما بعقد جلسة مشتركة ينتخبان فيها لجنة تنفيذية تدعى هيئة رئاسة السوفيت الاعلى « Presidium » كما أن أكبر مهام السوفيت الاعلى الموافقة على الميزانية العامة للدولة وعلى مشروعات القوانين التى تعد عادة في هيئة رئاسة السوفيت الاعلى .

ولكن ما هو دور السوفيت الاعلى في مجال السلطة السياسية؟

من الوجهة النظرية البحتة يعد السوفيت الاعلى صاحب السيادة وأنه يملك كل السلطات السياسية خاصة اذا لاحظنا أنه لا يوجد في الاتحاد السوفيتى فصل حقيقى بين السلطتين التشريعية والتنفيذية مما يعطى السوفيت الاعلى القدرة على اتخاذ قرارات تتصل بالناحيتين التشريعية والتنفيذية . ولكن من الناحية العملية نجد أن السلطات الفعلية للسوفيت الاعلى ليست الى هذا المدى بل هى محدودة وضعيفة ثم انه يحدث أحيانا أن يعقد جلسة واحدة بدلا من جلستين وقد تقتصر مدة الانعقاد على أسبوع بدلا من أسبوعين (١) .

-
- | | | |
|-----------------------|----------------|------------------|
| ١ - روسيا الاتحادية . | ٦ - جورجيا . | ١١ - فرغيزيا . |
| ٢ - أوكرانيا . | ٧ - اذربيجان | ١٢ - تاجيكستان . |
| ٣ - بيلوروسيا | ٨ - لتوانيا . | ١٣ - ارمينيا . |
| ٤ - أوزبكستان . | ٩ - بولدافيا . | ١٤ - تركمانيا . |
| ٥ - كازاخستان | ١٠ - لاتفيا . | ١٥ - استونيا . |

(١) راجع المرجع السابق الإشارة اليه M. Duverger. I. p. et dr. cons. page 351 .

وحتى في المجال الاصيل لاختصاص السوفيت الاعلى وهو مجال التشريع فاننا نجد أن القوانين نفسها قليلة الصدد نسبيا من السوفيت الاعلى ويبدو أنها تصدر حين تجد هيئة رئاسة السوفيت الاعلى أو يجد مجلس الوزراء أنه من المرغوب فيه بلورة المبادئ والاتجاهات التي يعملون لها في صورة قانون . صحيح أن السوفيت الاعلى هو صاحب السلطة التشريعية من الناحية الدستورية ولكن من ناحية الواقع فان ذلك لا يحدث عملا لان السلطة الحقيقية في يد هيئة رئاسة السوفيت الاعلى « Presidium » الذي يمارس السلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية) بدون أى فصل بين هذه السلطات (١) .

بيد أنه يجب أن نلاحظ أن ذلك الجمع بين السلطات الثلاث في الاتحاد السوفيتي هو أمر لم يحدث صدفة ولم يكن عبثا بل هو تطبيق لمبدأ وحدة السلطة الذي تعنته الايدولوجية الماركسية ويعتمد عليه التنظيم السياسي السوفيتي وهو المبدأ الذي يعنى وحدة الطبقة ووحدة الفكر والعمل ووحدة السلطة كذلك (٢) وإذا كان السوفيت الاعلى هو صاحب السلطة التشريعية من الناحية النظرية البحتة ، ولكن الذي يمارس تلك السلطة عملا هو هيئة رئاسة السوفيت الاعلى ، فان ذلك يقتضى أن نتكلم عن هذه الهيئة فيما يلى مع بيان العلاقة القائمة بينها وبين السوفيت الاعلى وهو ما سوف نبينه في الفرع الثانى .

(١) المرجع السابق H. Chambre : L'Union Sovietique P : 97.

(٢) راجع للتفصيل : أسس التنظيم السياسى فى الدول الاشتراكية - ص ١٧٧ للدكتور اسكندر قطاس - القاهرة ١٩٧٢ .

الفرع الثانى

علاقة السلطين التشريعية والتنفيدية

فى الاتحاد السوفيتى

ينبثق (البريزيديوم) هيئة رئاسة السوفيت الاعلى عن السوفيت الاعلى فهو عبارة عن المكتب الرئيسى او الهيئة الرئيسية له ويقوم السوفيت الاعلى بانتخاب اعضاء هيئته الرئيسية (١) وتتولى هيئة الرئاسة هذه السلطة التنفيذية فى الاتحاد السوفيتى ويعاونها فى ذلك مجلس وزراء (٢) .

وطبقا للقانون الصادر فى ٣/٨/١٩٦٦ (٣) فان عدد اعضاء هيئة رئاسة السوفيت الاعلى « Presidium » الآن هو ٣٧ عضوا يشملون الرئيس وخمسة عشر نائبا للرئيس (٤) وسكرتيرا وعشرين عضوا آخرين .

العلاقة بين السوفيت الاعلى وبين هيئة الرئاسة :

يذكر بعض الفقهاء الدستوريين الغربيين انه اذا كان فى النظام السوفيتى ما يمكن مقارنته او تشبيهه بالبرلمان البريطانى من حيث السلطة والوظيفة فان هيئة رئاسة السوفيت الاعلى وليس

(١) راجع : النظم السياسية والقانون الدستورى للدكتور محسن خليل ص ٥٢٢ .

(٢) راجع : القانون الدستورى والانظمة السياسية للدكتور عبد الحميد متولى صفحة ٤٣٣ .

(٣) عدل هذا القانون المادة ٤٨ من الدستور السوفيتى حيث كان عدد اعضاء هيئة رئاسة السوفيت الاعلى ٣٣ عضوا .

(٤) ومنذ ديسمبر ١٩٥٨ جرى العمل على أن يكون من كل جمهورية من جمهوريات الاتحاد السوفيتى خمسة عشر نائبا لرئيس هيئة السوفيت الاعلى (راجع : Chambre P. 95

السوفيت الاعلى(١) . وذلك أن الاخير في الحقيقة مؤتمر مفوض يقوم بانتخاب هيئة هي في ذات الوقت سلطة تشريعية ، وأداة مشرفة على الهيئات التنفيذية وتطبق المحاكم في الاتحاد السوفيتي كلا من مراسيم هيئة الرئاسة (Presidium) وقوانين السوفيت الاعلى على حد سواء ولا يبدو أن هناك قاعدة ثابتة يمكننا عن طريقها أن نحدد المبادئ الخاصة بكل من هذين النوعين من التشريع(٢) .

ومن ناحية أخرى فإنه يمكن اعتبار هيئة رئاسة السوفيت الاعلى كرئاسة جماعية للدولة كما هو الشأن في سويسرا فالحكم السوفيتي يقترب من نظام حكومة الجمعية النيابية بقدر ما يبعد عن نظام الحكومة الرئاسية خاصة اذا تذكرنا أن هيئة الرئاسة « presidium » هي التي تتولى في الحقيقة رئاسة الدولة وهو ما قرره ستالين في إحدى خطبه . ولا شك أن ذلك يتلاءم مع روح النظام السوفيتي والمبادئ التي جاء بها ماركس ولينين وهي المبادئ التي تستند الى مبدأ السلطة والقيادة (أو الزعامة) الجماعية وتستنكر قيادة أو زعامة أو رئاسة الفرد . بل لقد بلغ الامر في الاهتمام بالقيادة الجماعية الى حد أن واضع الدستور السوفيتي لم يشيروا الى اختصاصات رئيس هيئة رئاسة السوفيت الاعلى الا في ذيل مادة من المواد التي تبين اختصاصات السوفيت الاعلى (البرلمان) ولم تزد اختصاصات ذلك الرئيس عن مجرد التوقيع بجوار توقيع سكرتير مجلس الرئاسة « presidium » على القوانين لدى نشرها ، تلك القوانين التي لا يعوزها امضاء ذلك الرئيس لكي تعد نافذة اذ هي تعد نافذة بمجرد موافقة كل من مجلسي السوفيت الاعلى عليها .

(١) ذلك رأى ميشيل ستيوارت : راجع : نظم الحكم الحديثة من تأليفه وترجمة أحمد كامل صفحة ٢٨١ .

(٢) المرجع السابق : نظم الحكم الحديثة - ميشيل ستيوارت ص ٢٨١ .

(٣) راجع : القانون الدستوري والنظم السياسية لاساتذنا الدكتور عبد الحميد متولى ص ٤٢٤ .

فاذا نحن قارنا بين سلطات هيئة الرئاسة وسلطات السوفيت الاعلى فاننا نجد رجحان الاولى بلا جدال ، فرغم أن السوفيت الاعلى هو الذى يختارها الا أنه لا يكاد يظهر له تأثير بعد ذلك بينما تملك هيئة الرئاسة ممارسة كافة السلطات طوال مدة السنوات الاربع (المقررة لها) (١) وهى سلطات تشمل سلطات رئيس الدولة وسلطات الهيئة التشريعية وسلطات الهيئة التنفيذية وسلطات الهيئة القضائية جميعا (٢) .

(١) راجع : M. Duverger Ins. pol. et droit cons. Page 359.

(٢) راجع : المرجع السابق ذكره P. 97 H. Chambre: L'Union Sovietique
المرجع السابق ذكره .

المبحث الثانى

النظام السياسى بالصين الشعبية

المطلب الاول

عن التطورات السياسية بالصين

قبل الثورة الشيوعية

تمتد حضارة الصين لاكثر من خمسة آلاف سنة ، وقد تميزت بعدم تأثرها بالمدينيات القديمة التى عاصرتها ، كما تميز نظامهم السياسى منذ اقدم العصور بسمتين ظاهرتين هما : كثرة المنازعات الداخلية من ناحية وضعف السلطة الحكومية المركزية من ناحية أخرى، وربما كان ذلك راجعا الى اتساع رقعة الصين وكثرة تعرض الامة الصينية للمؤامرات والغزوات الخارجية . وقد ظهر هناك اثنان من المصلحين كان لتعاليمهما الاثر البعيد فى الحياة الاجتماعية والسياسية وهما لاوتزو ، ثم كونفوشيوس .

لاوتزو : (٦٠٤ - ٥٣١ ق م)

نادى لاوتزو بالمسالة السلبية المطلقة وذكر أن الانسان ليس له أن يسعى للتسلط على الآخرين وانما واجبه أن يعمل ويجاهد للسيطرة على ذاته فحسب ، وبذلك يسعى للانسجام الروحى والتوافق النفسى بدلا من التنافس والصراع مع غيره .

كونفوشيوس : (٥٥١ - ٤٧٩ ق م)

اما كونفوشيوس فقد جاءت تعاليمه على نقيض ما جاء به لاوتزو، فدعاه الى نبذ السلبية ونادى بالسلوك الايجابى وسعى الى نشر مذهب اجتماعى وسياسى عملى (يعتمد على السلوك لا النظريات) وجوهر هذا المذهب امران هما : النظام والاعتدال ولذلك حث

الشعب الصينى على اتباع الطريق الوسط فى كل التصرفات وفى كافة العلاقات المتبادلة فى المجتمع سواء بين الحاكم والمحكوم أو بين الاب والابن أو الزوج وزوجته أو بين الاخ الاكبر والاخ الاصغر أو حتى بين الصديقين(١) ونورد فيما يلى اشارة الى النظام السياسى القديم :

النظام السياسى الصينى القديم :

عرفت الصين الحكم الامبراطورى من اقدم العصور : منذ عهد «هوانج تى» أو الامبراطور الاصفر الذى حكم حوالى عام ٢٧٠٠ ق.م وتتابع نظام الاسرات الملكية من «هسيا» الى «شانج» الى «تشو» ومن الغريب ان حكم الاباطرة لم يكن كله استبدادا فى تلك العهود القديمة فنجد مثلا أن الامبراطور «وانج آن شيه» قد طبق نظام اشتراكية الدولة فى القرن الحادى عشر (بين عامى ١٠٢١ ~ ١٠٨٦) وأخذت الصين بآراء تشابه الآراء الحديثة فى الحكم واستمر التطور السياسى هناك الى أن وصلت الى الملكية الدستورية وصدر اول دستور للصين فى عام ١٩٠٧ (على غرار الدستور اليابانى الصادر فى ١٨٨٩/٢/١١) كما تم انشاء مجالس تشريعية اقليمية أصبحت بمثابة معاهد سياسية يتدرب فيها النواب ، غير أن ذلك الاصلاح الدستورى لم يفلح فى الإبقاء على النظام الملكى فانهى تماما فى العاشر من اكتوبر عام ١٩١١ باعلان قيام الجمهورية الصينية الاولى وصدر لها دستور مؤقت فى مارس ١٩١٢ وانشئ مجلس وطنى يشترك مع رئيس الجمهورية فى الحكم(٢) .

(١) راجع : الشرق الاقصى . Chester A. Bain (The far East

تأليف شيبستر ا. بين وترجمة حسين الحوت - صفحة ١ - ٢١ .

(٢) راجع : الشرق الاقصى تأليف شيبستر بين - ص ١٥١ المرجع السابق .

وراجع : تاريخ العالم الغربى تأليف : شينى وترجمة مجيد الدين حفى ناصف وعلى ادهم صفحة ٢٨٥ .

الدكتاتورية الرئاسية :

عرفت الصين في ذلك الحين حزبين سياسيين : حزب الشعب التقدمي (الكومنتانج) الذي أنشأه «صن يات سن» والحزب التقدمي (الشنويوتانج) الذي أنشأه «يوان» رئيس الجمهورية والذي نجح في فرض دكتاتورية رئاسية في الصين، وقد أدى استعمال الإرهاب والقسوة إلى نشر القلق والاضطراب مما ساعد «شيانج كاي شيك» القائد العام لجيوش الكومنتانج على السيطرة على البلاد والاتجاه بها إلى اليمين حيث كان يشك في نيات الشيوعيين وتحقيق له هذا عام ١٩٢٧ ، ولكن اليسار ما لبث أن استرد أنفاسه وجمع صفوفه تحت قيادة «ماوتسي تونج» الذي نجح في عام ١٩٣٦ في إنشاء جمهورية سوفيتية صينية شعبية في مقاطعة «شنسي» وفشل (شيانج كاي شيك) في الائتلاف مع الشيوعيين فبدأوا منذ عام ١٩٤٨ التقدم والزحف العام حتى تم لهم السيطرة التامة على الصين (فيما عدا فرموزا) وأقاموا أول حكومة شيوعية في أكتوبر ١٩٤٩ (١) .

(١) راجع : الشرق الاقصى تأليف شيستر بين - ص ٢٤٦ المرجع السابق .

المطلب الثانى

النظام السياسى فى الصين الشعبية (١) ومظهر الشورى فيه

نتكلم فى هذا المطلب عن النظام السياسى فى جمهورية الصين الشعبية عن السلطة التشريعية فى فرع أول ثم عن علاقتها بالسلطة التنفيذية فى فرع ثان .

الفرع الاول

السلطة التشريعية

المجلس الوطنى الشعبى : « L'assemblée populaire nationale »

تبنت الجمهورية الصينية الشعبية نظام المجلس التشريعى الواحد « Le monocamerisme » الذى يتمثل فى المجلس الوطنى الشعبى (٢) وهذا المجلس يعد الهيئة الوحيدة التى لها حق ممارسة السلطة التشريعية (م ٢٢) من الدستور الصينى وبذلك تختلف الصين الشعبية عن الاتحاد السوفيتى الذى يأخذ بنظام المجلسين ولا يعنى ذلك أن الصين تتألف كلها من قومية واحدة فالواقع أن العلم الصينى ذا اللون الاحمر يزدان بخمسة نجوم ذهبية اللون تمثل القوميات الخمس الكبرى التى دخلت فى تكوين

(١) يطلق اصطلاح «الديمقراطيات الشعبية» للدلالة على الدول الماركسية المذهب (خلاف الاتحاد السوفيتى) .

راجع : (المرجع السابق) M. Duverger : P. 363.

(٢) راجع : Le Republique Populaire de Chine Par : Isien
Iche Hao . Paris 1970 P : 227.

الجمهورية (١) ولكن جمهورية الصين الشعبية تتفق مع الاتحاد السوفيتي في عدم الاخذ بمبدأ الفصل بين السلطات أو حتى التسوية بينها .

ومما تجدر الإشارة اليه في هذا الصدد أن رفض الدول الاشتراكية لمبدأ الفصل بين السلطات ليس مجرد اختيار بلا سبب ، ولكنه رفض يستند الى أسس أيولوجية تتصل بالمذهب الماركسي نفسه ويسوق مفكرو ذلك المذهب أسانيد مختلفة لذلك الرفض فيقولون أن مبدأ فصل السلطات ظهر كحل وسط أملت به الظروف التاريخية إبان الصراع الذي دار بين الطبقة البرجوازية وطبقة الإشراف ثم تحول هذا المبدأ الى مجرد مظهر خادع للديمقراطية زائفة يخفي انفراد الطبقة الرأسمالية بالسلطة والنفوذ في الوقت الذي لا تنال فيه الطبقة الكادحة شيئاً منهما ، كما يقولون أيضاً أن الذي يحدث في ظل نظام الفصل بين السلطات هو استثثار السلطة التنفيذية التي تمثل الاقلية البرجوازية بالسلطة الحقيقية في الدولة ثم لا تلبث الهيئات النيابية أن تقع تحت تأثيرها (٢) .

تكوين المجلس الوطني الصيني :

يتم انتخاب نواب المجلس بواسطة أفراد الشعب الصيني في المقاطعات والمحافظات والاقاليم ذات الحكم الذاتي ومدة بقاء المجلس

(١) وهذه القوميات الخمس هي : ١ - القومية الصينية ٢ - القومية المنغولية ٣ - القومية المانشوية ٤ - القومية التبتية ٥ - القومية الاسلامية .

وكذلك يوجد (كما في الاتحاد السوفيتي) اقاليم تتمتع بالحكم الذاتي في نطاق جمهورية الصين الشعبية وهي ثلاثة اقاليم : ١ - اقليم منغوليا ٢ - اقليم تركستان الصينية (سينكيانج) واغلبها مسلمون ٣ - اقليم التبت وقد أدمج في ٢٢/٥/٥٤ مع الصين وسكانه ٣ ملايين بوذي .

راجع : الشرق الاقصى تأليف سيثترين - ص ٢٥٢ المرجع السابق .

(٢) راجع : أسس التنظيم السياسي في الدول الاشتراكية للدكتور اسكندر غطاس طبعة ١٩٧٢ صفحة ٤٧٧ .

هى أربع سنوات ، ويعقد المجلس دورة واحدة كل سنة ، وقد عقد أول اجتماعاته فى ٢٠ سبتمبر ١٩٥٤ وكان عدد أعضائه فى ذلك الحين ١٢٢٦ عضواً ، ولكن هذا العدد قد زاد الى الضعف تقريبا فى عام ١٩٦٥ حيث وصل الى ٢٨٦٤ عضواً (١) .

اللجنة الدائمة :

يتشابه النظام السياسى فى الصين الشعبية والاتحاد السوفيتى فى أن الهيئة النيابية المنتخبة فيهما ينبثق عنها هيئة أخرى تختارها لممارسة كل سلطاتها ، وهى فى الاتحاد السوفيتى مجلس رئاسة السوفيت الأعلى وفى الصين الشعبية : اللجنة الدائمة للمجلس الوطنى الشعبى . بيد أنه يوجد فارق واحد هام بينهما هو أن هيئة الرئاسة فى الاتحاد السوفيتى تتربع وحدها على رأس السلطة هناك ، أما فى الصين فانه يوجد ازدواج فى السلطة اذ يوجد رئيس الدولة مع اللجنة الدائمة (٢) .

تكوين اللجنة الدائمة :

تتكون اللجنة الدائمة كالاتى :

- (١) رئيس اللجنة .
- (٢) نواب الرئيس .
- (٣) السكرتير العام للجنة .
- (٤) أعضاء اللجنة .

وليس عدد أعضاء اللجنة ثابتا ولا محدد ، وقد بلغ عدد اللجنة الدائمة فى عام ١٩٦٦ (١١٥) موزعين كالاتى : (١) رئيس اللجنة (٢) ١٨

(١) راجع : المرجع السابق 216 Le Republique Pop. de Chine P :
وراجع أيضا : كتاب الصين التحررة : تأليف نخبة من كتاب الصين صفحة ١١٢ .

(٢) المرجع السابق : Le Republique Populaire de Chine

نائب لرئيس اللجنة (٣) ٩٦ عضواً في اللجنة وقد تولى أحد نواب الرئيس منصب السكرتير العام للجنة .

وتعد اللجنة الدائمة مسئولة أمام المجلس الوطني لنواب الشعب وعليها أن تقدم له التقارير عن نشاطها وتملك اللجنة الدائمة كل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وأهم اختصاصاتها :

(١) مراقبة عمل مجلس الدولة (مجلس الوزراء) ومراقبة المحكمة الشعبية العليا والنيابة العمومية الشعبية العليا .

(٢) تملك إلغاء القرارات الصادرة عن مجلس الدولة (الوزراء) وتملك أيضاً إلغاء القرارات الصادرة عن الأجهزة التنفيذية في المقاطعات والمحافظات .

(٣) تختص بتعيين كبار موظفي الدولة (وتملك كذلك عزلهم) .

(٤) من حق اللجنة أن تبرم المعاهدات وتقرر التعبئة العامة في البلاد ومن حقها إعلان الحرب (١) .

(١) المرجع السابق : Le Republique Populaire de Chine Page 216-241

الفرع الثاني

علاقة السلطة التشريعية

بالسلطة التنفيذية في الصين

تعد السلطة التشريعية السلطة العليا بالجمهورية الصينية ، بيد أننا اذا اردنا الواقع لقلنا أنها السلطة الوحيدة في الدولة ، فقد ذكرنا أن اللجنة الدائمة المنيقة عن المجلس الوطنى لنواب الشعب تملك اختصاصات واسعة تشريعية وتنفيذية وقضائية بل هى تملك كل هذه السلطات ، وتملك تعيين رئيس الجمهورية ونائبه والوزير الاول والوزراء ولها الحق فى عزلهم كذلك . وتنقسم السلطة التنفيذية فى الصين الشعبية الى حكومة مركزية فى العاصمة (بكين) وحكومات اقليمية (أو محلية) فى المقاطعات والاقاليم وحتى تلك الحكومات المحلية تخضع بدورها للمجالس الشعبية المنتخبة فى الاقاليم (١) .

ولا شك أن دراسة النظم السياسية للدول الماركسية تبدو غامضة وتغدو قاصرة ومضللة اذا اغفلنا ذكر الدور الخطير للحزب الشيوعى فى كل منها ، ذلك أنه فى كل هيئة منظمة أو منتخبة سواء كانت صغيرة أو كبيرة : سياسية أو ثقافية أو اقتصادية ، توجد نواة أعضاء الحزب الشيوعى وهم يجتمعون قبل أى اجتماع للهيئة التى ينتمون اليها ويقررون السياسة التى يجب ابرازها والحجج التى تقدم من أجلها ومن هم الاشخاص الذين يرون اقتراح انتخابهم أو تعيينهم .

ولا يخفى مدى فاعلية هذا الاسلوب حتى لو استعمل فى الدول ذات النظم الديمقراطية «الغربية» : ذلك أن الجماعة المتحدة التى تدرك هدفها الخاص تستطيع فى الغالب أن تشق طريقها فى الاجتماعات

(١) راجع : الصين المتحررة تأليف نخبة من كتاب الصين ص ١١٢ .

الكبيرة وأن تفوز على أغلبية الحاضرين ولو كان رأيهم أفضل ما لم تقم جماعة أخرى في مقابلها لها تنظيم مماثل وهدف واضح فتدافع عن سياسة بديلة . ومما لا ريب فيه أن انتصار هذه الجماعة يصبح مؤكدا تماما اذا كان وراءها سلطان الدولة ونفوذها (١) .

بيد أن الحزب الشيوعي الصيني يختلف في الحقيقة عن الحزب الشيوعي السوفيتي ، ذلك أن الأخير ظل الحزب الوحيد منذ قيام الثورة الشيوعية الروسية عام ١٩١٧ حتى وقتنا الحاضر ، أما في الصين الشعبية فإن الأمر مختلف تماما ، فإن النظام السياسي الشيوعي في الصين لم يقم منذ عام ١٩٤٩ على نظام الحزب الواحد (الشيوعي) وإنما قام على أساس تعدد الأحزاب ، فكان بجوار الحزب الشيوعي تسعة أحزاب مختلفة (٢) وهذه الأحزاب التسعة سبق لها أن تعاونت وتكتلت مع الحزب الشيوعي في سبيل انجاح الثورة الشيوعية مما خلق تفاهما وائتلافينها وبينه ، واتفقت أهدافها مع أهدافه - وقتئذ - في محاربة الاستعمار والاقطاع والانحراف . ولكن الأمر المؤكد الآن أن الحزب الشيوعي هو الحزب الحاكم في الصين وهو الذي يحرز نحو ثلثي مقاعد المجلس الوطني لنواب الشعب بينما يكون للأحزاب الأخرى ولغير الحزبين نحو ثلث تلك المقاعد . ونحن نجد أن الصينيين أنفسهم يعترفون بأن نظام الحكم عندهم يختلف عن النظام السوفيتي بالرغم من وحدة الانتماء إلى المذهب الشيوعي والفكر الماركسي ويقدم الصينيون التبرير لهذا الاختلاف ولسماعهم - منذ قيام الحكم الشيوعي - بتعدد الأحزاب ، فيقول الزعيم الصيني ماوتسي تونج نفسه :

(١) راجع : نظم الحكم الحديثة تأليف ميشيل استيوارت وترجمة أحمد كامل ومراجعة الدكتور سليمان الطماوي - طبعة ١٩٦٢ صفحة ٣٨٩ .

(٢) هذه الأحزاب التسعة هي (١) حزب اللجنة الثورية لحزب الكومنتانج (٢) حزب الحلف الديمقراطي الصيني (٣) حزب الديمقراطية لبناء الدولة (٤) حزب جمعية تنمية الديمقراطية بالصين (٥) الحزب الديمقراطي للفلاحين والعمال في الصين =

«يقول كارل ماركس أن الديمقراطية هي الوسيلة الوحيدة الى الاشتراكية ولكن الصراع من أجل الديمقراطية في الصين يحتاج الى وقت طويل يفرض علينا أن نقوم بثورة ديمقراطية بورجوازية من طراز جديد يقودنا فيها الحزب الشيوعي للوصول الى الديمقراطية، وان انتصار الشيوعية في الصين لايعنى قيام دكتاتورية البروليتاريا ، وراينا قيام دولة جديدة تعتمد على اتحاد عدة طبقات ديمقراطية ، وان التاريخ الروسى هو وحده المسئول عن وجود النظام السوفيتى الحالى وتاريخنا وحده هو الذى يرسم نظام الصين الحاضر وفى المستقبل» (١) .

وهنا يجب أن نلاحظ أن الاحزاب فى الصين لا تمثل أنماطا مختلفة من المذاهب والآراء السياسية ولكنها فى الحقيقة أحزاب تمثل أنماطا من طبقات اجتماعية ذات ايدولوجية ومعتقدات خاصة وعلى الرغم من أن المشاريع الاقتصادية الحكومية قد شملت كل أوجه النشاط الاقتصادى فى البلاد الا أن أصحاب المشاريع السابقين ما زالوا قائمين بأفكارهم ونمط حياتهم ويعتبرون بورجوازية متوسطة أو صغيرة وأن القضاء التام على تلك الطبقة — على صغرها — ليس أمرا يسيرا هينا بل أنه يتطلب — كما يقول سكرتير اللجنة الدائمة للمجلس الوطنى عشرات السنين .

== (٦) حزب عدم الانانية (أعضاؤه من المقيمين خارج الصين) (٧) حزب اليوم الثالث من سبتمبر (يشمل العلماء والفنيين) فى الصين نحو سبعين جامعة عامة و٢٧٠ جامعة للهندسة و١٥٠ جامعة للطب و١٠٠ جامعة للزراعة و٣٣ جامعة للفنون و٣٠ جامعة للقانون والسياسة وعدد الاساتذة فى هذه الجامعات يزيد على ١٠٠ ألف استاذ (٨) حزب الحلف الديمقراطى للاستقلال (٩) حلف الشبيبة الشيوعية (منظمة الشباب الشيوعى) .

(١) راجع كتاب : عربى فى الصين — تأليف ناصر الدين النشاشيبي — طبعة ١٩٦٥ صفحة ٣١٥ .

وقد أشار شواين لاي رئيس وزراء الصين الى أن مقاومة الحكم الشيوعي الصيني في التبت إنما كان يكمن وراءها هذه الطبقة البورجوازية التي كان على رأسها البانشين لاما « Panchen Lama » نائب رئيس لجنة اعتماد التبت للحكم الذاتي (١) .

ويبدو أن وجود هذه التيارات السياسية والثقافية المختلفة في الصين هو السبب الرئيسي في جعل أعظم قوة تشريعية وتنفيذية وعسكرية في الصين محصورة في المكتب السياسي للحزب الشيوعي وهو يتألف من : ماوتسي تونج رئيس الحزب الشيوعي وليوشاوشي رئيس الجمهورية وشوان لاي رئيس الوزراء وشويته وتنج سياوبنج ولين بياو (أي من ستة أعضاء) .

وذلك على أساس أن نجاح الثورة الشيوعية إنما يرجع لأولئك الرجال ، فلولا جهود الزعيم ماوتسي تونج الذي قاد ثورة الفلاحين وليوشاو الذي قاد العمال وشوته الذي قاد الجيوش المحاربة ، لما تحقق للشيوعيين الانتصار (٢) (وقد توفي لين بياو عام ١٩٧٢) .

فالحزب الشيوعي اذن هو الذي يحكم الصين ، تماما هو شأن ذلك الحزب في الاتحاد السوفيتي ، وله تنظيماته المنبثة في كافة المستويات وفي كل الوحدات تراقب كل شيء .

ومما لا شك فيه أن النظام الصيني يسعى دائبا الى تدوير الاحزاب والطبقات بل والافكار حتى أنهم يأملون أن يجعلوا من كل صيني انسانا أشبه بالفيلسوف «اسبينوزا» الذي لم تشغله حياته كفيلسوف من أن يعمل كمساعد طبيب لتصلح النظارات ويتوقون الى خلق طبقة تعمل للفكر وللمصنع معا بحيث يعمل الطبيب في عيادته بالمستشفى وفي مصنع الفولاذ بالضواحي أيضا (٣) .

(١) راجع كتاب : الشرق الاقصى تأليف سيستر بين وترجمة حسن الحوت - صفحة

(٢) راجع كتاب : عربي في الصين - المرجع السابق الاشارة اليه - صفحة ٢٦٠ .

(٣) راجع كتاب : عربي في الصين - المرجع السابق الاشارة اليه - صفحة ٢٨٠ .

خاتمة

عرضنا في هذا البحث للدراسة ثمانية نماذج مختلفة من الانظمة السياسية ، بعضها عفى واندثر وأصبح في ذمة التاريخ وهي أنظمة اليونان والرومان القدماء ونظام العرب قبل الاسلام ، والبعض الآخر من هذه النظم لا يزال قائما في عالم اليوم وهي أنظمة إنجلترا وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية (من الديمقراطيات الغربية) وأنظمة الاتحاد السوفيتي وجمهورية الصين الشعبية (من النظم الماركسية) وقد كان العنصر البارز في دراسة هذه النظم السياسية كلها هو أسلوب الشورى في كل منها : لبيان مدى الاخذ بها وكيفية تنظيمها ، ومن يملك الرأي الاعلى والكلمة الفاصلة في كل نظام سياسي عرضناه .

ونود الآن في هذه الخاتمة أن نعرض لامرين : الاول منهما هو المقارنة بين تلك النظم السياسية المختلفة لبيان أوجه التشابه وأوجه الخلاف بينها . وثانيهما هو إبراز النتائج المختلفة التي يمكن استخلاصها من هذه المقارنة للنظم السياسية الثمانية .

فأما بالنسبة للامر الاول : وهو المقارنة بين تلك النظم السياسية المختلفة فإننا نصل بعد دراستها وعرضها السالف الى ما يأتي من الحقائق :

أولا : أن مبدأ الشورى ليس من المبادئ السياسية المستحدثة كما أن الاسلام لا يعتبر أنه هو منشئ ذلك المبدأ ، اذ رأينا أن الشورى قديمة قدم المجتمعات السياسية نفسها ، فقد عرفها المجتمع اليوناني والمجتمع الروماني قبل ميلاد المسيح ببضعة قرون ، كما أننا قد رأينا كيف عرف العرب الشورى قبل مجيء الاسلام سواء في نظام العشيرة او سواء في نظام الممالك القديمة او في مجتمع المدينة بمكة ، وقد قص علينا القرآن الكريم أنباء الشورى عند الامم

السابقة لظهور الاسلام فجاء ذكر الشورى في قصة ملكة سبأ مع قومها ، كما جاء ذكرها في قصة موسى وهرون عليهما السلام حين بعثهما الله الى فرعون وفي غير ذلك من المواضع (١) .

ثانيا : ونلاحظ ان النظم السياسية تعتبر كالا فكر تنتقل من مجتمع الى آخر : اما في صورتها اوفى صورة معدلة ومتطورة ، وليس التشابه القائم بين النظم السياسية في الاقطار المختلفة وليد الصدفة وحدها او توارد الخواطر البحث ، بل اننا نجد ان الاسماء والمصطلحات السياسية قد انتقلت بنصها مع النظام السياسي من مجتمع الى آخر ، وقد رأينا هذا في دراسة مجلس العشيرة لدى العبرانيين حيث كانوا يطلقون عليه اسم «مجلس الزقنيم» «Zekehèm» أى مجلس الشيوخ وكلمة الزقنيم كلمة عبرية تمت الى الاصل العربى لكلمة «الذقن» ، كما ان كلمة (الحى) التى استعملها العرب القدماء كانت تعنى عند العبرانيين معنى (العشيرة) .

كما أننا نلاحظ كذلك ان النظام التمثيلى او التشريعى الذى كان قائما في اليونان القديمة . وهونظام المجلسين (مجلس الشيوخ ومجلس النواب) قد عرف في كل من اسبرطة واثينا . ففي اسبرطة قام مجلس «الجروسيا» وبجانبه الجمعية العمومية «الابلا : Appella» وفى اثينا قام كذلك مجلس الشيوخ ومجلس البول Bou e . فاذا انتقلنا الى الرومان نجد صورة لنظام تمثيلى لا يختلف عن ذلك

(١) وفي ذلك يقول الله تعالى في كتابه العزيز عن قصة سبأ واستشارتها لقومها :
(قالت يا ايها الملأ انى اتى الى كتاب كريم . انه من سليمان وانه بسم الله الرحمن الرحيم . ألا نعلوا على واتونى مسلمين . قالت يا ايها الملأ افتنونى فى امرى ما كنت قاطعة امرا حتى تشهدون) (آيات ٢٦ - ٢٢ من سورة النمل) .

ويقول سبحانه وتعالى عن قصة موسى وهرون :

(ولقد آتينا موسى الكتاب وجعلنا معه اخاه هرون وزيرا) آية ٢٥ من سورة الفرقان وقال تعالى : (واجعل لى وزيرا من أهلى . هرون اخى ، اشدد به ازرى . واشركه فى امرى) آيات ٢٩ - ٢٢ من سورة طه .

النظام اليونانى : ف لديهم مجلس الشيوخ (السناتو) وكذلك المجلس
المثوى والقبلى - وحين ننتقل من تلك العصور القديمة الى العصر
الحديث فاننا نجد ذلك النظام التمثيلى القائم على وجود مجلسين
قد عسرف فى الانظمة السياسية المعاصرة ، فنحن نجد نظيرا لما كان
لدى اليونان والرومان فى انجلترا اليوم حيث يوجد مجلسان تمثيليان
هما مجلس اللوردات ومجلس العموم ، كما ان الجذور البعيدة
لنظام الديمقراطية المباشرة الموجود الآن فى بعض ولايات الدولة
السويسرية ، يرجع بلا جدال الى الاصول الاغريقية المعروفة لهذا
النظام . واذا كان هناك تشابه شديد بين نظم الديمقراطيات
الغربية وبين النظم الاغريقية والرومانية القديمة ، وهو تشابه
يصل الى حد استعمال نفس المصطلحات لنفس المعانى : مثل
اصطلاح «السناتو» واصطلاح «الديمقراطية» فاننا لا نعدم قيام
تشابه شديد كذلك بين النظم السياسية الماركسية المعاصرة ،
وقد سبق ان رأينا كيف جاء النظام السياسى فى الصين الشعبية حاملا
سمات وشكل النظام الذى قام قبله فى الاتحاد السوفيتى ، بل ان
المميزات العامة للدستور فى الدولتين متماثلة ففى الاتحاد السوفيتى نجد
السوفيت الاعلى وهيئة رئاسة السوفيت المنبثقة عنه كما نجد فى
جمهورية الصين الشعبية كذلك صورة مناظرة لهذا تتمثل فى المجلس
الوطنى (الذى يقابل السوفيت الاعلى) وفى اللجنة الدائمة للمجلس
الوطنى الصينى (التي تقابل هيئة رئاسة السوفيت) .

ثالثا : ويبدو لنا من هذه الدراسة المقارنة ، وجود ظاهرة
سياسية تنال قدرا كبيرا من التأييد والترجيح ، وهى ان الانظمة النيابية
او التمثيلية تعد اكثر نجاحا فى الشعوب ذات المزاج الهادىء والطبع
المتزن ، كما انها لا تنجح ويصيبها الاخفاق فى الغالب ، فى الشعوب
المتوتبة الطبع كثيرة القلب حادة المزاج والتفكير ومن الامثلة التاريخية
على صدق تلك الظاهرة ما يذكره السير «جون ماريوت» ، من ان
الرومان كانوا قادة الشعوب القديمة وابرعها فى اساليب الحكم والادارة
ومع ذلك فقد كانت البلاد من اظهر مميزاتهم اذ اين هم من جيرانهم

الاغريق الاذكياء الذين تمتعوا بحضور البديهة النابهين في علوم الفلسفة والمنطق والبارعين في الجدل والنظريات السياسية وغير السياسية كما يذكر السير جـون ماريوت أن الشعب الانجليزى الذى ينتمى هو اليه يتسم بالبرود وهدوء المزاج العصبى الى حـد البلادة وبالقدرة على ضبط النفس ويعزوا الى تلك الصفات نجاح النظام النيابى فى انجلترا (١) .

فاذا نحن انتقلنا الى الامر الثانى الذى نتناوله فى هذه الخاتمة وهو ابراز النتائج الهامة التى نستخلصها من دراسة هذه النظم السياسية الثمانية ، فاننا نجد أن أهم النتائج هى : الوصول الى معرفة الفرد أو الجهاز السياسى الذى يملك السلطة فى عملية صنع القرارات فى الدولة .

ونحن بعد دراستنا لتلك النظم السياسية المختلفة نلمس ما يأتى :

(١) أنه فى اقدم المجتمعات السياسية التى ذكرناها وهى المجتمع الاغريقى ، لم يكن الراى ملكا لكل افراد المجتمع الاغريقى فى ائينا أو أسبرطة ، يشتركون جميعا فى الوصول اليه وفى اتخاذ القرارات الهامة ، فان صورة الديمقراطية المباشرة لم تكن قائمة وقتئذ بالصورة التى تدور فى الازهان عادة ، فاننا اذا تذكرنا ان الارقاء كانوا يؤلفون نسبة كبيرة فى ذلك المجتمع وأن الاحرار لم يكونوا جميعا يشتركون فى الامور السياسية وانما نسبة محدودة منهم هى التى كانت تشترك فيها تبعا لقيود معينة ، اذا تذكرنا ذلك كله ، ادركنا أنه حتى فى المجتمعات التى عرفت نظام الديمقراطية المباشرة ، فان بعض افراد تلك المجتمعات ، وليس كلهم ، كانوا يشاركون فى الامور العامة والمسائل السياسية ، وهم أولئك الافراد الذين كانت قوانين اليونان فى ائينا واسبرطة تعطيهم حق ممارسة الحقوق السياسية .

(١) راجع : Michael Stewart • The British Approach to politics
Oxford : edit. Page 116.

(٢) أنه في النظام الاسلامى ، كان الخلفاء الراشدون يملكون وحدهم السلطة الفعلية الاقوى فبالنسبة لاتخاذ القرارات كان الراى النهائى للخليفة وحده دون سواه ، ثم هو لا يتقيد فى مباشرته أمور الحكم بالاجماع فان أحد أركان الاجماع أن يكون موضوعه (أو الامر المجتهد فيه) أمرا من الامور الدينية غير ثابت بدليل قطعى الثبوت والسدالة فالامور غير الدينية ، كالامور السياسية والاجتماعية ، لا يصح أن تكون موضوعا للاجتهد أو للاجماع (١) . على أن ذلك لا يعنى أن الخليفة كان يحكم حكما فرديا أو استبداديا فصحيح أنه كان يملك الراى الاعلى والاقوى دائما الا أنه ينبغى أن نذكر أن ذلك الراى لم يكن يتخذ خفية أو بعيدا عن أفراد المجتمع ، بل كان الراى لا يتخذ الا بعد تشاور وتقليب لوجه النظر فيه مع أهل الراى والشورى من ناحية ، ثم أن ذلك المجتمع كان ينعم بحرية الراى والتعبير بأجلى صورها من ناحية ثانية ، حتى أن أقل الأفراد شأنًا فى ذلك المجتمع كان يملك أن ينتقد الخليفة .

(٣) أننا نجد أن اتخاذ القرارات يتم بصورة جماعية فى النظم السياسية الاخرى : كنظام حكومة الجمعية النيابية فى سويسرا ، والنظام الماركسى فى الدول الشيوعية ، الا أنه يلاحظ بالنسبة للنظام الاخير أن السلطة الفعلية التى تملك النفوذ الاقوى والاعلى ليست دائما تلك السلطة التى تذكرها الدساتير ، فهذه تذكر أن السلطة العليا تملكها المجالس التشريعية المنتخبة (أى السوفيت الاعلى فى الاتحاد السوفيتى والمجلس الوطنى فى جمهورية الصين الشعبية) بيد أن السلطة الفعلية لا يملكها هذا المجلسان فى الواقع وإنما يملكها الحزب الشيوعى ممثلا فى اللجنة المركزية فى كلا الدولتين باعتبار أن ذلك الحزب يعتبر الحارس الاول للأهداف والنظم الاشتراكية فى

(١) يعرف الاجماع بأنه اتفاق المجتهدين من المسلمين فى عصر من العصور بعد وفاة الرسول عليه السلام - على حكم شرمى .
راجع : نظام الحكم الاسلامى مقارنا بالنظم المعاصرة للدكتور محمود حلمى - الطبعة الاولى عام ١٩٧٠ صفحة ٢٢١ .

الدول الماركسية(١) . فنحن اذا سلمنا بأن هيئة رئاسة السوفيت الاعلى فى الاتحاد السوفيتى هى التى تملك كل السلطات ، فانه لا ينبغى أن ننسى أو نغفل المصدر الذى يعتمد عليه قيام هذه الهيئة وهو الحزب الشيوعى ، الذى يقرر من أعضاء السوفيت الاعلى ينتخب لهيئة رئاسته ومن منهم يعين فى مناصب الوزراء وكيف يتم شغل جميع المناصب الهامة فى الدولة(٢) : كما يلاحظ أنه يوجد بعض الاعضاء الهامين فى الحزب الشيوعى لا يدخلون هيئة رئاسة السوفيت الاعلى ولا يدخلون مجلس الوزراء ولكنهم مع ذلك يمارسون نفوذهم القوى على كلا المجلسين (السوفيت الاعلى والوزراء) عن طريق مراكزهم القوية فى الحزب الشيوعى . فلم يكن الزعيم السوفيتى ستالين فى بعض فترات توليه السلطة يشغل أى منصب اللهم الا منصب السكرتير العام للحزب الشيوعى ، ومع هذا فقد كان يمارس من ذلك المنصب أكبر جانب من النفوذ والسلطة فى الدولة السوفيتية(٣) .

والجدير بالذكر أن الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى يتألف من عدد قليل يمثل نسبة بسيطة من السكان (تبلغ نحو ٦٪ فقط) : فى عام ١٩٦٧ بلغ عدد منظمات الحزب الشيوعى السوفيتى ٣٤٢ ألف منظمة تضم ١٠٠٠٠٠ ١٢٠١٢٠٠ عضوا(٤) .

(١) راجع أسس التنظيم السياسى فى الدول الاشتراكية للدكتور اسكندر غطاس - طبعة ١٩٧٢ - صفحة ٥٤٥ .

(٢) راجع : نظم الحكم الحديثة لميشيل استيوارت - المرجع السابق ذكره - صفحة ٢٨١ .

(٣) راجع : نظم الحكم الحديثة لميشيل استيوارت - المرجع السابق ذكره - صفحة ٢٨١ .

(٤) بينما بلغ عدد أعضاء اللجنة المركزية ٣٦٠ عضوا .

راجع : المرجع السابق ص ٥٢٧ Roy, C. M. « Modern political systems .

ويسود الحزب الشيوعي جميع الشعب، بينما يسود الاعضاء المتفرغون داخل الحزب ، ويسود اولئك الاعضاء المتفرغين السكرتير الاول للجنة المركزية للحزب الشيوعي (١) .

(٤) وبالنسبة للنظام المجلسي او نظام حكومة الجمعية النيابية في سويسرا ، فاننا نجد ان رئيس الدولة هناك لا يملك الكلمة العليا ولا السلطة الاقوى بل لا نجد له سلطانا ما حتى على اعضاء المجلس الفدرالى (الوزراء) فما هو الا احد اعضاء ذلك المجلس يختاره البرلمان من بينهم ليتولى رئاسة الدولة لمدة سنة واحدة ، فليس له اذن الا مجرد رئاسة شرفية لا فعلية . فاذا قارنا بعد ذلك بين سلطة البرلمان (او السلطة التشريعية) وبين سلطة المجلس الفدرالى (السلطة التنفيذية) فاننا نلاحظ ان السلطة الاقوى هي للمجلس الفدرالى ومصدر تلك السلطة الاقوى هو الواقع السياسى العملى وليس نصوص الدستور السويسرى ، فهذا يجعل السلطة العليا في الدولة للبرلمان ويجعل الحكومة مجرد تابع « Commis » خاضع له ، عليها ان تتقيد بما يقرره ، ولكن نظرا لان الوزراء (اعضاء المجلس الفدرالى) يختارون لمدة محددة ، هي اربع سنوات فليس للبرلمان الحق في عزلهم بل ولا يكون للوزراء انفسهم ان يستقيلوا وغالبا ما يعاد انتخاب اعضاء المجلس الفدرالى (الوزراء) فيستمررون في وظائفهم لمدة طويلة غير محدودة ، واذا تذكرنا ان مدة انعقاد البرلمان تتراوح بين شهرين وثلاثة شهور كل عام لادررنا على الفور رجحان كفة الحكومة (او المجلس الفدرالى) في مجال السلطان والنفوذ (٢) ، بيد ان الامر الجدير بالنظر والملاحظة ان سلطة الحكومة ليست مركزة في يدى فرد واحد ولا يملك عضو فيها سلطة اقوى او اعلى من غيره من

(١) راجع : نظم الحكم الحديثة لميشيل استيوارت - المرجع السابق - ص ٢٨١ -

٢٨٩ .

(٢) راجع : القانون الدستورى والانظمة السياسية لاستاذنا الدكتور عبد الحميد متولى - الطبعة الرابعة - عام ١٩٦٦ صفحة ٢٤٠ .

الاعضاء ، فالسلطة اذن جماعية.والراى مشترك والشورى متحققة ومطبقة بصورة طبيعية .

(٥) وأما فى النظام الرئاسى الأمريكى فانه مما لا ريب فيه أن الراى الأعلى فى مجال السياسة والحكم ليس للسلطة التشريعية (البرلمان بمجلسيه) وانما هو لرئيس الجمهورية هناك ، فصحيح أن الدستور الأمريكى لا يعطى الرئيس تلك السلطة الاقوى ، بل يجعل السلطتين التشريعية والتنفيذية على قدم المساواة ، إلا أن الواقع العملى الذى يعيشه الحكم فى الولايات المتحدة الأمريكية يدلنا على رجحان كفة الرئيس فى أغلب الأحيان ، لا سيما حين يتمتع الرئيس بشخصية قوية ، وأما اذا كانت شخصية الرئيس ضعيفة بحيث لا يستطيع أن يهيمن على أعضاء حزبه فى البرلمان ، ولا يستطيع أن يستحوذ على الراى العام ، فاننا لا نكون فى الواقع أمام ذلك النظام الرئاسى الذى تكلمنا عنه وانما يكون لدينا نظام سياسى يماثل تماما نظام حكومة الجمعية النيابية حيث ترجح كفة البرلمان وتعلو كلمته . فوصف نظام الحكم بأنه رئاسى لا يعتمد اذن على نصوص الدستور ومواد القانون ، وانما الاساس فيه هو شخصية الرئيس نفسه ، فعليها يتوقف اذن - كما ذكرنا - وصف نظام الحكم بأنه نظام رئاسى أو وصفه بأنه نظام حكومة جمعية نيابية : *Gouvernement congressionnel* كما عبر الرئيس ولسون نفسه (١).

(٦) وأخيرا فنحن نلاحظ أن النظام البرلمانى يعد من أكثر الانظمة السياسية تحقيقا لنظام الشورى الصحيح ، فى عصرنا الحاضر ، وفى النظام البرلمانى الانجليزى مثلا ، يتم التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، ويتم تخطى المشكلة الكبرى التى تبرز دائما فى مختلف الانظمة السياسية ألا وهى مشكلة طغيان احدى السلطتين التنفيذية والتشريعية على الاخرى ، وقد سبق أن رأينا عند دراسة النظام

(١) راجع : القانون الدستورى والانظمة السياسية لاسناذا الدكتور عبد الحميد متولى - المرجع السابق ذكره - صفحة ٣٠٣ .

البرلمانى الانجليزى كيف يمارس الحكم وتصدر القوانين لا بمعرفة السلطة التشريعية وحدها ولا بمعرفة السلطة التنفيذية منفردة ولا برأى الملكة وحدها ، وانما تتم ممارسة الحكم بمعرفة أولئك جميعا ، وصحيح أن الوزارة هناك هى صاحبة النفوذ الأكبر حتى أن البعض يطلق على نظام الحكم الانجليزى وصف «حكومة الوزارة» إلا أنه من الصحيح كذلك أن الوزارة لا تملك السلطة وحدها ، ولا تملك سلطة مطلقة غير محدودة ، مما يتيح للشورى أن تأخذ فى ظل هذا النظام سبيلها الصحيح .

بيان المراجع

- أ - في تفسير القرآن الكريم وفي السنة الشريفة .
- ب - المراجع العربية .
- ج - المجلات والدوريات .
- د - المراجع الاجنبية .

أ - المراجع في تفسير القرآن الكريم

ومراجع السنة الشريفة

أولا - في تفسير القرآن الكريم :

- (١) تفسير الطبري المسمى جامع البيان عن تأويل آي القرآن لابي جعفر محمد بن جرير الطبري - تحقيق الاستاذين محمد شاكر واحمد شاكر - طبعة دار المعارف بمصر - الجزءان الثالث والسابع .
- (٢) تفسير القرطبي المعروف بالجامع لاحكام القرآن - طبعة دار الكتب المصرية سنة ١٩٤٧ الجزءان الحادى عشر والسادس عشر ، وطبعة دار الشعب : الجزءان : الثانى والسابع .
- (٣) تفسير المنار - تفسير القرآن الحكيم المشتهر باسم تفسير المنار - تأليف السيد/محمد رشيد رضا (على طريقة دروس الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده) طبعة مطبعة المنار سنة ١٣٢٤ هـ - الاجزاء الاول والرابع والسادس والعاشر .
- (٤) تفسير القرآن الكريم لابي السعود العمادى المدون بهامش - تفسير الفخر الرازى - المطبعة الشريفة سنة ١٣٠٨ هـ - طبعة اولى - الجزءان : السابع والثامن .
- (٥) تفسير البيضاوى - تفسير القرآن الكريم المسمى انوار التنزيل واسرار التأويل تأليف الامام ناصر الدين الشيرازى البيضاوى - الطبعة الاولى سنة ١٣٤٠ هـ - ١٩٢٢ م .
- (٦) تفسير النسفى - تفسير القرآن الجليل المسمى بمدارك التنزيل وحقائق التأويل للامام ابي البركات عبد الله النسفى - طبعة المطبعة الاميرية ببولاق سنة ١٩٣٦ - الاجزاء الاول والثانى والرابع .
- (٧) تفسير ابن كثير - تفسير القرآن العظيم لابن كثير الدمشقى - طبعة عيسى اليابى الحلبي - الجزءالاول والجزء الثالث طبعة ١٩٥٦ (طبعة رابعة) .

(٨) تفسير القاسمى - تفسير القرآن الكريم المسمى محاسن التأويل
للقاسمى - طبعة عيسى الياضى الطبى سنة ١٩٤٩ - الجزء الرابع .

(٩) تفسير الرازى : المعروف باسم مفاتيح الغيب - طبعة المطبعة
العامرة سنة ١٣٠٨ هـ - الجزء السابع .

(١٠) تفسير الزمخشري المعروف باسم (الكشاف) طبعة دار الشعب
- الجزء الاول .

ثانيا - مراجع للسنة الشريفة :

(١) صحيح مسلم بشرح النووى - الجزء الاول (المطبعة المصرية ومكتبتها
بالقاهرة) .

(٢) صحيح البخارى - المعروف بارشاد السارى لشرح صحيح
البخارى للعلامة القسطلانى (وبهامشه متن صحيح الامام مسلم)
الطبعة السابعة - المطبعة الكبرى الاميرية ببولاق - مصر -
١٣٢٧ هـ .

ب - المراجع العربية

١ - أزمة الفكر السياسى الاسلامى فى العصر الحديث للدكتور عبد
الحميد متولى طبعة ١٩٧١ .

٢ - روح الدين الاسلامى للاستاذ عفيف عبد الفتاح طيارة (طبعة
الجهاد ببيروت) ١٩٦٤ .

٣ - المذاهب الاسلامية للاستاذ محمد أبو زهرة (من مجموعة الالف
كتاب التى تصدر عن وزارة التعليم المصرية) طبعة : ١٩٦٦
(المطبعة النموذجية) .

٤ - النظم السياسية الاسلامية للدكتور حسن ابراهيم حسن
والدكتور على ابراهيم حسن (الطبعة الرابعة) عام ١٩٧٠ .

- ٥ - مبادئ نظام الحكم في الاسلام للدكتور عبد الحميد متولى طبعة ١٩٦٦ - (الطبعة الاولى) الناشر : دار المعارف .
- ٦ - الفكر الاسلامي في تطوره للدكتور محمد البهي (دار الفكر بلبنان) عام ١٩٧١ .
- ٧ - السياسة الاسلامية في عهد الخلفاء الراشدين للاستاذ عبد المتعال الصعيدي - طبعة ١٩٦٢ .
- ٨ - الاصول اليونانية للنظريات السياسية في الاسلام تحقيق الدكتور عبد الرحمن بدوي .
- ٩ - الاسلام في الواقع الايديولوجي المعاصر للدكتور محمد البهي (طبعة دار الفكر بلبنان) .
- ١٠ - قصة الحضارة تأليف ول ديورانت وترجمة ادارة الثقافة بوزارة التعليم المصرية - الجزء الاول - المجلد الثاني .
- ١١ - النظريات والمذاهب السياسية للدكتور مصطفى الخشاب - (طبعة لجنة البيان العربي) عام ١٩٥٨ .
- ١٢ - تاريخ أوروبا في العصور القديمة تأليف أ.هـ. فشر : وترجمة الدكتور ابراهيم نصحي (بك) والدكتور محمد عواد حسين - (طبعة المعارف) ١٩٥٠ .
- ١٣ - الخلافة والامامة (ديانة وسياسة) دراسة مقارنة للحكم الاسلامي والحكومة الاسلامية تأليف عبد الكريم الخطيب - الطبعة الاولى ١٩٦٣ .
- ١٤ - تاريخ العالم : نشره بالانجليزية : ج. هامرتن وترجمته وزارة التعليم المصرية : المجلدان الثالث والرابع .
- ١٥ - الرومان - تأليف : ر. ه. بارو وترجمته وزارة التعليم المصرية

- ١٦ - اللآلئ المنظومة في تاريخ رومه - تعريب جماعة من مدرسة الادارة
الخصوصية (طبعة المدارس الملكية) طبعة ١٢٩٢ هـ .
- ١٧ - تاريخ الامبراطورية الرومانية تأليف : م. رستوفتزف وترجمة :
زكى على ومحمد سليم (طبعة النهضة) عام ١٩٥٧ .
- ١٨ - تاريخ الاسلام السياسى للدكتور حسن ابراهيم حسن - الجزء
الاول (طبعة رابعة - مطبعة النهضة) عام ١٩٥٧ .
- ١٩ - النظم الاجتماعية والسياسية عند قدماء العرب والامم السامية
تأليف الاستاذ المرحوم محمد محمود جمعه - طبعة مطبعة
السعادة بالقاهرة - عام ١٩٤٩ .
- ٢٠ - تاريخ العرب قبل الاسلام - تأليف جورجى زيدان (منشئ
الهلال) طبعة دار الهلال ومراجعة الدكتور حسين مؤنس .
- ٢١ - تاريخ العرب قبل الاسلام للدكتور جواد على - (طبعة بغداد
- المجمع العلمى العراقى) عام ١٩٥١ .
- ٢٢ - صور من التاريخ الاسلامى للدكتور عبد الحميد العبادى -
(طبعة مكتبة الآداب) ١٩٤٨ .
- ٢٣ - النظريات السياسية الاسلامية - للدكتور ضياء الدين الرئيس
(الطبعة الرابعة) عام ١٩٦٤ .
- ٢٤ - اصول الفقه : للاستاذ بدران ابو العينين بدران (الطبعة الاولى)
١٩٦٤ .
- ٢٥ - فلسفة التشريع فى الاسلام للدكتور صبحى محمصانى (طبعة
الكشاف بيروت) ١٩٤٦ .
- ٢٦ - الاسلام عقيدة وشريعة للاستاذ محمود شلتوت (من مطبوعات
الادارة العامة للثقافة الاسلامية بالازهر) طبعة ١٣٧٩ هـ -
١٩٥٩ م .

- ٢٧ - تاريخ التشريع الاسلامى . للاستاذ محمد الخضرى (بك) -
الطبعة الرابعة عام ١٩٣٤ .
- ٢٨ - الاحكام السلطانية لا قضاى القضاة أبى الحسن البصرى
البغدادى (طبعة قديمة بدون تاريخ) .
- ٢٩ - الاحكام السلطانية : لأبى الحسن على بن محمد بن حبيب
البصرى البغدادى الماوردى (المتوفى عام ٤٥٠ هـ) الطبعة الثانية
(مصطفى اليابى الحلبي بمصر) عام ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .
- ٣٠ - الملل والنحل للشهرستانى (للامام أبى الفتح محمد بن عبد
الكريم الشهرستانى) تصحيح وتعليق الاستاذ الشيخ أحمد فهمى
محمد - (طبعة مكتبة الحسين التجارية) سنة ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م
- الجزء الثانى .
- ٣١ - تاريخ الدولة العربية للمستشرق الالمانى : يوليوس فلهوزن -
تعريب الدكتور محمد عبد الهادى أبو ريده (من مجموعة الالف
كتاب الصادرة عن ادارة الثقافة بوزارة التعليم المصرية) .
- ٣٢ - (محمد) تأليف : محمد رضا - (الطبعة الرابعة) ١٩٦١ .
- ٣٣ - الاسلام وأوضاعنا السياسية للاستاذ عبد القادر عوده .
- ٣٤ - الفرد والمجتمع فى الاسلام للاستاذ محمود الشرقاوى (طبعة
الانجلو المصرية) .
- ٣٥ - الاسلام وأصول الحكم للاستاذ على عبد الرازق - (طبعة ثانية)
عام ١٩٣٥ .
- ٣٦ - حقيقة الاسلام وأصول الحكم للاستاذ المفتى محمد بخيت المطيعى
(مفتى الديار المصرية سابقا) طبعة المطبعة السلفية . القاهرة :
١٣٤٤ هـ .

٣٧ - حق مقاومة الحكومات الجائرة - للدكتور محمد طه بدوى
(طبعة دار الكتاب العربى بالقاهرة) .

٣٨ - احياء علوم الدين تأليف حجة الاسلام أبى حامد محمد الغزالى
(المتوفى عام ٥٠٥ هـ) الجزء الثانى (طبعة قديمة للمطبعة الاميرية
بيولاى - بدون تاريخ) .

٣٩ - المجتمع الانسانى فى ظل الاسلام للاستاذ محمد أبى زهرة
(طبعة مجمع البحوث الاسلامية) عام ١٩٦٦ .

٤٠ - الاسلام والنصرانية للاستاذ الامام محمد عبده - الطبعة الثامنة
- دار المنار عام ١٣٧٣ هـ .

٤١ - تاريخ الخلفاء للامام الحافظ جلال الدين السيوطى - (الطبعة
الثالثة) عام ١٩٦٤ تحقيق محمد محبى الدين عبد الحميد -
الناشر : المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة .

٤٢ - الاسلام والايمان - للدكتور عبد الحليم محمود - الطبعة الثانية
- الناشر : دار الكتب الحديثة بالقاهرة .

٤٣ - الرسول القائد : للواء الركن محمود شيت خطاب (عضو المجمع
العلمى العراقى) الطبعة الثالثة طبعة دار القلم عام ١٩٦٤ .

٤٤ - نظرية الاسلام وهدية : للاستاذ أبو الاعلى المودودى (طبعة
دار الفكر ببيروت) عام ١٩٦٩ .

٤٥ - عبقرية عمر : للاستاذ عباس محمود العقاد (طبعة عام ١٩٦٩) .

٤٦ - تاريخ الطبرى : المعروف باسم : تاريخ الرسل والملو
جعفر محمد بن جرير الطبرى . الناشر : مكتبة " "
- ايران - الجزء السادس .

٤٧ - تاريخ أوربا فى العصور الوسطى
وترجمة الاستاذ محمد

- ٤٨ - أصول التشريع الاسلامى ، للاستاذ على حسب الله - الطبعة الثالثة . عام ١٩٦٤ .
- ٤٩ - تاريخ التمدن الاسلامى للاستاذ جرجى زيدان - الجزء الاول - (طبعة دار الهلال) .
- ٥٠ - أركان الاسلام الخمسة : للدكتور يحيى احمد الدرديرى . طبعة عام ١٩٥٠ .
- ٥١ - القانون الدستورى والانظمة السياسية : للدكتور عبد الحميد متولى الطبعة الرابعة عام ١٩٦٦ .
- ٥٢ - تاريخ العرب فى أسبانيا : تأليف وترجمة محمد دياب (بك) طبعة عام ١٩١٣ (المطبعة الجمالية بمصر) .
- ٥٣ - تاريخ العرب : الفه بالانجليزية : فيليب خورى وترجمة : محمد مبروك نافع (الطبعة الثالثة) عام ١٩٥٢ .
- ٥٤ - نفح الطيب من غصن الاندلس الرطيب : للتمسسانى - تحقيق الاستاذ محمد عبد الحميد - طبعة مطبعة السعادة عام ١٩٤٩ . القاهرة .
- ٥٥ - الوسيط فى القانون الدستورى : للدكتور عبد الحميد متولى - الطبعة الاولى عام ١٩٥٦ .
- ٥٦ - عمر بن الخطاب والتشريع الاسلامى : تأليف الاستاذ محمد انيس عبادة (من سلسلة «كتب اسلامية» التى يصدرها المجلس الاعلى للشئون الاسلامية) نوفمبر ١٩٦٩ .
- ٥٧ - تاريخ الامم الاسلامية : للاستاذ محمد الخضرى (بك) الجزء الاول (طبعة المعارف) .
- ٥٨ - السياسة الشرعية او نظام الدولة فى الشئون الدستورية والخارجية والمالية تأليف : الاستاذ عبد الوهاب خلاف (طبعة ١٣٥٠ هـ . القاهرة) .

- ٥٩ - التراتيب الادارية - تأليف الشيخ محمد الحسينى الكتانى
الفاسى - الجزء الاول . طبعة الرباط بالمغرب - عام ١٣٤٦ هـ .
- ٦٠ - نظام الحكم فى الاسلام - للدكتور محمد يوسف موسى - الطبعة
الثانية عام ١٩٦٤ .
- ٦١ - نحو الدستور الاسلامى - للاستاذ أبو الاعلى المودودى . طبعة
المطبعة السلفية بالقاهرة . عام ١٣٧٣ هـ .
- ٦٢ - المدخل فى علم السياسة تأليف الدكتور بطرس بطرس غالى
والدكتور محمود خيرى عيسى . طبعة دار الطباعة الحديثة عام
١٩٥٩ .
- ٦٣ - القانون الدستورى للدكتور السيد صبرى .
- ٦٤ - مبدأ الشورى فى الاسلام للدكتور عبد الحميد متولى - الطبعة
الثانية عام ١٩٧٢ .
- ٦٥ - انجلترا - تأليف : اليشياستريت - وترجمة : زينب جوهر
والدكتور عز الدين فريد .
- ٦٦ - التاريخ الانجليزى : تأليف : ا. راوس - وترجمة الاستاذ محمد
مصطفى زيادة .
- ٦٧ - أزمة الانظمة الديمقراطية للدكتور عبد الحميد متولى - الناشر :
دار المعارف - الطبعة الثانية عام ١٩٦٣ .
- ٦٨ - نظم الحكم الحديثة : تأليف : ميشيل استيوارت - وترجمة
الاستاذ احمد كامل ومراجعة الدكتور سليمان الطماوى - طبعة
١٩٦٢ .
- ٦٩ - تاريخ ابن خلدون (كتاب العبر وديوان المبتدا والخير فى
ايام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوى السلطان
الاکبر) للمؤرخ العلامة عبد الرحمن بن خلدون المغربى - طبعة
المطبعة الكبرى عام ١٢٨٤ هـ - الجزء الرابع .

- ٧٠ - الديمقراطية عند العرب تأليف الاستاذ محمود الشرقاوى .
الناشر - الدار القومية للطباعة والنشر عام ١٩٦١ .
- ٧١ - أصول الفقه : للاستاذ محمد الخضرى (بك) الطبعة الثالثة عام ١٩٣٨ . الناشر : دار الفكر العربى .
- ٧٢ - الموسوعة العربية للدساتير العالمية (اعداد الادارة العامة
للتشريع والفتوى بمجلس الامة المصرى) طبعة ١٩٦٦ .
- ٧٣ - تاريخ العالم الغربى تأليف ج.ل. شينى وترجمة مجيد الدين
حفى ناصف .
- ٧٤ - مذكرات القادرى فى بيان الثورة الروسية العظمى وايضاح
غوامضها تأليف الجنرال صديق القادرى وترجمة القاسم العلوى
(طبعة بغداد) عام ١٩٢٥ .
- ٧٥ - النظام السياسى للاتحاد السوفيتى للاستاذ عبد السلام بدوى .
- ٧٦ - أسس التنظيم السياسى فى الدول الاشتراكية للدكتور اسكندر
عطاس (طبعة القاهرة ١٩٧٢) .
- ٧٧ - الشرق الاقصى تأليف : شستر ا. بين وترجمة حسين
الحوت - من مجموعة الالف كتاب التى تصدرها وزارة التربية
والتعليم - الناشر - مكتبة مصر بالفجالة .
- ٧٨ - الصين المتحررة : تأليف نجبة من كتاب الصين .
- ٧٩ - عربى فى الصين تأليف ناصر الدين النشاشيبي (طبعة ١٩٦٥) .
- ٨٠ - النظم السياسية والقانون الدستورى للدكتور محسن خليل
(طبعة ١٩٧١) .
- ٨١ - نظام الحكم الاسلامى مقارنا بالنظم المعاصرة للدكتور محمود
حلمى (طبعة ١٩٧٠) .

- ٨٢ - نظم الحكم والادارة في الشريعة الاسلامية والقوانين الوضعية
للمستشار على على منصور - الطبعة الاولى عام ١٩٦٥ .
- ٨٣ - العقد الفريد تأليف أبى عمر أحمد بن محمد بن عبدربه الاندلسى
- الجزء الثالث - طبعة ١٩٤٢ .
- ٨٤ - نظرية الدولة تأليف الدكتور طعيمة الجرف (مكتبة القاهرة
الحديثة) طبعة ١٩٦٤ .
- ٨٥ - مقدمة ابن خلدون - الطبعة الثالثة - بالمطبعة الاميرية ببولاق -
عام ١٣٢٠ هـ .

ج - المجلات والدوريات

- (١) مجلة عالم الفكر - تصدر في الكويت - المجلد الاول - العدد
الرابع (يناير وفبراير ومارس عام ١٩٧١) عدد خاص عن حقوق
الانسان - وبه بحث عن الحرية السياسية في الاسلام للاستاذ زكريا
البرى .
- (٢) مجلة القانون والاقتصاد - السنة السادسة - العدد الرابع -
ابريل ١٩٣٦ به بحث عن «السلطات الثلاث في الاسلام»
للاستاذ عبد الوهاب خلاف .
- (٣) مجلة الحقوق - السنة الثالثة عشرة - العام ١٩٦٣/١٩٦٤ العددان
الاول والثاني - بحث عن : «أصل نشأة الدولة» - للدكتور عبد
الحميد متولى .
- (٤) مجلة لواء الاسلام - عدد جمادى الاولى عام ١٣٧٤ هـ - يناير
١٩٥٥ - مقال «ماليس تشريعامن أقوال الرسول عليه الصلاة
والسلام وافعاله» للاستاذ عبد الوهاب خلاف .
- (٥) وكذلك عدد مجلة لواء الاسلام في : رجب ١٣٧١ هـ - مارس
١٩٥٢ - مقال : «دستور الدولة الاسلامية» للاستاذ عبد الوهاب
خلاف ايضا .
- (٦) مجلة منبر الاسلام - العدد ٥ السنة ٢١ (جمادى الاولى عام
١٣٨٣ هـ - اكتوبر ١٩٥٣) - مقال عن : «الاسلام والشورى»
للاستاذ محمد زكريا البرديسى .

د - المراجع الاجنبية

- 1 — Michel Ameller : Parlement. France : 1966.
- 2 — Jack Plano . (Western Michigan University) :
The American political dictionary. Printed in : U. S. 1970.
- 3 — Rocco. J Tresolini : American constitutional law edited
in : U. S. A. 1970.
- 4 — R. E. Laine & J. D. Barber : An introduction to political
analysis (problems in American) edited in U. S. A : 1967.
- 5 — Jacques Brossard : La cour suprême et la constitution.
Montrial, Canade : 1968.
- 6 — L. W. White & W. D. Hussey : Government in Great
Britain ; (Cambridge the University press) ed : 1966.
- 7 — Geoffrey Wilson : Cases and materials on constitutional and
administrative law. Cambridge, the University press) ed : 1966.
- 8 — Michael Stewart : The British approach to politics. (Oxford)
ed : 1967.
9. — Claude Joseph Gignaux : La Suisse. Tome 3. Paris : 1960.
- 10 — Jean François Aubert :
Traite de droit constitutionnel Suisse . Volume 1 , 2 , Neuchatel ,
Suisse 1967.

- 11 — Maurice Duverger :**
« Institutions politiques et droit constitutionnel » Paris : 1968 .
- 12 — Henri Chambre :**
L'Union Sovietique. Paris : 1966.
- 13 — Roy C. Macridis & Robert C. W. :**
Modern Political Systems (Europe) edited in : U.S.A : 1968.
- 14 — Progress publishers :**
The Soviet State & law. edited in Moscou (U.S.S.R) : 1967.
- 15 — Tsien Tche Hao :**
La Republique Populaire de Chine, edited in : Paris : 1970 .
-

فهرس

صفحة

أهداء	٥
مقدمة	٧
موضوع البحث	٧
مصادر البحث	٩
منهج البحث	٢٠

الباب الاول

(تمهيدى)

عن الشورى فى العصور القديمة
عند اليونان والعرب والرومان

الفصل الاول :

الشورى فى اليونان القديمة

٢٩

المبحث الاول :

النظام السياسى لمدينة اسبرطة ومبدأ الشورى	٣٤
أولا - الملك	٣٤
ثانيا - مجلس شيوخ اسبرطة (الجروسيا)	٣٥
ثالثا - الجمعية العمومية لاسبرطة (الابلا : Appella	٣٦

المبحث الثانى :

النظام السياسى ومبدأ الشورى لدولة مدينة اثينا	٣٨
(١) مجلس الشيوخ	٣٩

٣٩ (٢) مجلس البول Boule

٤٠ (٣) الجمعية العمومية (الاكليزيا : Lekklesia

الفصل الثانى :

٤١ الشورى عند الرومان

٤٤ أولا - الشورى فى العهد الملكى

٤٥ (١) الملك Rex

٤٧ (٢) مجلس السناتو

٤٨ تشكيل مجلس السناتو - اختصاصاته - مزايده

٤٩ (٣) الجمعية الكورية

٥٠ ثانيا - الشورى فى العهد الجمهورى الرومانى

٥٠ أولا - القنصلان

٥١ ثانيا - مجلس السناتو (الشيوخ)

٥٣ ثالثا - المجلس المئوى

٥٤ رابعا - المجلس القبلى

٥٧ ثالثا - الشورى فى عصر الامبراطورية

٥٧ أولا - رئاسة الدولة الرومانية

٥٨ ثانيا - مجلس السناتو

الفصل الثالث :

٦٢ الشورى عند العرب قبل الاسلام

٦٢ النظم السياسية عند العرب الجاهليين

المبحث الاول :

٦٦ الشورى فى الممالك العربية القديمة

٦٦ أولا - المملكة القتبانية

٦٨ ثانيا - مملكة سبأ

المبحث الثانى :

٧٠	الشورى فى نظام العشيرة
٧١	النظام السياسى للعشيرة العربية
٧٣	مجلس العشيرة (حكومة المشايخ)
٧٥	مجلس العشيرة لدى العبرانيين والفينيقيين
٧٨	نظام الشورى فى المدينة العربية القديمة
٧٩	نظام الحكم فى مكة
٧٩	اللواء - الحجابة - الرفادة
٨٠	السقاية - رياسة الندوة - دار الندوة

الباب الثانى

الشورى فى الاسلام

الفصل الاول :

٨٣	أدلة حجية الشورى
----	-------	-------	-------	------------------

المبحث الاول :

٨٣	حجية الشورى فى القرآن الكريم
٨٤	أولا - النص على الشورى فى القرآن
٨٧	ثانيا - آيات من الشورى فى الرسالات السابقة

المبحث الثانى :

٨٩	حجية الشورى فى السنة
٨٩	(١) السنة الفعلية
٩٠	فى غزوة بدر
٩١	فى غزوة أحد

صفحة

٩٢	في غزوة الاحزاب
٩٣	صلح الحديبية - بيعة الرضوان
٩٥	(٢) السنة القولية

الفصل الثاني

٩٨	هل تعد الشورى واجبا ؟
٩٨	اولا - القول بأن الشورى مندوبة
١٠٠	ثانيا - القول بوجوب الشورى....

الفصل الثالث :

١٠٣	قوة حجية الشورى
-----	------	------	------	-----------------

المبحث الاول :

١٠٤	قوة حجية الشورى في القرآن ...
-----	------	------	------	-------------------------------

المبحث الثاني :

١١٣	السنة وقوة حجية الشورى
١١٧	اولا - قول الرسول عليه السلام
١١٨	ثانيا - افعال الرسول عليه السلام

المبحث الثالث :

١٢٠	قوة حجية الشورى في حكم الخلفاء الراشدين
١٢٠	اولا - في عهد أبي بكر الصديق....
١٢٢	ثانيا - في عهد عمر
١٢٤	ثالثا - في عهد عثمان
١٢٥	رابعا - في عهد علي بن أبي طالب

الفصل الرابع :

١٢٩	موضوعات الشورى
١٣٢	رأى ان للعلماء فى موضوعات الشورى
١٣٣	أولا - القرآن وموضوعات الشورى
١٣٦	ثانيا - السنة وموضوعات الشورى
١٣٦	ثالثا - موضوعات الشورى فى حكم الخلفاء الراشدين
١٣٨	مقارنة بالانظمة الدستورية الحديثة

الفصل الخامس :

١٤١	أهل الشورى
-----	------	------	------	------------

المبحث الاول :

١٤٥	فى أهل الشورى فى القرآن الكريم والسنة وفى عهد الخلفاء الراشدين
-----	------	------	------	--

الفرع الاول :

١٤٥	أهل الشورى فى القرآن الكريم
-----	------	------	------	-----------------------------

الفرع الثانى :

١٤٧	السنة وأهل الشورى
١٤٨	(١) مجتمع مكة وأهل الشورى فيه
١٥٠	(٢) أهل الشورى فى مجتمع المدينة
١٥١	«طائفة المهاجرين»
١٥٢	«الأنصار»
١٥٣	«المنافقون»
١٥٣	«المسلمون»
١٥٤	«الكفار»
١٥٥	«اليهود»

الفرع الثالث :

أهل الشورى في عهد الخلفاء الراشدين :

١٥٩	(١) في عهد أبي بكر
١٦٢	(٢) في عهد عمر بن الخطاب
١٦٦	(٣) في عهد عثمان
١٦٨	مقتل عثمان وأثره على أهل الشورى
١٦٩	(٤) في عهد علي
١٧٣	مجلس الشورى بالاندلس
١٧٤	انشاؤه وتكوينه
١٧٤	أولا - مجلس الشورى
١٧٥	ثانيا - مجلس الوزراء
١٧٦	ثالثا - الفقهاء المشاركون

الفصل السادس :

١٧٨	الشورى ومبدأ سيادة الأمة
-----	------	------	------	------	--------------------------

الفصل السابع :

١٨٥	مبدأ الشورى ونظام الانتخاب :
					الرأى القائل بأن مبدأ الشورى فى الاسلام ينطوى
١٨٥	على الاخذ بنظام الانتخاب ...
١٨٦	الرد على ذلك الرأى

الباب الثالث

صور الشورى

في الديمقراطيات الغربية والنظام الماركسى

صفحة

الفصل الاول :

١٩٢	صور الشورى في الديمقراطيات الغربية
١٩٢	معنى الديمقراطية
١٩٣	تقسيم

المبحث الاول :

١٩٤	الشورى في النظام البرلمانى بانجلترا
١٩٤	تمهيد : تطور النظام السياسى الانجليزى
١٩٤	أولا - الغزو الرومانى
١٩٤	ثانيا - غزوات الشماليين
١٩٥	ثالثا - الفتح النورماندى
١٩٥	العهد الاعظم (الماجنا كارتا)
١٩٦	قيام البرلمان الانجليزى
١٩٧	خصائص النظام البرلمانى فى انجلترا

الفرع الاول :

١٩٨	السلطة التشريعية فى انجلترا
١٩٩	أولا - مجلس العموم
٢٠٣	اختصاصات مجلس العموم
٢٠٤	ثانيا - مجلس اللوردات
٢٠٤	تكوينه
٢٠٥	اختصاصاته
٢٠٦	مستقبل مجلس اللوردات

الفرع الثانى :

٢١١	...	علاقة السلطة التشريعية بالملكة والوزراء ...
٢١١	أولا - علاقة السلطة التشريعية بالتاج
٢١٢	ثانيا - علاقة السلطة التشريعية بالوزراء

المبحث الثانى :

٢١٤	الشورى فى النظام المجلسى
-----	------	--------------------------

الفرع الاول :

٢١٥	نشأة النظام المجلسى ومميزاته ومدى نجاحه
٢١٥	أولا - نشأته
٢١٧	ثانيا - مميزاته
٢١٧	١ - الحرص على الوحدة
٢١٧	٢ - الاهتمام بالاستقرار الاقتصادى والاجتماعى
....	٣ - المحافظة على حقوق الافراد والوحدات
٢١٧	الاجتماعية الصغيرة
٢١٨	٤ - احترام الدفاع الوطنى
٢١٨	٥ - الطابع المضاد للكهنتية
٢١٨	ثالثا - مدى نجاحه

الفرع الثانى :

٢٢٠	السلطة التشريعية فى النظام المجلسى السويسرى
٢٢٠	تكوينه
٢٢١	(١) المجلس الوطنى
٢٢٢	(٢) مجلس الولايات
٢٢٣	اختصاصات البرلمان
٢٢٦	الفروق بين المجلسين

.....	علاقة السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية	٢٢٧
-------	--	-----

المبحث الثالث :

.....	الشورى فى النظام الرئاسى	٢٢٩
.....	تعريفه	٢٢٩
.....	أسباب نشأة النظام الرئاسى	٢٣٠
.....	أولا - العوامل الجغرافية	٢٣١
.....	ثانيا - العوامل التاريخية	٢٣٢
.....	ثالثا - العوامل الاجتماعية	٢٣٢
.....	رابعا - شخصيات الرؤساء الأمريكىين	٢٣٣

الفرع الثانى :

.....	البرلمان الأمريكى	٢٣٤
.....	أولا - تشكيله	٢٣٤
.....	ثانيا - اختصاصاته	٢٣٥
.....	- مبدأ الفصل بين السلطات	٢٣٥
.....	- عدم جواز التفويض فى السلطة التشريعية	٢٣٥
.....	- مبدأ سيادة القانون	٢٣٦
.....	اختصاصات مجلس النواب	٢٣٦
.....	مجلس الشيوخ	٢٣٧
.....	ثالثا - علاقة البرلمان بالرئيس	٢٣٩
.....	بالنسبة للمسائل الخارجية	٢٤٠
.....	بالنسبة للمسائل الداخلية	٢٤١
.....	رابعا - علاقة البرلمان بالوزراء	٢٤٢
.....	خامسا - علاقة الرئيس الأمريكى بالوزراء	٢٤٤

الفصل الثانى :

٢٤٧	صور الشورى فى النظام الماركسى
٢٤٧	تقسيم

المبحث الاول :

٢٤٨	النظام السياسى فى الاتحاد السوفيتى
-----	------	------	------------------------------------

المطلب الاول :

٢٤٨	عن التطورات السياسية فى روسيا قبل ثورة ١٩١٧
٢٤٨	النظام السياسى القديم قبل الثورة

المطلب الثانى :

....	النظام السياسى المعاصر فى الاتحاد السوفيتى
٢٥١	ومظهر الشورى فيه

الفرع الاول :

٢٥١	السلطة التشريعية فى الاتحاد السوفيتى
٢٥٢	أولا - مجلس الاتحاد
٢٥٣	ثانيا - مجلس القوميات
٢٥٦	سلطات السوفيت الاعلى

الفرع الثانى :

....	علاقة السلطتين التشريعية والتنفيذية فى
٢٥٨	الاتحاد السوفيتى
٢٥٨	العلاقة بين السوفيت الاعلى وهيئة الرئاسة

المبحث الثانى :

النظام السياسى بالصين الشعبية ٢٦١

المطلب الاول :

عن التطورات السياسية بالصين قبل الثورة
 انشيوعية ٢٦١
 لاوتزو - كونفوشيوس ٢٦١
 النظام السياسى الصينى القديم ٢٦٢
 الدكتاتورية الرئاسية ٢٦٣

المطلب الثانى :

النظام السياسى فى الصين الشعبية ومظهر الشورى فيه ٢٦٤

الفرع الاول :

السلطة التشريعية ٢٦٤
 المجلس الشعبى الوطنى ٢٦٤
 تكوين المجلس الوطنى ٢٦٥
 اللجنة الدائمة ٢٦٦
 تكوين اللجنة الدائمة ٢٦٦

الفرع الثانى

علاقة السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية فى الصين ٢٦٨
 خاتمة ٢٧٢
 بيان المراجع ٢٨١

22

11 NOV 1964

11

